

# الهداية

## شرح بداية المبتدي

للإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني

٥١١ - ٥٩٣ هـ

طبعة جديدة ملونة مع تعليقات مفيدة  
قام بإعداده وتصحيح أخطائه العلمية والمطبعية  
وتخريج أحاديثه ثنية من متخصصي الفقه والحديث

على أساس حاشية

الشيخ عبدالحمي اللكنوي

١٢٦٤ - ١٣٠٤ هـ

المجلد الثاني

كتاب الزكاة - كتاب الصوم - كتاب الحج

مكتبة دار الفكر  
كراتشي - باكستان

# الهداية

## شرح بداية المبتدي

للإمام برهان الدين أبي الحسن محمد بن أبي بكر الحنفيني

المتوفى سنة ٨٥٩٣

### المجلد الثاني

كتاب الزكاة    كتاب الحج    كتاب الصوم

طبعة جديدة مصححة ملونة بحواشي جديدة ومفيدة

قامت بإعداده جماعة من العلماء المتخصصين في الفقه والحديث

وراجعوا حواشيه وخرجوا أحاديثه وقاموا بتصحيح أخطائه

مكتبة البشير

كراتشي باكستان

سعر مجموع ثماني مجلدات  
800/= روبية باكستانية  
(کمل ۸ جلدیں: 800/= روپے)

الطبعة الأولى: ۱۴۲۸ھ - ۲۰۰۷م  
الطبعة الثانية: ۱۴۲۹ھ - ۲۰۰۸م



## AL-BUSHRA Publishers

Choudhri Mohammad Ali Charitable  
Trust (Regd.)

Z-3 Overseas Bungalows Block 16-A  
Gulistan-e-Jauhar Karachi - Pakistan

هاتف: +92-21-7740738

فاکس: +92-21-4620864

الموقع على الإنترنت: [www.ibnabbasaisha.com](http://www.ibnabbasaisha.com)

البريد الإلكتروني: [al-bushra@cyber.net.pk](mailto:al-bushra@cyber.net.pk)

يطلب من:

مكتبة البشرا، کراچی: ++92-321-2196170

مكتبة الحرمين، لاہور: ++92-321-4399313

وغيرهما من المكتبات المشهورة



## كتاب الزكاة

الزكاة واجبة على الحر، العاقل، البالغ، المسلم، إذا ملك نصيباً ملكاً تاماً، وحال عليه الخول، أما الوجوب؛ فلقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾، ولقوله ﷺ: "أدُّوا زكاة أموالكم" \* وعليه إجماع الأمة. والمراد بالواجب: الفرض؛ لأنه لا شبهة فيه، واشتراط الحرية؛ لأن كمال الملك بها، والعقل والبلوغ؛ لما نذكره، والإسلام؛ لأن الزكاة عبادة،

**كتاب الزكاة:** وقرنها بالصلاة تناسباً، اقتداء بما ذكر الله تعالى في آي من القرآن في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾، وكذلك في السنة: بنى الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأما تقدم الصلاة عليها؛ فلأنها حسن في معنى في نفسها، لكن بالواسطة، فكانت هي أحط رتبة من الصلاة. [البنية ٣/٣٣٩] **الزكاة:** يقال: زكا الزرع إذا نما، سميت بها؛ لأنها سبب نماء المال بالخلف في الدنيا، والثواب في العقبى. [الكفاية ٢/١١٢] **واجبة:** أراد به الواجب القطعي وهو الفرض. (الكفاية) **الحر العاقل:** فلا تجب على العبد والمجنون. (البنية)

**البالغ المسلم:** فلا تجب على الصبي والكافر. (البنية) **ملكاً تاماً:** احترز به عن ملك المديون وعن صدق المرأة على قول أبي حنيفة رحمته الله. [الكفاية ٢/١١٢] احترازاً عن مال المكاتب، فإنه ملك المولى، وإنما للمكاتب فيه ملك اليد، وعن مال المديون، فإن صاحب الدين يستحقه عليه، فيكون ملكه ناقصاً. [العناية ٢/١١٣] **وعليه إجماع الأمة:** حتى كفروا جاحدها وفسقوا تاركها. (البنية) **والبلوغ:** أي واشتراط العقل والبلوغ، لما نذكره عن قريب. (البنية) **لما نذكره:** وهو قوله: وليس على الصبي والمجنون زكاة. (البنية)

\* روي من حديث أبي أمامة، ومن حديث أبي الدرداء. [نصب الراية ٢/٣٢٧] أخرج الترمذي حديث أبي أمامة عن سليم بن عامر، قال: سمعت أبا أمامة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يخطب في حجة الوداع فقال: **اتقوا الله ربكم، وصلوا خمسكم، وصوموا شهركم، وأدوا زكاة أموالكم، وأطيعوا إذا أمركم، تدخلوا جنة ربكم،** قال: قلت لأبي أمامة: منذ كم سمعت من رسول الله ﷺ هذا الحديث؟ قال: سمعته وأنا ابن ثلاثين سنة. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ٦١٦، باب ما ذكر في فضل الصلاة]



**ولا تتحقق العبادة** من الكافر، ولا بد من ملك مقدار النصاب؛ لأنه ﷺ **قَدَّرَ** السبب به،\* **ولا بُدُّ من الحول**؛ لأنه لا بد من مدة يتحقق فيها النماء وقَدَّرَها الشرع بالحول؛ لقوله ﷺ: "لا زكاة في مال حتى يَحُولَ عليه الحول"،\*\* **ولأنه الممكَّن** به من الاستئمان؛ لاشتماله على **الفصول المختلفة**، والغالب تفاوت الأسعار فيها، فأدير الحكم عليه. **ثم قيل**: هي واجبة على الفور؛

**ولا تتحقق العبادة**: لأن الأمر بأداء العبادات لينال به المؤدي الثواب في الآخرة، والكافر ليس بأهل الثواب للعبادة عقوبة له على كفره حكما من الله تعالى. [البنية ٣/٣٤٥] **ولا بد من الحول**: قال شهاب الدين: القول في تسمية الحول حولا؛ لأن الأحوال تحوّل فيه، كما تسمى السنة سنة، لسنة الأشياء فيها، والسنة التغير، وتسمى عاما؛ لأن الشمس عامت، فقطعت جملة الفلك. **ولأنه**: بيان لحكمة اشتراط الحول شرعا. (فتح القدير) **الممكَّن**: أي ولأن الحول هو الممكن، وهو على وزن الفاعل من التمكين. (البنية) **الفصول المختلفة**: وهي الربيع والصيف والخريف والشتاء، فإن التجارات ربما يتهيأ الاسترباح فيها في الصيف دون الشتاء، وقد يكون على العكس، وكذلك في الربيع والخريف فلذلك علق الاستئمان بحولان الحول. [البنية ٣/٣٤٧] **ثم قيل**: وهو قول الكرخي. (فتح القدير)

\* من شواهد ذلك حديث أبي سعيد الخدري. [نصب الراية ٢/٣٢٨] أخرج البخاري حديث أبي سعيد الخدري عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال: سمعت أبا سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **ليس فيما دون خمس ذُود صدقة من الإبل، وليس فيما دون خمس أواق صدقة، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة**. [رقم: ١٤٤٧، باب زكاة الورق]

\*\* روي من حديث علي، ومن حديث ابن عمر، ومن حديث أنس، ومن حديث عائشة ﷺ. [نصب الراية ٢/٣٢٨] أخرج أبو داود حديث علي عن عاصم بن ضمرة والحارث الأعور عن علي قال زهير: أحسبه عن النبي ﷺ، وفيه: **وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول**. [رقم: ١٥٧٣، باب في زكاة السائمة] أخرج ابن ماجه حديث عائشة عن عمرة عن عائشة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول**. [رقم: ١٧٩٢، باب من استفاد مالا]

لأنه مقتضى مُطلق الأمر، وقيل: على التراخي؛ لأن جميع العمر وقت الأداء؛ لهذا لا تُضمن بهلاك النصاب بعد التفريط. **وليس على الصبي والمجنون زكاة، خلافاً للشافعي رحمهما الله؛ فإنه يقول: هي غرامة مالية: فتعتبر بسائر المَوْن، كنفقة الزوجات، وصار كالعشر والخراج. ولنا: أنها عبادة، فلا تَتَأَدَّى إلا بالاختيار؛ تحقيقاً لمعنى الابتلاء، ولا اختيار لهما؛ لعدم العقل. بخلاف الخراج؛ لأنه مؤنة الأرض،**

**لأنه مقتضى مطلق الأمر:** والدليل المذكور عليها غير مقبول، فإن المختار في الأصول أن مطلق الأمر لا يقتضي الفور ولا التراخي، بل مجرد طلب المأمور به، فيجوز للمكلف كل من التراخي والفور في الامتثال؛ لأنه لم يطلب منه الفعل مقيداً بأحدهما فيبقى خياره في المباح الأصلي، والوجه المختار: أن الأمر بالصرف إلى الفقير معه قرينة الفور، وهي أنه لدفع حاجته، وهي معجلة. [فتح القدير ١١٤/٢]

**وقيل:** القائل أبو بكر الرازي. (فتح القدير) **لا تضمن الخ:** وقال الشافعي ومالك وأحمد رحمهم الله: يضمن كما في الاستهلاك؛ لأنه صار ديناً في ذمته، قلنا: الواجب جزء من النصاب، فلا يتصور بقاء الجزء بعد هلاك النصاب بخلاف ما إذا استهلكه؛ لأنه دخل في ضمانه، فيبقى ديناً في ذمته. [البنية ٣٤٩/٣]

**التفريط:** أي التقصير بعدم الأداء في وقت التمكن. (البنية) **ليس على الصبي الخ:** وبه قال أبو وائل وسعيد بن جبير والنخعي والشافعي والثوري والحسن البصري، وحكي عنه أنه إجماع الصحابة. (البنية)

**خلافاً للشافعي:** وهو قول ابن عمر وعائشة. (العناية) **غرامة مالية:** الغرامة أن يلزم الإنسان ما ليس عليه، كذا في "المغرب"، وأراد بالغرامة هنا المؤنة أي مؤنة مالية؛ لأن سببها المال ويؤدي بالمال، وملكه بالمال كامل، فيعتبر بالنفقة. [الكفاية ١١٥/٢] **كالعشر والخراج:** يؤخذان من ما لهما. (البنية)

**فلا تتأدى:** وهو قول علي وابن عباس رحمهم الله. (العناية) **لعدم العقل:** ولا اختيار للصبي والمجنون لعدم عقلهما، ولا صحة لاختيار الصبي العاقل فلا تجب عليهما الزكاة، ولهذا لو أدى الصبي العاقل بنفسه لا يصح عند الخصم، فعلم أن اختياره غير صحيح. [البنية ٣٥٢/٣] **بخلاف الخراج:** هذا جواب عن قول الشافعي رحمهما الله: وصار كالعشر والخراج. (البنية) **لأنه مؤنة الأرض:** المؤنة عبارة عما هو سبب بقاء الشيء كالتنفقة، ثم العشر والخراج سبب بقاء الأراضي في أيدي الملاك؛ لما أن مصرف العشر هو الفقراء، ومصرف الخراج المقاتلة، والمقاتلة يذبون قاصدي أهل الإسلام، والفقراء يدعون بنصرة أهل الإسلام على الكفار. [الكفاية ١١٦/٢]

وكذلك الغالب في العشر معنى المؤنة، ومعنى العبادة تابع. ولو أفاق في بعض السنة، فهو بمنزلة إفاقته في بعض الشهر في الصوم. وعن أبي يوسف رحمته الله: أنه يعتبر أكثر الحول، ولا فرق بين الأصلي والعارض، وعن أبي حنيفة رحمته الله: أنه إذا بلغ مجنوناً يُعتبر الحول من وقت الإفاقة، بمنزلة الصبي إذا بلغ. وليس على المكاتب زكاة؛ لأنه ليس بمالك من كل وجه؛ لوجود المنافي وهو الرق، ولهذا لم يكن من أهل أن يعتق عبده، ومن كان عليه دين يُحيط بماله: فلا زكاة عليه. وقال الشافعي رحمته الله: تجب؛ لتحقق السبب، وهو ملك نصاب تام.

**معنى المؤنة:** لما أن سبب وجوب العشر الأرض النامية بالخارج، فباعتبار الأرض - وهي الأصل - كانت المؤنة أصلاً، وباعتبار الخارج - وهو وصف الأرض - كان شبهها بالزكاة، والوصف تابع للموصوف، فكان معنى العبادة تابعاً. [العناية ١١٦/٢] **بمنزلة إفاقته إلخ:** يعني إذا كان مقيماً في جزء من السنة أولها أو آخرها قل أو كثر بعد ملك النصاب تلزمه الزكاة، كما لو أفاق في جزء من شهر رمضان في يوم أو ليلة، لزمه صوم الشهر كله في قول محمد، ورواية عن أبي يوسف رحمته الله: لما أن السنة للزكاة بمنزلة الشهر للصوم. [العناية ١١٧/٢]

**وعن أبي يوسف رحمته الله:** هذا رواه هشام عن أبي يوسف رحمته الله. (البنية)

**أكثر الحول:** لأن الأكثر يقوم مقام الجميع. (البنية) **ولا فرق:** يعني إذا أفاق في بعض السنة وجبت الزكاة، سواء كان الجنون أصلياً أو عارضياً؛ لما ذكرنا. [العناية ١١٧/٢] **الأصلي:** وهو أن يدرك مجنوناً. (العناية) **والعارض:** وهو أن يدرك مقيماً، ثم يجن على ظاهر الرواية. (العناية)

**وعن أبي حنيفة رحمته الله:** هذا يوهم أنه رواية عن أبي حنيفة رحمته الله، وليس كذلك، بل هو مذهب أبي حنيفة. (البنية)

**بمنزلة الصبي إذا بلغ:** لأن التكليف لم يسبق هذه الحالة، فصارت الإفاقة بمنزلة بلوغ الصبي. [العناية ١١٧/٢]

**من كل وجه:** لأنه مالك يداً لا رقبة؛ لأن رقبته للمولى. (البنية)

**فلا زكاة عليه:** هو قول عثمان بن عفان وابن عباس وابن عمر رحمهم الله، وطاؤوس وأحمد رحمهم الله. قال مالك: يمنع وجوب الزكاة في الذهب والفضة لا في الماشية. [البنية ٣٥٤/٣]



ولنا: أنه مشغول بحاجته الأصلية، فاعتُبر معدوماً، كالماء المستحقّ بالعطش وثياب البذلة والمِهْنَة. وإن كان ماله أكثر من دينه: زكَّى الفاضل إذا بلغ نصاباً؛ لفراغه عن الحاجة الأصلية، والمراد به: دين له مطالب من جهة العباد، حتى لا يمنع دينُ النذر والكفارة. ودَيْن الزكاة مانع حال بقاء النصاب؛ لأنه يُنتقص به النصاب، وكذا بعد الاستهلاك،

أنه مشغول: أي معد لما يدفع الهلاك حقيقة، أو تقديرًا؛ لأن صاحبه يحتاج إليه لأجل قضاء الدين؛ دفعاً للحبس والملازمة عن نفسه. [العناية ١١٨/٢] كالماء المستحق: فإنه يعد معدوماً حتى يجوز التيمم مع وجوده. (البنية) وثياب البذلة والمِهْنَة: بكسر الميم أي وكثياب البذلة بكسر الباء الموحدة، قال الجوهري: البذلة ما يمتحن من الثياب أي ما يستخدم. (البنية) والمراد به: أي المراد من قولنا: ومن كان عليه دين يحيط بما له فلا زكاة عليه. (البنية)

جهة العباد: كالقرض، وثن المبيع، وضمان المتلف، وأرض الجريحة، ومهر المرأة، كان الدين من النقود، أو من المكمل، أو الموزون، أو الثياب، أو الحيوان، وجب بنكاح أو خلع أو صلح عن دم عمد، وهو حال أو مؤجل. وذكر الإمام البزدوي رحمه الله في "جامعه" عن البعض: دين المهر لا يمنع إذا لم يكن الزوج على عزم الأداء؛ لأنه لا يعد ديناً، وفي "طريقة الشهيد": الدين المؤجل هل يمنع؟ لا رواية فيه، إن قلنا: لا، فله وجه، وإن قلنا: نعم، فله وجه، كذا ذكره الإمام التمرتاشي رحمه الله. [الكفاية ١١٨/٢]

دين النذر والكفارة: لأنه لا مطالب له من جهة العباد، وكذا صدقة الفطر، وجوب الحج، وهدى المتعة والأضحية. [البنية ٣٥٦/٣] حال بقاء النصاب: صورته: له نصاب حال عليه الحولان لم يزكه فيهما، لا زكاة عليه في الحول الثاني؛ لأن خمسة منه مشغولة بدين الحول الأول، فلم يكن الفاضل في الحول الثاني عن الدين نصاباً كاملاً، ولو كان له خمس وعشرون من الإبل لم يزكها حولين كان عليه في الحول الأول بنت مخاض، وللحول الثاني أربع شياه. [فتح القدير ١١٨/٢ - ١١٩]

وكذا بعد الاستهلاك: ولو حال الحول على المائتين، فاستهلك النصاب قبل أداء الزكاة، ثم استفاد مائتي درهم، وحال الحول على المستفاد، لا يجب عليه زكاة المستفاد؛ لأن وجوب زكاة النصاب الأول دَيْن في ذمته بسبب الاستهلاك، فمنع وجوب الزكاة. [العناية ١١٨/٢ - ١١٩]

خلافًا لزفر فيهما، ولأبي يوسف رحمه الله في الثاني على ما روي عنه؛ لأن له مطالباً وهو الإمام في السَّوائِم ونائبه في أموال التجارة، فإن الملاك ثوابه. وليس في دور السُّكْنَى، وثياب البدن، وأثاث المنازل، ودوابُّ الركوب، وعبيد الخدمة، وسلاح الاستعمال: زكاة؛ لأنها مشغولة بالحاجة الأصلية، وليست بنامية أيضاً. وعلى هذا كُتِبَ العلم لأهلها وآلات المحترفين؛ لما قلنا. ومن له على آخر دين فحَّده سنين، ثم قامت له بينة: لم يُزَكَّه؛ لما مضى، معناه: صارت له بينة، بأن أقرَّ عند الناس، وهي مسألة مال الضَّمار.

ولأبي يوسف رحمه الله في الثاني: أي في المال الذي وجب فيه دين الاستهلاك. (البنية) والفرق بين دين الزكاة حال بقاء النصاب، ودين الزكاة بعد الاستهلاك أن الأول مطالب في الجملة، كما إذا مر على العاشر ولا كذلك الثاني. [الكفاية ١١٩/٢ - ١٢٠] بالحاجة الأصلية: الحاجة الأصلية ما يدفع الهلاك عن الإنسان تحقيقاً أو تقديراً كالنفقة والثياب التي يحتاج إليها لدفع الحر والبرد، وكذا إطعام أهله وما يتحمل به من الألوان إذا لم تكن من الذهب والفضة، وكذا الجواهر واللؤلؤ والياقوت والبلخش والزمرد ونحوها إذا لم تكن للتجارة، وكذا لو اشترى فلوساً للنفقة ذكره في "المبسوط". [البنية ٣٥٨/٣] وليست بنامية أيضاً: وأما عدم النماء؛ فلائنه إما خلقي كما في الذهب والفضة، أو بالإعداد للتجارة، وليس بموجودين ههنا. [العناية ١١٩/٢] لأهلها: قيد الأهل ههنا غير مفيد؛ لما أنه إن لم يكن من أهلها، وهي ليست للتجارة، لا تجب فيها الزكاة أيضاً، وإن كثرت لعدم النماء، وإنما يفيد ذكر الأهل في حق مصرف الزكاة، فإنه إذا كانت له كتب العلم تساوي مائتي درهم، وهو يحتاج إليها للتدريس وغيره، يجوز صرف الزكاة إليه. [الكفاية ١٢٠/٢]

وآلات المحترفين: هذا في الآلات التي ينتفع بعينها، ولا يبقى أثرها في المعمول، وأما إذا كان يبقى أثرها في المعمول، كما لو اشترى الصباغ عصفراً، أو زعفراناً، ليصبغ ثياب الناس بأجر، وحال عليها الحول، كان عليه الزكاة إذا بلغ نصاباً؛ لأن ما أخذ من الأجر مقابل العين. [الكفاية ١٢٠/٢ - ١٢١] معناه: احتراز عما لو كانت له بينة، فإنه سيذكر أن فيه الزكاة. (فتح القدير) مال الضَّمار: وهو الغائب الذي لا يرجى، فإذا رجع فليس بضمار كذا نقله المطرزي عن أبي عبيدة. [العناية ١٢١/٢]

وفيه خلاف زفر والشافعي رحمهما، ومن جملة: المال المفقود، والآبق، والضال، والمغصوب إذا لم يكن عليه بينة، والمال الساقط في البحر، والمدفون في المفازة إذا نسي مكانه، والذي أخذه السلطان مصادرة. ووجوب صدقة الفطر بسبب الآبق والضال والمغصوب على هذا الخلاف. لهما: أن السبب قد تحقق وفوات اليد غير مُحلٍّ بالوجوب كمال ابن السليل. ولنا: قول علي رحمته: "لا زكاة في مال الضَّمار" ، ولأن السبب هو المال النامي، ولا نماء إلا بالقدرة على التصرف، ولا قدرة عليه،

**والشافعي:** في الجديد، وأحمد في رواية يجب عليه إخراج ماضى عن السنين. [البنية ٣/٣٦٠] **المال المفقود:** لأنه كالحالك؛ لعدم قدرته عليه. (البنية) **والآبق:** أي الهارب؛ لأنه ضمار كالتأوي، ولهذا لا يجب صدقة الفطر عنه. (البنية) **بينه:** فإن كانت عليه بينة تجب. (البنية) **والمال الساقط:** لأنه في حكم العدم. (البنية) **في المفازة:** قيد بالمفاوزة؛ احترازاً عن المدفون في أرض له، أو كرم أو بيت، على ما يجيء. (العناية) **مصادرة:** قال في "ديوان الأدب": صادره على ماله أي فارقه. (البنية) **والضال:** وهو يشمل الضال من العبيد ومن الحيوان الذي تجب فيه الزكاة. (البنية) **على هذا الخلاف:** يعني لا تجب عندنا، خلافاً لزفر والشافعي رحمهما. (البنية) **لهما أن السبب:** أي سبب الوجوب وهو ملك النصاب النامي وقد تحقق. (البنية) **كمال ابن السليل:** لقيام ملكه وفوات يده لا يخرج عن ملكه. (البنية) **ولا نماء إلا بالقدرة إلخ:** وذلك؛ لأن النماء شرط لوجوب الزكاة، وقد يكون النماء تحقيقاً كما في عروض التجارة، أو تقديرًا كما في التقدير، والمال الذي لا يرجى عوده، لا يتصور تحقق الاستنماء فيه، فلا يقدر الاستنماء أيضاً كذلك. [البنية ٣/٣٦٢]

\* قلت: غريب، وروى أبو عبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال" في باب الصدقة حدثنا يزيد بن هارون، ثنا هشام بن حسان، عن الحسن البصري رحمته. قال: إذا حضر الوقت الذي يُؤدِّي فيه الرجل زكاته أدى عن كل مال، وعن كل دين إلا ما كان منه ضمّاراً لا يرجوه. [نصب الراية ٢/٣٣٤] قوله: حدثنا يزيد إلخ، قال المؤلف: أما رجاله فيزيد هذا ثقة، متقن، عابد كما في "التقريب"، وفيه بالرمز من رجال الجماعة، وهشام بن حسان ففي "التقريب" ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: كان يرسل عنها، وهو من رجال الجماعة. قال المؤلف: الإرسال غير مضر عندنا، قالسند رجاله ثقات. [إعلاء السنن ٩/١٥٠-١٦٠]



وابن السبيل يقدر بنائبه، والمدفون في البيت نصاب؛ **لَتَيْسُرَ الوصول إليه**، وفي المدفون في الأرض، أو كرم اختلاف المشايخ. ولو كان الدين على **مُقَرَّرٍ مَلِيٍّ**، أو مُعَسِّرٍ: تجب الزكاة؛ لإمكان الوصول إليه ابتداءً أو بواسطة التحصيل، وكذا لو كان على جاحد وعليه بينة، أو علم به القاضي؛ لما قلنا. ولو كان على **مُقَرَّرٍ مُفْلَسٍ**: فهو نصاب عند أبي حنيفة . لأن تفليس القاضي لا يصح عنده، وعند محمد . لا تجب؛ لتحقيق الإفلاس عنده بالتفليس، وأبو يوسف مع محمد . في تحقق الإفلاس، ومع أبي حنيفة . في حكم الزكاة؛ رعايةً لجانب الفقراء. ومن سبب حاربه .

واس **السبيل** هذا جواب عن قول رفر والشافعي . حيث قاسوا المال الصمار على ابن السبيل. (البناية) **سأله** دليل تمكنه من بيعه، وحوار بيعه دليل القدرة على التسليم. (البناية) **لَتَيْسُرَ الوصول إليه**، ليكون البيت بيده، بجميع أجزائه، فيصل إليه تحمزه. (العناية) **في الأرض** أراد بالأرض المملوكة؛ لأن حكم المدفون في المقبرة. (البناية) **اختلاف المساح** قيل: تحب الزكاة؛ لأن حفر جميع الأرض المملوكة ممكن، فلم يتعذر الوصول إليه، فصارت كإندار، وقيل: لا تحب الزكاة؛ لأن حفر جميعه متعسر، وأخرج مدفوع خلاف البيت والدار. [الكفاية ١٢٢/٢ - ١٢٣] **مُقَرَّرٍ مَلِيٍّ**: أي غني مقتدر. (العناية)

**بواسطة التحصيل** يعني في المعسر. (العناية) **وعليه** . وفيما إذا كانت له بينة عادلة، ولم يقمها حتى مضت سنون لا يكون نصاباً، وأكثر مشايخ على خلافه. [فتح القدير ١٢٤/٢] **لما قلنا**. يعني من إمكان الوصول إليه. (العناية) **مفلس** بالتشديد، ويدل عليه تعيله بتفليس القاضي. (الكفاية) **لأن شمس** أي ساء عليه بأنه أفلس. (العناية) **لا يصح عنده** أي عند أبي حنيفة . لأن المال عاد ورائح، قدمته بعد التفليس صحيحة، كما هي قبله. [البناية ٣/ ٣٦٥] **بالتفليس** ولما صح التفليس عنده جعله بمنزلة التأوي والمحجود. (العناية) **في حق الإفلاس** حتى تسقط المطالبة إلى وقت إيسار. (العناية) **في حكم الزكاة** فتح لما مضى إدار قص عندهما. (العناية) **رعاية الجانب الفقراء** هذا من مقاصد المسمة، مسكوت عن النظر فيها مع أنها لا تصح للوجه أصلاً؛ إذ مجرد رعاية الفقراء لا يصلح دليلاً لمحكم. [فتح القدير ١٢٤/٢]

وبوها لخدمة: طلت عليها زكاة؛ لاتصال النية بالعمل، وهو ترك التجارة. وإن عدها  
لتجارة بعد ذلك: لم تكن لتجارة حتى يسعها فيكون في ثمنها ركاه؛ لأن النية لم تتصل  
بالعمل؛ إذ هو لم يتجر فلم يُعتبر. ولهذا يصير المسافر مقيماً بمجرد النية، ولا يصير المقيم  
مسافراً إلا بالسفر. وإن اشترى شيئاً وبوها لتجارة: كان لتجارة؛ لاتصال النية بالعمل،  
بخلاف ما إذا ورث ونوى للتجارة؛ لأنه لا عمل منه، ولو ملكه بالهبة أو بالوصية  
أو النكاح أو الخلع أو الصلح عن القود ونواه للتجارة: كان لتجارة عند أبي يوسف؛  
لاقتراها بالعمل، وعند محمد <sup>وهو القبول</sup> لا يصير للتجارة؛ لأنها لم تقارن بعمل التجارة،  
وقيل: الاختلاف على عكسه. ولا يجوز دء الركاه إلا <sup>بمقارنة</sup> لخدمة.

لاتصال النية بالعمل: حاصل هذا الفصل: أن ما كان من أعمال الجوارح، فلا يتحقق بمجرد النية، وما كان  
من التروك كمن فيه مجردة، فالتجارة من الأول، فلا يكفي بمجرد النية، بخلاف تركها. [فتح القدير ١٢٤/٢]  
بعد ذلك. أي بعد أن نواه لخدمة. (البيان) لم تتصل لأن التجارة تصرف لا يحصل إلا بالفعل بخلاف  
الخدمة فلما ترك التصرف، فيحمل بمجرد النية. [البيان ٣/٣٦٦]

مجرد النية لأن الإقامة ترك السعر فيوجد ذلك بمجرد النية. (البيان) وإن اشترى شيئاً خلع هذا في شيء  
الذي تصح فيه بية التجارة، وأما إذا اشترى شيئاً لم تصح فيه بية التجارة لا يصير للتجارة، بأن اشترى  
أرضاً عشرية أو حراجية بنية التجارة؛ وهذا فإنه لا تجب فيه زكاة التجارة. لأن بية التجارة لا تصح فيها؛  
لأنها لو صحت يلزم فيها اجتماع الحقين بسبب واحد، وهو الأرض، وهذا لا يجوز. [الكفاية ١٢٥/٢]

بالعمل هو الشراء بنية التجارة. (البيان) لأنه لا عمل منه لأن الميراث يدخل في ملكه بغير عمل وضعه  
حتى إن الحين يرث وإن لم يكن له فعل. (البيان) ملكه بالهبة بأن وهبه له شخص. (البيان)

بالوصية بأن أوصى شخص له به. (البيان) النكاح والمراد به المهر الذي كان ديناً. (البيان)

الخلع: بأن حالع امرأته عن شيء. (البيان) الصلح عن القود أي أو ملكه بالصلح عن القصاص. (البيان)

لم تقارن لأن هذه العقود ليست بتجارة. (البيان) مقارنة لأن اشتراط النية مع تفريق المدفع في كل مرة  
خرج، وذلك مرفوع شرعاً، واكتفي بالنية عند العزل. (البيان)





## باب صدقة السوائم

### فصل في الإبل

قال **ليس في من خمس ذود صدقة**، فإذا بعبت خمس سائمة، وحبس  
عشرها أحور **ففيها شاة** إلى تسع، فإذا كانت عشر ففيها سدان إلى ربع عشرة، فإذا  
كانت خمس عشر ففيها ثلاث سياه إلى سبع عشرة، فإذا كانت عشرين ففيها ربع  
سياه إلى أربع وعشرين، فإذا بعبت خمس وعشرين ففيها بنت **مخاض**، وهي: التي  
**طعت في الثانية** إلى خمس وأربعين، فإذا كانت ست وأربعين ففيها بنت لبون.

**باب صدقة** أراد بالصدقة الزكاة. (البنية) **السوائم** بدأ محمد في تفصيل أموال الزكاة بالسوائم؛ اقتداءً  
بكتب رسول الله ، وإنما كان في كتبه كذلك؛ لأنها كانت في العرب، وكان جلّ أموالهم وأنفسها الإبل  
فبدأ بها. (فتح القدير) **السوائم** وفي "التحفة": السائمة هي التي تسام في البراري لقصد الدر والنسل، لا لقصد  
الحمل والركوب والبيع، وفي التي تسام لقصد البيع زكاة تجارة، ثم الشرط أن تسام في غالب السنة، لا في جميع  
السنة. [الباية ٣/٣٧٢] **ليس** واعلم أن تقدير النصاب والواجب أمر توقيفي. [فتح القدير ٢/١٢٧]

**من خمس ذود** إضافة الخمس إلى الذود من قبيل إضافة العدد إلى تمييزه، كما في قوله تعالى: **من خمس ذود**  
والذود بفتح الذال المعجمة وسكون الواو، من الإبل من الثلاث إلى العشرة، وقيل من اثنين إلى التسعة، وهو  
مؤنث لا واحد لها من لفظها. [الباية ٣/٣٧٤-٣٧٥] **ففيها ساه** بالص على خلاف القياس. (العناية)  
**ست محاض** سميت بنت مخاض لمعى في أمها؛ لأن أمها صارت مخاضاً بأحرى أي حاملاً. (الكفاية) على هذا  
اتفقت الآثار وأجمع العلماء إلا ما روي شاذاً عن عبيد الله أنه قال: في خمس وعشرين خمس شياه، وفي ست  
وعشرين بنت مخاض، قال سفيان الثوري: هذا غلط وقع من رجال علي . أما علي فإنه أفقه من أن يقول  
هكذا. [العناية ٢/١٢٧] **طعت**: أي ابنة المخاض هي التي دخلت في السنة الثانية. (الباية)  
**ست لبون** سميت ست لبون لمعى في أمها، فإنها لبون بولادة أخرى. (الكفاية)



= فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن سئل فوقها فلا يعط: في صحيح البخاري من أن عائشة  
 دوها من الغنم من كل خمس شاة، فإذا بيعت خمسا وعشرين إلى خمس مائة ففي كل خمسين مائة، وإذا  
 بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى، فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة صروقة  
 حمراء، وإذا بلغت مائة إلى خمس مائة ففيها حقة حمراء، وإذا بلغت مائة إلى ستين ففيها بنت لبون، وإذا  
 بلغت تسعين ففيها بنت لبون، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الخمس، فإذا زادت  
 على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة، ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس  
 فيها شيء، وإذا بلغت مائة إلى خمس مائة ففي كل مائة بنت لبون، وإذا بلغت ستين إلى مائة ففي كل مائة بنت لبون. [رقم: ١٤٥٤، باب زكاة الغنم]





## فصل في البقر

"أخرجهُ أبو داود عن معاذ أنَّ النبي ﷺ لما وجهه إلى اليمن، أمرَهُ بِرَحْمَةِ مَنْ يَلْقَاهُ مِنْهُمْ  
وَأَوْفِيقَةٍ، وَ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مَسْنَةً. الحديث. [رقم: ١٥٧٦]، باب في الزكاة السائلة]



ومن مسنة ١٧٠٠ لقوله ١٧٠٠ "في كل ثلاثين من البقر تباع أو تبعة، وفي كل أربعين مسن أو مسنة." ١٧٠٠ والحواميس ١٧٠٠ بقر سواء؛ لأن اسم البقر يتناولهما؛ إذ هو نوع منه، إلا أن أوهام الناس لا تسبق إليه في ديارنا؛ لقلته؛ فلذلك لا يحث به في يمينه لا يأكل لحم بقر، والله أعلم.

## فصل في الغنم

سیر فی من من اربعین من اعمی سنانیه مسیقه، فرد کتب اربعین سنانیه و حال غنیه  
حیره، فقیهها شافیه، بن مانه و حیره، فرد کتب و حیره فقیهها مالیه بن مانه، فرد  
کتب و حیره فقیهها مالیه، فرد کتب اربعین و حیره فقیهها مالیه، فرد کتب

و**أحوا** **أمس** جمع خاموس - وهو معرب كوميس - وهو نوع من أنواع القفر، واسم القفر يطلق عليها إلا أن **الخاموس** أحص [الساية ٣/٣٨٨] **سواء** يعني في الركاة وفي كل واحد منهما، وفي ضم أحدهما إلى الآخر ليكمل الصواب. (الباية) **في دبرها** هي إقيم مرعيان. (الساية) **لا نخت** لعدم اعرف، حتى لو كثر في موضع يسعى أن يحدث، كذا في 'مسوط فخر الإسلام'. (الكفاية)

في **تسميه** أي يأكل لحم الحماموس. (البناية) **فصل** قدم فصل ركاة العم على الحيز؛ إما يكون الحاجة إلى يانه أنسّ لكثرتة، وإما لكونه متفقاً عليه. (العباية) في **العم** سميت بذلك، لأنه ليس له آلة الدفاع، فكانت عيمة لكل طالب. (فتح القدير) هو اسم **جس** يقع على الذكر والأُنثى. (العباية) **فتمها ساد** أصل الشاة شاهة؛ لأن تصغيرها شويهة، والجمع شياه. (البناية)

أخرج الترمذي عن عبد الله بن مسعود عن النبي قال: من صلى ركعة في صلاة ناسية لم يضره شيء. [رقم: ٦٢٢، باب ما جاء في ركاة المقر] وأخرج أبو داود عن علي بن أبي طالب - وفيه - قال: من صلى ركعة في صلاة ناسية لم يضره شيء. [رقم: ١٥٧٢، باب في ركاة السائلة]



في كل سنة مرة واحدة، هكذا ورد البيان في كتاب رسول الله - وفي كتاب أبي بكر - وعليه انعقد الإجماع. - حسن - مع سواء، لأن لفظة الغنم شاملة للكل، والنص ورد به. ويؤخذ الثاني في زكاتها، ولا يؤخذ الجذع من الضأن إلا في رواية الحسن عن أبي حنيفة -، والثني منها: ما تمت له سنة، والجذع: ما أتى عليه أكثرها. وعن أبي حنيفة - وهو قوهما: إنه يؤخذ الجذع؛ لقوله - "إنما حَقُّنا الجذعة والثني"، ولأنه يتأدى به الأضحية فكذا الزكاة.

في كتاب رسول الله تقدم في صدقة الإبل. (فتح القدير) سواء أي في كميل الصاب، لا في أداء الواجب. (فتح القدير) ورد به أي ينطق به. (إسالة) ما أتى عليه أكثرها، وفي 'المدافع' و 'الإسبحاني' ولوتري 'و' جوامع عقده 'وغيرها من كتب الفقه: الجذع ما أتى عليه ستة أشهر، وفي بعضها أكثر السنة مثل ما ذكرها ههنا. [سنة ٣٩٢] أنه يؤخذ جذع - فالدليل يقتضي ترجيح هذه رواية. (فتح القدير) فكذا الركاة يعني أن باب لأضحيه ضيق، ألا ترى أن للأضحية تسبيع وتسبعة لا يحور، ويحور أحدها في الركاة، فإذا كان يمدح مدح في الأضحية، فهي ركوة أول. [العبارة ١٣٦٢]

أخرجه البخاري عن ثمانية من عبد الله بن أنس أن أنسا حدثه أن أنسا كتب له هذا الكتاب لما وجهته إلى الحرير: بسم الله الرحمن الرحيم. هذه فرصة الصدقة التي فرض رسول الله - على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله، فمن سئلها من مسلمين على وجهها فبيعها، ومن سئل فوقها فلا يعص إلى أن كتب. - - - - - دلت على عشرين ومائة إلى مائتين شتان. - - - - - إلى ثلاث مائة فهي كل مائة شاة، فإذا كانت سائمة الرحمن واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء الله ولها. [رقم: ١٤٥٤، باب زكاة الغنم]

قلت: الضمير في 'نه' راجع إلى الغنم، المذكورة في كتاب أنس. [نصب الراية ٣٥٤/٢] كتاب أنس: أخرجه البخاري عن ثمانية من عبد الله بن أنس أن أنسا حدثه إلى أن قال - - - - - أربعين إلى عشرين مائة شاة. [رقم: ١٤٥٤، باب زكاة الغنم]

\*\*\* حديث غريب. [نصب الراية ٣٥٤/٢] ومعناه أخرجه أبو داود عن عاصم بن كبيب عن أبيه قال: كما مع رجل من أصحاب النبي - يقال به محاشع من بني سميم، فعزت الغنم فأمر مبادياً فنادى أن رسول الله كان يقول: إن الجذع - في مما يوي منه الشئ - [رقم: ٢٧٩٩، باب ما يجوز في الضحايا من السن]

وجه الظاهر حديث علي . موقوفاً ومرفوعاً: "لا يؤخذ في الزكاة إلا التي فصاعداً"، ولأن الواجب هو الوسط، وهذا من الصغار، ولهذا لا يجوز فيها الجذع من المعز، وجواز التضحية به عُرف نصاً، والمراد بما روي: الجذعة من الإبل. ويؤخذ في رده لعدم ذكره وإسناد: لأن اسم الشاة يتنظمهما. وقد قال: "في أربعين شاة شاة"، \*\*\* والله أعلم.

## فصل في الخيل

١٥٠ كتاب حسن مائة دهر، و١٥١ فصاحتها الخمر: ١٥٢ ماء نعشى عن كل  
عمر من دهر، و١٥٣ ماء فومها و١٥٤ نعشى عن كل مائة درهم خمسة دهم، وهذا عند  
أبي حنيفة ١٥٥، وهو قول زفر ١٥٦، وقالوا: لا زكاة في الخيل؛

وهذا أي الجذع من الصن من الصغار. (السياة) ولهذا أي ولأجل كونه من الصغار. (السياة)  
 وحوار هذا جواب عن قوله. ولأنه تتأدى به الأصحية. (السياة) وحوار هذا جواب عن قوله: "إنما حقا  
 الجذع والشي". (السياة) وهذا به قار حماد بن أبي سميان اسمه سليم وهو شيخ أبي حنيفة (السياة)  
 عند أبي حنيفة في "فتاوى قاصيحاء": قالوا: الفتوى على قوهما، وكذا رجع قوهما في "الأسرار"،  
 وأما شمس الأئمة وصاحب "التحفة" فرجحا قول أبي حنيفة [فتح القدير ١٣٧/٢] وهذا به قال  
 عطاء بن أبي رباح ومالك والشافعي وأحمد ~~رحمهم~~. (السياة)

هذا الحديث لم يثبت مرفوعاً إلى النبي ﷺ ولا موقوفاً على عليٍّ عليه السلام. [السياسة ٣/٣٩٤] وأخرج إبراهيم الحارثي في كتابه "عريب الحديث" عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "لا خير في من لا يملك نفسه يومئذ". [نصب الراية ٢/٣٥٥]

أخرجه مسلم عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: "لا خير في من لا يملك نفسه يومئذ". [نصب الراية ٢/٣٥٥]

حذوة من الصالح. [رقم: ٥٠٨٢، باب سنن الأضحية]

\*\*\* أخرجه أبو داود عن علي قال رهيير، أحسبه عن النبي . أنه قال : **هـ** **يَعْنِي** **مِنْ** **عَلَيْهِ** **رَهْمًا** **دَرَاهِمَ - إِلَى أَنْ قَالَ - : وَفِي الْعَمِّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شاةً شاةً . [رقم: ١٥٧٢ ، باب في زكاة المائنة]**

لقوله . "ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة"، وله: قوله . "في كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم"، وتأويل ما روياه: فرس الغازي، وهو المنقول عن زيد بن ثابت . . . والتخير بين الدينار والتقويم مأثور عن عمر .

**فرس الغازي** ما قرب سي الفرس بعد كان ذلك قرية على أن سراد عند الخدمة، وفرس ركوب، فإنها إذا كانا للمحاربة أحب فيهما الركاة بالإجماع [النهاية ٣/٣٩٦] وهو منقول عن زيد بن ثابت وقعت هذه الحادثة في زمن مروان، فشاوَر الصحابة فروى أبو هريرة . ليس على الرجل في عبده، ولا في فرسه صدقة ، فقال مروان يزيد بن ثابت ماذا تقول: يا أبا سعيد؟ فقال أبو هريرة عجباً من مروان أحدثه حديث رسول الله وهو يقول: ماذا تقول، فقال زيد: صدق رسول الله وإنما أراد به فرس الغازي. [الكفاية ٢/١٣٧]

أخرج الأئمة السبعة في كتبهم. [نصب الراية ٢/٣٥٦] أخرج اسحاري عن أبي هريرة عن النبي قال: . . . . . [رقم ١٤٦٤، باب ليس على المسم في فرسه صدقة] أخرجه الدار قطني عن جابر قال: قال رسول الله في الخيل سائمة: . . . . . [وقال] ترد به عورث عن جعفر، وهو ضعيف جداً، ومن دونه ضعفاء [٢/١٢٦، باب ركاة مال التجارة وسقوطها عن الخيل والرفيق] قلت: ولم أر غير الدار قطني ضعفه، ومن دونه لا سيما فيمن دونه أبو يوسف القاضي وثقة ابن معين وأحمد والنسائي وغيرهم، فكيف يقل من الدار قطني إطلاق القول فيه وفيمن دونه بالضعف. [إعلاء السنن ٩/٣١٩-٣٢٠] قلت: عريب، وذكره أبو زيد ادبوسي في كتاب "الأسرار" فقال: إن زيد بن ثابت لما بلغه حديث أبي هريرة **رضي** قال: صدق رسول الله . إنما أراد فرس الغازي. قال: ومثل هذا لا يعرف بالرأي، فثبت أنه مرفوع. انتهى. وروى أبو أحمد بن رحويه في كتابه عن بن ساذؤوس عن أبيه أنه قال: سألت ابن عباس عن الخيل: أهيها صدقة؟ فقال: . . . . . انتهى. [نصب الراية ٢/٣٥٧]

وأخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" عن ثابت، عن ابرهري أن سائب بن يزيد أخبره، قال: . . . . . [٢/٧٦٢، رقم: ٢٩٦٧، باب احسن السائمة] وأخرج الامام أبو حيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في الخيل السائمة التي يطلب سلفها: . . . . . قال فرس دينار، وإن شئت عشرة دراهم، وإن شئت فقيمة، ثم كان في كل مائتي درهم حصة درهم، . . . . . قال محمد: وقد كنه بأحد أبو حيفة، وأما في قوساء، فليس في الخيل صدقة.

[كتاب الآثار ص: ٢٢٧، رقم: ٣٠٧، باب زكاة الدواب العوامل]

## فصل

\* الحديث في الصحيحين وليس فيه العالـ [نصب الراية ٢/ ٣٦٦] أخرج البخاري عن أبي هريرة - أن رسول الله ﷺ قال: حين يموت المؤمن يموت على ما كان عليه من العلم، وفيه، وسئل رسول الله ﷺ عن الأحمر، فقال: ما علم غيري فيها مني، لا شهد ولا جمعه - - - - - فممن ضمن مقدر - دحيم - ذو من عمل ومنه - دحيم - [رقم: ٢٣٧١، باب شرب الناس وسقى الدواب من الأنهار]



وهذا آخر أقواله، وهو قول محمد رحمه الله. وكان يقول أولاً: يجب فيها ما يجب في المسان، وهو قول زفر ومالك رحمهما الله. ثم رجع وقال: فيها واحدة منها، وهو قول أبي يوسف والشافعي رحمهما الله. وجه قوله الأول:

وهذا آخر أقواله وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء عن أبي يوسف قال: دحت على أبي حنيفة فقبت: ما تقول فيمن يمتك أربعين حملاً، فقبت: فيها شاة مسة، فقبت: ربما يأتي قيمة شاة على أكثرها أو جمعها، فتأمل ساعة، فقال: لا، ولكن يؤخذ واحدة منها، فقبت: لم يؤخذ حمل في الركاة؟ فتأمل ساعة، ثم قال: لا، إذا لا يجب فيها شيء، فأخذ بقوله الأول زفر، وبقوله الثاني أبو يوسف، وبقوله الثالث محمد، وعُدَّ هذا من مفاقه حيث نكمت في محسن ثلاثة قفاويل، فمما يصنع شيء من أقاويله كذا في 'المسعودي'. ومن إشباح من ردَّ هذا، وقال: مثل هذا من إصبيات محال، فما طئت أبي حنيفة وقال بعضهم: لا معنى لردِّه، فبه مشهور مستفيض كمن يجب أن يوجه إلى ما سبق خار أبي حنيفة فيقال: به امتحن أبو يوسف هل يهتدي إلى طريق المناصرة، فيما عرف أنه يهتدي به، قال قولاً عور عنه، كذا في 'المؤيد الصهرية'. [الكفدية ٢/ ١٤٠]

وهو قول محمد. وه قال شورى والشعي وأو سيمان ودود (ساية) **خب في المسان** وهو جمع مسة، وهي دت مس من خدع وشي شنية. (لسية) وهو. وه قال لأوراعي وسحاق. (ساية)

**وجه قوله الأول** قال السمرقندي في 'حقه الفقهاء' ونكمت الفقهاء في صورة أسأة فإها مشكلة؛ لأن الركاة لا خب بدون مصي الحول، وبعد الحول لم يبق اسم الحملان والعجائيل، قال بعضهم: الخلاف في هذا أن الحول هل يعقد على الحملان والعجائيل أم لا- بأن منك في أول الحول مصاً من هذه الصغار، ثم تم الحول عليها- هل يجب واحد منها، وأن حرجوا عن الدحول تحت هذه الأسماء؟ أو يعتبر يعقد الحول من حين كبروا وبز رت صفة الصغر عنهم؟ وقال بعضهم: لخلاف فيمن كانت له أمهات، فمضت ستة أشهر فولدت أولاداً، ثم ماتت الأمهات وبقيت الأولاد، ثم تم الحول عليها، وهي صغار- هل يجب الركاة في هذه الأولاد؟ وعلى هذا رد كان له مسان، فاستفاد صغاراً في وسط الحول، ثم هكت مسان، وبقي استفاد- هل يجب الركاة في استفاد؟ فعلى هذا الخلاف. وإلى هذا أشار محمد في الكتاب [الجامع الصغير] فيمن كان له أربعون حملاً، وواحدة مسة فهكت المسة وتم الحول على الحملان لا يجب شيء عند أبي حنيفة ومحمد، وعند أبي يوسف يجب واحد منها، وعند زفر يجب مسة. والصحيح قول أبي حنيفة ومحمد، لما ذكرنا من الأصل ثم عن أبي يوسف ثلاث روايات أخرى سوى ما ذكرنا، والمشهور ما ذكرنا. [٢٨٨/٢ ٢٨٩]

أن الاسم المذكور في الخطاب ينتظم الصغار والكبار، ووجه الثاني: تحقيق النظر من الجانبين، كما يجب في المهازيل واحد منها، ووجه الأخير: أن المقادير لا يدخلها القياس، فإذا امتنع إيجاب ما ورد به الشرع امتنع أصلاً، وإذا كان فيها واحدة من المسان، جعل الكل تبعاً له في انعقادها نصاباً، دون تأدية الزكاة. ثم عند أبي يوسف - - : لا يجب فيما دون الأربعين من الحملان، وفيما دون الثلاثين من العجاجيل: شيء، ويجب في خمس وعشرين من الفضلان واحد، ثم لا يجب شيء حتى تبلغ مبلغاً لو كانت مسان يُثنى الواجب، ثم لا يجب شيء حتى تبلغ مبلغاً، لو كانت مسان يُثَلَّث الواجب، ولا يجب فيما دون خمس وعشرين في رواية.

الاسم المذكور من اسم الشاة، والإبل، وأسقر في إخصاب، يعني في الص في فوه: 'أحد من الإبل'. (الساية) من الحاسن أي من جانب الفقير والعبي، وهذا لأن في إنبات الكبير أضراراً بالعبي، وفي عدم إيجاب شيء أضراراً بالفقير، فوجب واحدة من الصغار. [الساية ٤٠٤/٣] كما إحقاقاً لقصاص السس بقصاص الوصف. (فتح القدير) في المهازيل جمع مهروب من أهوال، وهو خلاف السمس. (البنية)

ما ورد به وهو ست محاص في خمس وعشرين من الإبل وثنى من الغنم. [الساية ٦٢/٤] انعقادها يعني يعقد النصاب بالصغار. (الساية) دون تأدية الزكاة حتى إذا دفع واحداً منها لا يجوز، بل يجب ما ورد به الشرع. (الساية) هذا إذا كان عدد الواجب من الكبار موجوداً فيها أما إذا لم يكن، فلا يجب، بيباه: لو كانت مستان ومائة وتسعة عشر حملاً، يجب فيها مستان، ولو كانت له مسة واحدة ومائة وعشرون حملاً فعند أبي حنيفة ومحمد: تحب مسة واحدة، وعند أبي يوسف: مسة وحمل. [فتح القدير ١٤١/٢]

ويجب في خمس وعشرين الخ هو رواية بشر بن إسماعيل. (الساية) حتى سلع مبلغاً أي عدد، وهو مائة وخمسة وأربعون لو كانت كباراً ثلث الواجب. (الساية) مسان ثلثي الواجب يعني لا يجب شيء حتى تنبع مبلغاً لو كانت كباراً ثلثي الواجب فيه، وهي ستة وسبعون إذ فيها يجب ستان لو [الساية ٤٠٥/٣] في رواية: أي في رواية عن أبي يوسف رواه عنه الحسن بن مالك. (البنية)

وعنه: أنه يجب في الخمس خمسُ فصيل، وفي العشر خمساً فصيلٍ على هذا الاعتبار.  
وعنه: أنه يُنظر إلى قيمة خمس فصيلٍ وسط، وإلى قيمة شاة في الخمس فيجب أقلهما،  
وفي العشر إلى قيمة شاتين، وإلى قيمة خمسٍ فصيلٍ على هذا الاعتبار. قال: **ومن**  
**وجب عليه سن.** **فلم توجد: أحد المصدق أعني منها، رد الفصل، أو أحد دونهما وأحد**  
**الفصل.** وهذا يُتبنى على أن أخذ القيمة في باب الزكاة **جائز عندنا** على ما ذكره إن  
شاء الله تعالى إلا أن في الوجه الأول له أن لا يأخذ ويطالب بعين الواجب أو بقيمته؛

**وعنه** أي وعن أبي يوسف في رواية ابن شجاع عنه: أنه أي الشاة يجب في الخمس - بفتح الحاء -  
يعني في خمس فصلان خمس فصيل - بصم الحاء - وفي العشر خمساً فصيل أي ويجب في العشر من  
الفصلان خمساً من فصيل على هذا الاعتبار، يعني يجري على هذا القياس إلى خمس وعشرين فيجب فيها  
واحدة منها، فكأنه اعتبر البعض بالكل. [الساية ٤٠٦/٣] **على هذا الاعسار** أي يبصر في العشر من  
الفصلان إلى القيمتين قيمة شاتين وقيمة خمسٍ من الفصل، على هذا الاعتبار أي يجري على هذا القياس،  
فيبصر في خمسة عشر إلى قيمة ثلاث شياه، وقيمة ثلاث أخماس فصيل. [الساية ٤٠٦/٣ - ٤٠٧]

**ومن وجب عليه** صورة المسئلة: رجل وجب عليه ست لبون ولم توجد عنده، يأخذ المصدق الحققة، ويردُّ  
الفصل، أو وجب عليه الحققة ولم توجد، يأخذ ست لبون، ويأخذ الفصل. قال في "النهاية": ظاهر ما ذكر في  
الكتاب يدل على أن الخيار للمصدق، وهو الذي يأخذ الصدقات، ولكن الصواب أن الخيار إلى من عبه  
الواجب؛ لأن الخيار شرع رفقاً بمن عبه الواجب، والرفق إنما يتحقق بتحييره، فكأنه أراد به إذا سمحت نفسُ  
من عبه؛ إذ الظاهر من حال المسلم أنه يختار ما هو الأرفق بالفقراء. وأقول: ظاهر ما ذكر في الكتاب لا يدل  
على ذلك، وإنما يدل على أن الخيار في الوجه الأول للمصدق حيث قال: له أن لا يأخذ، ويطالب بعين  
الواجب أو بقيمته؛ لأنه شراء. وفي الوجه الثاني لمن عبه حيث قال: يجر؛ لأنه لا بيع فيه، بل هو إعطاء  
بالقيمة، ولا بعد في أن يكون مختار المصنف التفضيل؛ بناءً على ما ذكر من الدليل. [العناية ١٤٢/٢ - ١٤٣]

**المصدق** بكسر الدال المشددة، وهو عامل الزكاة التي يستوفيها من أربابها. (الساية)

**جائز عندنا:** خلافاً للشافعي رحمته. (الكفاية)

لأنه شراء، وفي الوجه الثاني يُجَبَّر؛ لأنه لا يبيع فيه بل هو إعطاء بالقيمة. **وَيُخَوَّرُ دَفْعُ**  
**الْقِيمِ فِي رَكَّةٍ عَدَّةٍ.** وكذا في الكفارات، وصدقة الفطر والعُشْر والتَّذَرُّ. وقال  
**الشافعي** **ح**: لا يجوز؛ اتباعاً للمنصوص، كما في الهدايا والضحايا. ولنا: أن الأمر  
 بالأداء إلى الفقير إيصال للرزق الموعود إليه، فيكون إبطالاً لقيد الشاة فصار كالجزية،  
 بخلاف الهدايا؛ لأن القربة فيها إراقة الدم. وهو لا يُعقل، ووجه القربة في المتنازع فيه  
 سَدُّ خَلَّةِ المحتاج، وهو معقول. **وَسَرُّ فِي الْعَوَامِلِ وَالْخَوَامِلِ عَدَّةٌ مِنْ دَفْعِ**

**سَرَاءٍ** ولا إحصار في الشراء. (الباية) **وَيُخَوَّرُ دَفْعُ الْقِيمِ** وهو قول عمر وابنه وابن مسعود وابن عباس  
 ومعاذ وظاؤوس [الباية ٦٥٤/٤] **وَقَالَ الشافعي** **ح** وبه قال داود، وأحمد، وبه قال مالك إلا أنه  
 قال. يخور إحصار الذهب عن الفضة، وانقصة عن الذهب. [الباية ٤٠٩/٣] **وَالضَّحَايَا** أي كما تنوع  
 المنصوص في الهدايا والضحايا؛ لأنها مقدرة بأعيان معبومة شرعاً فلا تأدى بالقيمة. [الباية ٤٠٩/٤]  
**أَنَّ الْأَمْرَ بِالْأَدَاءِ** أي الأمر بأداء الركة إلى الفقير بإصال أي لأجل الإيصال للرزق الموعود به أي إلى  
 الفقير؛ لقوله عروجل: **وَأَمْرُ الْعَبْدِ بِأَدَائِهَا** وهو حق الله -  
 إلى الفقير الذي هي حقه تحكم بوعده عدم أن المقصود من الأمر بأدائها إيصال لذات الرزق الموعود  
 وكفارة لفقير، فكما يحصل رزق الفقير وكفأته بعين الشاة يحصل بقيمتها. [الباية ٤٠٩/٣]  
**فَصَارَ كَالْجَزْيَةِ** أي صار بحكم ذكرها كأداء القيمة في الحرية، فإنه يخور بالاتفاق، لأنه أدى مالاً مقبوماً  
 عن الواجب فكذلك يخور القيمة في الركة هذا المعنى. (الباية) **خِلَافُ الْهَدَايَا** هذا جواب عن قياس الشافعي  
 على عدم جواز أحد القيمة في الركة عده على عدم جواز أحد القيمة في الهدايا والضحايا، فإنه  
 متفق عليه. [الباية ٤١٠/٣] **إِرَاقَةُ الدَّمِ** وهي لا تقوم فلا يقيم شيء آخر مقام ذلك. (الباية)

**فِي الْمَسَارِعِ هَذَا** وهو حكم أحد القيمة في الزكاة. (الباية) **سَدُّ خَلَّةٍ** يعني سد احتياج الفقير. (الباية)  
**الْعَوَامِلُ وَالْخَوَامِلُ** الخواص جمع حاصر وهي التي أعدت لحمل الأثقال، كد، قاله الكاكي، وقال نوح شريعة:  
 والعوامل جمع عاملة، قال في "الطبعة": العوامل المعدة للأعمال، والمعروفة بفتح العين ما يعنى من العمل  
 وغيرها، الواحد والجمع سواء. [الباية ٤١٠/٣]





ويأخذ الوسط؛ لقوله **عنه** : "لا تأخذوا من حَزَرَاتِ أموال الناس" - أي كرائمها - وخذوا من حواشي أموالهم - أي أوساطها -، ولأن فيه نظراً من الجائنين. قال: **ومن كان به صاب، فاستفاد في أثناء الحول من جسده، صم إليه ورَّكَّاه به، وقال الشافعي رحمه الله: لا يُصَمُّ؛**

**حزرات.** الحررات باحء المهمة والراي المعجمة والفتحات جمع حزرة بالتحريك، وهو حيار المال، والحاشية صغار الإبل لا كبار فيها، وذكر في 'المعر' خذ من حواشي أموالهم، أي من عرصها، يعني من جانب من حواشها من غير اختيار، وهي في الأصل جمع حاشية الثوب وغيره لحاشته، وتفسير المصنف بقوله: أي أوساطها غير ذلك، وهو الحق لقوله: ولأن فيه نظراً من الجائنين. (العناية)

**فاستفاد الخ** استفاد على بوعين. الأول: أن يكون من جسده، كما إذا كانت له إبل، فاستفاد إبلاً في أثناء الحول، يصم المستفاد إلى الذي عنده، فيزكي عن الجميع. والثاني: أن يكون من غير جسده، كما إذا كان به إبل، واستفاد بقراً أو غنماً في أثناء الحول، لا يصم إلى الذي عنده بالاتفاق، بل يستألف له حول آخر. والوع الأول على بوعين أيضاً: أحدهما: أن يكون المستفاد من الأصل كالأولاد والأرباح، فإنه يصم بالاجتماع، والثاني: أن يكون مستفاداً بسبب مقصود كالموروث والمشتري والموهوب نحوها، فإنه يصم عبداً. (السياسة)

**وقال الشافعي رحمه الله:** وبه قال أحمد. (البيان)

هذا الحديث بهذا اللفظ غريب. [الباية ٤١٣/٣] وأخرج البيهقي في 'السنن الكبرى' بعضه عن هشام بن عروة عن أبيه قال: بعث رسول الله ﷺ رجلاً مصدقاً قال: **لا تأخذوا من حَزَرَاتِ أموال الناس** - أي كرائمها - وخذوا من حواشي أموالهم - أي أوساطها -، ولأن فيه نظراً من الجائنين. قال: **ومن كان به صاب، فاستفاد في أثناء الحول من جسده، صم إليه ورَّكَّاه به، وقال الشافعي رحمه الله: لا يُصَمُّ؛**

**عروة** عن أبيه قال: بعث رسول الله ﷺ رجلاً مصدقاً قال: **لا تأخذوا من حَزَرَاتِ أموال الناس** - أي كرائمها - وخذوا من حواشي أموالهم - أي أوساطها -، ولأن فيه نظراً من الجائنين. قال: **ومن كان به صاب، فاستفاد في أثناء الحول من جسده، صم إليه ورَّكَّاه به، وقال الشافعي رحمه الله: لا يُصَمُّ؛**

**عروة** عن أبيه قال: بعث رسول الله ﷺ رجلاً مصدقاً قال: **لا تأخذوا من حَزَرَاتِ أموال الناس** - أي كرائمها - وخذوا من حواشي أموالهم - أي أوساطها -، ولأن فيه نظراً من الجائنين. قال: **ومن كان به صاب، فاستفاد في أثناء الحول من جسده، صم إليه ورَّكَّاه به، وقال الشافعي رحمه الله: لا يُصَمُّ؛**

[رقم: ١٥٨٢. باب في زكاة السائمة] وفي الباب حديث معاذ أخرجه البخاري عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: **لا تأخذوا من حَزَرَاتِ أموال الناس** - أي كرائمها - وخذوا من حواشي أموالهم - أي أوساطها -، ولأن فيه نظراً من الجائنين. قال: **ومن كان به صاب، فاستفاد في أثناء الحول من جسده، صم إليه ورَّكَّاه به، وقال الشافعي رحمه الله: لا يُصَمُّ؛**

[رقم: ١٤٩٦، باب أحد الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا]



الخَرَاجُ وَصَدَقَةُ السَّوَائِمِ: لَا يُشْنَى عَلَيْهِمْ؛

١٠ - في الباقي أربعة أسباع انة محاص لشيوخ الواحد في الكل. [الاية ٤٢٠/٣]

فأحدوا أحراراً، وصدقة السوائم، ثم طهر عليهم الإمام لا شيء عليهم أي لا بأحد منهم ثياباً. [نعاية ١٥٠/٢]

= أن في كتاب صدقة النبي <sup>ص</sup> وفي كتاب عمر في الصدقة: لا يأكل من صدقة علي بن أبي طالب

فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن معنى حتى تبلغ ثلاثين ومائة. [رقم: ٩٤٦، باب فرض صدقة الإبل وما فيها من النسل] وقوله: هكذا قال في كل نصاب، قلت: وقد يستدل لمحمد - في قوله: إن الزكاة تحب في النصاب مع العفو، بظاهر قوله في كتاب أنس: من كل خمس دود شاة، فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين، ففيها ست محاض، الحديث. وفي صدقة العجم: في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين، ومائة شاة، الحديث. وكذلك في كتاب عمرو بن حزم، ووجه الدليل أنه غير الوجوب إلى النصاب الآخر، فدل على أن الوجوب الأول مسحوب إلى الوجوب الثاني، وما بينهما هو العفو. [نصب الرأية ٣٧٢/٢]



لأن الإمام لم يحمهم والحماية بالحماية، وفيه **بأن يعيدوها دون حرج** فيما بينهم وبين الله تعالى؛ لأنهم مصارف الخراج؛ لكونهم مقاتلة، والزكاة مصرفها الفقراء، فلا يصرفونها إليهم. وقيل: إذا نوى بالدفع التصديق عليهم: سقط عنه، وكذا ما دفع إلى كل جائر؛ لأنهم بما عليهم من التبعات فقراء، والأول أحوط، و**لبس على الصبي من بني نعلب في سلبه شيء من ماله** من حديث أبي بصير - ج ١

**واحسان** (بكسر أول). أي حباية السعة بسب حمايتهم، وحباية من حي المال - أي جمعه - ومه سميت حباية الأوقاف، وهذا الذي ذكره في حق أصحاب السوائم، وأما لتأخر إد مر عني عشر من أهل سعي، فعشره، ثم مر عني عشر أهل العدر بعشره ثانياً؛ لأن صاحب المال هو الذي عرض ماله عليه فلم يعذر. [البنية ٤٢١/٣] **بأن يعيدوها**: يعني الصدقة. (العناية)

**لأنهم** أي لأن حوارج. (لساية) وفيه **قائه اعقيه أبو جعفر**. (الاساية) **وكذا ما دفع الخ** قال في الجامع لصغير نقاصي حار: وكذبت سلطان بدا صادر رجلاً، وأحد منه مؤلاً، فموى صاحب المال تركاة عند الدفع سقطت عنه تركاة؛ لأنهم لم يعيدهم من اشعات فقراء، فإلهم إد ردوا مؤاهم إلى من أحدها منهم لم يبق معهم شيء. [العناية ١٥٠ ٢] **السباع** أي المطام والحقوق التي عليهم كاندبور وعصب ونحوها، جمع نعة - بفتح التاء وكسر الباء - [البنية ٧٨/٤]

**فقراء** حتى قال محمد بن سبعة: يجوز أحد تركاة يعني بن عيسى بن يوسف بن همام والي راسان. وكان أمير سج، وحبث عليه كفارة عيين، فسأل الفقهاء عما يكفر به، فافتوا به بالصيام ثلاثة أيام. (لساية)

**والاول** أي بقول الأول وهو إعادة الصدقة دون الحرج. **ولبس على الصبي** لأن من حمة العهد أن يصعب عليهم ما يؤحد من المسلمين، والصبيان من المسلمين، لا تؤحد منهم تركاة، فكذلك لا تؤحد من صباهم. [الاساية ٤٢٣ ٣] **بني نعلب** قوم من بشاري العرب كانوا بقرب الروم، فسما أراد عمر أن يوظف عليهم الجرية أنوا، وقالوا: نحن من أعرب تأف من أداء الخربة، فإن وطف عينا الخربة، لحقنا بأعداءك من الروم، وإن رأيت أن تأخذ منا ما يأخذ بعضكم من بعض، وتصعقه عينا، فعلمنا ذلك، فشور عمر اصحابه، وكان الذي بسعي بينه وبينهم كردوس اسعي، قال يا أمير المؤمنين! صاحبهم حيث إن تاحرهم لم تطلقهم، فصاحبهم عمر عني ذلك، وقال: هذه حربة وسبوا ما شئتم، فوقع الصبح على أن يأخذ منهم ضعف ما يؤحد من المسلمين، ولم يتعرض هذا الصبح بعده عثمان . . . فلم أول الأمة وأحرقهم. [العناية ١٥١ ٢]

\* أخرج البيهقي في "السنن الكبرى" عن عادة بن النعمان في حديث طويل، - غير أن ما صححه  
- يعني نصارى بني عيسى - على تصعيف الصدقة، - قال ابن عبد البر لا ينادي ما يؤذي محله، ولكن ح. م.  
كما - أحد معكم من بعض، نعم - صدقة، قلنا نعم، لا، هذا وليس على مسلمين، فصدقه ثم د  
ما نسب هذا رأساً، لا سمحاً، فإنه قد قيل هو وهم على - تصعيف عليهم صدقته [٢١٦٩].  
باب نصارى العرب تضعف عليهم الصدقة [سكت الحافظ عنه، فهو صحيح، أو حسن عنده. وللقصبة طرق  
عديدة. [إعلاء السنن ٥٩٠/١٢]



## باب زكاة المال

### فصل في الفضة

س مائة دون مائتي درهم صدقة؛ لقوله **س** "ليس فيما دون خمس أواق صدقة" **والأوقية**: أربعون درهماً، فإذا كتب مائتين وحال عليها حول: ففيتها خمسة دراهم؛ لأنه **س** كتب إلى معاذ **س** "أن خذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم،

**باب زكاة المال** لما قدّم ذكر زكاة السوائم؛ ما قبلها، أعقبه بذكر غيرها من أموال الزكاة، قال محمد **س** المال كل ما يتملكه الناس من دراهم، أو دينار، أو شعير، أو حيوان، أو ثياب، أو غير ذلك، والمصنف ذكر المال وأراد غير السوائم على خلاف عرف أهل النادية، فإن اسم المال عندهم يقع على النعم، وعلى عرف أهل الحضر فإنه عندهم يقع على غير النعم. [النهاية ١٥٨/٢]

**في الفضة** قدم فصلها؛ لأنها أكثر من الذهب وأروح وأكثر نفعاً، ألا ترى أن المهر ونصيب السرقة والحرية التي يتدئ الإمام وضعها منها دون الذهب، والفضة تتناول المضروب وغيره. [السياسة ٤٢٩/٣] **والأوقية** بالتشديد أفعولة من الوقاية؛ لأنها تقي صاحبها من الفقر. (النهاية) قال جمال الدين المخرج: قوله في الكتاب: الأوقية أربعون درهماً يحتمل أن يكون من تمام الحديث، ويحتمل أن يكون من كلام المصنف، فإن كان من تمام الحديث، فشاهده ما أخرجه الدررقي في سنده عن يزيد بن سنان عن يزيد بن أبي أنيسة عن أبي الربيع عن جابر قال: سمعت رسول الله **ﷺ** يقول: 'ولا زكاة في شيء من الفضة حتى تبلغ خمس أواق، والأوقية أربعون درهماً'. [البتاية ٤٣٢/٣]

**س** أخرجه البخاري عن عمرو بن يحيى الماربي، عن أبيه قال: سمعت أبا سعيد الخدري قال: قال رسول الله **ﷺ** "ليس فيما دون خمس دراهم صدقة من إبل، وليس فيما دون خمس دراهم صدقة من شاة، وليس فيما دون خمس دراهم صدقة من دابة، وليس فيما دون خمس دراهم صدقة من ثياب، وليس فيما دون خمس دراهم صدقة من فضة، وليس فيما دون خمس دراهم صدقة من ذهب". [رقم: ١٤٤٧، باب زكاة الورق]



أُخرجہ الدارقطني عن محمد بن عبد بن جحش عن رسول اللہ ﷺ أنه أمر معاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: أن يأخذ من كل أربعين ديناراً ديناراً، ومن كل مائتي درهم: خمسة دراهم، وليس فيما دون خمسة دراهم شيء. [۲/ ۲۵۹-۲۶۰، باب

ليس في الخصراوات صدقة | وهو معبود بعد الله بن شبيب، ولا يصح ذلك بالمدعى. فإن أحاديث أحمد  
ربع العشر من اربعة مفسرة من كل أربعين درهماً درهم كثيرة شهيرة. [فتح التقدير ٢ ١٥٨] كما أخرج  
أبو داود عن علي قال رهبر أحسنه عن النبي أنه قال: . . . . .

عن أبي ذرٍّ . الحديث [رقم: ١٥٧٢، باب في ركة السائمة] وأخرج ابن جرير في 'تكملة' عن عبي قال: قام فسا رسول الله ﷺ دت يوم فقال: . . . . .

مَثَقَاتُ، وَيَسْ فِيهَا دُونَ دِيْنِ شَيْءٍ، وَصَحِيحُهُ، [إِعْلَاءُ السُّنَنِ ٥٩/٩]

أُخْرِجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَمِي قَالِ رَهِيرُ حُسَيْبٍ عَنْ أَبِي أَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ دَخَلَ مَسْجِدَ بَنِي إِسْرَءِيلَ

فما زاد فعلى حساب دت... الحديث [رقم: ١٥٧٢، باب في زكاة السائمة]

'أُحْرَجَ الدارقطني عن معاذ: أن رسول الله ﷺ أمره حين وجهه إلى اليمن . لا أحد من بني سبأ الحديث. [٩٣/٢] ، باب ليس في الكسر شيء ] وقال: استهل من إخراج متروك الحديث، وهو أبو العتوف، واسمه إخراج بن المهال. [سنن الدارقطني ٢/٢٥٧] وقال العيني: الحديث، وهو ضعيف. [السيرة ٣/٤٣٥] وأخرج أبو عبيد القاسم بن سلام في 'كتاب الأموال' عن أس قال: ... من حديث ... صحيح، والموقوف في مثله مرفوع حكماً، فإنه لا محال برأي فيه. [إعلاء السنن ٩/٥٧] وقال في الحاشية: دلالة على حكم كسور الذهب ظاهرة، أما إذا نعت أربعة دنانير رائدة في النصاب ففيها درهم وهو قولنا معشر الخفية، وبه قال أبو حيفة خلافاً لصاحبه، والأثر حجة عليهما. [إعلاء السنن ٩/٥٧]

في "أحكام عبد الحق": وروی أبو أویس عن عبد الله، ومحمد بن أبي بكر بن عمرو بن حرم عن أبيهما، عن جدهما عن أبي ... أنه كتب هذا الكتاب لعمر بن حرم حين أمره عني أبی، وفيه: ... من ... صدقة حتى تبلغ مائتي درهم، فإذا بلغت مائتي درهم، ففيها خمسة دراهم، وفي كل أربعين درهما درهم، =

والمعتبر في الدراهم وزن سبعة، وهو: أن تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل، بذلك جرى التقدير في ديوان عمر . واستقر الأمر عليه، وبذلك عاين على الورق انقصه، فهو في حكم انقصه، وبذلك عاين عليها العنق، فهو في حكم العنق. ونعم أن سبع مائة نصف؛ لأن الدراهم لا تخلو عن قليل غش؛ لأنها لا تنطبع إلا به، وتخلو عن الكثير، فجعلنا الغلبة فاصلة، وهو: أن يزيد على النصف؛ اعتباراً للحقيقة، وسنذكره في الصرف إن شاء الله تعالى.

والمعتبر في الدراهم الخ هذا الاعتبار في اركاة وصبب الصدقة ومهر، وتقدير الديارات. (فتح التقدير) روي أن للدراهم في الابتداء كانت على ثلاثة أصناف: صف منها: كل عشرة منه عشرة مثاقيل كل درهم مثقال، و نصف منها: كل عشرة منه ستة مثاقيل كل درهم ثلاثة أخماس مثقال، و نصف منها: كل عشرة منه خمسة مثاقيل كل درهم نصف مثقال، وكان من يتصرفون بها ويتعاملون بها فيما بينهم، فلما تولى عمر أراد أن يستوفي الخراج بالأكثر فالتمسوا منه التحفيف، فجمع حساب رمانه ليتوسطوا ويوفقوا بين الدراهم كلها وبين ما رآه عمر وبين ما رآه الرعية، فاستخرجوا له وزن السبعة. [العناية ١٦٠/٢ - ١٦١]

سبعة مثاقيل واثني عشر مثقال، قال ابن الأثير: المثقال في الأصل مقدار من وزن أي شيء كان من قليل أو كثير، وأساس يطبقونه في العرف على الدينار خاصة وبس كدك، وقال الجوهري: واثني عشر مثاقيل الذهب. قلت: عشرون قيراصاً من الذهب هو مثقال وهو الدينار الواحد، والدينار الواحد ستة دوايق، والدوايق جمع دانق، والدانق بكسر الهمزة وفتحها وهو قيراصان قاله في 'المعرب'. [السياسة ٤٣٥/٣]

الورق يفتح الواو وكسر الراء وهو المصروب من الفضة (السياسة) العنق جمع عرض يفتح العين وسكون الراء، وهو ما يس بقدر وقيل: هو المتاع. (السياسة) اعتباراً للحقيقة أي حقيقة الأمر بين القليل والكثير؛ لأهمهما لا يتحققان إلا بالزيادة على النصف؛ لأن الكثير ما يقاربه قليل، والقليل ما يقاربه كثير. [السياسة ٩٢، ٤]

في كتاب عمر وابن حزم عند النسائي، وابن حبان، والحاكم، وغيرهم: . . . من خمسة دوايق من خمسة دراهم، وما زاد ففي كل أربعين درهماً درهم، وليس فيما دون خمس أواق . [نصب الراية ٣٩٥/١ - ٣٩٦]

إلا أن في غالب الغش لا بُدَّ من نية التجارة كما في سائر العروض، إلا إذا كان تَخَلُّصٌ منها فضة تبلغ نصاباً؛ لأنه لا يُعتبر في عين الفضة القيمة ولا نية التجارة، والله أعلم.

## فصل في الذهب

ليس فيه دين عشرين مثقالاً من الذهب صافياً، وقد كانت عشرين مثقالاً فمِنْهُمُ حِصْبٌ مِثْقَالٌ: لما رويناهُ، والمثقال: ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم، وهو المعروف. ثم في كل أربعة مثاقيل قيراطان؛ لأن الواجب ربع العشر، وذلك فيما قلناه؛ إذ كل مثقال عشرون قيراطاً، وليس فيما دون أربعة مثاقيل صدقة عند أبي حنيفة. وعندهما: تجب بحساب ذلك، وهي مسألة الكسور. وكل دينار عشرة دراهم في الشرع، فيكون أربعة مثاقيل في هذا كأربعين درهماً. قال: وفي تر الذهب الفضة.

**فصل في الذهب** قد مر وجه تأخيره عن فصل الفضة. (العناية) لما رويَا إشارة إلى قوله في أول فصل الفضة: كتب إلى معاذ إلخ. (العناية) ربع العشر وهو أن في كل أربعة مثاقيل قيراطين، والقيراطان من كل أربعة مثاقيل ربع العشر. (النساية) وهي مسألة الكسور يعني أن الكسور لا زكاة فيها عند أبي حنيفة. وعندهما تجب بحساب ذلك. (النساية) تر بكسر التاء المشاة من فوق وسكون التاء الموحدة، اسم لما كان غير مصروب من الذهب والفضة. (النساية)

يشير إلى حديث معاذ المتقدم في زكاة الفضة. [نصب الراية ٣٩٦/٢] أخرجه إندار قطني عن محمد بن عبد الله بن حشيش عن رسول الله ﷺ أنه أمر معاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: ... أن ... الحديث. [٩٥/٢-٩٦، باب ليس في الحصرات صدقة] وأخرج ابن جرير في "تهذيبه" عن علي بن ... قال: قام فيما رسول الله ﷺ ذات يوم فقال: ... حين ... صف مثقال، وليس فيما دون ذلك. وصححه [إعلاء السنن ٥٩/٩]

وخليهما ونوسهما رده. وقال الشافعي: لا تجب في حُلِّي النساء، وخاتم  
الفضة للرجال؛ لأنه مبتذل في مباح فشابه ثياب البذلة. ولنا: أن السبب مالٌ نام،  
ودليل النماء موجود وهو الإعداد للتجارة خلقة، والدليل هو المعتبر، بخلاف الثياب.

## فصل في العروض

... في حله في الحارة كأنه ما كانت. ...  
... لقوله ... فيها: "يُقَوْمُهَا فَيُؤَدِّي مِنْ كُلِّ مَائَتِي دِرْهَمَ خَمْسَةِ دِرَاهِمٍ"  
وَلَأَنَّهُ مُعَدَّةٌ لِلْإِسْتِمَاءِ بِإِعْدَادِ الْعَبْدِ فَأَشْبَهَ الْمُعَدَّ بِإِعْدَادِ الشَّرْعِ، وَتَشْتَرِطُ نِيَّةُ التَّجَارَةِ؛  
العروض مهابة

وخليهما جمع حي يفتح الحاء وسكون اللام، وهو ما تحبى به المرأة من ذهب أو فضة، وقيل: أو جواهر،  
والخبة ربة من ذهب وانصصة. (السياسة) وقال الشافعي: ...  
ثياب البذلة وهي ثياب المهنة. (السياسة) الإعداد للحارة خلقة أي من حيث الحقيقة، فلا تطل بهذا  
الوصف بإعداده للاستعمال. (السياسة) خلاف لسب هذا جواب عن قوله: فشابه ثياب البذلة؛ لأنه لا إعداد  
فيها لا من العرف ولا من الشرع. (السياسة) العروض آخر فصل العروض؛ لأنها تقوم بالنقد فكأن حكمها  
بناء عليهما، خطام الدنيا أي متاعها سوى النقيدين. [النهاية ١٦٥/٢]

كانه ما كانت أي من أي حسن كانت (العناية) فاشبهه المعد وهو بذهب وانصصة (السياسة)  
وتشترط به الحارة أي حارة اشترى، أم إذا كانت ابنة بعد الميث فلا بد من اقتران عمل التجارة سببه؛  
لأن مجرد البلية لا يعمل فلا يصير حتى يبيعه بالإجماع إلا عند الكرايسي - من أصحاب الشافعي -؛ فإنه  
يصير للتجارة بمجرد النية. [البناءية ٤٤٩/٣ - ٤٥٠]

حدثت عريب، وفي الباب أحاديث مرفوعة وموقوفة. [نصب الراية ٣٧٥/٢] من المرفوعة: ما أخرجه  
أبو داود عن سمرة بن جندب قال: ...  
للميع. [رقم: ١٥٦٢، باب العروض إذا كانت للتجارة هل فيها زكاة؟]



لِيُثَبَّتِ الإِعْدَادُ. ثُمَّ قَالَ: **يَقُومُهَا مَا هِيَ أَنْفَعُ مَسَاكِينَ**؛ احتياطاً لحق الفقراء، قال: وهذا رواية عن أبي حنيفة **رحمه الله**، وفي "الأصل": **خَيْرُهُ**؛ لأن الثَّمنين في تقدير قِيم الأشياء بهما سواءً. وتفسير الأنفع: أن يَقُومَها بما يبلغ نصاباً. وعن أبي يوسف **رحمه الله** أنه يَقُومُها بما اشترى إن كان الثمن من النقود؛ **لأنه أبلغ في معرفة المالية**، وإن اشترىها بغير النقود قُومَها بالنقد الغالب. وعن محمد **رحمه الله** أنه يَقُومُها بالنقد الغالب على كل حال، كما في **المغصوب والمستهلك**. وإذا كان نصاباً كاملاً في حد من حد من ممتلكاته **فليس** **بذلك لا يسقط الزكاة؛ لأنه يشق اعتبار الكمال في أثرائه**، أما لا بد منه في ابتدائه؛

قال أي القدوري أو محمد **رحمهما** (الساية) **يقومها** أي يقوم العروض التي لتجارة بالدي هو أنفع للفقراء، وهو أن يقومها بأضع القدين عند التقويم، ولأنه أن يقوم بما يبلغ نصاباً حتى إذا قومت بأدراهم نبع نصاباً، وإذا قومت بالذهب لا تبلغ نصاباً تقوم بأدراهم وبالعكس كذلك. [الساية ٤٥٠/٣]

عن أبي حنيفة في التقويم أربعة أقوال. (الساية) **خَيْرُهُ** أي خَيْرُ أو خِيَفَةُ المالك في التقويم عما شاء من القدين، وهذا هو القول الثاني. (الساية) ووجهه: أن التقويم لمعرفة مقدار المالية والثمن في ذلك سواء. (العناية)

وعن أبي يوسف **رحمهما** قال الشافعي **رحمهما** في وجهه. (الساية) **لأنه أبلغ** لأنه طهر قيمته مرة بهذا النقد الذي وقع به الشراء. (العناية) **بالنقد الغالب** وإن كان مسافراً يقومها في البلد الذي يصير إليه. (الساية) **على كل حال** أي سواء اشترى بأحد القدين أو بغيره. (الكفاية) **كما في المغصوب والمستهلك** لأن التقويم في حق الله تعالى معتبر بالتقويم حق العباد، ومتى وقعت الحاجة إلى تقويم المغصوب والمستهلك، تقوم بالنقد الغالب في البلاد، فكذا هذا. [الكفاية ١٦٧/٢ - ١٦٨] **لا يسقط الزكاة** حتى لو بقي درهم أو فلس منه، ثم استفاد قبل فراع الحول حتى تم على نصاب زكاة، وشرط زكائه من أول الحول إلى آخره. وبه قال الشافعي **رحمهما** في السوائم والسقدين، وفي غيرهما اعتبر آخره فقط. [فتح القدير ١٦٨/٢]

**لأنه يشق الخ** أي يشق اعتبار كمال النصاب أثناء الحول؛ لأنه قد يريد وقد يقص، واعتبار الزيادة والنقصان في كل ساعة بقصي إلى الخرح، وذلك مدفوع شرعاً. (الساية) فيه إشارة إلى الجواب عن قول زهر، والمراد بالنقصان: النقصان في الذات، فإن النقصان في الوصف يجعل السائمة عتقة يسقطها بالاتفاق؛ لأن فوات الوصف وارد على كل النصاب فكان كهلاك النصاب كله لفوات المحلية فوات الوصف. [العناية ١٦٩/٢]

لِلانْعِقَادِ، وَتَحَقُّقُ الْغَنَى، وَفِي انْتِهَائِهِ؛ لِلوُجُوبِ، وَلَا كَذَلِكَ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَالَةُ الْبَقَاءِ. بِخِلَافِ مَا لَوْ هُنَاكَ الْكُلُّ حَيْثُ يَبْطُلُ حُكْمُ الْحَوْلِ، وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ؛ لِانْعِدَامِ النِّصَابِ فِي الْجُمْلَةِ، وَلَا كَذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ بَعْضَ النِّصَابِ بَاقٍ فَيَبْقَى الْانْعِقَادُ. قَالَ: **وَتَصْمُّ فِيمَا يُعْرَضُ بِرَأْسِهِ وَنَفْسِهِ حَتَّى يَمُوتَ نِصَابًا**، لِأَنَّ الْوُجُوبَ فِي الْكُلِّ بِاعْتِبَارِ التَّجَارَةِ وَإِنْ افْتَرَقَتْ جِهَةُ الْأَعْدَادِ. **وَبَصْمُ الذَّهَبِ إِلَى الْفِضَّةِ**؛ لِلْمُجَانَسَةِ مِنْ حَيْثُ الثَّمَنِيَّةُ، وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ صَارَ سَبَبًا، ثُمَّ يَضُمُّ بِالْقِيَمَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. **وَعِنْدَهُمَا بِالْأَجْزَاءِ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْهُ،**

**فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى** وَمِنْ فُرُوعِ الْمَسْأَلَةِ مَا إِذَا كَانَ لَهُ عَمَلٌ لِلتَّجَارَةِ تَسَاوَى نِصَابًا فَمَاتَ قَبْلَ الْحَوْلِ، فَمُسَخَّهَا وَدَبِغُ حَنْدِهَا، فَمَنْ أَحْوَلَ كَانَ عَلَيْهِ فِيهَا الزَّكَاةُ بِنِصَابٍ. [فتح القدير ٢/ ١٦٨]

**فِيهِمُ الْانْعِقَادُ** لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا انْعَقَدَ عَلَى الْكُلِّ يَبْقَى مُعَقَّدًا عَلَى الْبَعْضِ، كَمَا إِذَا هُنَاكَ بَعْضُ مَا مِنَ الْمُضَارَبَةِ يَبْقَى الْعَقْدُ فِي سَاقِيهِ. (الكفاية) **وَبَصْمُ** هَذَا بِالْإِجْمَاعِ. (السياسة) **فِي الْكُلِّ** أَيُّ قِيَمَةِ الْعُرُوضِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ. (السياسة) **جِهَةُ الْأَعْدَادِ** فَإِنَّ الْأَعْدَادَ فِي الْعُرُوضِ مِنْ جِهَةِ الْعَادِ لِأَعْدَادِهَا لِلتَّجَارَةِ، وَفِي النَّقْدِيِّينَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَإِذَا هُمَا حَقِيقًا لِلتَّجَارَةِ فَهُمَا لِلتَّجَارَةِ وَضَعَا وَالْعُرُوضُ لَهَا جَعَلَا. [الكفاية ٢/ ١٦٩]

**وَبَصْمُ الذَّهَبِ إِلَى الْفِضَّةِ** عِنْدَ أَجْلٍ خِلَافَ الشَّافِعِيِّ لَكِنَّ أَصْحَابَنَا الثَّلَاثَةَ اِحْتَنَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ الصِّمِّ عَلَى مَا نَحْنُ الْآنَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ فِي رَوَايَةٍ وَأَبُو ثَوْرٍ وَدَاوُدُ: لَا تَصْمُ لَهُ. (السياسة) حَاصِلُهُ: أَنَّ عُرُوضَ التَّجَارَةِ يَضُمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ نَاقِيَةً وَإِنْ اِحْتَمَلَتْ أَحْسَانُهَا، وَكَذَا تَضُمُّ هِيَ إِلَى النَّقْدِيِّينَ بِالْإِجْمَاعِ، وَالسُّوَائِمُ الْمُحْتَلِفَةُ الْجَمْعُ لَا تَضُمُّ بِالْإِجْمَاعِ، كَالْإِبِلِ وَالْعَمَمِ، وَالنَّقْدَانِ يَضُمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ فِي تَكْمِيلِ النِّصَابِ. [فتح القدير ٢/ ١٦٩]

**صِمُّ بِالْقِيَمَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ** وَهُوَ قَالَ الْأَوْرَاعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ فِي رَوَايَةٍ. (السياسة)

**وَعِنْدَهُمَا بِالْأَجْزَاءِ** وَهُوَ قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ فِي رَوَايَةٍ. (السياسة) أَنَّ يَتَعْتَرُ تَكَامُلُ أَجْزَاءِ النِّصَابِ مِنَ الرُّبْعِ وَالنِّصْفِ وَبَاقِيهَا، إِذَا كَانَ مِنَ الذَّهَبِ عَشْرَةٌ يَتَعْتَرُ مَعَهُ نِصْفُ نِصَابِ الْفِضَّةِ، وَهُوَ مِائَةٌ. [فتح القدير ٢/ ١٦٩]

**رَوَايَةٌ عَنْهُ:** رَوَاهَا هِشَامُ عَنْهُ، وَفِي "الْمَقِيدِ": رَوَاهَا الْحَسَنُ عَنْهُ. (الْبَنَاءُ)

حتى إن كان له مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب تبلغ قيمتها مائة درهم: فعليه الزكاة عنده خلافاً لهما. هما يقولان: المعتبر فيهما القدر دون القيمة، حتى لا تجب الزكاة في مَصُوغ وزنه أقل من مائتين وقيمته فوقها، وهو يقول: إن الضم للمجانسة، وهو يتحقق باعتبار القيمة دون الصورة، فيضم بها. والله أعلم.

**فعليه الزكاة عنده** لتمام مصاب الفضة من حيث القيمة. **لا تحب الزكاة** بالاتفاق؛ لأن القيمة ساقطة الاعتبار فيهما كما في سائر حقوق العباد. (الساية) **في مصوغ** نحو إبريق أو كأس أو نحوهما. (الساية) **يتحقق باعتبار القيمة** ومسألة المصوغ ليست فيما نحن فيه، إذ ليس فيها صم شيء إلى آخر حتى تعتم القيمة. [الساية ٤٥٦/٣] **سيده** الفتوى في هذه المسئلة على قول أبي حنيفة **ملحوظة** يُقدر في رماننا وورن مائتي درهم ما يساوي ٦١٢,٣٥ حراماً في الفضة، وورن عشرين مثقالاً ما يساوي ٨٧,٤٧٩ حراماً في الذهب.

## باب فيمن يمر على العاشر

إد مرّ على عاشر مال مصر: نصّه منذ أشهر، أو على دينه حسب صدق،  
والعاشر: من نصبه الإمام على الطريق؛ ليأخذ الصدقات من التجار. فمن أنكر منهم  
تمام الحول أو الفراغ من الدين كان مُنكراً للوجوب، والقول قول المنكر مع اليمين.  
وكذا دونه: ذهب بن عاصم حرره، ومراده: إذا كان في تلك السنة عاشر آخر؛  
لأنه ادّعى وضع الأمانة موضعها، بخلاف ما إذا لم يكن عاشر آخر في تلك السنة؛  
لأنه ظهر كذبه بيقين. وكذا دونه: ذهب - يعني إلى الفقراء في مصر؛ لأن الأداء  
كان مفوّضاً إليه فيه، وولاية الأخذ بالمرور؛ لدخوله تحت الحماية.

باب فسر: أحق هذا الباب بكتاب الزكاة؛ اتساعاً للموضوع، وشروح "الحامع الصغير" مناسبة، وهي  
أن العشر المأخوذ من اسم المارّ على العاشر، هو الزكاة بعينها إلا أن هذا العاشر كما يأخذ من المستم  
يأخذ من الدمي والمستأمن، وليس المأخوذ منهما بركاة. [الكفاية ١٧١/٢] قال أي مال الزكاة أراد به الأموال  
الناصة؛ لأن ثبوت ولاية الأخذ في الأموال الطاهرة - وهي السوائم - لا يختص بالمرور. [الكفاية ١٧١/٢] صد  
أشهر رأيت خط الأتتاري: مد شهر بالافراد، و الطاهر أنه سهو منه، وفي السج كتبها بقص أشهر، و  
كذا الشراح مشوا عليه. [البنية ٤٥٨/٣]

مع السن والعبادات وإن كانت يصدق فيها بلا تخفيف لكن تعيق به هنا حق العبد، وهو العاشر في الأحد،  
فهو يدعي عليه معنى لو أقر به ربه. (فتح القدير) وكذا أي يصدق مع اليمين. ومراده أي مراد امانت  
من قوته: كذا إذا قل إلج. طهر كذبه في قوته: أدبتها إلى عاشر حرره. وكذا أي يصدق مع يمين.  
في المصر قيد بالمصر؛ لأنه لو أدى إلى افقراء بعد حروجه إلى مصر لم يسقط حق أحد العاشر؛ لأن  
ولاية الأداء نفسه إما كان في الأموال الناضجة حال كونه في مصر، ومجرد حروجه مسافراً انتقلت الولاية  
عنه إلى الإمام. [فتح القدير ١٧٢/٢]

وكذا الجواب في صدقة السوائم في ثلاثة فصول. وفي الفصل الرابع: وهو ما إذا قال: أدت بنفسي إلى الفقراء في المصر: لا يُصدَّق وإن حلف. وقال الشافعي رحمته: يُصدَّق؛ لأنه أوصل الحق إلى المستحق، ولنا: أن حق الأخذ للسلطان، فلا يملك إبطاله بخلاف الأموال الباطنة. ثم قيل: الزكاة هو الأول، والثاني سياسة، وقيل: هو الثاني والأول ينقلب نفلاً، وهو الصحيح. ثم فيما يُصدَّق في السوائم وأموال التجارة: لم يشترط إخراج البراءة في "الجامع الصغير"، وشرطه في "الأصل"، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمته: لأنه ادعى ولصدَّق دعواه علامة فيجب إبرازها. وجه الأول: أن الخط يشبه الخط،

في ثلاثة فصول أولها: أدتها مد أشهر، والثاني: قوله: أو عبي دين، والثالث: قوله: أدت إلى عشر آخر. وفي تلك السعة عشر آخر ففي هذه الفصول الثلاثة إذا حلف صدق، فيكون القول قوله. [الباية ٤٦٠/٣] لا يصدق. وبه قال الشافعي في القديم، وبه قال مالك وأحمد. (الباية) لانه أوصل الحق إلح. فصار كمشترى من موكيل، إذا دفع الثمن إلى الموكل. (فتح القدير) حق الأحمد أي أخذ صدقة السوائم. الأموال الباطنة لأنها معوضة إليه. (الباية) ثم قيل إلح بقاء على ما لأصحابنا من الصريقين في هذه المسألة: أحدهما: أنه إذا كان صادقاً فيما قال يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى. والثاني: أنه لا يبرأ من احتار الأول قال: الزكاة هو الأول كما لو حلف على الساعي مكان ماله، فأدى صاحب المال زكاته وقع زكاة، والثاني سياسة مالية رجراً لغيره عن الإقدام عما يسر إليه، ومن احتار الثاني قال: الزكاة هو الثاني، والأول ينقلب نفلاً كمن صلى يوم الجمعة الظهر في منزله ثم سعى إلى الجمعة فأداها وهو الذي اختاره المصنف. [العناية ١٧٣/٢] والثاني سياسة وهو أحد الساعي ثانياً. (الساية) فيما يصدق إلح. أطلق فيما يصدق، ومقتضاه: أنه اشترط في الأصل إخراجها في قوله. أدت إلى الفقراء وأحوالها لكنه اعتمد في تقييده على عدم تأني صحته؛ إذ لا يشك أنه لا يأخذ من الفقراء براءة، ولا من الدائن، ولا يمكن في قوله: أصسته مد أشهر. [فتح القدير ١٧٣، ٢] وجه الأول وتأخير المصنف وجه الأول يفيد ترجحه عنده. (فتح القدير) أن الخط فلا يعنى أن البراءة مكتوبة بيد العاشر، أو غيره.



حَسْبُ الْعَمَلِ، وَهِيَ حَسْبُ الْعَمَلِ، هَكَذَا أَمَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ سَعَادَةَ.

حرياً لا ينبغي الاستيلاء والسب. (العناية **سعادة** جمع ساع عصم السبي وهو عامل الركاة). (الساية)

ومن ليس من أهل الدمة من كل عشرة درهم درهم، [رقم: ١٠١١٢، باب صدقة أهل الكتاب] =

**كتاب الركاة** يعني مذكور في كتاب الزكاة المذكور في الأصل وهو 'المبسوط' محمد - أيضاً. (السياة) لم يزل عفواً لنقصته عادة فأخذهم القليل ظلم. (السياة) العشر لأن العشر متيقن. لأنه عدد أي لوقوعه بعد الحماية والفدر حرام. (العناية)

= وكذلك أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك أنه بعثه على الأيكة، قال:  
فقلت بعثني على شر عمك، قال: ثم أخرج إلى كتاب عمر بن الخطاب، ثم ذكر مثل حديث معمر.  
[رقم: ١٠١١٣، باب صدقة أهل الكتاب] رجاله: رجاء الستة. [إعلاء السنن ٦٧/٩] وأخرج سعيد بن  
مصبور عن ريار بن جرير قال: سمعتني عند من حدثني عن عيسى بن عمار عن أبيه عن جده عن  
أبي بصير عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار

\* قول عمر عريب لم يدر إلا معناه. [الساية ٤٦٦/٣] وفي شرح السير: وإنما أمر عمر بأخذ ربع العشر من المسلمين..، وأما الحربي فإلى أمر يأخذ العشر منه؛ لأنهم يأخذون منا العشر، فأمرنا بأخذ العشر منهم...، وإن كنا لا نعلم كم يأخذون ما أو لا نعلم أيأخذون ما أو لا يأخذون أخذنا منهم العشر أيضاً، فإنه روي عن عمر أنه قال لعشاره: حذبه حذبه - يعني حذبه حذبه - فإن أعياكم إلخ، لم نعرف من أخرجه، وقال الحافظ في "الدرية": لم أجده، وقال صدر الشهيد في شرح "الجامع الصغير" لحديث عمر: قال في الحربي: يؤخذ منه ما يأخذون ما، فإن أعياكم فالعشر، فإن لم يأخذوا منا لم يأخذ شيئاً؛ لكيلا يأخذوا انتهى، من حاشية "الجامع الصغير"، ولو ثبت ذلك عن عمر لكان قاطعاً للنزاع. [إعلاء السنن ١٢ / ٣٩١، ٣٩٢]

وَبِ كَدُو لَا يَنْحَبِرُ صَلا. لَا نَاحِدُهُ لِيَتْرَكُوا الْأَخْذَ مِنْ تُجَارِنَا، وَلَأَنَا أَحَقُّ بِمَكَارِمِ  
 الْأَخْلَاقِ. قَالَ: هَلْ مَرَّ حَتَّى عَنِ عَاشِرٍ وَعَشْرَةٍ. ثُمَّ مَرَّ مَرَّةً أُخْرَى: هَلْ نَعْسَرُهُ حَتَّى حَوْرٍ  
 لِحَوْرٍ. لَأَنَّ الْأَخْذَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ اسْتِئْصَالُ الْمَالِ، وَحَقُّ الْأَخْذِ لِحِفْظِهِ، وَلَأَنَّ حَكْمَ الْأَمَانِ  
 الْأَوَّلَ بَاقٍ، وَبَعْدَ الْحَوْلِ يَتَجَدَّدُ الْأَمَانُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ مِنَ الْمَقَامِ إِلَّا حَوْلًا، وَالْأَخْذَ بَعْدَهُ  
 لَا يَسْتَأْصِلُ الْمَالَ، هَلْ عَسَرُهُ فَرَجَعَ إِلَى دَارِ الْخَرْبِ، ثُمَّ حَرَّجَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ: عَشْرَةً  
 حَسْبَ. لِأَنَّهُ رَجَعَ بِأَمَانٍ جَدِيدٍ، وَكَذَا الْأَخْذَ بَعْدَهُ لَا يَفْضِي إِلَى الْاسْتِئْصَالِ. وَإِنْ مَرَّ دُمِي  
 حَسْبُ. هَلْ حَرَّجَ عَشْرَ خَمْسٍ دُونَ خَمْسِينَ. وَقَوْلُهُ: عَشْرُ الْخَمْرِ أَيُّ: مِنْ قِيَمَتِهَا.  
 وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُعْشَرُهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَا قِيَمَةَ لَهُمَا. وَقَالَ زُفَرٌ: لَا يُعْشَرُهُمَا؛  
 لِاسْتَوَائِهِمَا فِي الْمَالِيَةِ عِنْدَهُمْ. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ: لَا يُعْشَرُهُمَا إِذَا مَرَّ بِهِمَا جَمْلَةٌ.

ثم مر مره اخرى. حاصله: أن العشر إنما يتكرر فيما يمر به بكمال الحور أو بتحديد العهد بالرجوع إلى دار الحرب  
 ثم بالمرور على العاشر وإن كان في يومه ذلك، فإذا لم يوجد شيء منهما لم يعشره ثانياً. [الغاية ٢ ١٧٥]  
 هذا إذا كانت المرة الثانية قبل الدحول إلى دار الحرب لما سيصرح به من أنه لو رجع إلى دار الحرب ثم حرج  
 أحد منه ثانياً ولو كان في يوم واحد؛ لقرب الدارين واتصالهما كما في حرية الأندلس. [فتح القدير ٢ ١٧٥]  
 قلت: فما قال العلامة العيني: أي بعد دخوله دار الحرب قبل حولان الحور، لعنه سهو من قلم الكاتب.  
**حكم الأمان إلخ:** ما لم يحل الحول أو لم يرجع إلى دار الحرب. (البنية)

**إلا حولاً** ليس كحدث وانصواب ما في بعض النسخ بدون لفظة إلا. (فتح القدير) رأيت في بعض النسخ  
 كلمة إلا مكشوفة، فكأنهم كشطوها حتى لا يرد على المصنف شيء، وليس هذا بصحيح. [النهاية ٣ ٤٦٧]  
**حولاً** قال في 'المسبوط'. ولأن تحدد حق الأمان باعتبار تحدد الحول، والحربي لا يمكن من المقام في دار  
 حوراً (المسبوط لسرحسي) أي من قبسها. فسر به؛ كيلاً يذهب الوهم إلى مذهب مسروق، أنه يأخذ من  
 غير الأحمر. (فتح القدير) لا شبهة فيها حتى لو أنف أسسم خمر الدمى أو حريزه، لا يصح عنده. (الغاية)  
**لاستوائيهما في المالية عندهم:** أي عند الكفار، وإن لم يكن مالا عندهما.

كأنه جعل الخنزير، تبعاً للخمر، فإن مرَّ بكل واحد على الانفراد: عشر الخمر دون الخنزير. ووجه الفرق على الظاهر: أن القيمة في ذوات القيم لها حكم العين، والخنزير منها، وفي ذوات الأمثال ليس لها هذا الحكم، والخمر منها. ولأن حق الأخذ للحماية، والمسلم يحمي خمر نفسه؛ للتخليل، فكذا يحميها على غيره، ولا يحمي خنزير نفسه، بل يجب تسميته بالإسلام، فكذا يحمله على غيره. ولو مرَّ على امرئ من بني نعلب قال: فليس على نفسي شيء، وعلى امرئ ما على امرئ. لما ذكرنا في السوائيم. ومن مرَّ على عشر دهرهم، وأخبر أن له في ماله مائة أخرى قد حال عليها حول: فمرَّ على مائة أخرى لم يدر: لقتها، وما في بيته لم يدخل تحت حمايته، ولم يدر: مائة درهم بضاعة: فمرَّ على مائة أخرى: لأنه غير مأذون بأداء زكاته.

تبعاً للخمر لأن مالية الخمر أظهر، بدليل أن المسلم يرث الخمر، ولو أخرجت من دار الحرب يدخل في العيمة ويمسكها المسلم حتى لو تحللت تصير منكاً له، والمكاتب إذا عجز عنه خمر يصير منكاً للمولى، بخلاف الخنزير فجعله تبعاً للخمر أولى. [البداية ٤٦٩/٣] ووجه الفرق بين الخمر حيث يعشره، وبين الخنزير حيث لا يعشره. والخنزير منها: فأخذ قيمته كأخذه بعينه، فلا يجوز. ليس لها هذا الحكم لأن ما يكون من ذوات الأمثال يجب أن يكون بدله مثلاً له؛ اعتصاراً بما ضمنه العصب، وإن لم يكن مثلاً لها لا يكون أحدها كأحدها، ولا كذلك الخنزير؛ لأن من ذوات الأمثال، وأحد القيمة فيما لا يكون من ذوات الأمثال ينزل منزلة أحد العين، والدليل على ذلك أنه لو تزوجها على خمر فأتاها بالقيمة لم تحب على القبول. [السيرة ٤٦٩/٣] السوائيم: لأن مال التاجر إذا مر به على العاشر بمنزلة السوائيم؛ لحاجته إلى الحماية. (الكفاية)

بضاعة هي لغة: القطعة من المال، واصطلاحاً: ما يدفعه المالك لإسكان يبيع فيه ويتجر؛ ليكون الربح كله للمالك، ولا شيء منه لمعامل كذا في 'المغرب'. (الحر الرائق) مادون يعني هو مأذون بالتجارة فقط. (العاية)

قال: .. **المضارب** يعني إذا مرَّ المضارب به على العاشر. وكان أبو حنيفة يقول أولاً: يعثرها؛ لقوة حق المضارب حتى لا يملك ربُّ المال نهيَه عن التصرف فيه بعد ما صار عُروضاً، فنزل منزلة المالك. ثم رجع إلى ما ذكرنا في الكتاب، وهو قولهما؛ لأنه ليس بمالك ولا نائب عنه في أداء الزكاة، إلا أن يكون في المال ربح يبلغ نصيبه <sup>بمضارب</sup> نصيباً، فيؤخذ منه؛ لأنه مالك له.

وقال أبو يوسف لا أدري أن أبا حنيفة رجع عن هذا أم لا. وقياس قوله الثاني في المضاربة - وهو قولهما - : أنه لا يعثره؛ لأن المالك فيما في يده للمولى وله التصرف، فصار كالمضارب. وقيل في الفرق بينهما: إن العبد يتصرف لنفسه حتى لا يرجع بالعُهد على المولى، فكان هو المحتاج إلى الحماية، والمضارب يتصرف بحكم النيابة حتى يرجع بالعُهد على رب المال، فكان رب المال هو المحتاج، فلا يكون الرجوع في المضارب رجوعاً منه في العبد،

**المضارب** هي في اللغة: مصدر صار فلان لفلان في ماله، أي اتخر له، وفي الشريعة: عقد شركة في الربح بمال من رجل، وعمل من آخر، بأن يقول رب المال: دفعته إليك مضاربة أو معاملة عني أن يكون لك من الربح جزء معين كالثالث وال نصف، ويقول المضارب: قبضت. لأنه صار بمنزلة المالك. (الباية) **م** أي أمتعة بالبيع والشراء. (الساية) **م** بل هو نائب في حق التجارة لا غير. (الباية) **لا** أي المضارب يملك تلك المصايب يدي هو حقه من الربح. (الساية) **م** قال الكاكي: والصحيح رجوعه في المضارب رجوع في العبد المأدون. (الساية) **م** في أنه ليس بمالك، ولا نائب عن مولاها. (الساية) **م** أي بين فصل المضارب، وبين فصل المأدون به. **م** عند ظهور المستحق أي عني المولى بل يباع فيها، وما راد فيطالب بعد اعتق. (الباية) **م** أي عن رب المال



وإن كان مولاؤه معه يؤخذ منه؛ لأن الملك له إلا إذا كان على العبد دين يحيط بماله؛  
 لانعدام الملك أو للشغل. قال: <sup>محمد</sup> ~~وإن كان مولاؤه معه يؤخذ منه؛ لأن الملك له إلا إذا كان على العبد دين يحيط بماله؛ لانعدام الملك أو للشغل.~~  
~~وإن كان مولاؤه معه يؤخذ منه؛ لأن الملك له إلا إذا كان على العبد دين يحيط بماله؛ لانعدام الملك أو للشغل.~~ معناه: إذا مر على عاشر أهل العدل؛ لأن التقصير جاء من  
 قبله من حيث إنه مر عليه.

مولاؤه أي وإن كان مولى العبد المأدوم معه. (النسابة) ~~ناله~~ فلا يؤخذ منه شيء سواء كان معه مولاؤه،  
 أو لم يكن. (العناية) ~~انت~~ يعني عبد أبي حنيفة (العناية) ~~لنفس~~ أي عندهما، فإن الشغل بالدين مانع  
 عن وجوب الركاة. (العناية) ~~لأن~~ ~~لنفس~~ ~~جاء~~ ~~من~~ ~~فمن~~ أي من قبل المار من حيث إنه مرَّ عليه أي على  
 عاشر الخوارج، وأما إذا غلب أهل النعمي فأحدوا العشر، لا يؤخذ ثانياً؛ لأن التقصير ما جاء من قبله، بل  
 جاء من قبل السلطان حيث صيغهم فلم يعميهم، والأحد بالحماية. [البناية ٤٧٣/٣]

## باب في المعادن والركاز

قال: معدن ذهب. د. فضة. د. حديد. د. مسكوك. د. صفيق. واحد في المعدن محمد في الجامع الصغير

خرج د. حديد. معدن حديد عندنا. وقال الشافعي لا شيء عليه فيه؛ لأنه مباح سبقت يذره إليه كالصيد، إلا إذا كان المستخرج ذهباً، أو فضة، فيجب فيه الزكاة.

المعادن أصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه، ثم اشتهر في نفس الأجراء المستقرة التي ركنها الله تعالى في الأرض يوم خلق الأرض. (فتح القدير) والركاز آخر باب المعدن عن العشرة؛ لأن العشرة أكثر وجوداً والمال المستخرج من الأرض له أسماء ثلاثة: الكسر، والمعدن، والركاز. والكسر: اسم لما دفعه من آدم، والمعدن: اسم لما حنقه الله تعالى في الأرض يوم خلق الأرض، والركاز: اسم هما جميعاً. والكسر مأخوذ من كسر الماء أجمع، والمعدن من معدن بضم الميم إذا أقام به، والركاز من ركر الرمح أي عرره، وعنى هذا جارٍ لصلافة عبيهما جميعاً؛ لأن كل واحد منهما مركور في الأرض، أي مشتم، وإن اختلف الركر، وعنى كل واحد منهما بانفراده. [الغنية ١٧٨/٢ - ١٧٩]

معدن ذهب الخ اعلم أن المستخرج من المعدن ثلاثة أنواع: حامد يدوب ويصعب كالنقدين، والحديد، وما ذكره انصف معه، وحامد لا يصعب كالخض، والورق، والكحل، والبريخ، وسائر الأحجار: كالياقوت، والامح، وما ليس حامد كالماء، والقيح، والسقط، ولا يحسب الخمس إلا في النوع الأول. [فتح القدير ١٧٩، ٢] صفيق بضم الصاد، قال الجوهري: هو الذي يعمل به الأواني. (السياسة) واحد سواء كان الواحد مسلماً، أو ذمياً، أو صبيهاً، أو امرأة، أو عبداً، أو مكاناً. (البنية) كالصيد: فإنه لمن أخذه.

فيجب فيه الزكاة. وفيه قال أحمد، لكن عبد الشافعي في الواجب في الذهب والفضة ثلاثة أقوال: أصحها: أن الواجب فيه ربع العشر، وفيه قال أحمد ومالك. في رواية. والثاني: أن الواجب فيهما الخمس مثل قولنا، وهو قول الثوري، والثالث: ما ناله لا تعب ومؤنة فيه العشر، وما ناله بتعب ومؤنة كالمعالجة بالنار ونحوها، ففيه ربع العشر، وفيه قال مالك. في رواية، وعن أحمد يجب في المعدن، وفي كل ما يستخرج من الأرض حتى القيح والكحل. [البنية ٤٧٥/٣]

**في قول** للشافعي، وهذا هو الصحيح من مذهبه.(السياسة) إنما قال في حاشية الشافعي: ولا يشترط فيه الحول. ولم يقل في حاشيته؛ لأن الشافعي قائل بالزكاة، فكان عليه أن يقول باشتراط الحول، ففاه بما ذكر من الدليل، ونحو قول بالخمس، والحول لا يشترط له.[العناية ١٨٠/٢] **تاء** يعني عين الماء.(الباية)

**ولاها أي ولأن أراضي المعدن.**(النباة) **الصيد** جواب عن قوله: كالصيد.(العناية)

**إلا ان للعائني اح** هذا جواب عن سؤال مقدر وارد على قوله: كانت غنيمة، تقريره: أن يقال: لو كانت هذه غنيمة حتى يجب فيها الخمس كانت أربعة أخماس لعائنين يداً حكومية لا حقيقية.[الباية ٤٧٧/٣-٤٧٨]

**لسونها على الطاهر** وتحقيقه: أن العائنين إنما يستحقون أربعة الأخماس إذا حوت أيديهم حقيقة وحكما، وهما أيديهم حكمية؛ لأنه ما ثبتت أيديهم على طاهر الأرض حقيقة، ثبتت على باطنها حكماً، وأما الحقيقية فللواحد فكان ما في باطنها غنيمة حكماً لاحقيقة.[العناية ١٨٠/٢]

**احكمسد في حق الخمس** إنما عملوا هكذا دون العكس؛ لأن الحقيقية أقوى من الحكمية.(الباية)

**وحد سواء** كان الواحد مسلماً أو دميّاً.(النباة) **شيء** وبه قال أحمد .(السياسة) **لاطلاق** وهو قوله .

وفي الركاز الخمس، ولم يفصل بين الدار والأرض والحيوانات والمنزل.(البنابة)

\* رواه الأئمة الستة في كتبهم.[صب الرأية ٣٨١، ٢] أخرج اسحاري في صحيحه عن أبي هريرة .

أن رسول الله ﷺ قال: **عند حد مائة خمسة عشر ألفاً خمس** [رقم: ١٤٩٩، باب في الركاز الخمس]

فكذا في هذا الجزء؛ لأن الجزء لا يخالف الجملة، بخلاف الكنز؛ لأنه غير مركب فيها. قال: **رواية** **الجامع الصغير** —: أن الدار **مُلكت** خالية عن المؤن دون الأرض، ولهذا وجب العشر والخراج في الأرض دون الدار، فكذا هذه المؤنة، **أي**: **كنزاً** عندهم؛ لما روينا. واسم الركاز يُطلق على الكنز؛ لمعنى الركز وهو الإثبات، ثم إن كان على ضرب أهل الإسلام **كالكتاب** عليه كلمة الشهادة: فهو بمنزلة اللقطة، وقد عُرف حكمها في موضعه، وإن كان على ضرب أهل الجاهلية كالمنقوش عليه الصنم: ففيه الخمس على كل حال؛ لما بينا. ثم إن وجدته في أرض مباحة: فأربعة أخماسه للواحد؛ لأنه تم الإحراز منه؛ إذ لا عزم به للغائبين، فيخصُّ هو به،

**أي** لأن اتصالها اتصال محاورة. (الساية) **قال** أي محمد في 'الجامع الصغير'. (الساية) **رواية** 'الأصل' لا يجب كما في الدار، ورواية 'الجامع الصغير' يجب. (فتح القدير) **رواية** أي لكون الدار خالية عن المشقة. **قال** إنما فسر بهذا؛ لأن الركاز اسم مشترك بين المعدن والكبر. (الساية) **الكتاب** ذكره بكاف التشبيه، وكذا في ضرب الكفار؛ يبعد عدم الحصر. (فتح القدير) **في منزلة اللقطة** لأنه إذا كان فيه شيء من علامات الإسلام كان من وضع اسمين، ومال المسلم لا يعم، وحكم اللقطة: أن يعرفها حيث وجدها مدة يتوهم أن صاحبها يطلبها، وذلك يختلف بقلة المال وكثرته. [الكفاية ١٨٢/٢] **قال** سواء في أرضه أو في أرض غيره أو في أرض مباحة. (الكفاية) **وحدد** أي الكسر اجاهلي؛ لأن الإسلامي يس حكمه ما ذكر. (فتح القدير) **مباحة** كالمقاور والجنال وغيرها. (الساية) **فخص** إشارة إلى ما ذكرنا أن للعامين يداً حكمية، وللواحد يداً حقيقية، فيكون فيه الخمس، والباقي للواحد. (العناية)

يشير إلى حديث أبي هريرة أخرجه اسحاري في صحيحه عن أبي هريرة أن رسول الله **قال**: **حار** - إلى أن قال: - **وفي الركاز خمس**. [رقم: ١٤٩٩، باب في الركاز الخمس]

وإن وجده في أرض مملوكة فكذا الحكم عند أبي يوسف . . . لأن الاستحقاق بتمام الحيازة، وهي منه. وعند أبي حنيفة ومحمد . . . هو للمُخْتَطِّ له، وهو الذي مَلَكَه الإمام هذه البقعة أول الفتح؛ لأنه سبقت يده إليه - وهي يد الخصوص - فيملك بها ما في الباطن، وإن كانت على الظاهر، كمن اصطاد سمكة في بطنها دُرَّةً: ملك الدرة، ثم بالبيع لم تخرج عن ملكه؛ لأنه مودَّع فيها. بخلاف المعدن؛ لأنه من أجزائها فينتقل إلى المشتري، وإن لم يُعرف المختطُّ له: يُصرف إلى أقصى مالك يعرف في الإسلام على ما قالوا. ولو اشتبه الضربُ يُجعل جاهلياً في ظاهر المذهب؛ لأنه الأصل، وقيل: يجعل إسلامياً في زماننا؛ لتقدم العهد. . . .  
 . . . رَكَازاً . . . تحرراً عن العَدْرِ؛ لأن ما في الدار في يد صاحبها خصوصاً. وإن وجده في الصحراء: فهو له؛

وحدد سواء كان مالكا للأرض أو لا. (فتح القدير) **الحكم** أي الخمس لفقراء، وأربعة أحماسه لواجد. (فتح القدير) **الحد** من حاره يحوزه، إذا قضه ومبكه واستد به. (الباية) **سد** أي الحيازة الناشئة من الواجد. (الباية) **البيع** أي بيع السمكة لم تخرج الدرة عن ملكه؛ لأنه مودع فيها أي في السمكة، لا تخرج الدرة عن ملك الصياد بخلاف المعدن كما ذكره في المتن. قال السغياقي: ثم بالبيع أي بيع الأرض التي تحتها كنز م يحرج - بلفظ التذكير - أي لم يحرج الكسر عن ملكه بدلالة قوله: 'لأنه' بالتذكير، ولم يقل: لأنها ترجع إلى الدرة؛ لأنه مودع فيها أي لأن الكنز مودع في الأرض، وكذا فسرهُ الكاكي تبعاً له، وهو الصواب. [الباية ٤٨٢/٣]

**نشر** ذكر أبو اليسر أنه يوضع في بيت المال، وذكر الإمام السرخسي أنه يصرف إلى أقصى مالك يعرف في الإسلام. [الكفاية ١٨٣/٢] **العهد** أي عهد الإسلام، فالظاهر أنه ليس بمدفون الكفار. (الباية) **رَكَازاً** سواء كان معدناً أو كنزاً. (فتح القدير) **الصحراء** أي أرض لا مالك لها. كما فسرهُ في 'المحيط'. وتعليق الكتاب يفيدهِ. (فتح القدير)

لأنه ليس في يد أحد على الخصوص، فلا يُعد غدرًا، ولا شيء فيه؛ لأنه بمنزلة المتلصص غير مجاهر. **خمس في القروح الذي يوحد في الجمال** **خمس** لقوله: "لا خمس في الحجر"، **خمس** في قول أبي حنيفة: آخرًا، وهو قول محمد **خلافًا لأبي يوسف** **ولا خمس في اللؤلؤ والعنبر** عند أبي حنيفة ومحمد **وقال أبو يوسف** فيهما، وفي كل حلية تخرج من البحر خمس؛ لأن عمر **أخذ الخمس من العنبر** ولهما: أن قعر البحر لم يرد عليه القهر فلا يكون المأخوذ منه غنيمة وإن كان ذهباً أو فضة،

**ولا شيء فيه** أي لا خمس فيه؛ لأن خمس إنما يجب فيما يكون في معنى الغنيمة، وهي ما كان في يد أهل الحرب، ووقع في أيدي المسلمين بجحاف حرب واركاب، وهذا ليس كذلك؛ لأنه عمرة المتلصص في دار الحرب إذا أخذ شيئاً من أموالهم، وأحرره بدار لإسلام. [الغاية ١٨٤/١] **القروح** وكذلك الجص والكحل والبريق واليقوت وغيرها. (الغاية) **لدى يوحد في الحسن** احتج بقوله: في الحسن عما يوحد منه، ومما ذكره عنه من الرقيق، واللؤلؤ في حزن الكفار، فأصيب قهراً، فإنه خمس بالاتفاق. [الكفاية ١٨٤/٢]

**خلافًا لأبي يوسف** حكى عنه أنه قال: كان أبو حنيفة يقول أولاً: لا شيء فيه، وكنت أقول: فيه الخمس، فلم أرب أنظره، وأقول: به كالرصاص حتى قال: فيه الخمس، ثم رأيت أن لا شيء فيه، فصار حاصل أن قول أبي حنيفة الآخر وهو قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد فيه خمس. [الساية ٤٨٦/٣]

**ولا خمس في اللؤلؤ والعنبر** وهذا؛ لأن العنبر حشيش، واللؤلؤ ماء مطر الربيع يقع في الصدف فيصير لؤلؤًا، والصدف حيوان يخلق فيه اللؤلؤ، ولا شيء في الماء، ولا فيما يوحد من الحيوان كظلي المسك. [فتح القدير ١٨٥/٢]

أخرج ابن عدي في الكامل عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله **خمس** وضعفه. [إعلاء السنن ٧٣/٩] وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن عكرمة قال: **خمس** حجر الزمرد ركاة إلا أن يكونا لتحارة فإن كانا لتحارة ففيهما ركاة [١٤٣/٣] باب في اللؤلؤ والزمرد



والمروي عن عمر رضي الله عنه فيما دَسَرَهُ البحر،\* وبه نقول. متاع يُجدد كما أنَّه فهو للذي  
 . . . . . معناه: وجد في أرض لا مالك لها؛ لأنه غنيمة بمنزلة الذهب  
 والفضة، والله أعلم.

دَسَرَهُ أي دفعه ورماه إلى البحر. (الساية) وبه يقول أي يوحى الخمس في البحر، الذي دَسَرَهُ البحر  
 بقول. (الساية) مع المراد بالمتاع غير الذهب والفضة من الثياب والسلاح والآلات وثلاث مسائل  
 والفصوص والزئبق والعبير وكل ما يوجد كثيراً. [فتح القدير ٢/ ١٨٦] لا مالك قيد بقوله لا مالك  
 لها؛ لأنه إذا كان لها مالك، فاحكم فيه كما ذكر في الذهب والفضة | الساية ٣/ ٤٩٠ |

هذا عريب عن عمر بن الخطاب، وإنما هو عن عمر بن عبد العزيز | الساية ٣/ ٤٨٧ | أثر عمر بن عبد  
 العزيز أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن سماك بن الفضل . . . . .  
 [رقم: ٦٩٧٩، باب العنبر]

## باب ركافة الزروع والنبات

[illegible]

مجلس الشورى

فالاخلاف في موضعين: في اشتراط النصاب، وفي اشتراط البقاء. لهما: في الأول قوله "ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة"، ولأنه صدقة، فيُشترط فيه النصاب؛ لتحقيق الغنى. ولأبي حنيفة قوله "ما أخرجت الأرض ففيه العشر"

سُمي العشر زكاة كما سُمي المصدق فيما تقدم عاشراً مجازاً، وتأخير العشر عن الزكاة؛ لأنها عادة محصية، والعشر مؤنة فيها معنى العبادة، والعبادات الخالصة مقدمة على غيرها. [الغاية ١٨٦/٢]

وكذلك يستثنى الثمن والسعف. (السياسة) وحده البقاء أن يبقى ستة في الغالب من غير معالجة كثيرة، كالخطة والشعير وغيرهما، دون الخنوخ والتفاح والسفرجل ونحوها. [الغاية ١٨٧/٢]

فحمسة أوسق ألف ومائتا من؛ لأن كل صاع أربعة من. وقال شمس الأئمة: هذا قول أهل الكوفة، وقال أهل البصرة: الوسق ثلاث مائة من. [السياسة ٤٩٤/٣]

فتح الحاء لا غير نحو العواكه كانتفاح والكمثرى وغيرهما (السياسة) يعني بين أبي حبيبة وصاحبه. (السياسة)

مسألة: هل يجوز له أن يبيع من مسدود [رقم: ١٤٤٧، باب زكاة الورق]

هذا الحديث عربي بهذا اللفظ. [الساية ٤٩٥/٣] وبعده ما أخرجه البخاري في صحيحه عن سالم بن عبد الله عن أبيه **عن النبي** أنه قال: **فما سب سماء** وهذا أو كتاب غريب **عشر** وما معنى الحديث. [رقم: ١٤٨٣]، باب العشر فيما يسقى من ماء السماء والماء الجاري

من غير فصل، وتأويل ما روياه: زكاة التجارة؛ لأنهم كانوا يتبايعون بالأوساق، وقيمة السوق أربعون درهماً، ولا معتبر بالمالك فيه، فكيف بصفته، وهو الغني؟ ولهذا لا يُشترط الحول؛ لأنه للاستئناء، وهو كله ثماء. ولهما: في الثاني قوله "ليس في الخضراوات صدقة"، والزكاة غير منفية، فتعين العشر، وله: ما رويناه. ومرويهما محمول على صدقة يأخذها العاشر، وبه أخذ أبو حنيفة . فيه، ولأن الأرض قد تستتمي بما لا يبقى،

وتأويل هذا جواب عن حديثهما المذكور أني تأويل ما رواه أنبؤس بن محمد أنه محمول على زكاة التجارة. [الساية ٤٩٥/٣] ولا معتبر بالملك . هذا جواب عن قوله. لينحرف المعنى أني لا اعتبار بالملك في العشر، ولهذا يجب العشر في الأراضي الموقوفة وأرض المكاتب، وهذا لم يعتبر الملك فكيف يعتبر بصفته، وهو المعنى الحاصل بالنصاب. [الساية ٤٩٦/٣] ما روي يعنى قوله . ما أخرجت الأرض ففيه العشر. (العناية) بأحداه. يعني إذا مر بأخصراوات على العاشر، وأراد العاشر أن يأخذ من غيرها لأجل فقراء عند راء المالك عن دفع القيمة لا يأخذ. [العناية ١٨٩/٢] . أي هذه المروية. (العناية) . أي في حديث مندي روياه، وهو قوله: "ليس في الخضراوات صدقة". [الساية ٤٩٩/٣] . ولا لا أرض . ح دليل معقول على مدعاه، وتقريره: أن المسب هي الأرض النامية، والأرض النامية قد تستتمي بما لا يبقى، فهو لم يجب العشر فيما لا يبقى، لكان قد وجد السب والخارج بلا شيء، وذلك إجماعاً سبب عن الحكم في موضع جدل في إثبات ذلك الحكم، وهو لا يخور، ولهذا يجب فيه أي فيما لا يبقى من الخارج كالأخصراوات، أو في الأرض النامية بالخارج الذي لا يبقى على تأويل المكان. [العناية ١٨٩/٢]

روي من حديث معاذ، ومن حديث طلحة، ومن حديث علي، ومن حديث محمد بن عبد الله بن جحش، ومن حديث أس، ومن حديث عائشة . [نصب الراية ٣٨٦/٢] أخرج المذاهبي حديث طلحة عن موسى بن طلحة عن أبيه أن رسول الله قال . قال . [٩٦/٢] . باب ليس في الخضراوات صدقة | وأخرج الترمذي في جامعه حديث معاذ عن عيسى بن صخرة عن معاذ:

قال أبو عيسى: إسناده هذا حديث ليس بصحيح، وليس يصح في هذا الباب عن النبي شيء، وإنما يروى هذا عن موسى بن صخرة عن النبي . مرسلًا. رقم: ٦٣٨، باب ما جاء في زكاة الخضراوات]

والسببُ هي الأرض النامية، ولهذا يجب فيها الخراج. أما الحطب والقصب والحشيش فلا تُستنتب في الجنان عادةً، بل تُنقى عنها، حتى لو اتخذها مقصبةً، أو مشجرةً، أو منبتاً للحشيش، يجب فيها العشر، والمراد بالمدكور: القصبُ الفارسي. أما قصب السكر، وقصب الذريرة، ففيهما العشر؛ لأنه يُقصد بهما استغلال الأرض، بخلاف السعف والتبن؛ لأن المقصود الحب والثمر دونهما. قال: **عرب** ما منقح فيما يسقى بالسماء أو سيحاً، وإن سُقي سيحاً وبدالية، فالمعتبر أكثر السنة، كما مر في السائمة. وقال أبو يوسف: **عرب** كالزعفران **عرب** <sup>بأنواعه</sup> لا يسقى كالذرّة في زماننا؛ لأنه لا يمكن التقدير الشرعي فيه، فاعتُبرت قيمته، كما في عروض التجارة.

**الحب** أي البساتين. (العناية) **مقصود** أي موضعاً لمقص لأجل الاستغلال. بالمدكور يعني في قوله: والقصب في أول الباب. (النسابة) **الفارسي** وهو الذي يتحد منه الأقلام، ويدخل في الأبيّة. (النسابة) **وقصب الذريرة** نوع من القصب، يؤتى به من الهند، وبما سمي بها؛ لأنها تحمل درةً درةً، وتنقى في الدواء. (الكفاية) **السهف** وهو عصون الحل. (النسابة) **عرب** <sup>الح</sup> يفتح العين المعجمة وسكون الراء والياء الموحدة: هو الدو العظيم، أو دالية: وهو المنحون يديرها المقرّة... أو ساية: وهي الساقية التي يستقى عيها، واجمع السواقي. [الباب ٥٠١/٣] **السائمة** أي المعتبر في السائمة أكثر السنة في الرعي. (النسابة) **وقال أبو يوسف** <sup>الح</sup> قيل إما ابتدأ بقول أبي يوسف لأنه لا يرد الإشكال على قول أبي حنيفة فإنه يقول: بالعشر في القليل والكثير، وهما أثبتا الحكم على قول مذهبهما في المنصوص عيه، وهو ما يدخل تحت الوسق، فيحتاج إلى البيان فيما لا يوسق. [العناية ١٩٠/٢] **كالزعفران** فإنه بالأسماء. (النسابة) **كما في الح**: أي كما ترد إلى نصاب الدرهم في العروض التي هي للتجارة. (النسابة)

وقال محمد بن حاتم: حب العشر إذا مع حارح خمسة أعداد من على ما يُقدَّر به يُؤخذ.  
 فاعبر في القطن خمسة أحمال، كل حمل ثلاث مائة من، وفي البرعمر خمسة أماء؛  
 لأن التقدير بالسوق كان باعتبار أنه أعلى ما يُقدَّر به نوعه. وفي العسل عشر إذا أحد  
 من أرض العسل. وقال الشافعي: لا يجب؛ لأنه مُتَوَلَّد من الحيوان، فأشبهه  
 الإبريسم، ولنا: قوله: "في العسل العشر"، ولأن النحل يتناول من الأنوار  
 والثمار، وفيهما العشر، فكذا فيما يتولد منهما؛ بخلاف دود القز؛ لأنه يتناول من  
 الأوراق، ولا عشر فيها، ثم عند أبي حنيفة: يجب فيه العشر قل أو أكثر؛ لأنه  
 لا يعتبر النصاب. وعن أبي يوسف: أنه يعتبر فيه قيمة خمسة أوسق، كما هو  
 أصله، وعنه: أنه لا شيء فيه، حتى يبلغ عشر قَرَب؛

في القطن الح وأقصى ما يقدر به في القطن الحمل؛ لأنه يقدر أولاً، ثم بالأساتير، ثم بالأماء ثم  
 بالحمل. (النهاية) قال الشافعي: وهو قول مالك. (النهاية) فأشبهه الإبريسم الذي يكون في دود  
 القز. (النهاية) الأنوار جمع نور يفتح اللون، وهو الزهر. (النهاية) فكذا أي فكذا يحب فيما يتولد من الثمار  
 والأرهار. (النهاية) القز أي الذي يتولد منه الإبريسم. (النهاية) قل أو أكثر لإطلاق الحديث المذكور الذي  
 رواه أبو هريرة وهو حديث الكتاب. [النهاية ٥٠٥/٣] أبي يوسف وهذا ظاهر الرواية  
 عنه. (النهاية) أصله أي اعتبار القيمة أصله في قيمة خمسة أوسق من أدنى ما يوسق. [النهاية ٥٠٥/٣]

رواه هذا اللفظ العقيلي عن أبي هريرة عن النبي قال: من عسل عسل [نصب الراية ٣٩٠/٢]  
 أخرج أبو داود في سنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: جاء هلال أحد بني مُتَعان إلى  
 رسول الله ﷺ يُعْشور نخل له وكان سألته أن يحمي وادياً يقال له. سلبه، فحُمي له رسول الله ﷺ ذلك  
 الوادي فلما وُلِّي عمر بن الخطاب كتب سفيان بن وهب إلى عمر بن الخطاب يسأله عن ذلك؟ فكتب  
 عمر: لا شيء من ذلك. يودي إلى رسول الله ﷺ من عشور نخله فاحمه له سنة، وإلا فإمّا هو ذباب  
 حب من ساء [رقم: ١٦٠٠، باب زكاة العسل]





لأن النبي ﷺ حكم بتفاوت الواجب؛ لتفاوت المؤنة، فلا معنى لرفعها. قال: محمد

قال أي محمد في 'الحامع الصغير'. (الباب ١٠) **حسب** يعني لا يقال: بعدم وجوب العشر في قدر الخارج الذي بمقابلة المؤنة، بل يجب العشر في الكل، ومن الناس من قال: يجب الضر إلى قدر قيم المؤنة، فيسلم له بلا عشر، ثم يعشر الباقي. (فتح القدير) **حكم** أي حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة فهو رفعت المؤنة كان الواجب واحداً - وهو العشر - دائماً في الباقي؛ لأنه لم ينزل إلى نصفه إلا للمؤنة، والقرض: أن الباقي بعد رفع قدر المؤنة، لا مؤنة فيه، فكان الواجب دائماً العشر، لكن الواجب قد تفاوت شرعاً مرة العشر، ومرة نصفه بسبب المؤنة، فعدمنا أنه لم يعتبر شرعاً عدم عشر بعض الخارج، وهو القدر المساوي للمؤنة أصلاً. [فتح القدير ١٩٤/٢]

ما تقدم ويبيانه في قصة عمر (العناية) **اسرأله** كإخراج في الأرض الخراجية، إذا اشتراها مسلم. (البناية) **اسرأله** يعني الأرض التي عليها عشر مضاعف من الأصل من التعبي. [العناية ١٩٥/٢]

يشير إلى ما أخرجه البخاري في صحيحه عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن النبي أنه قال: . . .  
سَقَتْ سَمَاءٌ وَبَعُيُونَ، أَوْ كُنْ عَشْرِيَا الْعَشْرَ، وَمَا سَقَى بِاصْصَحِّعِ الْعَشْرَ. [رقم: ١٤٨٣، باب العشر  
فيما يسقى من ماء السماء والماء الجاري]

لجواز التضعيف عليه في الجملة، كما إذا مر على العاشر. **سواء** كان التضعيف أصلياً أو حادثاً؛ لأن التضعيف صار وظيفة لها، فتنقل إلى المسلم بما فيها كخراج. **فيما صح عنه** قال: اختلفت النسخ في بيان قوله، والأصح أنه مع أبي حنيفة. **في بقاء التضعيف**، إلا أن قوله لا يتأتى إلا في الأصلي؛ لأن التضعيف الحادث لا يتحقق عنده؛ لعدم تغير الوظيفة. **غير تغبي**، **لأنه أليق بحال الكافر**. **ويصرف مصارف الخراج**؛ اعتباراً بالتغبي، وهذا أهون من التبديل. **فلا يتبدل كخراج**، ثم في رواية يصرف مصارف الصدقات،

**على العاشر** فإنه يؤخذ منه نصف عشر، ومن اسمه ربع عشر، والنصف ضعف الربع. (السياسة) **مسل** بأن ورثها يعني عن آتائه كدبت أو تدوته الأيدي من اشترى كدبت. (السياسة) **حادثاً** يعني عارضاً بأن شتره من اسمه. (السياسة) **الداعي** وهو الكفر. (السياسة) **كذب** أي في 'المسود' في كتاب الركاة. (الكفاية) **قوله** أي قول محمد **ففي مسود شمس الأئمة** ذكر قول محمد **مع أبي حنيفة** [السياسة ٥١١/٣] **عنده** أي عند محمد **(السياسة)** **لأن الكفر يباني أداء العبادة**، خلاف الخراج. (السياسة) **مصرف** أي بن أرزاق لمقابلة، ورصد الطريق وهو ذلك على ما ينبغي في باب العشر والخراج. **هـ** لأنه في الوصف وخراج وحب آخر وعد الشافعي لاجراج عليه؛ لأنه لم يكن من وظيفة الأرض ولا عشر أيضاً عدم أهميته. [السياسة ٥١٢/٣] **قوله** لأن اعتبر صار مؤنة بالأرض؛ لأن عشر مؤنة فيها شبه عبادة، فلا يجب على كافر استدعاء، ولا يصح عنه بقاء. (السياسة) **في رواية** وهي رواية السير الكبير. (السياسة) **مصارف الصدقات** سعت حق الفقراء به كتحقق حق المقابلة بالأرض الخراجية. [السياسة ٥١٢/٣]

وفي رواية يصرف مصارف الخراج. فإن أخذها منه مسلم بالشفقة، أو ردت على  
 مانع، ففساد البيع، فهي عشرة كما كتب. أما الأول فلتحول الصفقة إلى الشفيع،  
 كأنه اشتراها من المسلم. وأما الثاني: فلأنه بالرد والفسخ يحكم الفساد جعل البيع كأن  
 لم يكن، ولأن حق المسلم لم ينقطع بهذا الشراء؛ لكونه مستحق الرد. قال: وقد كتب  
 مسلم دار حطة، فجعلها سبعا، فعند العشر، معناه إذا سقاه بماء العشر، وأما إذا كانت  
 تُسقى بماء الخراج، ففيها الخراج؛ لأن المؤنة في مثل هذا تدور مع الماء. وليس على  
 المحوسي في رد سبعة، لأن عمر الله جعل المساكن عفواً. ومن جعل سبعا،

وفي رواية أخرى وهي رواية ابن سماعه عنه، لأنه إما يصرف إلى الفقراء ما كان لله تعالى بطريق العادة، ومال  
 الكافر لا يصلح لذلك، فيوضع موضع الخراج، كما أن أحده العاشر من أهل الدمة كذا في 'الإيضاح'. (الساية)  
 أحدها أي إن أحد الأرض التي باعها مسلم من نصراني، من النصراني مسلم. (العداية) بالسفحة أي سب  
 الشفعة بأن باع هذا النصراني هذه الأرض العشرية وأحدها مسلم منه بحق الشفعة [الساية ٥١٢/٣]  
 الأول وهو صورة الأحد بالشفقة. (الساية) المسلم وإذا اشترى المسلم من المسلم أرضاً عشرية، نجح  
 العشر فكذا هذا. لكن لو وقع فاسد، فلا خراج، ولا تصعيف إذا. [الساية ٥١٣/٣]  
 دار حطة الح ما حطه الإمام بالتميث عند فتح دار الحرب، هذه المسألة بيان أن الحكم الأصلي للشيء  
 يتغير بتغير صفته، فإنها لو بقيت داراً كما كانت لم يكن فيها شيء. [العداية ١٩٧/٢] فسها لأن وصيفة  
 الأراضي باعتبار إنزاعها، وهي إما تكون بالماء. (العداية) وليس على المحوسي الح إنما حص المحوسي باندكر،  
 وإن كان الحكم في اليهودي والنصراني كذلك؛ ما أن المحوسي أعيد من الإسلام بسبب حرمة تكاح سائهم  
 ودائعهم فإذا لم نجح في دار المحوسي وإحالة هذه فأدوى أن لا نجح في دارهما. [الساية ٥١٤/٣]

هذا عريب. [الساية ٥١٤ / ٣] لكن ذكر أبو عبيد القاسم بن سلام في "كتاب الأموال" أي عمر بن  
 الخطاب، جعل الخراج على الأرضين من ثوب حب وفساد. وفي صحيح مسلم من قوله  
 "عصم من سبب سبب" أي من سبب سبب جعل سببهم فيه. [ص ٧٣، باب أرض العوة  
 تقر في أيدي أهلها، ويوضع عليها الطسق، وهو الخراج] ذكره غير سند. [الساية ٥١٤، ٣]

**معنى الخراج** وإن سقاها بماء العشر؛ لتعذر إيجاب العشر؛ إذ فيه معنى القرية، فتعين الخراج، وهو عقوبة تليق بحاله. وعلى قياس قولهما يجب العشر في الماء العشري، إلا أن عند محمد - ع - عشر واحد، وعند أبي يوسف - ع - عشرون، وقد مر الوجه فيه. ثم الماء العشري ماء السماء، والآبار، والعيون، والبحار التي لا تدخل تحت ولاية أحد، والماء الخراجي ماء الأنهار التي شقها الأعاجم، وماء جيحون وسيحون ودجلة والفرات عشري عند محمد - ع - ؛ لأنه لا يحميها أحد كالبحار، وخراجي عند أبي يوسف - ع - ؛ لأنها يتخذ عليها القناطير من السفن، وهذا يد عليها. وفي أرض نص و امرأة لعيسى ما في أرض الرحى معي. يعني العشر المضاعف في العشرية، والخراج الواحد في الخراجية؛ لأن الصلح قد جرى على تضعيف الصدقة، دون المؤنة المحضة،

**القرية** وهو يس من أهل القرية. **العشري** فيما إذا اشترى الدمي أرضاً عشريه لمسلم أحد أي أحد من أسلاطين والعباد. **الأنهار** لأن أصل تنك الأنهار بماء الخراج. (العناية) **الأعاجم** هي الأنهار الصغار التي في بلاد العجم، مثل هر الملك وهر يردجرد وهر مرو. [الباية ٥١٦، ٣] **وماء جيحون** قال الأثراري: ماء جيحون سم لهريج، وقال السعافي: هر ترمذ بكسر اثناء واندان المعجمة، وتعه الأكمل في ذلك، قت: قال صاحب 'أمرأة': هو هر سج ومعه من عيون بلاد السبق، يمر بسج وترمذ وأسوان، ويمضي حتى ينصب في نهر جرجان وقال الإصطخري في كتابه: إن هر جيحون يخرج عن حدود سدحشان ثم ينضم إليه أنهار كثيرة في حدود الجبل ووحش، فيصير نهراً عظيماً. [الباية ٥١٧/٣]

**وسيحون** قال الأثراري: سيحون اسم هر الترك، وقال السعافي: هو هر حجد. [الباية ٥١٧/٣] **والقراة** وهو هر مشهور يخرج من جبل بلاد الروم. (الباية) **وهذا يد عليها** وحلافهما مني عنى أنه هل تقع عليها الأيدي، وهل تدخل ولاية أحد، فعند أبي يوسف - ع - نعم، وعند محمد - ع - لا. [الباية ٥١٨/٣] **الصدقة**: أي عنى بضيف ما يجب على المسلمين من العادة أو ما فيه معناها. [الباية ١٩٩/٢] **المحضة**: أي الخالية عن معنى العادة كالخراج. (العناية)

ثم على الصبي والمرأة إذا كانا من المسلمين العشر، فيضعف ذلك، إذا كانا منهم. قال: <sup>محمد</sup> **مس في عين القير والنقط في أرض العشر**؛ لأنه ليس من أنزال الأرض، وإنما هو عين فؤارة كعين الماء، <sup>هو الزفت</sup> **وعليه في أرض الحراج حراج**. وهذا إذا كان حريمهما صالحاً للزراعة؛ لأن الحراج يتعلق بالتمكن من الزراعة.

**والنقط** يفتح النون وكسرها، وهو أفصح، دهن يكون على وجه الماء في العين. (العبارة) **من أنزال الأرض** هو جمع نزل بصم النون وسكون الراء وهو ما يحصل منها وعني بها الأوراق كالخطة ونحوها، والنقط عين تمور كعين الماء، ولا عشر في الماء، فكذا في القير والنقط، وهو معنى قوله. وإنما هو عين فؤارة وهي صيغة مبالغة. [الباية ٥٢٠/٣] **وعليه الح** يجوز أن يكون معناه: وعلى عين القير والنقط حراج بأن يحسح موضع القير إذا كان حريمها صالحاً للزراعة؛ لأن الحراج يتعلق بالتمكن من الزراعة، فيكون موضع العين تابعاً للأرض، وهو اختيار بعض المشايخ. ويجوز أن يكون معناه: وعلى الرجل في عين القير والنقط في أرض الحراج يعني في حريمها إذا كان صالحاً للزراعة، ولا يحسح موضع العين؛ لأنه لا يصح للزراعة، وهو رواية ابن سماعه عن محمد <sup>١٠</sup> [العبارة ١٩٩ ٢ - ٢٠٠] **حريمهما** أي حريم عين النقط والقير. (الباية)

## باب من يجوز دفع الصدقات إليه ومن لا يجوز

قال - : لأجل هذه الآية - يعني - باب صدقات للفقراء - الآية - فهذه

صدقات - وقد سقت منها المؤلفات قلوبهم - لأن الله تعالى أمر بالإسلام - وعلى غيره -  
وعلى ذلك انعقد الإجماع - . فنفرد - من أنه لا يسكن - من لا يسكن - .

لا يجوز - كما ذكر بركة وما يحقها من خمس المعادن وعشر الثروة - احتج - في بيان من تصرف به  
هذه الأشياء فشرع في بيانه في هذا الباب - (العبادة) للفقراء - تمام الآية : -  
- شؤنة قلوبهم وفي ارتقاب وأعمارهم وفي سبل الله ونسبهم فريضة من الله والله عليم حكيم -

فهذه أي المذكورون في الآية - (ساية) المؤلفات قلوبهم - وهم كانوا ثلاثة أنواع - نوع كان يتألفهم  
رسول الله - ليسموا ويسم قومهم بإسلامهم - ونوع منهم أسلموا لكن على ضعف فيريد تقريرهم  
لضعفهم - ونوع منهم لدفع شرهم وهم : مثل عبيدة بن حصص والأقرع بن حابس والعباس بن مرداس - وكان  
هؤلاء رؤساء قريش م يكن رسول الله - يعصمهم خوفاً منهم - فإن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يخافون  
أحد إلا الله - وإذا أعطاهم حشية أن يكفهم الله على وجوههم في النار - ثم سقط حديث في خلافة الصديق  
روي أنهم استندوا لخط نصيبهم في خلافة أبي بكر - فدلهم - وجاؤا إلى عمر - فاستندوا خطه فأبى  
ومرق حص أبي بكر - وقال : هذا شيء كان يعصيكم رسول الله - تأليفاً لكم - فأمر ليوم فقد أمر الله  
الإسلام وأغنى عنكم فإن شئتم على الإسلام ولا فيسب ويسكم السيف - فعادوا إلى أبي بكر فقالوا : أنت الخليفة  
أو عمر بذلت لنا الخط ومزقه عمراً فقال : هو إن شاء ولم يخالفه - [العناية ٢٠١ - ٢٠٠]

انعقد الإجماع أي إجماع اصحابه - السكوني حتى لا يرد عليه قول الحسن البصري والرهري ومحمد  
بن عتي وأبي عبيدة وأحمد وإشاعة - في قول : إن سهم المؤلفات - يسقط - وبه قالت الظاهرية -

أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن جابر عن عمر قال : -  
فما ولي أبو بكر قطعت - [٢٢٣ ٣] - باب في المؤلفات قلوبهم يوحدون اليوم أو ذهبوا - فالسند مرسل رجحانه  
محتاج لهم - ودلالته والتي بعده على أن الزكاة لا حظ فيها لمؤلفة القلوب صاهرة - [إعلاء السنن ٩ ٨٣]



وهذا مروي عن أبي حنيفة **رحمه الله** وقد قيل على العكس، ولكل وجه. ثم هما صنفان، أو صنف واحد؟ سنذكره في كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى. **والعامل** يدفع الإمام **رحمه الله** إلى عس. **تقدر حسنة**، **فيعطيه ما يسعه** **رحمه الله** غير **مقدر بالتمن**، خلافاً للشافعي **رحمه الله**؛ لأن استحقاقه **بطريق الكفاية**؛ ولهذا يأخذ وإن كان غنياً، إلا أن فيه شبهة الصدقة فلا يأخذها العامل الهاشمي تزويهاً لقراءة الرسول **رحمه الله** عن شبهة الوسخ. **والغني لا يوازيه** في استحقاق الكرامة، فلم تعتبر الشبهة في حقه.

وهذا مروي **رحمه الله** عنه قال مالك وأبو إسحاق المروزي من أصحاب الشافعي **رحمه الله**. **وه قال من أصحاب** النعة الأحفش والمراء والمثعب. [الساية ٣/ ٥٢٦] **فيل** **والأول** **أصح** (الكفاية) **على العكس** **رحمه الله** قال الشافعي **رحمه الله** والطحاوي والأصمعي من أهل النعة. (الساية) **ولكل وجه** **رحمه الله** فائدة الخلاف لا تظهر في الركاة، بل تظهر في الوصايا والأوقاف. (الساية). أما وجه الأول: وهو أن يكون المسكين أسوأ حالاً من الفقير، فقله تعالى: **رحمه الله** أي لاصفاً بالترب من الخوع والعري، وأما وجه من قال ناشئ وهو أن الفقير أسوأ حالاً من المسكين: فقله تعالى: **رحمه الله** الآية. [العناية ٢/ ٢٠٣]

**كتاب الوصايا** روي عن أبي يوسف **رحمه الله** أنه قال: هما صنف واحد، حتى قال: فيمن أوصى ثلث ماله لفلان، وللفقراء والمساكين: إن فلان نصف الثلث، وللمفقيرين النصف الآخر. وقال أبو حنيفة: فلان ثلث الثلث، فجعلهما صنفين، وهو الصحيح كما ذكره فخر الإسلام. [العناية ٢/ ٢٠٣] **والعامل** وهو الذي يعثه الإمام لحياة الصدقات، وهو الذي يسمى الساعي. (الساية) **ما يسعه** أي يقدر ما يكفيه. (الساية)

**غير مقدر بالنس** أي حال كون ما ليعه غير مقدر بالتمن، قال تاج الشريعة: وإنما قال: ناشئ نظراً إلى الأوصاف الثمانية، والمراد السبع بسقوط مؤلفة فلوهم [الساية ٣/ ٥٢٩ - ٥٣٠] **بطريق الكفاية** لا بصريق الصدقة، ألا ترى أن صاحب الركاة لو دفعها للإمام، لم يستحق العامل شيئاً. (العناية) **فيه شبهة** إن قيل: لو كان كذلك، لجاز أخذه لو كان هاشمياً، فأجاب بقوله: **رحمه الله** إلا أن فيه إلح. **الهاشمي** منسوب إلى بني هاشم. (الساية) **والغني لا يوازيه** هذا جواب عن سؤال مقدر من جهة الخصم، بقرينه أن يقال: إذا كان المانع في جوار استعمال عامل هاشمي وجود معنى الصدقة فيما يأخذه، فالغني كذلك، بسعي أن يمنع من العمل؛ لأن عماله يمنع أخذه الصدقة، فأجاب بقوله: **رحمه الله** الغني لا يوازيه.

قال: وفي الرقاب: أن يُعاد المكتوب منها في وثق رقابهم، وهو المنقول. والغارم: من برمه دين، ولا نعت صاماً فاصلاً عن دمه. وقال الشافعي: من تحمل غرامة في إصلاح ذات البين، وإطفاء الثائرة بين القبيلتين. وفي سبل سبل: منقطع أعزاد العداوة. عند أبي يوسف: لأنه هو المتفاهم عند الإطلاق. وعند محمد: منقطع الحاج.

الرقاب هو الرابع من المصارف. رقام أي يعاون على أداء بدل الكتابة. [أساية ٣ ٥٣١] وهو المنقول أي عون المكتوب من الزكاة هو المقبور كذا، قاله الأثراري، وقال السغناقي: هو المقبور عن رسول الله ﷺ. وكذا قال الأكمي، ثم قال: فإنه روي أن رجلاً قال: يا رسول الله! دلي عني عمل يذبحني الخنة، قال: 'فك أرقبة أو أعتق السمعة'. قال: أو يبسا سواء يا رسول الله؟ قال: 'وفك أرقبة أو تعين في عتقه'. [أساية ٣ ٥٣٢] وقال العلامة العيني: إن المصوب مع الأثراري، فإن الحديث ليس فيه المقصود؛ لأن مراد المصنف تفسير الآية لا تفسير بعت. أقول: تفسير الكاكي حسن، وهو مقتضى هذا القول من المصنف، فإن المصنف إذا تعظ: بأنه هو المقبور، يريد أنه مقول عن رسول الله ﷺ أو الصحابة، كما في قوله: وهو المأثور، والحدث مشتمل للمراد؛ لأن قوله: هو المقبور، دليل على أن معنى وثق أرقاب عون مكتوبين، كما في الحديث، فيؤخذ ذلك المعنى في الآية، وليس المراد أن هذا التفسير مقبور، حتى يرد عليه أنه لا يفيد المقصود. وأما تفسير الأثراري: فيحالفه سوق الكلام، ومخالفة عادات المصنف، فإنه ليس من عادته أن يذكر وجود المعادة في الصحابة والتابعين، والله أعلم، هذا ما صهر بالنظر الحبي لمسع الدب الحفي والحبي.

والغارم. هذا هو الخامس من المصارف وهو من الغرم وهو من الخسران. [بناية ٣ ٥٣٣] غرامد أصل غرامة لزوم. (البناية) الإطلاق لأن سبل الله عبارة عن جميع اقرب بكر عند الإطلاق يصرف إلى الجهاد وعند محمد: قال أسروحي بعد أن عد جمعة من كتب أصحابنا. م يذكر أحد منهم قول أبي حنيفة: ثم قال. فكشفت عن ذلك من نحو ثلاثين مصنفًا، فكيف لا يتكلم الإمام في معرفة سبل مع وقوع الحاجة إلى ذلك؟ وفي الوربي: هم الحاح واعزاة المقطوعون عن أموالهم، وفي الإسبيحي: أراد به الفقراء من أهل الجهاد وم يحكي فيه خلافاً، فيحور أن يكون ذلك قول أبي حنيفة. وقال الكاكي: منقطع العزاة، وهو المراد من قوله تعالى: من سبل سبل عند أبي حنيفة وأبي يوسف والشافعي ومالك. وعند أحمد ومحمد: منقطع الحاح. قلت: م يبين في أي كتاب رأي أن أنا حيفة مع أبي يوسف =

لما روي أن رجلاً جعل بغيراً له في سبيل الله، فأمره رسول الله ﷺ أن يحمل عليه الحاج.\*  
ولا يُصَرَّف إلى أغنياء الغزاة عندنا؛ لأن المصروف هو الفقراء. وابن السبيل: من كان به  
مال في وحصه، وهو في مكان آخر لا شيء له فيه. قال: فهذه جهات الركاه، فسمات  
أن يدفع إلى كل واحد منهم، وله أن يقصر على صنف واحد. وقال الشافعي: <sup>لقدوري</sup>  
لا يجوز إلا أن يصرف إلى ثلاثة من كل صنف؛ لأن الإضافة بحرف اللام للاستحقاق.  
ولنا: أن الإضافة لبيان أنهم مصارف لا لإثبات الاستحقاق؛ وهذا لما عرف أن الزكاة  
حق الله تعالى، وبعلة الفقر صاروا مصارف، فلا يُبالي باختلاف جهاته،

= ولكن يحتمل أنه اطلع عليه في موضع حتى ذكره معه، وقال ابن المدر: قول أبي حنيفة وأبي يوسف  
ومحمد في سبيل الله: هو العاري غير العني. وحكى أبو ثور عن أبي حنيفة: أنه العاري دون الحاج،  
وذكر ابن بطال في شرح البخاري: أنه قول أبي حنيفة ومالك والشافعي، ونقله الثوري في شرحها. وقال  
السروحي: فهؤلاء نقلوا قول أبي حنيفة: ثم وجدت في 'حراة الأكمل' ما يوافق نقل هؤلاء  
الجماعة، فقال: <sup>في نسخة</sup> فقراء العراة عددا، وعند محمد: منقطع الحاج. [النهاية ٣/٥٣٥-٥٣٥]  
عددا أشار بقوله عددا إلى خلاف الشافعي (النهاية) المصروف أي لأن مصروف الركاه هو الفقراء. (النهاية)  
 وابن السبيل وإنما سمي ابن السبيل، لأنه لزم السفر، ومن لزم شيئاً نسب إليه كما يقال ابن العبي وابن  
الفقير. [الكفاية ٢/٢٠٦-٢٠٥] ثلاثة فيكون واحداً وعشرين نفساً. (النهاية) اللام في قوله تعالى:  
﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾.

\* هذا الحديث له أصل في سنن أبي داود والسنائي وإسحاق والطبراني والبخاري، وليس بهذه العبارة. [النهاية ٣/٥٣٥]  
أخرج أبو داود في سننه عن أبي بكر بن عبد الرحمن: أخبرني رسول مروان الذي أرسل إلى أم معقل قالت:  
كان أبو معقل حاجاً مع رسول الله ﷺ فلما قدمه قالت أم معقل: قد علمت أن عني حجة فاصبقا  
بمشيان حتى دحلا عليه فقالت: يا رسول الله! إن عني حجة وإن لأبي معقل نكراً، قال أبو معقل: صدقت  
جعلته في سبيل الله، فقال رسول الله ﷺ: <sup>أحسب فسيح عداوة من سبني</sup> أحسب فسيح عداوة من سبني.

الحديث. [رقم: ١٩٨٨، باب العمرة]

والذي ذهبنا إليه مروي عن عمر وابن عباس **.. ولا يجوز أن يدفع له كده من دمي** لقوله **عليه السلام** لمعاذ **..** : 'أخذها من أغنيائهم ورُدّها في فقرائهم'. قال: **.. يدفع إليه ما سئى ذلك من صدقة**. وقال الشافعي **..** : لا يدفع. وهو رواية عن أبي يوسف **..** : اعتباراً بالزكاة، ولنا: قوله **..** : "تصدقوا على أهل الأديان كلها". ولولا حديث معاذ **..** : لقننا: بالجواز في الزكاة. **ولا بأس أن يدفع مسجداً لا يكفن بها ميت؛** <sup>إطلاق الآية</sup> لانعدام التملك وهو الركن. **ولا يقضى بها دين ميت؛**

**ولا خور** وقار رور الإسلام ليس بشرط في صرف الزكاة وغيرها. **دلت** أراد به صدقة لفقر، ولدور، وكفارات. (السياسة) **مسجد** وكذا لا تنى هذا القاطر وسقايات، ولا يخرى هذا الأبار. (السياسة)

حديث عمر أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن عطاء أن عمر كان يأخذ الفرس في الصدقة ويعطيها في صف واحد مما سئى الله تعالى. [١٨٢٣، باب ما قدوا في الرجل يد وضع صدقة في صف واحد] وحديث بن عباس أخرجه البيهقي في السنن الكبرى عن سعيد بن جبير إنما الصدقات للفقراء، قال: يخبرني أن تعطيها في صف واحد من هذه الأصناف، وكذلك روى يوسف بن يعقوب عن سيمان بن حرب عن وهيب عن عطاء عن ابن عباس **..** وكذلك أخرجه البيهقي عن ابن عباس **..** قال: لا بأس أن يبعث الرجل الصدقة في صف واحد. [٨٧، باب من جعل الصدقة في صف واحد من هذه الأصناف]

رواه الأئمة الستة في كتبهم. [نصف الرابعة ٢ ٣٩٨] أخرجه اسحاري في صحيحه عن ابن عباس أن النبي **..** بعث معاذ بن يمين، وفيه **..** فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم. [رقم: ١٣٩٥، باب وجوب الزكاة]

**..** أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن سعيد بن جبير قال: قال رسول الله **..** : لا تصدقوا ولا غير **..** فأمر الله تعالى بيس عبيد هداهم **..** بقوله: وما تقصروا من خير يوفى إياكم، قال: قال رسول الله **..** : **..** [١٧٧٣، باب ما قدوا في الصدقة في غير أهل الإسلام] ولا رخصه في الأموال عن سعيد بن مسيب أن النبي **..** تصدق على أهل بيت من اليهود، وهذه مرسل يشد بعضها بعضاً. [إعلاء السنن ٨٨/٩] قد سبق تخريجه.

لأن قضاء دين الغير لا يقتضي التملك منه، لاسيما من الميت. ولا نسدي ما روي  
 عن خلافاً لما لك حيث ذهب إليه في تأويل قوله تعالى: «وفي أمواله» ولنا: أن  
 الإعتاق إسقاط الملك، وليس بتمليك. ولا تدفع إلى غني؛ لقوله: «لا تحل  
 الصدقة لغني»<sup>١</sup>. وهو بإطلاقه حجة على الشافعي. في غني الغزاة، وكذا حديث  
 معاذ بن علي ما رويناه. قال: «لا تدفع ما أتى كسبه إلى جده»<sup>٢</sup>. ولا إلى  
 غيره من ذرية الميت. لأن منافع الأملاك بينهم متصلة، فلا يتحقق التملك على  
 الكمال، ولا إلى غيره؛ للاشتراك في المنافع عادة، ولا تدفع المرافة إلى زوجها عند  
 أبي حنيفة رحمته الله؛ لما ذكرنا. وقالوا: تدفع إليه؛

لأن نصيبي دليل أن الدائن والمدين إذا تصارفا على أن لا دس بينهما، ولم يؤدى أن يسترد المفوض  
 من القايض فلم يصير هو ملكاً للقايض. (السياسة) لا سيما كان في نسخة الأثر في دفع ستماء دبور  
 لا، فقال: هذا على خلاف استعمال العرب. [السياسة ٥٤٥/٣] المسب وفي بعض نسخ في مس  
 مالت وبه قال إسحاق وأبو ثور. (السياسة) سميت لأن التملك ركز. [السياسة ٥٤٥/٣]  
 غني أي الذي يملك النصاب. (السياسة) حجة فيه يجوز دفع الزكاة إلى العاري وإن كان غنياً. (السياسة)  
 وحده أي من يكون بينهما قرابة ولادة أعني أو أسفل (الغاية) للاسراكن لأن الله تعالى قال: «وحد  
 د» قيل: مال حديجة [الغاية ٢٠٩/٢] أمراه وبه قال مالك وأحمد. (سنة)  
 وقالوا: وبه قال الشافعي رحمته الله. (البنية)

روي من حديث عبد الله بن عمرو، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث حشني بن حذاف، ومن حديث جابر،  
 ومن حديث طلحة، ومن حديث عبد الرحمن بن أبي بكر، ومن حديث ابن عمر [نصب برية ٣٩٩ ٢]  
 أخرج أبو داود في سننه حديث عبد الله بن عمرو عن ربحان بن يزيد عن عبد الله بن عمرو عن النبي  
 قال: «من صدقة عن رجل منكم صدقة» [رقم. ١٦٣٤، باب من يعطى من الصدقة وحق الأعيان]  
 \* تقدم تخريجه قريباً.

لقوله "لك أجران أجر الصدقة، وأجر الصلة" قاله لامرأة ابن مسعود : وقد سألته عن التصديق عليه، قلنا: هو محمول على النافلة. قال: لا دفع من مديون...  
... لفقدان التملك؛ إذ كسب المملوك لسيده، وله حق في كسب مكاتبه، فلم يتم التملك. لا إلى عبد قد أعقب بعضه عند أبي حنيفة... لأنه بمنزلة المكاتب عنده، وقالوا: يدفع إليه؛ لأنه حر مديون عندهما. ولا دفع من مديون عنده.

الصدق: أي صدقة التطوع. (الساية) مديون سواء كان مقيداً أو مطلقاً؛ لقيام الملك فيه، وهذا يجوز عقده، قوله: ومكاتبه؛ لأن كسب المكاتب موقوف على سيده، فلم يوجد الإخراج الصحيح، وإذا دفع إلى مكاتب غيره وإن كان مولاه عيباً؛ لأن أداء الركاة إلى العبي يجر، وفي الحملة كالعامل العبي واس السبي إذا كان له مال في وطنه، قوله: وأم ولده؛ لقيام الملك فيها، ولهذا يحل وضوؤها وبما يحرم بيعها. [الساية ٥٥١/٣]  
السبت وهذا التعيين يرجع إلى الكل. (الساية) قد أعقب بعضه على الساء لمفعول، وصورة المستنة: عبد بين اثنين، أعتق أحدهما بصبه، وهو معسر، فلو دفع الشريك الساكت الركاة إليه لا يجوز عند أبي حنيفة... لأنه بمنزلة المكاتب، وعندهما يجوز؛ لأنه حر مديون. ولو كانت الرواية على الساء للماعل، فصورته: عبد لرجل قد أعتق بعضه، ووجب عليه السعاية في بعض الذي لم يعتقه عبد أبي حنيفة... فلا يجوز لمعتق أن يدفع ركاة إليه؛ لأنه مكاتبه، ولكن قوله: في تعيل فوهما: لأنه حر مديون، لا يوافق هذه الصورة، النهم إلا أن يقال: المراد منه أنه أعتق بعض بصبه، وهو معسر، وبما يوافقها ما ذكره فخر الإسلام في "الجامع الصغير": لأنه حر كله، بغير ذكر الدين. [الكفاية ٢١٠/٢]

أحرجه الجماعة إلا أبادود. [نصب الراية ٤٠١/٢] أحرج البخاري في صحيحه عن ريب امرأة عبد الله قالت: كنت في المسجد فرأيت النبي فقال: تصدق ولو من حُلِيك، وكانت ريب تنق على عبد الله وأيتام في حجرها، فقالت لعبد الله: سل رسول الله أن أعقب عبيك وعلى أيتامها في حجري من الصدقة؟ فقال: سئ أنت رسول الله فاطلقت إلى النبي فوجدت امرأة من الأنصار على الباب حاجتها مثل حاجتي، فمر عيسا بلال، فقسا. سل النبي أن أعقب على روحي وأيتام لي في حجري؟ وقلنا: لا تخربها، فدخل فسأله فقال: من هما؟ قال ريب قال: أي الرياء؟ قال: امرأة عبد الله، قال: ... [رقم: ١٤٦٦، باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر]



[illegible]

هذا الحديث هذا اللفظ عريب. [الساية ٥٥٤/٣] ومعناه أخرج الصراحي في المعجم الكبير عن ابن عباس، وفيه:

۱. محمد بن عبد الوہاب، *مجموع الفتاوى*، ۲۱۴/۳-۲۱۵، باب من قال: لا خير الاصل في عبي بني هاشم



ولهما: حديث معن بن يزيد، فإنه **عليه السلام** قال فيه: "يا يزيد! لك ما نويت ويا معن! لك ما أخذت"، وقد دفع إليه وكيل أبيه صدقته. ولأن الوقوف على هذه الأشياء بالاجتهاد دون القطع، فُتِنَ الأمر فيها على ما يقع عنده، كما إذا اشتبهت عليه القبلة. وعن أبي حنيفة **عليه السلام** في غير الغني: أنه لا يجزئه، والظاهر هو الأول، وهذا إذا تحرى دفعه، وفي أكبر رأيه أنه مصرف، أما إذا شك ولم يتحرر،

البه **وكيل** يس في الحديث أن وكيل أبيه دفعه إليه، وإنما فيه هو الذي أحده وم يدفعه إليه وكيل أبيه. (البهاية) **الوقوف**: هذا جواب عن قول أبي يوسف **ما يقع عنده** لأن العلم بتحقيقة الفقر والعين غير ممكن. **اشتبهت** فإنه يتحرى بحسب وسعه فيصلي يقع على تحريه. (الساية) **الغني** أي فيما إذا صهر أنه هاشمي، أو كافر، أو أنه أبوه، أو ابنه. (العاية) **أما إذا شك الخ** حاصل هذه المسألة على أربعة أوجه: إما أن يدفع ركاة ماله رجلاً بلا شك ولا تحري، أو شك في أمره، فالأول يجزئه ما لم يتبين أنه غني؛ لأن الفقير في انقباض أصل. والثاني: إما أن يتحرى أولاً، فإن لم يتحرر لم يجزه حتى يعلم أنه فقير؛ لأنه لما شك وجب عليه التحري. كما في الصلاة. فإذا ترك بعد ما لزمه م يقع المؤدى موقع الحوار إلا إذا ظهر أنه فقير؛ لأن الفقير هو المقصود، وقد حصل بدونه كالسعي إلى الجمعة، وإن تحرى ودفع، فإما أن يكون في أكبر رأيه أنه مصرف، أو ليس بمصرف، فإن كان الثاني لا يجزئه إلا إذا صهر أنه فقير، فإذا طهر صح، وهو الصحيح.

ورغم بعض مشايخنا أن عند أبي حنيفة ومحمد **لا يجوز**، كما لو اشتبهت عليه القبلة، فتحرى إلى جهة، ثم أعرض عن الجهة التي أدى إليها اجتهاده، وصلى إلى جهة أخرى، ثم تبين أنه أصاب القبلة، لزمه إعادة الصلاة عند أبي حنيفة ومحمد **لا يجوز**، والأصح هو الفرق. فإن الصلاة لعبر القبلة مع العلم لا تكون طاعة، فإذا كان عنده أن فعله معصية لا يمكن إسقاط الواجب عنه به، وأما التصديق على انغني فصحيح، وليس فيه من معنى المعصية شيء، فيمكن إسقاط الواجب به عند إصابة محله نفعه، فكان العمل بالتحري لحصول المقصود وقد حصل بغيره. =  
\* أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي الخويرية أن معن بن يزيد **حدثه قال**: بايعت رسول الله **عليه السلام** أنا وأبي وحدي، وحطبت عنى فأنكحني، وخاصمت إليه وكان أبي يريد أخرج دنائير يتصدق بها، فوضعها عند رجل في المسجد، فجئت فأخذتها فأتيته بها، فقال والله! ما إليك أردت، فحاصمته إلى رسول الله **عليه السلام** فقال:

**حدثه قال**: يا معن! [رقم: ١٤٢٢، باب إذا تصدق على ابنه وهو لا يشعر]

## باب من يجوز دفع الصدقات إليه ومن لا يجوز

أو تحرى فدفعت وفي أكبر رأيه أنه ليس بمصرف لا يجزئه، إلا إذا علم أنه فقير هو الصحيح. **دفع** من **دفع** **مكاسبه** لا **دفع** لانعدام التملك؛ لعدم أهلية الملك وهو الركن على ما مر. **دفع** من **دفع** من **دفع** من **دفع** **كان**. لأن الغنى الشرعي مقدّر به، والشرط أن يكون فاضلاً عن الحاجة الأصلية، وإنما النماء شرط الوجوب. **دفع** من **دفع** من **دفع** من **دفع** **مكاسبه**. لأنه فقير، والفقراء هم المصارف، ولأن حقيقة الحاجة لا يوقف عليها، فأدبر الحكم على دليلها، وهو فقد النصاب. **وكرر** **دفع** من **دفع** من **دفع** من **دفع** درهم فصاعداً، وإن دفع جاز، وقال زفر **رحمته**: لا يجوز؛

= وإن كان لأول فإن صهره فقير أو م يصره من حاله شيء جار بالاتفاق، وإن طهر أنه عني فكذلك عند أبي حنيفة ومحمد. وهو قول أبي يوسف أولاً ثم قال: نرمة الإعادة كما ذكرنا، وهو قول الشافعي **رحمته**. [العناية ٣/٢١٤-٢١٥]

**مكاسبه** وكذا إذا صهره أنه مدبره، أو أم ولده وبه صرح في شرح الطحاوي. **لركن** أي والخال أن سميت هو لركن في لركة. **كان** يعني سوء كان من اسقدين، أو من العروص، أو من السونم (السياسة) **الشرط** **خ** لأنه إذا كان غير فاضل عن حاجته الأصلية يجوز الدفع إليه، والحاجة الأصلية في حق الدراهم والدينار أن يكون لدين مشعولاً بها، وفي غيرها احتياجه إليه في الاستعانة. وأحوال المعاش. وعن هذا ذكر في المسوس أن كان له ثلث درهما، وغسله ألف درهم وبه دار وحده غير الحاجة قيمته عشرة آلاف درهم، فلا ركاة عليه. وذكر المزعيني من كتاب عمده كتب فقه أو حديث أو أدب يحتاج إلى دراستها يجوز دفع لركاه إليه. (السياسة) **شرط** **بوجوب** يعني الشرط في عدم جوار الدفع منك النصاب الفاضل عن حاجته لأصبيه، بأمه كان أو غير نام، واسماء شرط وجوب الركاة. [السياسة ٣/٥٦١]

**مكاسبه** وأحضره عن قول لشافعي فإن عمده لا يجوز الدفع إلى فقير قادر على الكسب وإن لم يكن له من. [السياسة ٣/٥٦٢] **فقد النصاب** أي عدم انصاف وهو دليل ظاهر، فيقام مقام حقيقة الحاجة. (السياسة) **وكرر** قال في المسوس: الكراهة فيما إذا لم يكن عليه دين، أو لم يكن صاحب عيال. (السياسة)

لأن الغني قارن الأداء، فحصل الأداء إلى الغني. ولنا: أن الغني حكم الأداء فيتعقبه، لكنه يكره لقرب الغني منه، كمن صلى وبقربه نجاسة. قال: **وإن يعني هذا إسناداً أحب إليّ.** معناه: الإغناء عن السؤال يومه ذلك؛ لأن الإغناء مطلقاً مكروه. قال: **ويكره من أركاه من صدق إلى صدق، وإنما تفرق صدقة كل فريق فيهم؛ لما روينا من حديث معاذ بن جبل.** وفيه رعاية حق الجوار، إلا أن ينفها الإنسان إلى قرانه، أو إلى فقهه هم أحواح من أهل بيته؛ لما فيه من الصلة، أو زيادة دفع الحاجة. ولو نقل إلى غيرهم أجزأه وإن كان مكروهاً؛ لأن المصرف مطلق الفقراء بالنص، والله أعلم.

**الأداء** لأنه كما يحصل الأداء يحصل العناء؛ إذ أحكم يقارن العلة. **حكم الأداء** يعني يحصل العناء بعد الأداء حكماً له، فلا يكون العناء اللاحق له مانعاً من جوار الأداء؛ لأن المانع يكون سابقاً لا لاحقاً. [الساية ٥٦٣/٣] **قال**. أي قال محمد بن في الجامع الصغير. **(البنية) الاعناء** في يومه ذلك، لقوله: **أعزهم عن المسألة في مثل هذا اليوم.** [الساية ٥٦٤/٣] **الاعناء** بأن يجعله غنياً مالكاً بالنصاب لنصاب. **(البنية) حديث معاذ** عن النبي ﷺ قال: **تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم.** **(البنية) بالنص**: وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ الآية. **(الكفاية)**

\* حديث معاذ أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عباس رضيهما عن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن؛ وفيه: **فأعلمهم** **بالحقوق الشرعية** في ما جاز من حرامهم. **بهم** [رقم: ١٣٩٥، باب وجوب الزكاة]

## باب صدقة الفطر

[illegible]

باب واحد مدسها بركة صاهر؛ لأن كلاً منهما من اوضاع المالية، وأوردها في اسسوس بعد انصوم  
 انصر إلى ترتيب بوجودي، وأوردها مصف ههه؛ رعاية لجانب الصدقة. [اساية ٣ ٥٦٦]  
 واحمد بوجوب ههه على معاه لاصلاحي. (العناية) وعد الشافعي ومالك وأحمد فرص. (اساية)  
 ملكا من أي مار كان حب كور مصاب. (لساية) العدوى أهو العدوي أو عدري، فقيل: العدوي سة  
 بى حده لأكر عدى، وفن: عدري، وهو الصحيح ذكره في المغرب. [فتح القدير ٢ ٢١٨] قال الإمام  
 احمد بن حنبل ضرر عدري يعني بالغين والدن المعجمة أصبح مسوب بى بي عذرة. [العناية ٢ ٢١٩]  
 وتخلد أي وتمش ههه الحديث بدي هو حر ألوحده بثت ألوجوب لا الفرض؛ لأنه ليس بتدليل  
 فصعي. [اساية ٣ ٥٦٩] السلسل د لا يحقق إلا بالملك، ولا ملك للعبد. فربه لأن الصدقة قرنة، وفي  
 فعن الكافر لا يقع قرنة. (البناية)

أُخرج عبد الرزق في مصنفه عن عبد الله بن ثعبة قال: **حصب رسول الله** أساس قس فطر بيوم  
أو يومين فقل: **صاع من تمر أو قمح على**  
[رقم: ٥٧٥٨، باب ركوة فطر] وهذا سند صحيح قوي. [نصب الترية ٤٠٧٢] وفي  
رواية أبي داود قال رسول الله **صاع من تمر أو قمح على**  
وأثنى. [رقم: ١٦١٩، باب من روى نصف صاع من قمح]

\* أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في "مسنده" عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: [رقم: ٧١٥٥، ١٢، ٦٩] وذكره اسحاري في صحيحه تعليقاً، وقال ابن أبي شيبة: [كتاب الوصايا، باب تأويل قوله تعالى: من بعد وصية يوصي بها أو دين]

وهو حجة على الشافعي **رحمته** في قوله: يجب على من يملك زيادة عن قوت يومه لنفسه وعياله. وقدّر اليسار بالنصاب؛ لتقدر الغناء في الشرع به فضلاً عما ذكر من الأشياء؛ لأنها مستحقة بالحاجة الأصلية، والمستحق بالحاجة الأصلية كالمعلوم، ولا يُشترط فيه النمو. ويتعلّق بهذا النصاب حرمان الصدقة ووجوب الأضحية والفطرة. قال: **رحمته** دلّت عن نفسه؛ لحديث ابن عمر **رحمتهما** قال: "فرض رسول الله **رحمته** زكاة الفطر على الذكر والأنثى". \* **رحمته** عن أولاده **رحمتهما** لأن السبب رأس يمونه ويولي عليه؛ لأنها صدقة الفطر تضاف إليه، يقال: زكاة الرأس، وهي أمانة السبيبة، والإضافة إلى الفطر باعتبار أنه وقتة، صدقة الفطر

الأشياء التي هي مسكه وثيابه وأثاثه وفرسه وسلاحه وعقد الخدمة. (الساية) الأصلية كالماء الذي يحتاج إليه في الشرب حيث جعل كالمعدوم في حق حوار انتمى. (الساية) ولا يشترط فيه النمو لأنها تحب بالقدر الممكنة، لا الميسرة، لا ترى أنها تحب على من مئث نصاباً من ثياب ائدة ما يساوي مائتي درهم فضلاً عن الحاجة الأصلية، فلا يتحقق الماء ثياب الدقة، وهذا لا تسقط عنه الفطرة إذا هلك المال بعد انوجوب، خلاف اركاة، فإن وجوبها بالقدر الميسرة، فيشترط في نصاب الماء، لتحقق اليسر، ولهذا إذا هلك المال بعد الوجوب سقط عنه الزكاة. [البناية ٥٧٠/٣-٥٧١]

وبتعلق بهذا النصاب: يشير إلى وجود نصاب، قيل: وهي ثلاثة: نصاب يشترط فيه الماء، تتعق به اركاة، وسائر الأحكام المتعلقة بالماء، وقد تقدم بيانه. ونصاب يجب به أحكام أربعة: حرمة الصدقة، ووجوب الأضحية، وصدقة الفطر، وبفت الأقارب، ولا يشترط فيه الماء، لا بالتحرر ولا بالحوال. ونصاب يثبت به حرمة السؤال، وهو ما إذا كان عبده فوت يومه عند بعض، وقال بعضهم: أن يملك خمسين درهماً [الغاية ٢٢٠/٢] أمارد السينة وهذا لأن الإضافة للاحتصاص، وأقوى وجوه الاحتصاص إضافة السبب إلى مسكه

\* رواه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٤١٢٢] أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عمر **رحمتهما** قال: فرض رسول الله **رحمتهما** زكاة الفطر على كل مسلم حر أو عبد، ذكر أو أنثى، حرة أو عبد، من المسلمين، وهذا هو الذي هو في حرج من صدقة الفطر [رقم: ١٥٠٣، باب فرض صدقة الفطر]



ولهذا تعدد بتعدد الرأس مع اتحاد اليوم، والأصل في الوجوب رأسه، وهو يمونه ويولي عليه، فيلحق به ما هو في معناه كأولاده الصغار؛ لأنه يمونهم، ويولي عليهم. . . . .  
 لقيام الولاية والمؤنة، وهذا إذا كانوا للخدمة ولا مال للصغار، فإن كان لهم مال يؤدي من مالهم عند أبي حنيفة وأبي يوسف . . . . . خلافاً لمحمد . . . . . لأن الشرع أجراه مجرى المؤنة، فأشبه النفقة. . . . . لا بد من زوجته. . . . . لقصور الولاية والمؤنة، فإنه لا يبيها في غير حقوق النكاح، ولا يمونها في غير الرواتب كالمداواة، . . . . . لا بد من . . . . .  
 . . . . . عباله. . . . . لانعدام الولاية، ولو أدى عنهم أو عن زوجته بغير أمرهم أجزاءهم استحساناً؛ لثبوت الإذن عادة. . . . . لا بد من . . . . . لعدم الولاية . . . . . لا بد من . . . . .  
 . . . . . لفقره، وفي المدبر وأم الولد ولاية المولى ثابتة، فيخرج عنهما. . . . . لا بد من . . . . .  
 . . . . . خلافاً للشافعي . . . . . فإن عنده وجوبها على العبد، ووجوب الزكاة على المولى، فلا تنافي، وعندنا وجوبها على المولى بسببه كالزكاة،

وهذا أي لأجل تعدد الصدقة بتعدد الرأس. [الساية ٣/٥٧٢] فليحى . . . . . هذا بيان حكمة المصوص. (فتح القدير)  
 وهذا أي الذي ذكرناه من الوجوب. (الساية) للخدمة. لأهم إذا كانوا متجارة تحب عليه الزكاة. (الساية)  
 عند أبي حنيفة . . . . . الخ وقال محمد، وهو قول زهر . . . . . وهو القياس: لا يؤدي إلا من مال نفسه، ولو أدى من مال الصغير صمن. [العناية ٢/٢٢١] لثبته . . . . . ونفقة الصغير في ماله إذا كان له مال. (العناية)  
 روي عنه وقال مالك والشافعي وأحمد والثلث وإسحاق: تحب على الروح. [الساية ٣/٥٧٤]  
 الرواتب من النفقة والكسوة والسكنى والرواتب جمع رتبة أي ثلثة . . . . . كاند . . . . . إذا مرضت فإنها لا ترمه كغير الرواتب. (الساية) عباله . . . . . بأن كانوا فقراء أو رماً. استحساناً . . . . . وأقياس أن لا يصح كما إذا أدى الزكاة بغير إذنها. (الساية) عده . . . . . كالثلاث بالنسب فيما فيه معنى المؤنة، بخلاف ما هو عادة محصة كالزكاة. (فتح القدير)  
 المولى لأنها لا تعدم بالتدبير والاستيلاء. (العناية) فلا تنافي . . . . . بينهما فحار اجتماعهما. (العناية)

إلى التي بكسر ااء اثنته وبقصر الوب، يعنى يؤدي إلى لتتية، وهو لا يخور؛ لإطلاق قول أبي  
'لا يثي في الصدقة' أي لا يؤخذ في السنة مرتين. (ساية) **شريكين** أي لخدمة، لا لتجارة صرح في  
'المسوط'. (الساية) **بين اثنين**. كما لا فطرة في ابعاد الواحد بينهما بالاتفاق. [الساية ٣ ٥٧٧]  
**دول الأثفاص** أي الكسور حتى لو كان بينهما خمسة أعبد، يجب على كل واحد منهما صدقة  
القطر عن العدين، ولا تحب عن الخامس. 'نو حنيقة' على أصه، فإنه لا يرى قسمة ارقيق، جبراً فلا  
يملك كل واحد منهما ما يسمى عبداً ومحمد. كذلك، فإنه يرى قسمة ارقيق جبراً، واعتبار القسمة  
ممنك كل واحد منهما في البعض متكامل، وإلحاق أبي يوسف. محمد ههنا مخالف لما ذكره في  
'المبسوط' حيث قال: 'إن كان بينهما مملوك للخدمة، فعلى قول أبي حنيفة' لا يجب على واحد  
منهما صدقة لفطر عههم، وعدد محمد. 'يجب على كل واحد منهما الصدقة في حصته إذا كانت  
كامنة في نفسها، ومذهب أبي يوسف' مضطرب، والأصح أن قوله كقول أبي حنيفة. وعنده أن  
انقسمة تسي على الملك، فأما وجوب الصدقة، فيسي على الولاية والمؤنة، لا على الملك حتى تحب الصدقة  
فيما لا ملك له فيه كالولد الصغير. [العناية ٢/٢٢٢]

\* يشير إلى حديث عبد الله بن ثعلبة أحرجه عبد الرزاق في "مصنفه" عن عبد الله بن ثعلبة قال: خطب رسول الله ﷺ الناس قبل المصير بيوم أو يومين فقال: **هذه صاع من قم، وقمح من قم، و صاع من تمر، و صاع من شعير** على كل حد صغير أو كبير. [رقم: ٥٧٨٥، باب ركاة الماطر] وفي رواية أبي داود قال رسول الله ﷺ: **صاع من قم، و قمح على كل حد صغير أو كبير، و صاع من شعير، و صاع من تمر** [رقم: ١٦١٩، باب من روى نصف صاع من قمح]



لأنه من وظائفه كالنفقة. ولنا: أن الملك موقوف؛ لأنه لو رُدَّ يعود إلى قديم ملك البائع، ولو أُجيز يثبت الملك للمشتري من وقت العقد فيتوقف ما يبتني عليه؛ بخلاف النفقة؛ لأنها للحاجة الناجزة، فلا تقبل التوقف، وزكاة التجارة على هذا الخلاف.

### فصل في مقدار الواجب ووقته

اعصرة: نصف صاع من تمر أو دقيق أو سوق أو رب، أو صاع من تمر أو شعير.  
وعن أبو يوسف ومحمد رحمهما: الزبيب نحرله لسعر، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمهما،  
والأول رواية "الجامع الصغير". وقال الشافعي رحمه: من جميع ذلك صاع؛ لحديث أبي سعيد الخدري قال: كنا نُخرج ذلك على عهد رسول الله ﷺ.

كالنفقة وهي مدة اختيار عبي من له الملك يومئذ. (السياسة) الملك موقوف وهذا الخواب بصريق التبرع لا بحسب الواقع، فإنها لو كانت وظيفة الملك لما وُجبت عليه عن نفسه، وأولاده الصغار. [العناية ٢ ٢٢٤] سبي عليه فإن التردد في الأصل يوجب التردد في الفرع. الساحره أي الواقعة في الحار. (العناية) على هذا الخلاف صورته: رجل به عبد للتجارة، فباعه بعروض التجارة بشرط الخيار، ثم تم الحوز في مدة الخيار، فركانه على الخلاف المذكور عني من يصير به المثلث، أو على من له الخيار، أو على من له المثلث يومئذ. [السياسة ٣ ٥٨١] دقيق أي دقيق الر وسويقه، أما دقيق الشعير وسويقه، فمعتز بالشعير. (فتح القدير) الرب يعني لا يخرج منه إلا صاع. (السياسة) رواه أسد بن عمرو وأحمد بن زيد.

أخرجه الأئمة الستة عنه مختصراً ومطولاً. [نصب الراية ٢ ٤١٧] أخرجه سحاري في صحيحه عن عياض بن عبد الله أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: كان يخرج منه خمس صاع من صاع، أو خمس من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً أقط، أو صاعاً من زبيب. [رقم: ١٥٠٦، باب صدقة الفطر صاع من طعام]



وله: أنه والبُرُّ يتقاربان في المعنى؛ لأنه يؤكل كل واحد منهما بجميع أجزائه، ويُلقى من التمر النواة، ومن الشعير النُّخالة، وهذا ظهر التفاوت بين البُرِّ والتمر، ومراوده من الدقيق والسويق ما يتخذ من البر. أما دقيق الشعير فكالشعير، والأولى أن يراعى فيهما القدر والقيمة؛ احتياطاً، وإن نُصِّرَ على الدقيق في بعض الأخبار، ولم يبين ذلك في الكتاب؛ اعتباراً للغالب، والخبز تُعتبر فيه القيمة هو الصحيح. ثم يعتبر نصف صاع من بُرٍّ وزناً فيما يروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه.

ومن السعر المحالة هذا جواب عن قولهما: إن ازبيب ممسلة الشعير، وأن الزبيب والتمر يتقاربان. فأجاب بأن الزبيب ليس بمقتارب من التمر؛ لأن التمر يلقى منه النواة، ولا هو ممسلة الشعير، والشعير يبقى منه المحالة. (الباية) وهذا أي ويكون البُرُّ مأكول كنه، ولكون التمر يبقى منه النواة. [الباية ٥٨٦/٣] ومراوده أي محمد، وقال الكاكي: والشيخ أبو الحسن بقدروري. (الناية) احتياط حتى إذا كان مصوصاً عليهما يتأدى باعتبار القدر، وإن لم يكونا باعتبار القيمة، وتفسيره: أن يؤدي نصف صاع من دقيق البر تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من بر، أو أدى نصف صاع من دقيق البر، ولكن لا تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من بر، لا يكون عاملاً بالاحتياط. وفي 'جامع البرهاني': قال بعض مشايخنا: يحور باعتبار العين؛ لأنه مصوص عليه، وقال بعضهم: يحور باعتبار القيمة؛ لأن الدقيق يزيد على الحنطة عاباً حتى لو انتقص لا يحور. [الباية ٥٨٦/٣] هو الصحيح لأنه لم يرد في الخبر نص، فكان ممسلة الدرة، خلافاً لبعض متأخرين فإنهم قالوا: يحور باعتبار العين، فإنه إذا أدى موبين من حنطة حازة؛ لأنه ما جاز الدقيق والسويق باعتبار العين، فمن الخبز أولى؛ لأنه أنفع للفقير، والصحيح الأول. [العناية ٢٢٩/٢] ورنا وجهه: أن العنماء لما اختلفوا في أن الصاع ثمانية أرطال أو خمسة وثلاث، كان إجماعاً منهم أنه يعتبر باللون؛ إذ لا معنى لاختلافهم فيه إلا إذا اعتبر به. [فتح القدير ٢٢٩/٢] يروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رضي الله عنه (العناية)

وهو ما روى الدارقطني عن زيد بن ثابت، قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: من رنا صدقة الفطر فليصدق نصف صاع من شعير، أو نصف صاع من تمر، أو نصف صاع من دقيق، أو نصف صاع من سب، أو نصف صاع من سب [صرب من شعير ليس به قشر، يشبه الحنطة]. [معجم الوسيط ١٤٤] والمراد دقيق الشعير. قال الدارقطني: لم يروه هذا الإسناد غير سيمان بن أرقم، وهو متروك الحديث، فوجب الاحتياط. [فتح القدير ٢٢٩/٢]





[illegible]

وذلك بالتقدم، فإن قدّموها على يوم الفطر جاز؛ لأنه أدى بعد تقرّر السبب، فأشبهه التعجيل في الزكاة، ولا تفصيل بين مدة ومدة، هو الصحيح. وقيل يجوز تعجيلها في النصف الأخير من رمضان، وقيل: في العشر الأخير. ~~والأصح: في العشر الأخير من رمضان.~~ لأن وجه القرية فيها معقول، فلا يتقدّر وقت الأداء فيها، بخلاف الأضحية، والله أعلم.

~~صحيح~~ احتراز عن قول الحسن بن زياد وحلف بن أيوب ويوح بن أبي مريم، فإن الحسن بن زياد يقول: لا يجوز تعجيلها أصلاً كالأضحية، وقال حلف بن أيوب: يجوز تعجيلها بعد دخول شهر رمضان لا قبله، فإنها صدقة الفطر ولا فطر قبل الشروع في الصوم، وقال يوح بن أبي مريم: يجوز تعجيلها في النصف الأخير من رمضان [العناية ٢/٢٣٢] ~~حيث الأصح:~~ فإنها تسقط بمضي أيام الحرة؛ لأن القرية فيها إراقة الدم، وهي لم تعقل قرية، ولهذا لم تكن قرية في غير هذه الأيام فيقتصر على مورد النص [السادة ٣، ٥٩٦].

## كتاب الصوم

قال: الصوم ضربان: واجب، ونفل، والواجب ضربان: منه ما يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان، واستدر المعين، فبحور سب من السن، وإن لم ينو حتى أصبح أخرجه النية ما بينه وبين الرسول، وقال الشافعي: لا يجزيه. اعلم أن صوم رمضان فريضة؛ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾، وعلى فرضيته انعقد الإجماع، ولهذا يُكْفَرُ جاحده، والمنذور واجب؛ لقوله تعالى: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ وسبب الأول الشهر، ولهذا يضاف إليه، ويتكرر بتكرره، وكل يوم سبب لوجوب صومه، وسبب الثاني النذر، والنية من شرطه، وسنينه ونفسه إن شاء الله تعالى. وجه قوله في الخلافية قوله: ﴿لا صيام لمن لم ينو الصيام من الليل﴾\* ولأنه لما فسد الجزء الأول؛ لفقد النية،

**كتاب الصوم** ذكر محمد في 'الجامع الكبير' كتاب الصوم عقيب كتاب الصلاة؛ لكون كل واحد منهما عبادة بدنية، ولكن الزكاة ذكرت مقرونة بصلاة في الكتاب والسنة، فبدأ بكتاب الصوم. ذكر التقسيم قبل التعريف؛ بيسهل أمر التعريف كذا في 'النهاية'. (العناية) **والواجب** واختار لفظ الواجب؛ ليشتمل الواجب بإيجاب الله تعالى، والواجب بإيجاب ائمة [البنية ٥٩٨/٣] **النية** وقال مالك وجار وابن زيد وامرئ وداد ويحيى السحبي لا يجوز الفرض والنفل إلا بنية من الليل. (النساية) **لا يجزيه**: وبه قال أحمد. (البنية) **جاحده**: ومعناه يحكم بكفر جاحده. (العناية)

**وكل يوم سبب إلح**: لأن صوم رمضان بمنزلة عبادات متفرقة، وهذا احتيار صاحب 'الأسرار' وفجر الإسلام، وقال شمس الأئمة السرخسي: الليالي والأيام في السنية سواء، وقد عرف ذلك في الأصول. (العناية) **قوله** أي في مسألة الخلافية، وهي أن النية قبل الروا تحريه عندها خلافاً للشافعي. [العناية ٢٣٥/٢]

\* أخرجه أبو داود في سننه عن حفصة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: من جمع صوم في شهر ولا صوم به [رقم: ٢٤٥٤، باب النية في الصوم] وأخرج ابن ماجه في سننه عن حفصة قالت: قال رسول الله ﷺ: لا صوم من لم يجمع من بين [رقم: ١٧٠٠، باب ما جاء في فرض الصوم من الليل والخيار في الصوم]

فسد الثاني ضرورة أنه لا يتحرأ، بخلاف النفل؛ لأنه متجزء عنده. ولنا: قوله بعد ما شهد الأعرابي برؤية الهلال: "ألا من أكل فلا يأكل بقية يومه ومن لم يأكل فليصم"، وما رواه محمود على نفي الفضيلة والكمال، أو معناه: لم ينو أنه صوم من الليل. ولأنه يوم صوم فيتوقف الإمساك في أوله على النية المتأخرة المقترنة بأكثره كالنفل، وهذا؛ لأن الصوم ركن واحد ممتد، والنية لتعيينه لله تعالى، فتترجح بالكثرة حنبة الوجود. بخلاف الصلاة والحج؛ لأن لهما أركان، فيشترط قرائنها بالعقد على أدائهما. وبخلاف القضاء؛ لأنه يتوقف على صوم ذلك اليوم - وهو النفل - وبخلاف ما بعد الزوال؛

بشأن فحور فيه أن لا يوي من بين ما رواه يعني أن معنى قوله: لا صيم من يوم أضيأ من الليل. الخصال كما في قوله: لا صلاة لحر لمسجد، ولا في مسجد. صوم لأن الصوم فيه فرض. (العبادة) تمتد. جتمعت العبادة والعبادة (العبادة) والعبادة. فيخرج من ما يُعَيَّنُه بعبادة. الصلاة حيث يشترط قرب النية حال السجود فيهما، ولا يجعل الأكثر كالكل. (العبادة) حديث القصة. الخ هذا جواب عما يقال. لو كان الصوم ركناً وحداً ممتداً، والنية متأخرة فيه حادثة كحدث، لم يكن في القضاء شترار منه من أصل، فأجاب عنه بقوله: بخلاف بقضاء. (العبادة) الحديث فلا يمكن جمعه من القضاء، فلا قبل أن يقع كون الصوم منه، وذلك إما يكون بنية من الليل، (البنية)

حديث عمر، وذكره ابن حوري في التحقيق، وقال: إن هذا حديث لا يعرف، وإنما المعروف أنه شهد عنده برؤية هلال فمر أن ينادي في الناس أن يصوموا غداً. [نصب الرأية ٢/٤٣٥] وأخرج الحاكم في المستدرک عن ابن عباس قال: جاء نعلني بن لبي فقال: إني رأيت هلالاً - يعني هلالاً رمضانياً - فقال:

وقال: هذا الحديث صحيح ومخرجه. [٢٤٤/١]، باب قول شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان وحديث ابن أحرجه البخاري في صحيحه عن سمية بن الأكوع قال: قال:

[رقم: ٢٠٠٧، باب صوم يوم عاشوراء] قال لصحابي: فيه دليل على أن من تعين عليه صوم يوم ومعه سواه لئلا أن يحريه هاراً قبل الروا. فت: والصوم امتنع صوم رمضان، والمندر المعين. [إعلاء السنن ٩/١١٥]

**قل نصف النهار** أي النهار الشرعي، وهو من صروع لغيره من العروب، نصف سهار من دلت وقت  
 الصحوه الكبرى. [الساية ٣/٦٠٧] **الصحوه** اعلم أن سهار الشرعي من الصبح إلى العروب، فالصحوه  
 الكبرى منتصفه، ثم لابد أن تكون الليه موجوده في أكثر سهار، فيشترط أن تكون قبل الصحوه  
 الكبرى. [شرح اوقايه ١/٣٠٦] **ولا فرق** يعني في حور ليه قبل نصف سهار. (الساية)  
**حلاف لرفر** فإنه يقول: إمساك مسافر في أول سهار م يكن مستحقاً لصوم الفرض، فلا يتوقف على  
 وجود الليه، خلافاً لمساك المقيم. (العناية) **وهذا الصرب** أي ما يتعلق برمان معين. (الساية)  
**غاب** من اعث أي لا يكون صائماً لا فرضاً ولا نعلأ. (الساية) **قولان**. في قول يقع عن فرض الوقت،  
 وفي قول لا يقع، والأصح أنه لا يجوز، وبه قال مالك وأحمد **ح**. [البنايه ٣/٦٠٨]  
**معرض** لما بينهما من المعايير، ومن هذا يصهر وجه أحد قولي في مطلق الليه؛ لأنه لم يصبر معرضاً بهذه  
 سية، فيحور، ووجه القول الآخر: إن صفة العرضيه قربه كأصل الصوم، فكما لا يتأدى أصل الصوم إلا  
 باليه، وكذلك الصفة وإذا اعدمت الصفة يعدم الصوم ضرورة. وبنا: أن معرض متعين فيه؛ بقوله -  
 'إذا استبح شعاع فلا صوم إلا رمضان'، وكل ما هو متعين في مكان يصاب بأصل الليه كما توحيد في  
 الدار يصاب باسم جنسه، بأن يقال: يا حيوان! كما ينال باسم نوعه، بأن يقال: يا انسان! واسم  
 اعلمه بأن يقال: يا زيد!]. [العناية ٢/٢٣٩]

ولنا: أن **الفرض** متعين فيه، فيصاب بأصل النية، كالمتوحد في الدار يصاب باسم جنسه. وإذا نوى النفل أو واجباً آخر فقد نوى أصل **الصوم** و**زيادة جهة**، وقد لغت الجهة فبقي الأصل وهو كافٍ. ولا فرق بين المسافر والمقيم، والصحيح والسقيم عند أبي يوسف ومحمد **رحمهما**؛ لأن الرخصة كيلاً تُلزم المعذور مشقة، فإذا تحمّلها التحق بغير المعذور. وعند أبي حنيفة **رحمهما** إذا صام المريض والمسافر بنية واجب آخر: يقع عنه؛ لأنه شغل الوقت بالأهم؛ **لتحتّمه للحال**، وتخيّره في صوم رمضان إلى إدراك العدة. وعنه في نية التطوع روايتان، والفرق على إحداهما: أنه ما صرف الوقت إلى الأهم. قال: **وخصرت السألي: ما سأل في النية كخصرت شهر رمضان، وما سأل في النية كخصرت الكفارة.**

إن **الفرض** يعني أن الإطلاق في امتعّن تعيين، فلما لم يشرع في وقت إلا الصوم الفرض، ونوى مطلق الصوم يتعين الفرض، فحصل التعيين بمطلق النية، ونصيره ما إذا كان في سائر وحده، وقت: يا إسحاق! تعين هولاء، وطلب الإفطار، فكذا هما **الصوم** وهو حسن لنية. و**رأى** **رحمهما** أي مع زيادة جهة، أو بنية النفل مع بنية واجب آخر. (السياة) **ولا فرق** أي في أنه يتأدى رمضان مهما بالمطقة وبية واجب آخر. وسفل عندهما.

**المريض والمسافر** جمع بينهما، وهو رواية عنه [فتح القدير ٢٠٤/٢] وهذا الذي احتاره المصنف من التسوية بين المسافر والمريض مخالف لما ذكره العمام في التحقيق فحر الإسلام وشمس الأئمة، فإنهما قالا: إذا نوى المريض عين واجب آخر فالصحيح أنه يقع صومه عن رمضان؛ لأن إباحة الفطر له عند العجز عن أداء الصوم، فأما عند القدرة، فهو والصحيح سواء، بخلاف المسافر، فإن الرخصة في حقه تنعق بعجز مقدر قام سفر مقامه، وهو موجود، وقال صاحب 'الإيضاح' وكان بعض أصحابنا يفصل بين المريض ومسافر، وأنه ليس بصحيح، والصحيح أنهما يتساويان، وهو قول الكرخي، احتاره المصنف. [العدة ٢٠٤/٢]

**بالأهم** وهو إسقاط الفرض عنه. (السياة) **لتحتّمه** لأن القضاء لازم في الحار فيؤخذ به. (السياة)

**روايتان** في رواية ابن سماعة يقع عن الفرض، وفي رواية الحسن يقع عما نوى من سفل. (السياة)

**الوقت** وإما قصد تحصيل الثواب، وهو في المرض أكثر. (العدة) **الكفارة** وكذلك الدر المصنوع. (العدة)

## فصل في رؤية الحلال

لا تسب من السبل ليس بالأرم، بل إن نوى مع صلوع الفجر جار؛ لأن الواجب قرآن الية بالصوم، لا تقديمها كذا في 'فتاوى قاضي خان'. (فتح القدير) مذكر إشارة إلى قوله: ولأنه يوم صوم، فيتوقف الإمساك في أوله على الية المتأخرة المقترنة بأكثره كالعمل. (العناية) حرر هذا على الأصح من مذهبه. (الساية)

يسعى أي يحب عليهم، وهو واجب على الكفاية. (فتح القدير) يسير قال الشيخ الحدادي في 'شرح مختصر القدوري': وكذا يسعى أن يتمسوا هلال شعبان لمصا، وقال الشيخ البكوي: فيه حديث رواه أبوداود عن عائشة تقول: كان رسول الله يتحفظ من شعبان ما لا يتحفظ من غيره ثم يصوم لرؤية رمضان فإن غم عليه عدت ثلاثين يوماً ثم صام. وروى الترمذي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله 'أحصوا هلال شعبان لرمضان'. (القول المشهور في هلال حير الشهور).

يشير إلى حديث حفصة أخرج أبو داود في سننه عن حفصة زوج النبي قال: «... جمع ...»  
 قال المنجد: لا صياء له. [رقم: ٢٤٥٤، باب النية في الصوم]

أخرجهم مسلم عن عائشة أم المؤمنين قالت: دخل عليّ النبي ﷺ ذات يوم فقال: يا أيها النبي، ما ألقى من قومك شيئاً؟ قال: لا، فإن إذا ضامهم، ثم أتانا يوماً آخر فقينا؛ يا رسول الله! أهدي لنا حيس، فقال آريه، [رقم: ٢٧١٥، باب حوار صوم الباقلة بنية من النهار قبل الروال]



وإن غُمَ عليهم أكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً، ثم صاموا؛ لقوله ﷺ: "صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غُمَ عليكم الهلال فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً"، \* ولأن الأصل بقاء الشهر، فلا ينقل عنه إلا بدليل، ولم يُوجد. **ولا يصومون يوم الشك** لا تصوع؛ لقوله ﷺ: "لا يصام اليوم الذي يُشكُّ فيه أنه من رمضان إلا تطوعاً". \* وهذه المسألة على وجوه: أحدها: أن ينوي صوم رمضان، وهو مكروه؛ ما روينا، ولأنه تشبه بأهل الكتاب؛ لأنهم زادوا في مدة صومهم، ثم إن ظهر أن اليوم من رمضان: يجزئه؛

**غُمَ** بضم غين المعجمة وتشديد الميم أي وإن سر وعطى عليكم الهلال. (ساية) **أكملوا** ولا يصبر قول المنجمين بالإجماع، ومن رجع إلى قوهم، فقد خالف الشرع. [البنية ٦١٣/٣]

**ولا يصومون يوم الشك** وفي المنسوط: شك بما يقع من جهتين: إما أن غم هلال شعبان، فوقع شك أنه اليوم الثلاثون منه أو الحادي والثلاثون، أو غم هلال رمضان، فوقع شك في يوم ثلاثين من شعبان، ثم من رمضان. وفي الفوائد الصهرية: يوم شك هو يوم احدى يتم به الثلاثون في المنتهى، ولم يهل هلال ليلة لاستتار سماء بالعماء. وفي اختي: إذا لم ير علامة ليلة ثلاثين، وسماء متعيمة تقع الشك، أم لو كانت السماء مُضحية، فهم ير الهلال، فيس يوم شك. [ساية ٦١٣/٣]

**وهو مكروه** وبما كرهه. خوف من أن يطل أنه زيادة على صوم رمضان، بدعتاً أو بدعة. (فتح القدير)

**تسبه** يعني فيما فيه سر، ودلت يوجب كراهة. [العدة ٢٤٤/٢] **صومهم** ودلت لأحسن معنى صومهم في أيام حرّ أحروه، وردوا فيه. [ساية ٦١٤/٣] **بحره** وبه قال النووي ولأوراعي. (ساية)

\* أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه يقول: قال النبي - ﷺ: أو قال: قال أبو القاسم رضي الله عنه: "صوموا رمضان لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غُمَ عليكم الهلال فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً"، وفي رواية: **ولا يصومون يوم الشك** [رقم: ١٩٠٩] **ولا يصومون يوم الشك** [رقم: ١٩٠٧] **ولا يصومون يوم الشك** [رقم: ١٩٠٧] **ولا يصومون يوم الشك** [رقم: ١٩٠٧] **ولا يصومون يوم الشك** [رقم: ١٩٠٧]

\* **عرب جد** [ساية ٦١٤/٣] وقال الخافض من حجر: معاه يرح من حديثي ماضي ولاقي. والله أعلم. [الدراية ٢٧٦/١]

لأنه شهد الشهر وصامه، وإن ظهر أنه من شعبان كان تطوعاً، وإن أفطر لم يقضه؛  
 لأنه في معنى **المظنون**. والثاني: أن ينوي عن واجب آخر، وهو مكروه أيضاً؛ لما روينا،  
 إلا أن هذا دون الأول في الكراهة، ثم إن ظهر أنه من رمضان: يحزته؛ لوجود أصل  
 النية، وإن ظهر أنه من شعبان، فقد قيل: يكون تطوعاً؛ لأنه منهي عنه فلا يتأدى به  
 الواجب، وقيل: يحزته عن الذي نواه، وهو الأصح؛ لأن المنهي عنه - وهو التقدم على  
 رمضان بصوم رمضان - لا يقوم بكل صوم، بخلاف يوم العيد؛ لأن المنهي عنه  
 - وهو ترك الإجابة - يلزم كل صوم، والكراهة هنا لصورة النهي. والثالث: أن  
 ينوي التطوع، وهو غير مكروه؛ لما روينا،

**لأنه في معنى المظنون** ولم يقل لأنه مطلق؛ لأن حقيقة مطلق أن يشتبهه اطن بعد وجوبه بيقين، والحال  
 أنه قد أداه، فشرع فيه على طمأنينة لم يؤده، ثم علم أنه أداه، وأما ما لم يشتبه وجوبه بيقين، فلم يكن  
 مطلقاً حقيقة. [الساية ٦١٥/٣] **الأول** لأن الأول يستلزم التشبه بأهل الكتاب دون هذا. (الساية)  
**الواجب** أي الواجب الكامل فلا يتأدى بالنقص فيقع تطوعاً. (الساية) **لا يقوم بكل صوم** حذر لأن، تقريره  
 ما ذكره في 'الجامع الرهائي' غير الصوم ليس مسمي عنه؛ لأن الوقت وقت الصوم، والإنسان لا يهمل عن  
 الصوم في وقته، فاللهي أحد الشئيين، إما أداء صوم رمضان، أو الريادة على ما شرع، وهذا لا يوجد بكل  
 صوم، وإنما يوجد بصوم رمضان. وكان يسعى أن لا يكره واجب آخر؛ لأننا أثبتنا نوع الكراهة؛ لأنه مثل  
 رمضان في المصلحة، أو لعدم قوله 'لا يصام اليوم' الحديث. فلا يؤثر في نفس الصوم بالقصاص، فيصلح  
 لإسقاط ما وجب عليه كالصلاة في الأرض المعصومة فإنه لا يؤثر في إسقاط القضاء. [الساية ٦١٦/٣]  
**يوم العيد** فإن الصوم فيه مكروه بأي صوم كان. (الساية) **صوم** من صوم التطوع أو القضاء أو الكفارة. (البناية)  
**لصورة الهي** أي الهي المحمول على رمضان، فإنه وإن حمل عليه فصورته اللفظية قائمة، فالتورع أن  
 لا يغفل بساحتها أصلاً، وهذا يفيد أنه كراهية تسميه التي مرجعها إلى خلاف الأول. [فتح القدير ٢٤٧/٢]  
**مكروه** وبه قال مالك - (البناية) **لما روينا** وهو قوله 'لا تطوعاً'. (العناية)

وهو حجة على الشافعي **ح** في قوله: يكره على سبيل الابتداء، والمراد بقوله **ح**:  
 "لا تتقدموا رمضان بصوم يوم ولا بصوم يومين" \* الحديث، نهي التقدم بصوم رمضان؛  
 لأنه يؤديه قبل أوانه. ثم إن وافق صوماً كان يصومه، فالصوم أفضل بالإجماع، وكذا إذا  
 صام ثلاثة أيام من آخر الشهر فصاعداً، وإن أفردته، فقد قيل: الفطر أفضل؛ احترازاً عن  
 ظاهر النهي، وقد قيل: الصوم أفضل؛ اقتداء بعلي وعائشة **رضي الله عنهما**، فإنهما كانا يصومانه.  
 والمختار أن يصوم المقتي بنفسه؛ أخذاً بالاحتياط، ويُفتي العامة بالتَّوَمُّ إلى وقت الزوال،  
 أي بالانتظار

**على سبيل الاستاء** هو أن لا يكون له اعتياد صوم يوم الخميس مثلاً، فاتفق يوم الخميس كونه يوم اشك  
 فصامه. [الكفاية ٢٤٦-٢٤٧] والمراد جواب عما استدلل به الشافعي **ب** **يصومه** على سبيل العادة بأن  
 كان اعتاد يوم الخميس مثلاً فوافق يوم اشك يوم الخميس. (الساية) **فيل** وهو قول محمد بن سلمة. (إسانة)  
**اقتداء بعلي وعائشة** قال في 'شرح الكسر': لا دلالة فيه؛ لأهما كانا يصومانه نية رمضان، وقار في  
 'العاية' رداً على صاحب الهداية: إن مذهب علي **ع** خلاف ذلك. [فتح لقدير ٢٤٧-٢]

**كانا يصومانه** قال تاج لشرعية **ع** كانا يصومان يوم الشك من شعبان، وكانا يقولان: لأن الصوم  
 يوماً من شعبان أحب إلينا من أن يفطر يوماً من رمضان، وكذا ذكره الأكميل وغيره، وقال محرر  
 الأحاديث: هذا غريب، يعني لم يثبت على هذا الوجه. وفي 'التحقيق' لاس الجوزي: فذهب علي  
 وعائشة **ع** أنه يجب صوم يوم الثلاثين من شعبان إذا حال دونه عيم ونحوه، قال وهو أصح الروايتين  
 عن أحمد بن حنبل **رحمه الله**. [البنية ٦١٨/٣-٦١٩]

**يصوم** أي ناوياً لتصوع. (الكفاية) **المقتي بنفسه** يعني خاصة دون أن يأمر غيره بالصوم، وفي 'جامع  
 الكردري': والمختار أن يعني الخواص بالصوم والعوام بالتَّوَمُّ، والفرق بين الخاصة والعامة هو كل من  
 يصوم نية يوم الشك، هو من الخواص، وإلا فهو من العوام. [البنية ٦١٩/٣]

\* رواه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٤٤٠/٢] أخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال، قال  
 رسول الله **ﷺ**: لا يفطر مسلم صوم يوم ولا صوم يومين، لا حتى كان صوم يوم فصامه [رقم: ٢٥١٨].  
 باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين]

ثم بالإفطار؛ نفيًا للتهمة. والرابع: أن **يُضَجَّع** في أصل النية، بأن ينوي أن يصوم غداً إن كان من رمضان، ولا يصومه إن كان من شعبان، وفي هذا الوجه لا يصير صائماً؛ لأنه لم يقطع عزيمته، فصار كما إذا نوى أنه إن وجد غداً غذاءً يُفطر، وإن لم يجد يصوم. والخامس: أن يضجع في وصف النية، بأن ينوي إن كان غداً من رمضان يصوم عنه، وإن كان من شعبان فعن واجب آخر، وهذا مكروه؛ لتردده بين أمرين مكروهين. ثم إن ظهر أنه من رمضان: أجزأه؛ لعدم التردد في أصل النية، وإن ظهر أنه من شعبان: لا يجزئه عن واجب آخر؛ لأن الجهة لم تثبت؛ للتردد فيها، وأصل النية لا يكفيه، لكنه يكون تطوعاً غير مضمون بالقضاء؛ لشروعه فيه مسقطاً. وإن نوى عن رمضان إن كان غداً منه، وعن التطوع إن كان من شعبان: يكره؛ لأنه ناوٍ للفرص من وجه، ثم إن ظهر أنه من رمضان: أجزأه عنه؛ لما مر، وإن ظهر أنه من شعبان: جاز عن نفيه؛ لأنه يتأذى بأصل النية، ولو أفسده يجب أن لا يقضيه؛ لدخول الإسقاط في عزيمته من وجه. قال: ومن رأى هلال رمضان وحده: صام وإن لم يقبل الإمام شهادته؛ لقوله **ﷺ**: "صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته"، \* وقد رأى ظاهراً،

**يُضَجَّع** أي أن يردد من التصحيح. (الساية) لم يقطع أي لم يحرّم بيته. (الساية) نوى أنه وكذا إذا قال: إن وجدت سحوراً صمت، وإلا لا أصوم فإنه لا يكون ناوياً. [الساية ٦٢١/٣] **مكروهين** وهما صوم رمضان وصوم واجب آخر. (الساية) لا يكفيه لعدم التعيين دونه، ولا بد منه. (الساية) **مضمون** يعني إذا أفسده لم يبرمه اقضاء. (الساية) لما مر أي من قوله: لعدم التردد في أصل النية. (الساية) **يجب** لأن القضاء إما يجب إذا حرم نفسه، وهنا لم يجز به. [البنية ٦٢٢/٣]

\* أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة يقول: قال النبي **ﷺ**: "أو قال أبو القاسم **ﷺ** صوم". (رقم: ١٩٠٩، باب قول النبي **ﷺ**: إذا رأيتم أهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا)

وإن أفطر فعليه القضاء دون الكفارة. وقال الشافعي: عليه الكفارة إن أفطر بالوقاع؛ لأنه أفطر في رمضان حقيقة؛ لتيقنه به، وحكماً؛ لوجوب الصوم عليه. ولنا: أن القاضي ردَّ شهادته بدليل شرعي، - وهو قهمة الغلط - فأورث شبهة، وهذه الكفارة تندري بالشبهات. ولو أفطر قبل أن يرُدَّ الإمام شهادته، اختلف المشايخ فيه، ولو أكمل هذا الرجل ثلاثين يوماً لم يفطر إلا مع الإمام؛ لأن الوجوب عليه للاحتياط، والاحتياط بعد ذلك في تأخير الإفطار، ولو أفطر لا كفارة عليه؛ اعتباراً للحقيقة التي عنده. قال: **هذه الرواية لا تثبت** **رواية الهلال، رجلاً كان أو امرأة، حراً كان أو عبداً؛**

**القضاء** سواء كان إفطاره بالأكل، أو شرب، وإجماع. (السياسة) **الشافعي** **وهو قال أحمد ومالك**. (السياسة) **لنفسه** أي برمصاص؛ إذ لا صريق ليقين أقوى من الرؤية، وشك غيره لا يعتبر. [السياسة ٦٢٣/٣] **عليه** رؤية الهلال بالخص. **وهذه الكفارة** أي كفارة افطر عفوته تسقط بالشبهات؛ وهذا لا يخفى على المحققين، بخلاف سائر الكفارات، فإنها تخفى على المعدور والمحصن. [الكفاية ٢٤٩/٢] **احلف المسح** والصحيح أن لا تخفى الكفارة. (الكفاية) فمن نظر إلى أن المورث للشبهة وهو المذكور في الكتاب - رد أقاصي شهادته - قال: بوجوب الكفارة قبل الرد؛ لانتفاء ما يورثها، وتحقيق الرميضية؛ لتيقنه بالرؤية، ومن نظر إلى أن يوم الصوم يوم يصوم الناس فيه؛ لقوله 'صومكم يوم تصومون' الحديث. وليس ما نحن فيه من اليوم يوماً يصوم الناس فيه؛ لأنه لا يرمهم صوم هذا اليوم لا أداء ولا قضاء، فكان يوم الفطر في حق أساس كاف؛ لعدم التحري، وهذا يقتضي أن لا تخفى عليه الصوم، ولكن لما لم يكن يوم فطر في حقه حقيقة، وعارضه نص آخر، وهو قوله 'صوموا برؤيته' أوردت شبهة الإحالة فيما يدرأ بالشبهات، قال: بعدم وجوبها. [العناية ٢٤٩/٢]

**الرجل** وهو الذي رد الإمام شهادته. (السياسة) **لوجوب** أي لأن وجوب الصوم عليه بعد رد الإمام شهادته. (السياسة) **الإفطار** إذ أصل العنص وقع له. (السياسة) **للحصد** وهي صوم ثلاثين يوماً بالرؤية. (السياسة)

لأنه أمر ديني، فأشبهه رواية الأخبار، وهذا لا يختص لفظة الشهادة، وتشترب العدالة؛ لأن قول الفاسق في الديانات غير مقبول. وتأويل قول الطحاوي: "عدلاً كان أو غير عدل" أن يكون مستوراً، والعلة: غيم، أو غبار، أو نحوه. وفي إطلاق جواب الكتاب يدخل المحدود في القذف بعد ما تاب، وهو ظاهر الرواية؛ لأنه خير ديني. وعن أبي حنيفة القدوري **ع**: أنها لا تقبل؛ لأنها شهادة من وجه. وكان الشافعي **ع** في أحد قوليهِ يشترط المُشْتَرَى، والحجة عليه ما ذكرنا، وقد صح أن النبي **ص** قبل شهادة الواحد في رؤية هلال رمضان\*. ثم إذا قبل الإمام شهادة الواحد،

لأنه أمر ديني يعني إذا أحرع عن أمر ديني، وهو وجوب أداء الصوم على الناس، فيقبل خبره، إذا لم يكذب؛ لأنه ربما سق العيم من موضع القمر، فاتفقت رؤيته دون غيره. [الباية ٦٢٥/٣] **الشهادة** لأنها ملزمة لغيره. (الساية) **غير مقبول** ولم يقل: مردود؛ لأن حكمه التوقف قال الله تعالى: **وَمَا يَمْشِي فِي الْبِلَادِ إِلَّا لِيَأْخُذَ بِالْحَمَلِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِسُونَ** [الباية ٢٥٠/٢] **وتأويل قول الطحاوي الخ** أراد أن بهذا التأويل يرجع قوله إلى إحدى الروايتين في المذهب، لا أنه يرتفع به الخلاف، فإن المراد بالعدل في ظاهر الرواية: من ثبّت عدلته، وأن الحكم بقوله فرع ثبوتها، ولا ثبوت في المستور، وفي رواية الحسن، وهي المذكورة تفعل شهادة المستور، وه أخذ الخلوالي. [فتح القدير ٢٥٠، ٢] **مستوراً**. يعني غير معروف العدالة في الباطن. (الساية) **إطلاق** وهو قوله: قبل الإمام شهادة الواحد العدل. (الكفاية) **الرواية** لأن الصحابة قبلوا شهادة أبي بكر بعد ما حد في القذف كذا في "المبسوط". [الباية ٦٢٦/٣] **لأنها شهادة من وجه** من حيث إن وجوب العمل إنما كان بعد قضاء القاضي، ومن حيث اختصاصه بحسن القضاء، ومن حيث اشتراط العدالة. [الكفاية ٢٥٠/٢] **ما ذكرنا**: وهو قوله: لأنه أمر ديني. (البناية)

\* فيه أحاديث. [نصب الراية ٤٤٣/٢] منها: ما أخرجه أبو داود في سننه عن ابن عباس **ع** قال: جاء أعرابي إلى النبي **ص** فقال: إني رأيت الهلال قال الحسن في حديثه: يعني رمضان، فقال: **أشهد أن لا إله إلا الله؟** قال: نعم، قال: **أتشهد أن محمداً رسول الله؟** قال: نعم، قال: **يا لئال! أذن في الناس فيصوموا** **عدلاً**. [رقم: ٢٣٤٠، باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان]

وصاموا ثلاثين يوماً لا يُفطرون فيما روى الحسن عن أبي حنيفة **رحمه الله**؛ للاحتياط، ولأن الفطر لا يثبت بشهادة الواحد. وعن محمد **رحمه الله**؛ أنهم يُفطرون، ويثبت الفطر بناءً على أن ثبوت الرضائية بشهادة الواحد، وإن كان لا يثبت بها ابتداء، كاستحقاق الإرث بناءً على النسب الثابت بشهادة القابلة. قال: وإدلهما تكسب السماء عتة؛ لم يحسب شهادة حتى يرد جمع كبير يقع لعدم خبرهم؛ لأن التفرد بالرؤية في مثل هذه الحالة يُوهم الغلط، فيجب التوقف فيه حتى يكون جمعاً كثيراً، بخلاف ما إذا كان بالسماء علة؛ لأنه قد ينشق الغيم عن موضع القمر فيتفق للبعض النظر. ثم قيل في حد الكثير: أهل المحنة. وعن أبي يوسف **رحمه الله**؛ خمسون رجلاً؛ اعتباراً بالقسامة، ولا فرق بين أهل المصر، ومن ورد من خارج المصر. وذكر الطحاوي أنه تقبل شهادة الواحد إذا جاء من خارج المصر؛

لا يفطرون يعني إذا لم يروا أهلاً، وبه قال الشافعي **رحمه الله** في 'لأم'. (ساية) عن محمد **رحمه الله**؛ فيما رواه بن سماعة عنه. (ساية) بناءً على هذا جواب عن اعتراض بن سماعة على محمد **رحمه الله**؛ حيث قال به: هذا فطر بقول الواحد وأنت لا ترى بذلك. [ساية ٣ ٦٢٨] الإرث فإنه تقبل شهادته على حسب فيثت به مع المؤيد عنده. وعندهما مصقاً ثم يثبت استحقاق الإرث بناءً على ثبوت النسب وإن كان لا يثبت لإرث ابتداءً بشهادتهما وحدهما. [فتح القدير ٣ ٢٥١] العلط: الأولى أن يقول: صاهر في العطف. (فتح القدير) حتى يكون جمعاً وكان مقياس أن يقول: حتى يكون - جمع كثير - ، وقد رجعت إلى سح الكل - جمعاً كثيراً - يحتاج إلى تقدير، وهو أن يقال: حتى يكون القوم من الرائي جمعاً كثيراً، ويقدر نحو ذلك (ساية) كثيراً. وفي 'الحلاصة': مقدار اقلة والكثرة موصوفين رأى الإمام. (الساية) عن موضع الفطر وفي 'اسافع': قصد به أي صاحب الهداية اسجع باعتبار ما يؤول إليه، وإلا لا يسمى قمرًا إلا بعد ليلتين [ساية ٣ ٦٢٩] قيل: وقيل: أربعة آلاف سحاري. (الساية) بالقسامة فإنه يعتبر في قسامة خمسون رجلاً من أهل المحنة. إذا وجد قليل فيه.



لقلة الموانع، وإليه الإشارة في كتاب الاستحسان، وكذا إذا كان على مكان مرتفع في المصر. قال: ومن رأى هلال الفطر وحده لم يفطر: احتياطاً، وفي الصوم الاحتياط في الإيجاب. قال: وإذا كان بالسماة عدة: لم يقبل في هلال الفطر إلا شهادة رجلين، أو رجل وامرأتين؛ لأنه تعلق به نفع العبد، وهو الفطر، فأشبهه سائر حقوقه، والأضحى كالفطر في هذا في ظاهر الرواية، وهو الأصح، خلافاً لما روي عن أبي حنيفة - رحمه الله - أنه كهلال رمضان؛ لأنه تعلق به نفع العباد - وهو التوسع - بلحوم الأضاحي، وإن لم تكن بالسماة عدة: لم يقبل إلا شهادة جماعة يقع عنهم حرهم كما ذكرنا. قال: ووقف الصوم من حين طلوع الفجر انتابى إلى غروب الشمس؛ لقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ إلى أن قال: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾،

الموانع وهي العار والدخان ونحوهما. (الساية) في كتاب الاستحسان ولقطه: فإذا كان الذي يشهد بذلك في المصر، ولا عدة في السماة لم تقبل شهادته، ووجه الإشارة في الرواية يدل على نفي ما عداه. (الساية ٦٣٠/٣) لم يفطر وهو أفطر لا كماراة عليه. (الساية) لأنه تعلق الخ: تعين لظاهر الرواية، وفي "التحفة": رجع رواية النواذر، فقال: والصحيح أنه يقبل فيه شهادة الواحد؛ لأن هذا من باب الخبر. [فتح القدير ٢٥٣/٢] فأشبهه سائر حقوقه ويشترط في الرجلين الحرية، ويشترط لفظ الشهادة بفتح العبد كسائر حقوقه، وأما الدعوى فيسعي أن لا يشترط، كما في عتق الأمة، وطلاق الحرة عند الكل، وعتق العبد عند أبي يوسف ومحمد - رحمه الله - وأما على قياس أبي حنيفة - رحمه الله - فيسعي أن يشترط الدعوى، كما في عتق العبد عنده، ولا تقبل شهادة المحدود في القذف، وإن تاب. [الساية ٦٣١/٣]

في هذا أي في أنه لا يقبل إلا شهادة رجلين، كما لا يقبل على هلال شوال. (الساية) لأنه. هذا التعليل لظاهر الرواية الذي هو الصحيح. (الساية) حين طلوع الفجر وكان الأعمش يقول: أول وقت الصوم إذا طلعت الشمس، وسح الأكل والشرب بعد طلوع الشمس، وفي "الدرية": هذا عبط فاحش. [الساية ٦٣٢/٣]

والخيطان: بياض النهار، وسواد الليل. والصوم: هو الإمساك عن الأكل، والشرب، والجماع، نهاراً مع النية؛ لأنه في حقيقة اللغة: هو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع؛ لورود الاستعمال فيه، إلا أنه يريد عيه النية في الشرع؛ لتمييز بها العبادة من العادة، واختصَّ بالنهار؛ لما قلونا، ولأنه لما تعذر الوصال، كان تعيين النهار أولى؛ ليكون على خلاف العادة، وعليه مبنى العبادة، والطهارة عن الحيض والنفاس شرط لتحقيق الأداء في حق النساء.

**بياض النهار وسواد الليل** وقوله تعالى: «...» هو الذي بين بياض النهار، وسواد الليل؛ لأنه برز بعد قوله: «...» ولهذا لما سمع عدي من حمام هذه الآية علق حيصين، أحدهما: أبيض، والآخر: أسود، وكان يأكل حتى يتبين له الحيض الأبيض من حيط الأسود، ففعل ذلك يوماً، فإد الشمس صاعدة، فجاء إلى أبيه، وقال: «...» لعريض أفعاً. [السيرة ٦٣٢/٣] **الإمساك**: وإن كان في ساعة. **لما نزلنا** وهو قوله تعالى: «...» عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو وصل نهار ناسين في الصوم. (النهاية) **لتحقق الأداء** فلا يجوز أدائه بحائض والنفساء، نعم يجب القضاء لثبوت أصل الوجوب.

باب ما يُوجب القضاء والكفارة

قال: وإذا أكل الصائم، أو شرب، أو جامع، أو نسي أن يفطر، وهو قول مالك ~~في~~ لوجود ما يضاد الصوم، فصار كالكلام ناسياً في الصلاة. ووجه الاستحسان: قوله ~~له~~ للذي أكل وشرب ناسياً: "تَمَّ على صومك فإنما أطعمك الله وسقاك"،\* وإذا ثبت هذا في الأكل والشرب ثبت في الوقاع؛ للاستواء في الركنية، بخلاف الصلاة؛ لأن هيئة الصلاة مذكرة فلا يغلب النسيان، ولا مذكر في الصوم فيغلب، ولا فرق بين الفرض والنفل؛ لأن النص لم يُفصّل.

**بوجوب.** لأنه أمر عارض على الصوم فناسب أن يذكر مؤخرًا. (السياسة) **الصلاة** فإنه مفسد عندنا أيضًا؛ لكونه مافيًا لها. ثم كسر التاء المشاء من فوق، وتشديد الميم المفتوحة: **أمر من** ثم يتم معناه أنه. [السياسة ٣/٦٣٧]

**للاستواء في الركعة** الركبي واحد، وهو الكف عن كل منها، فتساوت كنيها في أنها متعلق الركبي لا بفصل واحد منها على أحويه شيء في ذلك، فإذا ثبت في هوات الكف عن بعضها ناسيا عذره بالنسيان، وببقاء صومه، كان ثابتاً أيضاً في هوات الكف ناسياً عن أحويه. [فتح القدير ٢/٢٥٤]

**الصلاة** جواب عن قياس مالك **في الصلاة** هيئة الصلاة: القيام، والركوع، والسجود، والانتقال من واحد إلى واحد. (الساية) **ولا مدكر في الصوم** لأن هيئة الصائم وغير الصائم سواء؛ لأن الصوم أمر مبطل فيغلب عليه النسيان. (الساية) **ولا فرق** وقال مالك **في** واس أبي ليلى ومحمد بن مقاتل الرازي: في الفرض، وهو القياس. [البناء ٦٣٨/٣]

\* رواه الأئمة الستة في كتبهم | نصب الرأية ٤٤٥/٢ | أخرج أبو داود في سننه عن أبي هريرة - قال: جاء رجل إلى النبي - فقال: يا رسول الله! إني أكلت وشربت ناسياً وأنا صائم فقال: جمع بين  
- سجد [رقم: ٢٣٩٨، باب من أكل ناسياً] وهو أقرب إلى لفظ المصنف، ولعل البصري: قال: يدس  
- قال: لا بأس به يومه فقد جمعه - سجد [رقم: ١٩٣٣، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً]

ولو كان محظناً، مكرهما، فعنه القضاء خلافاً للشافعي <sup>١</sup>، فإنه يعتبره بالناسي. ولنا: أنه لا يغيب وجوده، وعذر النسيان غالب، ولأن النسيان من قبل من له الحق، والإكراه من قبل غيره، فيفترقان كالمقيّد والمريض في قضاء الصلاة. قال: <sup>جانب الشرع</sup> ابن ساد فاحسبه <sup>٢</sup> مقصراً لقوله <sup>٣</sup> "ثلاث لا يفطرن الصيام القيء والحجامة والاحتلام"، ولأنه لم توجد صورة الجماع ولا معناه، وهو الإنزال عن شهوة بالمباشرة. وكذا إذا <sup>٤</sup> صر في امرأة فمسي؛ لما بيننا، وصار كالمشكر إذا أمني،

ولو كان محظناً، الفرق بين النسيان والخطأ أن النسيان قصد بفعل ناسي بلصوم، والمحطىء ذاكر بلصوم غير قاصد لفعل، صورة المحطىء: إذا غصص، فسق الماء إلى حقه. (الناية) القضاء. <sup>٥</sup> وبه قال مالك - (الناية) للشافعي. <sup>٦</sup> وبه قال أحمد - (الناية) فإنه وإجماع عدم المقصد. (الناية) كالمقيّد والمريض. <sup>٧</sup> ابن القيد إذا صلى قاعداً بعد القيد قضى، بخلاف المريض. [الغاية ٢-٢٥٥-٢٥٦] وكذا <sup>٨</sup> وعبد مالك - إذا كرر فأبطل أقصر. (فتح القدير) لما بينا أنه <sup>٩</sup> لم توجد صورة الجماع ولا معناه. [فتح القدير ٢/٢٥٦] كالمشكر إذا تفكر في امرأة حساء، فأبطل المني لا يقصر، ولأصحاب مالك - في متفكر روايتان، وخالف فيه بعض الخنابلة. (الناية)

<sup>١</sup> روي من حديث الخدري، ومن حديث ابن عباس. <sup>٢</sup> ومن حديث ثوبان. [نصب الراية ٢/٤٤٦] أخرج الترمذي في "جامعه" حديث الخدري عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ لا يقصر عن صوم يومه من صامه ولا يقصر عن صوم يومه من صامه وقال أبو عيسى: حديث أبي سعيد الخدري غير محفوظ، وقد روى عبد الله بن زيد بن أسلم وعبد العزيز بن محمد وغير واحد هذا الحديث عن زيد بن أسلم مرسلاً ولم يذكروا فيه عن أبي سعيد، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم يضعف في الحديث، سمعت أنادود السجري يقول: سألت أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فقال: أخوه عبد الله بن زيد لا بأس به، وسمعت محمداً يذكر عن عبي بن عبد الله قال: عبد الله بن زيد بن أسلم ثقة، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف، قال محمد: ولا أروى عنه شيئاً. [رقم: ٧١٩، باب ما جاء في الصائم يدرعه القيء] قلت: المرسل حجة عندنا على أن الدارقطني في "سننه" رواه موصولاً من غير طريق عبد الرحمن، وفيه هشام بن سعد، فقال فيه العلامة الربيعي: وإن نكسب فيه غير واحد فقد احتج به مسلم، واستشهد به البخاري إلخ. [إعلاء السنن ٩/١٣٤]

وكالمستمني بالكف على ما قالوا، وهو **أن يمسح** لعدم المنافي، **وكد** **يد حمله**؛ لهذا، ولما روينا. **ولو اكتحل لم يفطر**؛ لأنه ليس بين العين والدماغ منفذ، والدمع يترشح كالعرق، والداخل من المسام لا ينافي، كما لو اغتسل بالماء البارد، **له** **فصل مراد** لا يفسد صومه يريد به إذا لم يُنزل؛ لعدم المنافي صورة ومعنى، بخلاف الرجعة والمصاهرة؛ لأن الحكم هناك أدير على السبب على ما يأتي في موضعه إن شاء الله. وإن أنزل بقبلة أو لمس، فعليه القضاء دون الكفارة؛

**وكالمستمني بالكف** وهل يحل له أن يفعل ذلك؟ إن أراد الشهوة، لا يحل؛ لقوله **تاكح اليد** معون. [الباية ٦٤١/٣] ونقل الربيعي عن بعض الأحبار أنه قال: سمعت أن قوما يبعثون في المحشر وأيديهم حبال، فلعنهم هم المستمنيون بالكف. والسر في حرمة أنه إصاعة الحرث بلا فائدة، وصرف ما حلق لأجل السبل إلى غير محله، وقد سئل ابن عباس عن الاستمضاء، فقال: النكاح بالأمه حرم منه، ثم الاستمضاء بالكف ليس بمحتص بالحرمه، بل نعمه والاستمضاء بالفخذ، أو غير ذلك، كما في "رد المختار" لعموم العلة، وتخصيص اليد في الحديث لعله باعتبار الأكثر وقوعاً.

**على ما قالوا** عادته في مثله إفادة الضعف مع الخلاف، وعامة المشايخ على الإفطار، وقال المصنف في "التحجيس": إنه المختار. (فتح القدير) **روى** وهو قوله **ثلاثة لا يفطرون** الصائم: الحجامه والقيء والاحتلام. [الساية ٦٤٢/٣] **ولو اكتحل لم يفطر** سواء وجد طعمه في حلقه أو لا؛ لأن الموجود في حلقه أثره داخلاً من المسام. [فتح القدير ٢٥٧/٢] ولو ررق بعد الاكتحال، فوجد الكحل من حيث النور، قيل: يفسد، وذكر في "جوامع المقفه" لا؛ لأنه ليس بين العين والدماغ منفذ، فما وجد في حلقه من طعمه إنما هو أثره لا عيبه. **والدمع إلح** جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: لو لم يكن بين العين والدماغ منفذ ما حرج الدمع فأجاب بقوله والدمع يترشح أي يسر. (الباية)

**بالماء البارد** فإنه لا ينافي الصوم مع أنه يجد برودة الماء في باطنه. [الساية ٦٤٤/٣] **يريد** أي القدوري أو محمد في "الجامع الصغير". (الساية) **الرجعة والمصاهرة** فهما يشتان بالقبلة بالشهوة وكذا بالمس وإن لم ينزل. [العناية ٢٥٧/٢] **موضعه** أي في باب الرجعة. (العناية)

لوجود معنى الجماع، ووجود المنافي صورة أو معنى يكفي لإيجاب القضاء؛ احتياطاً، أما الكفارة فتفتقر إلى كمال الجنائية؛ لأنها تندرج بالشبهات كالحدود. **مسألة** من صام من غير نية أي الجماع أو الإنزال، **مسألة** لأن عينه ليس بمفطر، وربما يصير فطراً بعاقبته، فإن أمن يعتبر عينه، وأبيح له، وإن لم يأمن تعتبر عاقبته وكُره له، والشافعي **مسألة** أطلق فيه في الحالين، والحجة عليه ما ذكرنا. والمباشرة الفاحشة مثل التقبيل في ظاهر الرواية، وعن محمد: أنه كره المباشرة الفاحشة؛ لأنها قلماً تخلو عن الفتنة. **مسألة** من صام من غير نية **مسألة** وفي القياس يفسد صومه؛ لو وصول المفطر إلى جوفه، وإن كان لا يتغذى به كالتراب والحصاة، ووجه الاستحسان: أنه لا يستطيع الاحتراز عنه، فأشبهه الغبار والدخان. واختلفوا في المطر والثلج،

**مسألة** وهو قضاء الشهوة بالمباشرة. (العناية) **مسألة** وهما شبهة عدم صورة اجماع كما ذكرنا. (إساية) **مسألة** أي عين الفتنة ذكر الصمير باعتار التقبيل (إساية) **مسألة** أي في حوار الفتنة. (العناية) **في إحلال** وفيه نظر؛ لأنه ذكر في وجيزهم: ونكره الفتنة بشاب الذي لا يملك ذره. [إساية ٣ ٦٥٠] **الفاحشة** وهي أن يعانقها متحريدين، ويمس ظاهر فرجه ظاهر فرجها. [العناية ٢ ٢٥٧] **والحصاة** فإنه يفطر بدخولها في فمه وجوفه. **الاحتراز عنه** إذا دخل في الخلق فإنه لا يستطيع الاحتراز عن دخولها. [فتح القدير ٢ ٢٥٨] **والدخول** المراد به إذا دخل، فإنه ليس بمفطر؛ لأنه لا يمكن الاحتراز عنه؛ لدخوله من الأنف إذا أضيق، قد صرحوا به، ومفاده الإدخال مفسد كما في "أندلس المختار"، فمفاده أن إدخال دخان الشباك المتعارف في رمانا مفسد، لأنه إدخال، لا دخول، ويمكن الاحتراز عنه كذا في "السراج المستر". قد صرح به في "رد المختار" أيضاً، وسقه في ذلك الشرح في "مراقي الفلاح"، وشيحي رآه في "مجمع الأثر". **في المصير والبلع** فقال بعضهم: المطر يفسد و الثلج لا يفسد، وقال بعضهم: على العكس، وقال عامتهم: بإفسادهما، وهو الصحيح؛ حصول المفطر معنى. [العناية ٢ ٢٥٨]

والأصح أنه يفسد؛ لإمكان الامتناع عنه إذا آواه خيمة أو سقف. **وَمَنْ أَكَلَ خُبْزًا** نسبه، فإن كان فطيراً لم يفسد، وإن كان كسراً: **مُخَصَّرٌ**. وقال زفر **مَنْ**: يفسد في الوجهين؛ لأن الفم له حكم الظاهر، حتى لا يفسد صومه بالمضمضة. ولنا: أن القليل تابع لأسنانه بمنزلة ريقه، بخلاف الكثير؛ لأنه لا يبقى فيما بين الأسنان، والفاصل مقدار الحمصة، وما دونها قليل. **وَمَنْ نَحَرَ حِدَةً وَأَحَدَ يَدَيْهِ تَمَّ أَكْلُهُ**. سعى أن يفسد صومه؛ لما روي عن محمد **مَنْ** أن الصائم إذا ابتلع سَمِيسَةً بين أسنانه لا يفسد صومه، ولو أكلها ابتداءً: يفسد صومه، ولو مضغها: لا يفسد؛ لأنها تتلاشى، وفي **يَدُونَ الْمُضْغِ** مقدار الحمصة: عليه القضاء دون الكفارة عند أبي يوسف **مَنْ**. وعند زفر **مَنْ** عليه الكفارة أيضاً؛ لأنه طعام متغير، ولأبي يوسف **مَنْ** أنه يعافه الطبع.

إذا آواه خيمه أو سقف يقتضي أنه لو لم يقدر على ذلك بأن كان سائراً مسافراً لم يفسد، فالأولى تعليل الإمكان بتيسر طبق العم وفتحه أحياناً. [فتح القدير ٢/٢٥٨] **الوجهين** يعني في القليل والكثير. (الناية) **الظاهر** ولو أكل القليل من خارج أفطر عني ما يذكر، فكذلك إذا أكل من فمه. [العناية ٢/٢٥٨] **ريقه** ولو ابتلع ريقه لم يفسد. (العناية) **وما دونها قليل** بخلاف قدر الدرهم في باب المحاسة، فإنه الفاصل بين القليل والكثير، وهو داخل في القليل. [العناية ٢/٢٥٨] **تَمَّ أَكْلُهُ** المتأخر من لفظة أكله المضغ والابتلاع أو الأعم من ذلك ومن مجرد الابتلاع، فيبعد حينئذ خلاف ما في 'شرح الكسر' أنه إذا مضغ ما أدخله، وهو دون الحمصة لا يفطره، لكن تشبيهه بما روي عن محمد **مَنْ** من عدم الفساد في ابتلاع سمسة بين أسنانه، والفساد إذا أكلها من خارج وعدمه إذا مضغها، يوجب أن المراد بالأكل الابتلاع فقط وإلا لم يصح إعطاء النضير. [فتح القدير ٢/٢٥٩] **صومه** وبه قال زفر وأحمد والشافعي **مَنْ** (الناية) **متغير** فصار كاللحم المتن. (العناية) **أنه يعافه الطبع** أي يكرهه، وذلك؛ لأنه لما بقي بين الأسنان دخل في معنى العداء نقصان، ولهذا إذا تحل يرميه، وربما تكون له رائحة كريهة يكرهها الطبع، فلما دخل في معنى العداء نقصان قصرت الجناية، ومع قصورها لا تحب الكفارة. [الناية ٣/٦٥٣]



في درع القىء **بفطر**؛ لقوله **ع**: "من قاء فلا قضاء عليه، ومن استقاء عامداً فعليه القضاء"، ويستوي فيه ملء الفم فما دونه، فلو عاد وكان ملء الفم ففسد عند أبي يوسف **ع**؛ لأنه خارج حتى انتقض به الطهارة، وقد دخل. وعند محمد **ع**؛ لا يفسد؛ لأنه لم توجد صورة الفطر، وهو الابتلاع وكذا معناه؛ لأنه لا يتغذى به عادة، وإن أعاده: ففسد بالإجماع؛ لوجود الإدخال بعد الخروج، فتتحقق صورة الفطر. وإن كان أقل من ملء الفم فعاد: لم يفسد صومه؛ لأنه غير خارج ولا صنع له في الإدخال، وإن أعاده، فكذاك عند أبي يوسف **ع**؛ لعدم الخروج، وعند محمد **ع**؛ يفسد صومه؛ لوجود الصنع منه في الإدخال. قال **استقاء عمداً** ملء الفم: فعليه القضاء؛ لما روينا، والقياس متروك به، ولا كفارة عليه؛ لعدم الصورة، وإن كان أقل من ملء الفم، فكذاك عند محمد **ع**؛ لإطلاق الحديث. وعند أبي يوسف **ع**؛ لا يفسد؛ وهو الدخول

القيء أي سق إلى فيه وعله فخرج منه. (النباية) استقاء يعني طيب أقيء. (النباية) عند محمد **ع**؛ قيل: وهو الصحيح؛ لأنه كما لا يمكن الاحتراز عن حروجه لا يمكن عن عودته فجعل عمداً. [العبارة ٢ ٢٦٠] عادة قيد به؛ لأنه مما يتعدى به فإنه حسب الأصل مصعوم. (فتح القدير) عند أبي يوسف **ع**؛ الخ تقدم أنه المصحح. فأصل أبي يوسف **ع** في العود والإعادة اعتبار الخروج، وهو ملء الفم، وأصل محمد **ع**؛ فيه الإعادة، قل أو كثر. [فتح القدير ٢ ٢٦٠] عمداً قيد به؛ ليخرج ما إذا استقى ناسياً لصومه فإنه لا يفسد به كغيره من المفطرات. (فتح القدير) لما روي وهو قوله **ع** من استقاء عمداً فعليه القضاء. (النباية) والقياس متروك به أي للحديث المذكور؛ لأن القياس أن لا يفطر إلا بالدخول، ألا ترى أنه لا يفسد بالبول وغيره. (النباية) أبي يوسف **ع**؛ صححه في "شرح الكنز". (فتح القدير)

أخرجه أبو داود في سننه عن أبي هريرة **ع** قال: قال رسول الله **ﷺ** من دَخَلَ مِنْهُ مَاءٌ فَسَدَ عَلَيْهِ قِضَاءٌ، وَإِنْ اسْتَقَاءَ فَبَقِيَص. [رقم: ٢٣٨٠، باب الصائم يستقيء عامداً]

لعدم الخروج حكماً، ثم إن عاد لم يفسد عنده؛ لعدم سبق الخروج، وإن أعاده فعنه أنه لا يفسد؛ لما ذكرنا، وعنه: أنه يفسد، فألحقه بعمل الفم؛ لكثرة الصنع. قال: ومن منع الحصة، أو خدب: أفسد؛ لوجود صورة الفطر، ولا كفارة عليه؛ لعدم المعنى، ومن جامع في أحد السنين عامداً، فعنه القضاء؛ استدراكاً للمصلحة الفائتة، والكفارة؛ لتكامل الجناية، ولا يشترط الإنزال في المحلين؛ اعتباراً بالاغتسال، وهذا؛ لأن قضاء الشهوة يتحقق دونها، وإنما ذلك شُبَّع. وعن أبي حنيفة - عليه السلام - أنه لا تجب الكفارة بالجماع في الموضع المكروه؛ اعتباراً بالحد عنده، والأصح أنها تجب؛ لأن الجناية متكاملة؛ لقضاء الشهوة. ولو جامع مرة أو هيمنة، فلا كفارة، أمر أو م يبرل خلافاً للشافعي - عليه السلام -؛ لأن الجناية تكاملها بقضاء الشهوة في محل مشتهى، ولم يوجد.

لما ذكرنا أي لعدم سبق الخروج. (الكفاية) الصنع وهو صنع الاستقاء وصنع الإعادة. (العناية) لعدم المعنى أي معنى الفطر، وهو يصل ما فيه مع البدن إلى الخوف سواء كان مما يتعدى به، أو يتداوى به فقضت الحاية فانتفت الكفارة، وكل ما لا يتعدى به، ولا يتداوى به عادة كالحجر وشراب كذلك. (فتح القدير) للمصلحة الفائتة قنت: هذه الحكمة مصححة قهر النفس الأمانة بالسوء، بالجماع يعوت قهر النفس؛ للتناهي بينهما، فيجب القضاء للاستدراك. [البنية ٦٥٨/٣]

لتكامل الجناية صورة ومعنى، وهي إيلاج الفرج في الفرج، وهو قول الجمهور، وقال الشعبي والجمهور وسعيد بن جبير: لا كفارة عليه، وهو قول الرهري وابن سيرين أيضاً. [البنية ٦٥٨/٣]

بالاغتسال يعني أنه إذا أدخل وم يبرل وجب عليه الغسل، فكذلك الكفارة. (العناية) عنده فكما يدرى الحد بالشبهة هما يدفع وجوب الكفارة أيضاً. للشافعي - عليه السلام - والصحيح عنه أنه

تجب الكفارة. (الكفاية) ولم يوجد ألا ترى أن الطوائف السليمة تفر عنها. [العناية ٢٦٢/٢]

ثم عندنا كما تحب الكفارة بالوقاع على الرجل تحب على المرأة، وقال الشافعي **حب** في قول: لا تحب عليها؛ لأنها متعلقة بالجماع، وهو فعله، وإنما هي محل الفعل، وفي قول: تحب، **ويتحمل الرجل عنها**؛ اعتباراً بماء الاغتسال. ولنا: قوله **حب** "من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر"، وكلمة "من" تنظم الذكور والإناث؛ ولأن السبب جنائية الإفساد لا نفس الوقاع، وقد شاركته فيها، ولا يتحمل؛ لأنها عبادة أو عقوبة، ولا يجري فيها التحمّل. **ولو أكل ثم شرب ما سعى به، أو ما بداوى به، فعليه القضاء**، **كفاره**. وقال الشافعي **حب**: لا كفارة عليه؛ لأنها شرعت في الوقاع بخلاف القياس؛

**بالوقاع** وفي 'الكافي': إن وطئ في السدر، فعن أبي حنيفة **حب**: لا كفارة عنيهما، وعنه أن عليه الكفارة، وهو قولهما، وهو الأصح. **حب على المراد** هذا إذا صاوغته المرأة، أما إذا عساه عني نفسها، فعليه القضاء دون الكفارة، وبه قال مالك وأبو ثور وابن السدر وأحمد **حب** في أصح الروايات. [السياسة ٣، ٦٦٠] **ويتحمل الرجل عنها الحب** والمعنى أن هذه مؤنة وقعها الروح فيها، فيتحمّلها عنها كشم ماء الاغتسال. (العناية) هذا إذا كان موسراً، وأما إذا كان معسراً فلا يتحمّلها كاتكفر بالصوم. (السياسة) **الوقاع** لأنه تصرف في منك. (العناية) **ولا يحل** جواب عن قوله الثاني. (العناية) **عبادة** وهي وصفت لحصول اثواب للفاعل، فلا حمل فيه. **عقوبة** وهي موصوفة لحر الخاني فلا يتحمّل أحد. **ولو أكل** اعلم أن الكفارة تحب بالتعدي، واحتلقوا في معناه، فقل: هو أن يمس اطعم إيه، وتقضي به شهوة البص، وقيل: ما يعود معه إلى إصلاح السدر، وفائدته تظهر فيما إذا مضى لقمة، ثم أخرجها، ثم استعها، فعلى القول الثاني: تحب الكفارة، وعلى الأول: لا تحب، وهو الأصح، كذا في 'الخواهر الميرة' شرح القدوري وفي 'التأريحية'. الصائم إذا أكل ما يتدوى به، وما يؤكل عادة، إما مقصوداً بنفسه، أو تعاداً لغيره بدمه الكفارة، إذا علمت هذا، فنقول: دحان التناك المروح في زماننا، بعضهم يشربونه نفعاً، وبعضهم يشربونه؛ قضاء لحاجة البص، ودفعاً لشهوة النفس، فتحب الكفارة بشره في الصوم، وقد نه عنه الشرع في 'مراقي الفلاح'، وفي 'شرح الرهاية'. **القضاء** قال الأوراعي: ليس عليه القضاء. (السياسة) **قال الشافعي** **حب**: وبه قال أحمد **حب**. (البنية)

لارتفاع الذنب بالتوبة، فلا يقاس عليه غيره. ولنا: أن الكفارة تعلقت بجناية الإفطار في رمضان على وجه الكمال، وقد تحققت، وإيجاب الإعتاق تكفيراً عُرف أن التوبة غير مكفرة لهذه الجناية. ثم قال: **وَكُفَّارُهُ مِثْلُ كُفَّارِهِ صَهَارًا** لما روينا،\* ولحديث الأعرابي فإنه قال: يا رسول الله! هلكت وأهلكْتُ، فقال: ما ذا صنعت؟،

**لارتفاع الذنب بالتوبة**: بيانه: أن الأعرابي جاء إلى رسول الله ﷺ تائباً مادماً، والتوبة رافعة للذنب بالنقص، ومع ذلك أوجب عليه النبي ﷺ الكفارة، فعلم أنها تثبت على خلاف القياس، وما كان كذلك لا يقاس عليه غيره. [العناية ٢/ ٢٦٣] **تعلقت** مأخوذ ذلك من الحديث الذي ذكره من أفطر رمضان، الحديث. [فتح القدير ٢/ ٢٦٤] **وبإيجاب الإعتاق الخ** وبيانه أن يقال: لا يسم أن هذه الجناية ترفع بالتوبة، فإن الشرع ما أوجب الإعتاق كفارة هذه الجناية، علم أنها غير مكفرة لها كجناية السرقة والربا، حيث لا يرتفعان بمجرد التوبة، بل بالحد. [البنية ٣/ ٦٦٤]

**عرف الخ** جواب عن قوله في وجه مخالفة القياس لارتفاع ذنب بالتوبة، وهو غير دافع لكلامه، لأنه يسم أن هذا الذنب لا يرتفع بمجرد التوبة، وهذا يثبت كونها على خلاف القياس يعني القاعدة المستمرة في الشرع. [فتح القدير ٢/ ٢٦٤] **لما روي** أراد به قوله **من أفطر في رمضان فعليه ما على المطاهر**. [السياسة ٣/ ٦٦٥] **وأهلك** وبس في الكتب الستة لفظ أهلك، وقال الخطابي: هذه النسخة غير محفوظة، قلت: أخرجه الدارقطني والبيهقي. [البنية ٣/ ٦٦٨]

\* حديث عريب هذا النقط. [نصب الراية ٢/ ٤٤٩] أخرج مسلم في صحيحه عن حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة أنه حدثه أن النبي ﷺ أمر رجلاً **أفطر في رمضان**، **يعتق رقبة**، أو **يصوم شهرين** أو **يعطهم ستين مسكاً** [رقم: ٢٥٩٩، باب تعليق تحريم الجماع في شهر رمضان على الصائم] وأخرج الدارقطني في سننه عن محاهد عن أبي هريرة **من أفطر في رمضان فليعتق رقبة، أو يصوم شهرين، أو يعطهم ستين مسكاً** وقال: المحفوظ عن هشيم عن إسماعيل بن سالم عن محاهد مرسلاً عن النبي ﷺ [٢/ ١٩٠-١٩١، باب القلة للصائم] وفي 'المعالم الخطابي' ما منخضة: في أمر الرجل بالكفارة دليل على أن على امرأة كفارة مثله؛ لأن شريعة سوت بينهما إلا فيما قام عليه الدليل التحصيلي، وإذا أُرْمِيَ القضاء بجماعها عمداً لرميها بالكفارة هذه العلة كالرجل، وهذا مذهب أكثر العلماء. [إعلاء السنن ٩/ ١٤٥]



أخرج أبو يعلى الموصلي في 'مسنده' عن رريس امكري قال: حدثنا مولاة لما يقال لها سمي من بكر بن وائل، أنها سمعت عائشة تقول: دخل رسول الله ﷺ فقال: يا عائشة هل من كسرة؟ فأتيته بقرص،

[رقم: ٤٥٨٣، ٣٢٨/٤] قال المؤلف: مرجح الحديث كهم ثقات إلا سمي فإنها غير معروفة لكنها ثقة على قاعدة ابن حبان، فإن التي روت عنها والذي روى عنها ثقتان، والحديث ليس منكراً، فإن الآثار تؤيده، وأيضاً فليس في النساء من اتهم، ولا من تركوها كما صرح به الذهبي في "الميزان"، ورواية المستور مقبولة عندنا. [إعلاء السنن ١٤٦/٩]





\* أما الصوم: فأخرجه مسلم في صحيحه عن سلمة بن الأكوع أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من صام شهر رمضان لم يضره شيء» [رقم: ٢٦٦٨].  
باب من أكل في عاشوراء فبقيت بقية يومه [وأما الاكتحال]: فأخرج البيهقي في 'شعب الإيمان' عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من اكتحل به حتى يرى بياض الغمامين لم يضره شيء» وقال: فيه جوير، وجوير ضعيف، والصحاح م ينق ابن عباس. [رقم: ٣٧٩٧، ٣/٣٦٧] وحديث الباب في الاكتحال: أخرجه البيهقي في 'السنن الكبرى' عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن حده - سئل عن اكتحال المرأة -  
[٤/٢٦٢] باب الصائم يكتحل [وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: هذا حديث مبكر، وقال في محمد: إنه مبكر الحديث، قلت: وثقه إمامكم كما في 'المعجم النقي' والاختلاف غير مصرح. [إعلاء السنن ١٣٦/٩]



وقال الشافعي **رحمته** : يكره بالعشي؛ لما فيه من إزالة الأثر المحمود - وهو الخُلُوف - فشابه دم الشهيد. قلنا: هو أثر العبادة والأليق به الإخفاء، بخلاف دم الشهيد؛ لأنه أثر الظلم. ولا فرق بين الرطْب الأخضر، وبين المبلول بالماء؛ لما روينا.

## فصل

ومن كان مريضاً في رمضان، **فحاف** إن صام ردد مرضه **نقض** وقضى. وقال الشافعي **رحمته** : لا يفطر، هو يعتبر خَوْف الهلاك، أو فوات العضو، كما يعتبر في التيمم. ونحن نقول: إن زيادة المرض وامتداده قد يُفضي إلى الهلاك، فيجب الاحتراز عنه.

**فساد دم الشهيد** أي فشابه الخُلُوف دم الشهيد، فإن كل واحد منهما دم عبادة أثر عبادة وصف بالطيب، أما في الخُوف: ففي قوله **رحمته** الخُلُوف فيه أصاب عند الله من ريح امسك، وأما دم الشهيد: فقوله **رحمته** "اللون لون الدم، والريح ريح امسك"، [النهاية ٣/٦٨٥] **الإحصاء** فراراً عن الرياء. (السياة) **الشهيد** جواب عن قياس الشافعي **رحمته** **ولا فرق** وعن أبي يوسف **رحمته** أنه يكره المبلول بالماء؛ لما فيه من ادخال الماء في اللحم إلا أن هذا لا يربو على المضمضة والله أعلم. [الكفاية ٢/٢٧٠-٢٧١]

**فصل** وما فرع من مسائل الصوم، شرع في هذا الفصل الموجود في بيان وجوه الأعذار المبيحة للفطر في الصوم. [البنية ٣/٦٨٦] **فحاف** هذا يشير إلى أن مجرد المرض لا يبيح. (السياة) ثم معرفة ذلك باجتهاد المريض، والاجتهاد غير مجرد الوهم، بل هو علّة الظن عن أمانة أو تجربة، أو إخبار طبيب مسلم غير طاهر العشق، وقيل: عدالته شرط. [فتح القدير ٢/٢٧٢] **الشافعي** **رحمته** الظاهر من كلام أصحابهم أنه كقولنا. (فتح القدير) **في التيمم** يعني لا يحور عنده ترك استعمال ماء للمريض، إلا إذا حاف على نفسه، أو عضو منه، فحيثما يجوز له التيمم بمجرّد زيادة المرض. [البنية ٣/٦٨٧]

**الاحتراز عند** أي عن الإقصاء إلى الهلاك فلو برئ من المرض لكن يضعف باق هل يفطر؟ سئل القاضي الإمام، فقال: لا، والمبيح المرض لا الضعف، فلو حاف أن يعود امرض لو صام. قال: الخوف ليس بشيء، وذكر الإمام التمرتاشي: الأمة إذا ضعفت في الطبخ والحرق والغسل فحافت أفطرت وقصت، وفي 'الصاب': وكذا الذي ذهب إليه موكل السلطان للعمارة، فاشتد الحر وضعف، فأكل لم يكفر. [البنية ٣/٦٨٧]

«إن كان مسافر لا يستحب الصوم، فصومه أفضل، من أفطره؛ لأن السفر لا يعرى عن المشقة، فجعل نفسه عذراً، بخلاف المريض، فإنه قد يخفُّ بالصوم، فشُرط كونه مفضيلاً إلى الخرج، وقال الشافعي: الفطر أفضل؛ لقوله: "ليس من البر الصيام في السفر". ولنا: أن رمضان أفضل الوقتين، فكان الأداء فيه أولى، وما رواه محمود على حالة الجهد. وإدراك ما لا يصح أو ينسب، وهو على حالهما، بل يرميهما قضاء؛ لأنهما لم يدركا عدة من أيام آخر. وإن صح ما نحن فيه، فهو مسافر، ثم ما لا يرميهما قضاء، غير صحيح، لا سيما لوجود الإدراك بهذا المقدار، وفائدته: وجوب الوصية بالإطعام. وذكر الطحاوي خلافاً فيه بين أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما، وبين محمد بن

أفضل، وبه قال مالك والشافعي. عني ما ذكر في كتبهم، وقال النووي: هو مذهب. [السياسة ٣ ٦٨٨] المسند لأنه مصة مشقة لكل حال فأدير الحكم على أصل السفر (السياسة) بالصوم كاهضه وجوها. (السياسة) وقال الشافعي: وأحق أن قوله كفوناً، ولم يثبت ذلك عنه إنما هو مذهب أحمد (فتح القدير) لفطر فصل نقلت هذه المسألة في كتب أصحابنا على خلاف ما وقعت في كتب أصحاب الشافعي. (العبادة) الوصية لأن عدة من أيام أخر كالحيف عن رمضان، والخيف لا يساوي الأصل حال. [العبادة ٢ ٢٧٣] الجهد يفتح الحميم أي المشقة، ونحن نقول به، وهذا يكره بصوم في السفر لمن أحجته بالاجتماع. (السياسة) على حالهما من المرض والسفر. (العبادة) من أيام آخر لأن شرط وجوب الإدراك عدة الأيام الآخر بالصوم ولم يحصل الإدراك فلم يرم القضاء. [السياسة ٣ ٦٨٩] وفائدته أي وفائدة لزوم قضاء. (السياسة) حلال في أي في المذكور من هذه المسئلة أو في وجوب الوصية بالإطعام فقال: عندهما إذا صح يوماً يرمه قضاء الجميع، فيرمه الوصية عما لم يصح، وعند محمد: يرمه قضاء ما صح ولا يرمه الوصية بالإطعام عما لم يصح، وما قدر على فصائه ثبوت الوصية بالإطعام عنه، إن لم يصح بالاتفاق [السياسة ٣ ٦٩٠] أخرجه البخاري في صحيحه عن جابر بن عبد الله قال: كان رسول الله ﷺ في سفر فرأى رجلاً ورجلاً قد صلَّ عليه، فقال: ما هذا؟ فقالوا: صائم، فقال: - - - - - [رقم: ١٩٤٦، باب قول النبي ﷺ: «لَنْ يَنْتَفِلَّ عَلَيْهِ وَاشْتَدَّ الْحَرُّ لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»]

وليس بصحيح، وإنما الخلاف في النذر. والفرق لهما: أن النذر سبب، فيظهر الوجوب في حق الخلف، وفي هذه المسألة السبب إدراك العدة، فيتقدر بقدر ما أدرك. **وفقد رمضان** إن شاء فرق، وإن شاء تابعه. لإطلاق النص لكن المستحب المتابعة؛ مسارعة إلى إسقاط الواجب. **وبأن أخره حتى دخل رمضان حرماً صام**؛ لأنه في وقته، **وقضى لأول بعده؛ لأنه وقت القضاء، ولا فدية عليه؛** لأن وجوب القضاء على التراخي، حتى كان له أن يتطوع. **وحمل والمرضع بد حرف على نفسه**، **وإنهما قصر**، **وفقد:**

**صحيح** يعني أن الصحيح أن قوله كقول محمد (العناية) في النذر وهو ما إذا قل مريض: لله علي صوم شهر مثلاً فصاح يوماً، فعدهما يلزمه الكل والإيصاء به، وعند محمد **فذر ما صح**. [فتح القدير ٢/٢٧٤] **سب** وقد وجد مانع وهو عدم صحة ادمية في اترام أدائه قد راى بالبرء وإد وجد السب مقتضى وإن المانع. [السياسة ٣/٦٩٠] **فظهر** لا محالة وصار كصحيح نذر، فمات قبل الأداء. (سب) **شاء تابعه** أي يصومه متوالياً هذا قول ابن عباس وأنس وأبي هريرة وأبي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وعمرو بن العاص ورفع بن حذيف **وسعيد بن جبير** وابن جبير وأبي قتادة ومجاهد وحسن بن سيرين وابن المسيب وعند الله بن عبد الله بن عتبة وضاووس وعطاء وعبد بن عمير والأورعي وابن جني واثوري ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق. وقال أبو عمر: كنهم يستحبون الانتاع ولا يوجبه، وحكي وجوبه عن علي وابن عمر والنخعي والشافعي وعروة بن الزبير. [السياسة ٣/٦٩١ ٦٩٢] **النص** وهو قوله تعالى: **وعده** (السياسة) **عليه** قال الشافعي **عليه الفدية إن أخره غير عذر**. (فتح القدير) **الراحي** وفي "المحيط": من أفصر بعد وقدر على القضاء، فعليه القضاء على تراخي. وفي "الدائع": أيضاً على التراخي عند عامة مشايخنا ويضيق عليه عند آخر عمره، وعند الكراحي على الفور وحكاه عن أصحابنا، والصحيح الأول. [البنية ٣/٦٩٣]

**والمرضع** قال في "الدخيرة": المراد بالمرضع ههنا انصره لأن الأم لا تقصر إذا كان يولد أب. لأن الصوم فرض عليها، دون الإرضاع. وقال شيخ شيوخنا عبد العزيز: يعني أن يشترط يسار الأب أو عدم أخذ الولد ضرر غير الأم. [العناية ٢/٢٧٦]

دفعاً للحرص، ولا تَمْدِدْهُمُ. لأنه إفتار بعذر، ولا تَمْدِدْهُمُ. خلافاً للشافعي . . .  
 فيما إذا حافت على الولد، هو يعتبره بالشيخ الفاني. ولنا: أن الفدية بخلاف القياس في  
 الشيخ الفاني، والفطر بسبب الولد ليس في معناه؛ لأنه عاجز بعد الوجوب، والولد  
 لا وجوب عليه أصلاً. **والشيخ الفاني** لا يفتي أن العجز عن الصوم **ويطعم** كل  
**فدية طعم مسكين**، قيل: معناه لا يطيقونه، ولو قدر على الصوم، يبطل حكم  
 الفداء؛ لأن شرط الخليفة استمرار العجز. **ومن باب** ما لا بد من الإيصاء عندنا،  
**عجز عن الأداء في آخر عمره، فصار كالشيخ الفاني ثم لا بد من الإيصاء عندنا،**

**فصار بعذر** قيل: نعم، هو عذر، لكن لا في نفس الصائم، بل لأجل غيره، ومثله لا يعتد به، ألا ترى أنه  
 لو أكره على شرب الخمر بقتل أبيه أو أمه، لم يحل له الشرب. وأجيب بأن الحامل والمرضع مأمورة  
 بصيانة الولد مقصودة، وهي لا تتأني بدون الإفطار عند الخوف، فكانت مأمورة بالإفطار. (العناية)  
**سبح القدي** أن الفدية فيه ثنت بالنسبة على خلاف القياس فلا يصح القياس. [العناية ٢/٢٧٦]  
**بعد أن حارب** والمفضل لا يحب عبه، بل عبي أمه، ولم يتقبل عنها شرعاً إلى حنف غير الصوم، بل أجبر لها  
 التأخير فقط - رحمة على الولد - إلى حنف هو الصوم، بخلاف الشيخ؛ فإنه لا قضاء عبه بل أقيمت الفدية  
 مقام إصباغ في حقه. [فتح القدير ٢/٢٧٦] **القالي** سمي لقربه من إصباغ، أو لأنه هبت قوته. (الكفاية)  
**ويضع** وعند مالك وشافعي . في قول وأبي ثور: لا تحب عبه الفدية. وعن مالك أنها مستحقة، وفي  
 وجوبها عنه روايتان. [الساية ٣/٦٩٥] **الصوم** يعني بعد ما فدى. (العناية) **ومن باب** أي قرب منه؛ لأن  
 الإيصاء بعد موت غير متصور. (العناية) **القدي** في حوار الفدية عنه بسبب العجز الكامل. (الساية)  
**لا بد من** لا تصد، يعني إذا أوصى يدرم الإطعام عنه على الولي من ثلث ماله، وبه قال مالك، فيجزيه  
 إن شاء الله، وإن لم يوص لا يلزم على الولي الإطعام، ومع هذا لو أطعم جار إن شاء الله [الساية ٣/٦٩٧]

خلافاً للشافعي . . . وعلى هذا الزكاة. هو يعتبره بديون العباد؛ إذ كل ذلك حقٌّ ماليٌّ يجري فيه النيابة. ولنا: أنه عبادة، ولا بد فيه من الاختيار، وذلك في الإيصاء دون الورثة؛ لأنها جبرية، ثم هو تبرُّع ابتداء، حتى يُعتبر من الثلث. والصلاة كالصوم باستحسان المشايخ، وكل صلاة تعتبر بصوم يوم، هو الصحيح. . . . لقوله . . . "لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد"، . . .

لركعة يعني أن الميت إذا أوصى بذلك يلزم على إحراجها عن التركة، وإلا فلا. (الساية) نعت. وكما أن ديون العباد تخرج من جميع المال وإن لم يوص فذلك هذا. (الساية) الاحسار ولم يبق لاختيار بعد الموت. (الساية) السد. وإنما قال: ابتداء؛ لأنها في الآخرة تنوب عن الواجب على الميت. (العناية) اللب وعبد الشافعي وأحمد . . . من جميع المال بدون الإيصاء، وقول مالك كقولنا. (الساية) استحسان المسح لأن القياس عدم الخوار؛ لأن الصلاة لا تؤدي بادل حال الحياة، فكذلك بعد السمات، إلا أن المشايخ استحسنوا في التحوير؛ لما أها تشبه الصوم من حيث كونها عبادة بديلة. [الساية ٣/٦٩٨] هو لصحيح احتراز من قول ابن مقاتل: إنه يطعم لكل صلاة يوم مسكيناً؛ لأنها كصيام يوم، ثم رجع إلى ما في الكتاب؛ لأن كل صلاة فرص على حدة، فكانت كصوم يوم. [فتح القدير ٢/٢٨٠] فصاد لا خلاف بين أصحابنا في وجوب القضاء إذا أفسد عن قصد أو غير قصد بأن عرص الحيض للصائمة المتطوعة، خلافاً للشافعي . . . وإنما اختلاف الرواية في نفس الإفساد، هل يباح أو لا؟ ظاهر الرواية لا إلا بعدد، ورواية "المتقى" يباح بلا عذر، ثم اختلف المشايخ . . . على ظاهر الرواية هل الصيافة عذر أم لا؟ قيل: نعم وقيل: لا. [فتح القدير ٢/٢٨٠]

هذا عريب مرفوعاً، وروي موقوفاً عن ابن عباس وابن عمر [النهاية ٣/٦٩٨] حديث ابن عباس أخرجه السنائي في "السنن الكبرى" عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس . . . قال: . . . [رقم: ٢٩١٨، باب صوم الحلي عن الميت] وحديث ابن عمر . . . أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" عن نافع عن ابن عمر . . . قال: . . . [رقم: ١٦٣٤٦، باب الصدقة عن الميت]



خلافًا للشافعي له: أنه تبرّع بالمؤدّي، فلا يلزمه ما لم يتبرّع به. ولنا: أن المؤدّي قرينة وعمل، فتجب صيانتُه بالمضي عن الإبطال، وإذا وجب المضي وجب القضاء بتركه. ثم عندنا لا يباح الإفطار فيه بغير عذر؛ في إحدى الروايتين؛ لما بينا، ويباح بعذر، والضيافة عذر؛ لقوله "أفطرُ واقض يوماً مكانه". **رد مع الصي**. **و** **نومهما** قضاء لحق الوقت بالتشبه، **و** **نومهما** لأن الصوم غير واجب فيه، **و** **نومهما** لتحقق السبب والأهلية. **و** لم يقضيا يومهما، ولا ما مضى؛ لعدم الخطاب.

**بشافعي** ونقوله قال أحمد، وقال مالك يرمه الإنعام لكن لو أفسدها لعذر كاسفر لا يرمه القضاء في إحدى الروايتين عنه وبه قال الثوري. (الناية) **فلا يلزمه** نقوله تعالى: **و** **هو محسن فيما فعل، فهو وحب عليه القضاء يكون عليه سبيل، وهذا كمن أخرج درهمين؛ ليتصدق بهما، فتصدق بأحدهما، لا يلزمه التصديق بالآخر.** [الناية ٣/٧٠٠] **لا يقض** نقوله تعالى: **و** (فتح القدير) **يركض** لأنه لو لم يرم القضاء، يرم ابطال العمل، والارم متف بقوله تعالى: **و** **ولا تُضربوا أعناقكم**، فينتفي المزوم وهو عدم لزوم القضاء. [البنية ٣/٧٠٢]

**بشافعي** **عذر** أي على الأظهر. (الناية) ومن المشايخ من قال: إن كان صاحب الدعوة يرعى بمجرد حضوره، ولا يتأدى ترك الأكل لا يفطر، وإن كان يتأدى يفطر، ويقضي. وقال في الدخيرة: هذا كله إذا كان الإفطار قبل الروال، وأما إذا كان بعد الروال، فلا يسعي له أن يفطر، إلا إذا كان في ترك الإفطار عقوب الوالدين، أو أحدهما. [الغاية ٢٨٠، ٢٨١-٢٨٢] **الصي** وهكذا كل معدور رال عذره بعد صوم الفجر، أما لو زال قبل طلوع الفجر لزمه الصوم. [البنية ٣/٧٠٣]

**بشافعي** احتسبوا في إمساك النقية أنه على طريق الاستحباب أو على طريق الوجوب. [الكفاية ٢/٢٨٢] **فيه** بل الإمساك هو الواجب، ولا قضاء إلا للصوم. (الغاية)

أخرجه أبو داود الطيالسي في "مسند" عن أبي سعيد قال: صنع رجل طعاماً ودعا رسول الله وأصحابه، فقال رجل: إلي صائم، فقال رسول الله

وهذا بخلاف الصلاة؛ لأن السبب فيها الجزء المتصل بالأداء، فوجدت الأهلية عنده، وفي صوم الجزء الأول، والأهلية منعدمة عنده. وعن أبي يوسف - أنه إذا زال الكفر أو الصبا قبل الزوال، فعليه القضاء؛ لأنه أدرك وقت النية. وجه الظاهر أن الصوم لا يتجزأ وجوباً، وأهلية الوجوب منعدمة في أوله، إلا أن للصبي أن ينوي التطوع في هذه الصورة، دون الكافر على ما قالوا؛ لأن الكافر ليس من أهل التطوع أيضاً، والصبي أهل له. **باب في صوم الإفطار.** ثم فيه فصل في **باب في صوم رمضان.** **باب في صوم رمضان.** لأن السفر لا ينافي أهلية الوجوب، ولا صحة الشروع، **باب في صوم رمضان.**

**الصلاة** حيث يجب قصاؤها إذا بع أو أسلم؛ لما ذكره في الكتاب وهو واضح. (النهاية) **عده** سبب الكفر والصبا. **فصل الروال** أقول: بل قبل الصحوة الكبرى. فإن اظاهر أنه لو أسلم، أو بلغ بعدها، وإن كان قبل الروال لا يعتبر ذلك؛ فنوات النية على ما مر. **لأنه أدرك وقت النية** أمكنه تخصيصه فصار كمن أصبح ناوياً للقطر والمعنى فيه: أن الكفر ماف حكماً لا حقيقة كما إذا أصبح بنية القطر فعده النية ماف حكماً لا حقيقة، ومع هذا المأني إذا نوى قبل الزوال يصح فكدا إذا زال المأني قبل الروال يسعى أن يصح. [الكفاية ٢/٢٨٣] **معدمه في أوله** نيانه: أن الصوم ما لم يحث عليه في أول اليوم؛ لعدم أهلية الوجوب في البقية؛ لأن صوم اليوم الواجب في الوجوب لا يتجزأ، فلا يحث القضاء. [النهاية ٧٠٥، ٣-٧٠٦]

**للصبي** أشار بهذا الاستثناء إلى الفرق بين حكم الصبي وحكم الكافر في هذه الصورة. (النهاية) **الصورة** وهي ما إذا بلغ الصبي قبل الروال. (النهاية) **الكافر** إذا أسلم الكافر قبل الروال (النهاية) **عنى ما قبله** إشارة إلى الخلاف، وأكثر المشايخ على هذا الفرق، وهو أن الصبي كان أهلاً، فتوقف إمساكاته في حق الصوم في أول النهار على وجود النية في وقتها، والكافر ليس أهلاً أصلاً، فلا تتوقف فيقع فطره. [فتح القدير ٢/٢٨٣-٢٨٤] **الإفطار** أي في غير رمضان بدليل قوله: 'وإن كان في رمضان'. (فتح القدير) **الوجوب** أي وجوب الصوم، ولهذا يصح أدائه في السفر. (النهاية) **رمضان** أي وإن كان المسافر الذي يوي الإفطار، وقدم مصره قبل الزوال في رمضان. (البناءة)

لزوَالِ المَرْحُصِ فِي وَقتِ النِّيةِ. أَلَا تَرى أَنَّهُ لو كَانَ مَقِيمًا فِي أَوَّلِ اليَوْمِ،  
ثُمَّ سَافَرَ لَا يَبَاحُ لَهُ الفِطْرُ؛ تَرْجِيحًا لِجَانِبِ الإِقَامَةِ، فَهَذَا أَوَّلَى. إِلَّا أَنَّهُ إِذَا أَفْطَرَ فِي الْمَسَالتَيْنِ  
لَا تَلْزِمُهُ الكُفَّارَةُ؛ لِقِيَامِ شَبْهَةِ المِيعِ. **لَوْ جُودَ الصَّوْمُ فِيهِ، وَهُوَ الإِمْسَاكُ المَقْرُونُ بِالنِّيةِ؛ إِذِ الظَّاهِرُ وَجُودُهَا مِنْهُ،**  
**لَمَّا قَلْنَا. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَقْضِي مَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ عِنْدَهُ يَتَأَدَّى بِنِيةٍ**  
**وَاحِدَةٍ مُمْتَزِلَةِ الْعِتْكَافِ. وَعِنْدَنَا: لَا بَدَّ مِنْ النِّيةِ لِكُلِّ يَوْمٍ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَاتٌ مُتَفَرِّقَةٌ؛ لِأَنَّهُ**  
**يَتَحَلَّلُ بَيْنَ كُلِّ يَوْمَيْنِ مَا لَيْسَ بِزَمَانٍ لِهَذِهِ الْعِبَادَةِ، بِخِلَافِ الْعِتْكَافِ.**  
**لَأَنَّهُ نَوْعٌ مَرَضٍ يَضْعُفُ الْقَوَى، وَلَا يَزِيلُ الْحِجَى،**

وَحَدِّهُ الْأَوَّلِيُّ أَنَّهُ لَمْ يَرْحُصْ - وَهُوَ السَّمَرُ - وَهُوَ قَائِمٌ فِي وَقتِ الإفْطَارِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ، وَمَعَ  
ذَلِكَ لَمْ يَحِمْ لَهُ الْفِطْرَ، وَلَا يَبَاحُ فِي هَذِهِ مَسْأَلَةٍ، وَهُوَ لَيْسَ بِقَائِمٍ فِيهِ أَوْ. [السَّيَةِ ٣ ٧٠٧]  
بِالنِّيةِ وَلَا يَصِحُّ الصَّوْمُ بِدُونِهَا. (السَّيَةِ) - **فَمَا أَشَدَّ بِهِ إِلَى قَوْلِهِ: "لَوْ جُودَ الصَّوْمُ فِيهِ، وَهُوَ الإِمْسَاكُ المَقْرُونُ**  
**بِنِيةٍ." (السَّيَةِ) - أَدَّى سَبْعَ وَاحِدَةٍ لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَجَبَ الصَّوْمَ بِاسْمِهِ لَشَهْرٍ، وَأَنَّهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَإِذَا رَحِصَ**  
**لَهُ لَفْظٌ بِلُغِيٍّ؛ يَتِمُّكَ مِنَ الْأَدَاءِ، فَاعْتَبَرِ الشُّهُورَ فِي حَقِّ شَهْرِ النِّيةِ شَيْئًا وَاحِدًا كَالْعِتْكَافِ لَا يَخَاجُ فِيهِ**  
**إِلَّا بِنِيةٍ كُلِّ يَوْمٍ [السَّيَةِ ٣ ٧٠٨] نَحَكَفَ حَيْثُ لَا يَجْتَاحُ فِيهِ نِيةٌ لِكُلِّ يَوْمٍ. (السَّيَةِ)**

لَهَا حَدٌّ مُتَّفَقٌ. لَا يَرى أَنَّ فَسَادَ لِعَصٍّ لَا يَجْمَعُ صِحَّةَ مَا بَقِيَ، وَأَنَّ انْعِدَامَ الْأَهْلِيَّةِ فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ،  
لَا يَجْمَعُ تَقَرُّرَ الْأَهْلِيَّةِ فِيمَا بَقِيَ. [الكُفَّارَةُ ٢ ٢٨٥] **لَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيةٍ يَوْمٍ يَوْمٍ فِيهِ مَا لَيْسَ بِرَمَازٍ**  
**لِلْعِبَادَةِ؛ بِدَلِيلِ أَيْضًا وَقتِ الْعِتْكَافِ. [السَّيَةِ ٣ ٧٠٨] وَلَا يَزِيلُ الْحِجَى كَسْرِ الْحَاءِ الْمُهِمَّةِ وَفَتْحِ الْحِيمِ**  
**مَقْصُورًا، وَهُوَ الْعَقْلُ، أَلَا تَرى أَنَّ الْأَسْبَاءَ صَوْتٌ لِلَّهِ عَلَيْهِمْ كَانُوا يَتَنَوَّنُونَ بِالْإِعْمَاءِ دُونَ الْخَبَرِ، لِأَنَّهُ مَنُفَى**  
**عَنْهُمْ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْعَقْلَ يَكُونُ فِي الْإِعْمَاءِ مَعْلُومًا، وَفِي الْخَبَرِ مَسْنُونًا. [السَّيَةِ ٣ ٧٠٩]**

فيصير عذراً في التأخير لا في الإسقاط، ومن حُرَّ في رمضان كله م **عصه**. خلافاً لما لك **هـ**. هو يعتبره بالإغماء ولنا: أن المسقط هو الحرج، والإغماء لا يستوعب الشهر عادةً فلا حرج، والجنون يستوعبه فيتحقق الحرج. ومن أفاق **الحج** في **عصه** فقصي م **مضي**. خلافاً لزفر والشافعي **هـ**. هما يقولان: لم يجب عليه الأداء؛ لانعدام الأهلية، والقضاء مرتب عليه، وصار كالمستوعب. ولنا: أن السبب قد وُجد وهو الشهر، والأهلية بالذمة، وفي الوجوب فائدة، وهو صيرورته مطلوباً على وجه لا يخرج في أدائه، بخلاف المستوعب؛ لأنه يخرج في الأداء، فلا فائدة.

في رمضان كده قال شمس الأئمة الحلواني: المراد بقوله: "حُرَّ في رمضان كله" ما يمكنه الصوم فيه ابتداءً، حتى لو أفاق بعد الروال من اليوم الأخير من شهر رمضان لم يلزمه القضاء؛ لأن الصوم لا يصح فيه كاسيل. هو الصحيح. [العناية ٢٨٥/٢] بالإغماء يعني من حيث أن الجنون مرض يغل العقل، فيكون عذراً في التأخير إلى رواله، لا في الإسقاط كما في الإغماء. (العناية) ولنا أن المسقط **الحج** فأفاد تعييل وجوب قضاء اشهر إذا أغمي عليه فيه كله، بعدم الحرج وهو في الحقيقة تعييل بعدم مانع؛ لأن الحرج مانع، لكن أراد أن انتفاء الوجوب إنما يكون لمانع الحرج، ولا حرج لدرة امتداد الإغماء شهراً. [فتح القدير ٢٨٦/٢] فيتحقق الحرج وأصله أن الأعداد أربعة أنواع: ما لا يمتد يوماً وليلةً عابداً كالنوم، فلا يُسقط شيئاً من العبادات؛ لأنه لا يوجب حرجاً، وهذا لم يجب لأحد عليه ولاية بسسه، وما يمتد حلقة كالصبا، فيسقط الكل؛ دفعاً للحرج، وما يمتد وقت الصلاة لا وقت الصوم عابداً كالإغماء، فإذا امتد في الصلوات بأن راد على يوم وبيلة جعل عذراً؛ دفعاً للحرج لكونه غالباً، ولم يجعل عذراً في الصوم؛ لأن امتداده شهراً نادر فلم يكن في إيجاب القضاء حرج، وما يمتد وقت الصلاة والصوم، وقد لا يمتد وهو الجنون، فإذا امتد فيهما أسقطهما. [الكفاية ٢٨٥/٢] كالمستوعب يعني في إسقاط الكل؛ اعتباراً ببعض الكل. (الباية)

ولنا أن السبب قد وُجد لقوله تعالى: **هـ** **مَكَّنْ لَكُمْ سُبُلَ مَسْجِدِهِ**. وأراد بعض الشهر؛ لأن السبب لو كان كله، لوقع الصوم في شوال، فكان تقدير الآية والله أعلم. "فمن شهد منكم بعض الشهر فليصم الشهر كله" فإن الضمير يرجع إليه. [البنية ٧١٠/٣]

ونظامه في الخلافات، ثم لا فرق بين الأصلي والعارض، قيل: هذا في ظاهر الرواية. وعن محمد - أنه فرَّق بينهما؛ لأنه إذا بلغ مجنوناً التحق بالصبي، فأنعدم الخطاب، بخلاف ما إذا بلغ عاقلاً ثم جُنَّ، وهذا مختار بعض المتأخرين. ومن مروي في رمضان كله. لا صوماً ولا نصراً. فعليه فضاؤه. وقال زفر - يتأذى صوم رمضان بدون النية في حق الصحيح المقيم؛ لأن الإمساك مستحق عليه، فعلى أي وجه يؤديه يقع عنه، كما إذا وهب كل النصاب من الفقير. ولنا: أن المستحق الإمساك بجهة العبادة، ولا عبادة إلا بالنية، وفي هبة النصاب وجد نية القرية على ما مر في الزكاة.

**احلاف** أي ثمة لبحث المذكور مذكور في اكتب متعقة بذكر الخلافات. (النية)  
**من الأصلي** أي بين لمخون لأصلي، وهو أن يدرث مخوناً، وعارضني أي مخون عارضني. وهو أن يدرث منفذ، ثم جن، يعني لا فرق بينهما حيث يرمه القضاء ما مضى. (ساية) **فانعدم الخطأ** في حقه إذا أفاق في بعض أشهر، ليس عليه قضاء ما مضى؛ لأن شدة الخطأ توجه إليه لأن فكرة كصبي ثم بلغ. [النية ٣ ٧١١] وهذا في مروي عن محمد - **مخار بعض الماخرس** منهم لإمام أبو عبد الله الخرجاني والإمام برقي وإمام رهد صفور - (ساية) **كله** هذه المسألة من حوص 'الخامع الصغير'. (النية)  
**فعليه فضاؤه** هذه المسألة من حوص 'جمع الصغير'، ثم لابد من التأويل لهذه المسألة: لما دلالة حال منسب كفيه بوجود لية ألا ترى أن من أعطي عبه بعد ما عرت اشمس من انية الأولى من رمضان أنه يصير صائم في يومها وما يعرف منه بية الصوم ولا القطر؛ لما أنا محمد أمره على انية على صاهر حله [النية ٣ ٧١٢] وأويناها أن يكون مسافراً أو مريضاً لا يوي شيئاً ود، مصق به، فلا يصح حاله دليلاً على عزيمة الصوم، أو رجلاً منتهكاً بالاعتقاد في فطر رمضان كذا في "الكافي".

**زفر** - أبو شعاع هو مروي عن هذا بقول عن زفر - (النية) **في حق الصحيح المقيم** إنما قيد بهما؛ لأن مريضاً ومسافراً لابد من بية الصوم بالاتفاق؛ لأن إمساكهما غير مستحق للصوم؛ لأن شعاع ورمضان في حقهما سواء [الكافية ٢ ٢٨٨] **وهب كل النصاب** أي فإنه يسقط عنه الزكاة. (النية)  
**القرية** مختار نحن ووجد معنى القرية لحاجة نحن، ألا ترى أن من وهب لفقير شيئاً لا يحدث الرجوع فيه لحصول الثواب له. [الكافية ٢/٢٨٨]

ومن أصبح غير مو صوم فأكس: لا كفارة عليه عند أبي حنيفة **رحم**، وقال زفر **رحم**:  
 عليه الكفارة؛ لأنه يتأدَّى بغير النية عنده. وقال أبو يوسف ومحمد **رحم**: إذا أكل قبل  
 الزوال تجب الكفارة؛ لأنه فوّت إمكان التحصيل، فصار كفاصب الغاصب،  
 ولأبي حنيفة **رحم** أن الكفارة تعلقت بالإفساد، وهذا امتناع؛ إذ لا صوم إلا بالنية.  
**رحم** حاصب مراد أو نفست: ففطرت وفصبت، بخلاف الصلاة؛ لأنها تخرج في قضائها،  
 وقد مر في الصلاة. **رحم** قدم مسافر، أو ظهر الحنص في بعض سهار. نفست منه  
**رحم**. وقال الشافعي **رحم**: لا يجب الإمساك، وعلى هذا الخلاف كل من صار أهلاً  
 للزوم، ولم يكن كذلك في أول اليوم. هو يقول: التشبُّه خلف، فلا يجب إلا على من  
 عن صوم  
 يتحقق الأصل في حقه كالمفطر متعمداً أو مخطئاً.

عنه سواء أكل قبل الزوال أو بعده، وكذا أبو حنيفة قال مالك والشافعي وأحمد (الساية)  
 لا كفارة الخ لأن قبل الزوال يجب الحكم موقوفاً على أن يصير صائماً قبل نصف النهار، فصار يأكله  
 موقوفاً لإمكان تحصيل الصوم، أما بعد الزوال فإمساكه غير موقوف على ذلك فلا يصير موقوفاً، فلا كفارة  
 عليه. [الساية ٣/٧١٣] كفاصب الغاصب فإن المعصوب منه كما يضمن الغاصب الأول؛ لتعويت  
 الأصل، يضمن الغاصب الثاني؛ لتعويت الإمكان، والخواب لأي حنيفة **رحم** عن هذا أن صمان العصب  
 صمان العدوان، وذلك مما يخاطب في إثباته رجراً، وهما الكفارة في معنى العقوبة، وهو مما يخاطب في درئه  
 واسقاطه فافتراً. [الكفاية ٢/٢٨٩] اصباح **رحم** لا إفساد؛ لأنه يستدعي ساقطة الشروع. (فتح القدير)  
 نفس بصم لنون أي صارت نفساً، ونفست بفتح النون أي حاصت. (الكفاية) الصلاة في باب  
 الحيض (الساية) كل من صار الخ مثل الكافر يسلم، والصبي يبلع، والمجنون يُعيق في بعض النهار، فإنهم  
 يؤمرون بالإمساك نية يومهم خلافاً للشافعي. [الساية ٣/٧١٤] أو مخطأ والمراد بالخطأ من فسد  
 صومه بفعله المقصود، دون قصد الإفساد، كمن تسحر على طر عدم المعجر، أو أكل يوم الشك، ثم طهر  
 أنه الفجر، أو رمضان. [فتح القدير ٢/٢٨٩-٢٩٠]

ولنا: أنه وجب قضاء لحق الوقت لا خلفاً؛ لأنه وقت معظم، بخلاف الحائض والنفساء والمريض والمسافر حيث لا يجب عليهم حال قيام هذه الأعذار؛ لتحقيق المانع عن التشبه حسب تحققه عن الصوم. قال: **هو صائمٌ لا يفطر** صاع. **فإذا صام يوماً فصاعاً أو أفطر يوماً فهو يرضى** صاعاً. **فإذا صام يوماً فصاعاً أو أفطر يوماً فهو يرضى** صاعاً. **بقية يومه: قضاء لحق الوقت بالقدر الممكن أو نفياً للتهمة.** وعينه القضاء؛ لأنه حق مضمون بالمثل، كما في المريض والمسافر. **ولا كفارة** صاعاً.

لأنه **وقت معظم** وهذا وجبت الكفارة على من صام فيه عمداً دون غيره، وإذا كان معصياً وجب قضاء حقه بالصوم إن كان أهلاً وبالإمساك إن لم يكن حنيفاً. [اساية ٣ ٧١٥] وتعظيمه بعدم لأكل فيه إذا لم يكن لمرخص قائماً. [فتح القدير ٢ ٢٩٠] **الأعذار** وهي الحيض والنفساء والمرض والسفر. (اساية) **لتحقق المانع عن السد** أم في الحائض والنفساء؛ فإن لصوم عيها حرام، وتشبه بالحرام حرام. وأما في المريض والمسافر؛ فلأن الإحصاء في حقهما باعتبار الخرج، فهو أنزما التشبه عاد على موضوعه سابق. [اساية ٣ ٧١٥] **حققه** أي مثل تحقق المانع عن الصوم. (اساية) **وهو يرضى** على الساء بمفعول من الرأي بمعنى الظن، لا الرؤية بمعنى اليقين. (فتح القدير)

**أمسك بقية يومه** هذه مسألة تتضمن أحكاماً خمسة: أحدها: أنه يفسد صومه إلا على قول أبي لببي، فإنه يقيسه على الناسي. وثاني: أن عليه قضاء اليوم؛ لأنه فوّت الأداء بعد تقرر السبب. وثالث: أنه لا كفارة عليه؛ لما ذكر في الكتاب. والرابع: أنه يحسب بقية يومه؛ لما ذكر. والخامس: أنه لا يتم عليه؛ لقوله: **«وَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ»**. **الممكن**: وهو الإمساك.

**أو نفي للتهمة** فإنه لو أكل ولا عذر به، يتهمة لباس بالفسق والفجور. ولتحرر عن موضع لتهمة واجب؛ بتحديث: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقص موقف التهم. [الكفاية ٢ ٢٩٠] **بالمثل** أي لأن فوات الأداء حق مضمون بالمثل شرعاً، فإذا فوته قضاؤه. (ساية) **والمسافر** أي كما يقضي المريض والمسافر بقدر مرضه والمسافر بقدر قدومه مصره. (البنية)



لأن الجناية قاصرة؛ لعدم القصد، وفيه قال عمر رضي الله عنه: "ما تجانفنا لإثم، قضاء يوم علينا يسير"،\* والمراد بالفجر: الفجر الثاني، وقد بيناه في الصلاة. ثم **التسحر مستحب؛** لقوله صلى الله عليه وسلم: "تسحروا فإن في السُّحُور بركة"،\*\* والمستحب تأخير؛

لأن الحاية قاصرة. ليس هنا حاية أصلاً؛ لأنه لم يقصد، وقد صرحوا بعدم الإثم عليه، انهم إلا أن يراد أن عدم تثبته إلى أن يستيقظ حاية فيكون المراد جناية عدم اثبتت لاحتية الإفطار. [فتح القدير ٢/٢٩٠] **ما تجانفنا لإثم** أي مايلنا إليه ولا نعدناه ونحن نعنده وكل مائل، فهو متحالف. قال الله تعالى: **فيس حرف من فاء** أي ميلاً. [الساية ٣/٧١٨] **الثاني** وهو الصبح الصادق، وهو المعتبر في الصلاة والصوم لا الفجر الكاذب. (البنية) **الصلاة:** في باب المواقيت. (البنية)

**فإن في السُّحُور بركة** وقيل: المراد بالبركة: حضور التقوى به عنى صوم العبد ببديل ما روي عنه **استعبروا بقائمة النهار** على قيام الليل وبأكل السحور عنى صيام النهار. أو المراد زيادة الثواب لاستنباه سنن امرسلين، قال **فرق ما بين صومنا وصوم أهل الكتاب** أكلة السحر، ولا مفاة فيمكن المراد بالبركة كلا من الأمرين، والسحور ما يؤكل في السحر، وهو السدس الأخير من الليل. وقوله في "النهاية": هو على حذف مضاف تقديره: في أكل السُّحُور بركة؛ بناء على ضطره بصم السير جمع سحر، فأما عنى فتحها، وهو الأعراف في الرواية، فهو اسم للمأكول في السحر، كالوصوء بالفتح ما يتوصأ به، وقيل: يتعين الصم؛ لأن البركة وبيل الثواب إنما يحصل بالفعل لا بنفس المأكول. [فتح القدير ٣/٢٩١] **تأخير:** إلى آخر الليل. (الساية)

\* **قوى عمر** أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن زيد بن وهب قال: أخرجت عساس من بيت حفصة وعلى السماء سحب فطنوا أن الشمس قد عابت فأقصروا فلم يلبثوا أن تحنى السحاب فإذا الشمس طالعة، فقال عمر **ما حدث من ثم**، وفي رواية قال: **ما سعنكم** عند ذلك من السحب. **فصل** **سير** [٢٤٣/٢٤٣] باب ما قالوا في الرجل يرى أن الشمس قد عرت [وكذلك أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى"]. [٢١٧/٤] باب من أكل وهو يرى أن الشمس قد غربت ثم بان أنها لم تغرب [

\*\* أخرجه الجماعة إلا أنا داود. [نصب الراية ٢/٤٧٠] أخرج البخاري في صحيحه عن عبد العزيز بن صهيب قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم **سحرة من سحر بركة** [رقم: ١٩٢٣] باب بركة السحور من غير إيجاب

لقوله : "ثلاث من أخلاق المرسلين: تعجيل الإفطار وتأخير السحور، والسواك".  
**إلا أنه** **دست في فجره** ومعناه: **تساوي الظنّين**، **فصل** **دست في فجره** :  
 تحرزاً عن المحرّم، ولا يجب عليه ذلك، ولو أكل: فصومه تام؛ لأن الأصل هو الليل.  
 وعن أبي حنيفة : إذا كان في موضع لا يستين الفجر، أو كانت الليل مقمرة، أو  
 متغيمّة، أو كان يبصره علة وهو يشك لا يأكل، ولو أكل فقد أساء؛ لقوله : "دع  
 ما يريبك إلى ما لا يريبك"، وإن كان أكبر رأيه أنه أكل والفجر طالع،

**إلا أنه** استثناء من قوله: ثم التسحر مستحب . (فتح القدير) ومعناه **تساوي الظنّين** أي معنى الشك.  
 قيل: هذه العبارة فيها مسامحة؛ لأن نيل رحاح الاعتقاد، فكيف يكون بقاء الليل عنده راحاً على صوغ  
 الفجر، وصوغ الفجر راحاً على بقاء الليل، وأصل هو راح و المرجوح وهم، فكيف يتساويان، ومرده  
 بسبب تساوي الأمرين. (النهاية) **دلت** أي ترك السحور وروى الحسن أنه يجب عليه ذلك؛ احتياطاً في  
 أمرين. [السياسة ٧٢١٣] **نه** أي ما لم يتيقن أنه أكل بعد الفجر فيقضي حينئذ. (فتح القدير)  
**وعن أبي حنيفة** رواه الحسن عن أبي حنيفة (السياسة) يفيد المعاصرة بين هذه وبين تلك الرواية،  
 فإن استحباب الترك لا يستلزم ثبوت الإساءة إن لم يترك بل يستلزم كون ذلك مفصولاً، وفعل انفصّل  
 لا يستلزم الإساءة. [فتح القدير ٢/٢٩٢]

أخرجه الهيثمي في 'مجمع الروائد' عن أبي لدرء رفعه قال: . . .  
 وتأخير السحور، وضع اليمين على السحار في صلاة . [رقم: ٢٦١١، باب وضع اليد على الأخرى]  
 وأخرج ابن أبي شيبة في 'المعجم الكبير' عن عطاء بن أبي رباح قال: سمعت ابن عباس يقول: سمعت النبي  
 الله ﷺ قال: "إن معشر الأنبياء أمرن بتعجيل فطرنا، وتأخير سحورنا. ووضع يماننا على شمسنا في  
 صلاة . [رقم: ١١، ١١٤٨٥، ١٩٩]

أخرجه ترمذي في جامعه عن أبي الخوراء السعدي قال: قلت للحسن بن علي: ما حفظت من  
 رسول الله ﷺ؟ قال: **حفظت من رسول الله ﷺ** **دع ما يريبك إلى ما لا يريبك** . . . الحديث. [رقم: ٢٥١٨،  
 باب حديث أعقلها وتوكل]

وإن سمعه الحديث يشير إلى حديث: 'تم على صومك'. [نصب الرأية ٢، ٤٧٢] أخرجه أبو داود في سننه عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! إني أكلت وشربت ناسياً وأنا صائم، فقال: [رقم: ٢٣٩٨، باب من أكل ناسياً] ولعل الحارثي: قال: [رقم: ١٩٣٣، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً]

وعَلِمَهُ، فَكَذَلِكَ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله أَنَّهَا تَجِبُ، وَكَذَا عَنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَا اشْتِبَاهَ، فَلَا شُبْهَةَ. وَجِهَ الْأَوَّلُ: قِيَامُ الشُّبْهَةِ الْحُكْمِيَّةِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْقِيَاسِ، فَلَا يَنْتَفِي بِالْعِلْمِ كَوُطْءِ الْأَبِ جَارِيَةً ابْنَهُ. وَبِهِ إِحْسَاسٌ، وَصَحَّ أَنْ ذَلِكَ يَقْطَعُهُ، ثُمَّ كُلُّ مُتَعَمِّدٍ: غَسَّ الْقَضَاءُ وَالْكَفَارَةُ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ مَا اسْتَنْدَ إِلَى دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ إِلَّا إِذَا أَفْتَاهُ فُقَيْهِه بِالْفُسَادِ؛ لِأَنَّ الْفَتْوَى دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ فِي حَقِّهِ. وَلَوْ بَلَغَهُ الْحَدِيثُ\*

ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ أَيُّ لَا تَجِبُ الْكَفَارَةُ، وَصَحَّحَهُ قَاصِي حَاجٍ. (الْمُهَابَةِ) لِأَنَّهُ دَلِيلُ الرَّوَايَةِ ثَابِتَةٌ. **فَلَا شُبْهَةَ** لِأَنَّهُ لَا عِلْمَ مَعْنَى الْحَدِيثِ عِنْدَ الْقِيَاسِ مَتْرُوكٌ بِهِ فِيمَا يَشْتَبِهُ عَلَيْهِ إِحْسَاسٌ. (الْمُهَابَةِ) **فِيهِ السُّبْهَةُ الْحُكْمِيَّةُ** أَيُّ الشَّرْعِيَّةِ، وَهِيَ شُبْهَةُ الْإِخْلَاقِ - وَهُوَ الصَّدَمُ -؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَبْقَى مَعَ قُوَّتِ رُكْبَةٍ، يَسَاوِي فِي هَذَا الْأَصْلِ الْعِلْمَ وَغَيْرَ الْعَالَمِ، فَلَا تَجِبُ الْكَفَارَةُ حُصُوصًا إِذَا تَأَيَّدَتْ تِلْكَ الشُّبْهَةُ بِإِخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، فَإِنَّ عِنْدَ مَالِكٍ رحمته الله وَأَنَّ أَبِي بَيِّنٍ وَرَبِيعَةَ الرَّأْيِ يَفْسِدُ صَوْمُهُ بِالْأَكْلِ نَاسِيًا، وَهُوَ إِخْتِيَارُ مُحَمَّدٍ بْنِ مِقَاتٍ لِرَأْيِ مَنْ أَصْحَابِهِ، وَإِخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ يُوَرِّثُ الشُّبْهَةَ. [الْمُهَابَةِ ٣/٧٢٥] **كَوُطْءُ الْأَبِ جَارِيَةً ابْنَهُ** وَاتِّحَاقُ فِي سَقُوطِ الْحَدِّ عَنِ الْأَبِ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ؛ أَنَّ قَوْلَهُ أَتَتْ وَمَالِكٌ لِأَيْتٍ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَا لَاسَ مِمَّا نَالَتْ، بَلْ تَقَى ذَلِكَ بِدَلِيلٍ آخَرَ، فَقَبِلَتْ الْإِضَافَةَ مُورَثَةً الشُّبْهَةَ، وَهِيَ شُبْهَةُ الْإِخْلَاقِ، فَاسْتَوَى فِيهَا الْعِلْمُ وَعَدَمُهُ، فَمِمَّا تَجِبُ لِحُدُوثِ لَأَسَادِ الشُّبْهَةِ إِلَى الْأَصْلِ. [الْمُهَابَةِ ٣/٧٢٥] **مَا اسْتَدَّ** يَعْنِي فِيمَا إِذَا لَمْ يَسَعَهُ الْحَدِيثُ. (فَتْحُ الْقَدِيرِ) **إِنْ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ** لِأَنَّ الْفُسَادَ بِمَا هُوَ بِوَصُولِ شَيْءٍ إِلَى نَاصِيَةٍ، أَوْ بِقَضَاءِ شَهْوَةٍ وَمِنْ يَوْحَدُ. (الْمُهَابَةِ) **فُقَيْهِه** اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قُوَّتِهِ: وَالْكَفَارَةُ يَعْنِي لَا تَجِبُ الْكَفَارَةُ عَلَى الْمُخْتَلَعِ، إِذَا أَكَلَ بَعْدَ مَا أَفْتَاهُ فُقَيْهِه بفساد صَوْمِهِ بِالْحَجَامَةِ، وَقَالَ الْكَلْبِيُّ: فُقَيْهِه مِنَ الْحَجَامَةِ؛ لِأَنَّ عَدَمَهُمْ يَقْطَعُ الْحَاجِمَ وَالْمُخْتَلَعُ بِظَاهِرِ قُوَّتِهِ أَقْطَرُ الْحَاجِمِ وَالْمُخْتَلَعُ، وَقَالَ الْمُخَوَّلِيُّ: يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْفُقَيْهِ مِمَّنْ يَوْحَدُ عَنْهُ الْفَتْوَى وَيَعْتَمِدُ عَلَى قُوَّتِهِ فِي الْمَدَّةِ، وَلَا يَعتَرِ بغيرِهِ هَكَذَا رَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته الله وَابْنِ رَسْتَمٍ عَنْ مُحَمَّدٍ وَبِشْرِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ أَبِي يُونُسَ رحمته الله. [الْبَيَانَةُ ٣/٧٢٦]

قَوْلُهُ: 'وَلَوْ بَلَغَهُ الْحَدِيثُ' يَشِيرُ إِلَى حَدِيثِ أَحْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ عَنْ ثَوَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: مَنْ فُسِدَ صَوْمُهُ بِإِخْلَاقٍ أَوْ بِشَيْءٍ [رَقْمُهُ: ٢٣٦٧، نَابَ فِي أَصْنَافِهِ يُخْتَلَعُ] وَمِنْ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ الْإِخْلَاقَ لَا يَقْطَعُ مَا أَحْرَجَهُ إِسْحَارِي فِي صَحِيحِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رحمته الله **أَقْطَرُ الْحَاجِمِ وَالْمُخْتَلَعُ** أَوْ بِشَيْءٍ **أَقْطَرُ الْحَاجِمِ وَالْمُخْتَلَعُ** [رَقْمُهُ: ١٩٣٨، بَابُ الْحَجَامَةِ وَالْقِيَاءِ لِلصَّائِمِ]

فاعتمده، فكذلك عند محمد **٥٥**؛ لأن قول الرسول **٥٦** لا ينزل عن قول المفتي. وعن أبي يوسف **٥٧**. خلاف ذلك؛ لأن على العامي الاقتداء بالفقهاء؛ لعدم الاهتداء في حقه إلى معرفة الأحاديث. وإن عرف تأويله تجب الكفارة؛ لانتفاء الشبهة، وقول الأوزاعي **٥٨** لا يورث الشبهة؛ لمخالفته القياس. **وَمَنْ أَكَلَ بَعْدَ مَا عَابَ مُتَعَمِّدًا، وَعَبَّ نَفْسَهُ وَنَكَهَ كَاهِنًا: كَانَا** لأن الفطر يخالف القياس، والحديث مؤول بالإجماع.\*

**دلت** أي خلاف المذكور عن محمد وهو ما روى ابن سماعة وشرع عن أبي يوسف **٥٩**. إذا أفطر المحتجم لحديث فعليه القضاء والكفارة. **وإن عرف تأويله** حاصل المعنى: أن العامي إذا بلغه الحديث، وهو قوله: 'أفطر الحاجم والمحجوم' وعرف تأويله وم يعتمده، فأكل بعد ذلك عمدًا تجب؛ لعدم الشبهة. (الساية) **وقول الأوزاعي الخ** هذا جواب عن سؤال مقدر بأن يقال: لا نسلم أن مشاء شبهة ذلك وحده، بل قول الأوزاعي بذلك مشأ لها أيضًا، وبقوله: أن الحجامة تفطر الصائم قال أحمد أيضًا. فأجاب بأن قول الأوزاعي لا يورث الشبهة في سقوط الكفارة؛ مخالفته القياس، وهو أن الفطر مما يدحل لا مما يخرج. (الساية) **كيفما كان** يعني سواء طرأ أو العينة فطرته، أو استعني فقيهاً، فأفاته بفساد صومه بالعينة، أو تأويل الحديث بأنها تفطره، فأكل بعد ذلك عمدًا تجب عليه القضاء والكفارة. [الساية ٧٢٧/٣ ٧٢٨]

**التمس** قلت: وردت أحاديث فيكون العينة مفطرة للصائم، كلها مدحولة. (الساية) **والحديث مؤول بالإجماع** يذهب الثواب فيصير كمن لم يصم، وحكاية الإجماع جاء على عدم اعتبار خلاف الظاهرية في هذا، فإنه حادث بعد ما مضى السلف على أن معناه ما قسا. [فتح القدير ٢٩٧/٢]

'يشير إلى حديث 'العينة تفطر الصائم' وورد في ذلك أحاديث كلها مدحولة. [نصب الراية ٤٨٢/٢] ومن هذه الأحاديث ما أخرجه ابن أبي شيبة في 'مُصَنِّعُهُ' عن أسد **٦٠** قال: قال رسول الله **٦١** من صام يومًا لم يدر ما يؤمر به الصائم من قلة الكلام وتوقي الكذب] وأخرجه أيضًا إسحاق بن راهويه في "مسند"، وورد في حديثه **٦٢** **[نصب الراية ٤٨٢/٢]** وأخرج البيهقي في "شعب الإيمان" عن ابن عباس **٦٣**. أن رجلين صليا صلاة الظهر أو العصر وكانا صائمين، فلما قضى النبي **٦٤** الصلاة قال: **٦٥** **[رقم: ٦٧٢٩، ٣٠٣/٥، فصل فيما ورد من الإجماع في التشديد]**

وبدا جميع الناس والمجنونة وهي صائمة عنها قصد دور كفايته. وقال زفر والشافعي رحمه الله: لا قضاء عليهما؛ اعتباراً بالناسي، والعذر هنا أبلغ؛ لعدم القصد، ولنا: <sup>السائمة والمجنونة</sup> أن النسيان يغلب وجوده، وهذا نادر، ولا تجب الكفارة؛ لانعدام الجناية.

### فصل فيما يوجب على نفسه

وذكر في كتابه رحمه الله تعالى: هذا النذر صحيح عندنا، خلافاً لزفر والشافعي رحمه الله، هما يقولان: إنه نذر بما هو معصية؛

واخبره وفي نسخة: أو قيل: كانت في الأصل المحورة، فصحبها الكتب إلى المحورة، وعن الخورجاني: قت محمد المحورة كيف تكون صائمة؟ وهي محورة. فقال: لا، بل المحورة هي المكروهة. قت: لا تجعلها محورة؟ عيسى بن أبي: قت لمحمد هذه المحورة؟ فقال: لا، بل المحورة هي المكروهة. قت: لا تجعلها محورة؟ فقال: بلى، ثم قال: كيف؟ وقد صارت بها أركان دعوها. فهذا يؤيد أن كونه كان في الأصل محورة، فصحب ثم لما انتشر في أسلافهم بعد التغيير والإصلاح في نسخة واحدة، فتركها؛ لإمكان توجيهها أيضاً، وهو بأن تكون عاقبة نوت الصوم، فشرعت ثم حلت في باقي النهار، فإن الحول لا ينافي الصوم، إنما ينافي شرعه، أعني النية، وقد وجد في حار لإفاقة فلا يجب قضاء ذلك اليوم إذا أفقت. [فتح القدير ٢/ ٢٩٧]

والعذر هنا أنه في يوم واحد أبع من العذر في السبب؛ لأن الناسي قصد الأكل، والسائمة والمجنونة لا قصد منهما أصلاً. وهذا في جماع السائمة والمجنونة (ساية) أحاديث لعدم القصد، ونقول رحمه الله والشافعي قال أبو حنيفة في رواية (الساية) فصل وما فرغ من بيان ما يوجه الله تعالى شرع في بيان ما يوجه لعدم عني أنفسهم، إذ يجب بعد معتبر بإيجاب الله تعالى. وفي النهاية: والأصل ما ذكره شيخنا أن سر لا يصح إلا ثلاث شرائط في الأصل، إلا إذا أقام دليل على خلافه. أحدها: أن يكون الوجه من حسن ما أوجه الله تعالى والثاني: أن يكون مقصوداً لا وسيلة. والثالث: أن لا يكون واجباً عليه في الحار، أو ثاني الحار، فثبت أنه يصح النذر بعبادة المريض؛ لانعدام شرط الأول، ولا الصوم، وسجدة التلاوة؛ لانعدام الشرط الثاني، ولا بصلاة الظهر وغيرها من المفروضات؛ لانعدام شرط الثالث. [الساية ٣/ ٧٣٠]

عندنا: لكونه نذراً بما هو مشروع فيجب القضاء صيانة له. (البنية)

لورود النهي عن صوم هذه الأيام.\* ولنا: أنه نذر بصوم مشروع، والنهي لغيره، وهو ترك إجابة دعوة الله تعالى، فيصح ندره لكنه يفطر؛ احترازاً عن المعصية المجاورة، ثم يقضي؛ إسقاطاً للواجب، وإن صام فيه يخرج عن العهدة؛ لأنه أذاه كما التزمه. وإن نوى يمينا، فعليه أن يقرر نذره إذا أفطر، وهذه المسئلة على وجوه ستة: إن لم ينو شيئاً، أو نوى النذر لا غير، أو نوى النذر، ونوى أن لا يكون يمينا، يكون نذراً؛ لأنه نذر بصيغته، كيف؟ وقد قرره بعزمته، وإن نوى اليمين ونوى أن لا يكون نذراً يكون يمينا؛

عن صوم هذه الأيام وفي بعض السج: عن صوم يوم الحر، وهو الأسب بوضع المسألة. [فتح القدير ٢/٢٩٨] والنهي لغيره وهذا؛ لأنه هي عن صوم هذا اليوم، وموجب النهي الانتهاء، والانتها عما لا يتكون لا يتصور، وتكون المشروع شرعيته وقد هي عن صوم شرعي، فيستدعي شرعيته؛ ولأن موجب النهي الانتهاء على وجه يكون للعهد فيه اختيار بين أن ينتهي فيثاب عليه، وبين أن يرتك فيعاقب عليه، ودا لا يتحقق إذا لم يق الصوم مشروعاً، والنهي لمعنى في غير الصوم، لكن في وصفه، وهو الإعراض عن الصبابة الموصوعة في هذا الوقت؛ لأن هذه الأيام أيام ضيافة الغرائب، ويوم افطر يوم أكل موافقة للفقراء والمساكين، فصار الأكل قرية بوصفه وهو شهوة بأصده، فصار الكف عنه قرية بأصده معصية بوصفه، فيبقى مشروعاً كالصلاة في الأرض المغصوبة. [الكفاية ٢/٢٩٨-٢٩٩]

لنرمه كما إذا نذر أن يصلي عند طلوع الشمس فله أن يصلي في وقت آخر، فإذا صلى في ذلك الوقت حرج عن عهده؛ لأنه أذاه كما التزمه (الساية) وإن نوى تما الفرق بين اسدر واليمين، أن في النذر يرمه القضاء دون الكفارة، وفي اليمين تحب الكفارة دون القضاء. [الساية ٣/٧٣١] يكون نذراً فتعين اسدر في الوجه الأول بلاية؛ لكونه حقيقة كلامه، وفي الوجه الثاني تعين بطريق الأولى؛ لأنه قرّر اسدر بعزمته، وفي الثالث: أولى وأحرى بكونه مراداً؛ لأنه قرّر النذر بعزمته وفي غيره أن يكون مراداً. [الساية ٣/٧٣٢]

\* يشير إلى حديث عمر. [نصب الرأية ٢/٤٨٣] أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي عبيد مولى ابن أُرهر قال: شهدت العيد مع عمر بن الخطاب . فقال. هذا يوم لا يصوم فيه شيء عن سببه .

عن محمد بن عبد الله بن عمار عن عبد الله بن مسعود عن عمر بن الخطاب قال: ما يصوم يوم الفطر [رقم: ١٩٩٠، باب صوم يوم الفطر]



لأن اليمين محتمل كلامه، وقد عيّنه، ونفى غيره، وإن نواههما: يكون نذراً ويميناً عند الوجه الخامس  
 أبي حنيفة ومحمد <sup>عليهما السلام</sup> وعند أبي يوسف خلافاً لزفر والشافعي <sup>عليهما السلام</sup> . يكون نذراً، ولو  
 نوى اليمين، فكذلك عندهما، وعنده يكون يمينا. لأبي يوسف أن النذر فيه الوجه السادس  
 حقيقة، واليمين مجاز حتى لا يتوقف الأول على النية، ويتوقف الثاني فلا ينتظمهما، ثم  
 المجاز يتعين بنيته، وعند نيتهما ترجح الحقيقة. ولهما: أنه لا تنافي بين الجهتين؛

**محمّد كلامه** فيه بحث ما عرف أنه إذا نوى ما يَحْتَمِلُه المقصود، وهو في غيره ظاهر يوحد بالظاهر،  
 ولا يصدق في صرف هذا الاسم، كما إذا قال: عمرة طالق، وله امرأة معروفة — "عمرة"، وقال: أردت  
 غيرها تطلق. وجوابه: إنما لا يصدق في الصرف عن الظاهر إذا كان هناك مكذب، وفي مسألة الطلاق  
 مكذب، ولا مكذب ههنا. **عنه** أي وقد عيّس المحتمل سينه ونفى غيره فصار المحتمل هو المراد. (الباية)  
**ثم** حتى لو لم يصح نفي القضاء والكفارة، القضاء باعتار اسدود والكفارة باعتار اليمين. [الباية ٣/٧٣٢]  
**فكذلك** أي فكذلك يكون نذراً ويميناً كما في الوجه الثالث. (الباية)

**وإن شئت** أي فلا ينتظم كلامه النذر واليمين معاً؛ لأنه يلزمه الجمع بين الحقيقة والمجاز بنقض واحد  
 وهو لا يجوز، وذلك كما في قوله لامرأته: أنت عني حرام، إن نوى به الطلاق، كان صلاحاً، وإن نوى به  
 اليمين، كان يميناً فلا يجمعان. (الباية) **أخبار** أراد أنه إذا أراد المخرج يتعين سينه، وتصل الحقيقة حيث  
 لا امتناع الجمع بينهما. (الباية) **سبهما** أي وعدية النذر واليمين معاً. (الباية) **الخصم** وهو النذر فلا يكون  
 أخبار مراداً، فإذا نوى اليمين تعين المخرج سينه فلا تكون الحقيقة مرادة. [الباية ٣/٧٣٣]

**لا سب في** أي جهة النذر واليمين؛ لأهما يقتضيان الوجوب إلا أن النذر يقتضيه لعينه؛ لأن  
 هذه اللفظة للإيجاب، ولقوله تعالى: **وَالْيَمِينُ**، واليمين لعيره، وهو صيانة اسم الله تعالى عن اهتلاك،  
 أو صيانة ما أوجبه على نفسه عن الخلف فلا تنافي بينهما، وهذا معنى ما ذكر في 'الإيضاح' أن اسدود  
 للإيجاب في الدمة، والوجوب في الدمة يلزم الخروج عن العهدة، واليمين يؤكد معنى الروم، فلم يكن بين  
 الموجبين تناف؛ لأن ما يؤكد الشيء لا ينافيه، فإذا نوى اليمين يراد ههما نفس الإيجاب ويكون عملاً  
 بعموم المجاز لا جمعاً بينهما. [الكفاية ٢/٣٠٠]

لأنهما يقتضيان الوجوب، إلا أن النذر يقتضيه لعينه، واليمين لغيره، فجمعنا بينهما عملاً بالدليين، كما جمعنا بين جهتي التبرُّع والمعاوضة في الهبة بشرط العوض. **ولو قال: لله عني صوم هذه السنة: أفطر** يوم الفطر ويوم الحر وأيام التشريق، وقضاها؛ لأن النذر بالسنة المعينة نذرٌ بهذه الأيام، وكذا إذا لم يَعيَّن لكنه شرط التتابع؛ لأن المتابعة لا تعرى عنها. لكن يقضيها في هذا الفصل موصولة؛ تحقيقاً للتتابع بقدر الإمكان. ويتأتى في هذا خلاف زفر والشافعي رحمهما؛ للنهي عن الصوم فيها، وهو قوله **سنة**: "ألا لا تصوموا في هذه الأيام؛ فإنها أيام أكل وشرب وبعال"، \* وقد بينا الوجه فيه، والعذر عنه.

وقاع النساء

في الهبة بشرط العوض. جعل هبة في الاستداء لفظ الهبة، ويعباً في الانتهاء؛ لدلالة المعاوضة، ولهذا يصح الرجوع قبل القبض؛ اعتذاراً لنترع، وثبتت الشفعة بعد القبض؛ اعتذاراً بالبيع، فلم يرم الجمع بين الحقيقة والمجاز لاختلاف الجهة فكذا فيما نحن فيه. [الساية ٧٣٤/٣] **قال**: وكذلك إذا أريد أن يقوى: كلاماً، فحرى على لسانه النذر لرمه؛ لأن هرب النذر حد كابتلاق. (فتح القدير) **أفطر**: ثم عبارة الكتاب تعيد الوجوب ما عرف، وقوله في "النهاية": الأفضل قصرها حتى لو صامها حرج عن العهدة، تساهل، بل الفطر واجب لاستلزام صومها معصية. [فتح القدير ٣٠١٢] **لم يَعيَّن**: السنة يعني لم يقل هذه السنة بل قال: لله علي صوم سنة. (لباية) **في هذا الفصل**: أي في هذه الصورة، احتراز من الفصل الذي قبله، وهو ما إذا عيَّن السنة، فإنه لا تحب موصولة؛ لأن التتابع هناك غير منصوص عليه، ولا ملزم قصداً. [فتح القدير ٣٠٢/٢] **زفر والشافعي** رحمهما: يعني لا تقضي عندهما. (الساية) **وقد بينا الوجه فيه**. أي في صحة النذر بصوم هذه الأيام، والعذر عنه أي عن قوله **سنة**: "ألا لا تصوموا في هذه الأيام". [الكفاية ٣٠٢/٢]

\* روي من حديث ابن عباس رحمهما، ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ومن حديث عبد الله بن حذافة، ومن حديث أم حلدة الأنصاري. [نصب الراية ٤٨٤/٢] أخرج الطبراني في "المعجم الكبير" حديث ابن عباس رحمهما عن عكرمة عن ابن عباس رحمهما أن رسول الله ﷺ أرسل ناساً من أصحابه صبحوا لا صوم هذه الأيام، **فإنها أيام أكل وشرب وبعال**. والبعال وقاع النساء. [رقم: ١١٥٨٧-١١٢٣٢/١١]

ولو لم يشترط التتابع لم يُجزئه صوم هذه الأيام؛ لأن الأصل فيما يلتزمه الكمال، والمؤدّي ناقص لمكان النهي، بخلاف ما إذا عيّنها؛ لأنه التزم بوصف النقصان، فيكون الأداء بالوصف الملتزم. قال: **والصوم الذي لا يشترط التتابع**، وقد سبقت وجوهه، **ومن صححه** **لا شيء عليه**، **وعن أبي يوسف** **أنه** في **الوقت المكروه**. والفرق لأبي حنيفة. وهو ظاهر الرواية أن بنفس الشروع في الصوم يُسمّى صائماً، حتى يَحْتَثَ به الخالف على الصوم، فيصير مرتكباً للنهي،

**ولو لم يشترط التتابع** أي لم يشترط التتابع ولم يعين السنة أيضاً، ثم في هذه الصورة أيضاً بقضي خمسة و ثلاثين يوماً، ثلاثون يوماً رَمَضَانَ، وخمسة أيام قضاء عن تلك الأيام الخمسة؛ لأن السنة مكرراً اسم لأيام معدودة ويمكن فصل الأيام المعدودة، عن رمضان وعن تلك الأيام، فصوم رَمَضَانَ لا يكون عن المبدور؛ لعدم شروح صحة التدرج، فإنه واجب من غير إيجاب. [الكفاية ٣٠٣/٢] **النهي** فيه بالحديث المذكور. (الساية) **خلاف ما إذا عيّنها** متصل بقوله: لم يجزئه صوم هذه الأيام، يعني بخلاف ما إذا عيّنت السنة، بأن قال: لله عليّ صوم هذه السنة، حيث يجوز صوم هذه الأيام فيه. [الساية ٧٣٦/٣] **نفس** لأن كلامه يختمه. (الساية) **وحرره** وهي الأوجه لست. (الكفاية) **لا شيء عليه** أي لا قضاء عليه؛ لأن القضاء بما يبي على سلامة الموحب عن شائبة الحرمة، والصوم في يوم الحر حرام فلا يجب شيء. [الساية ٧٣٧/٣] **وعن أبي يوسف** المقصود أن اشروع في صوم يوم من الأيام سهية كيومي العيدين وتشريق بيس موجهاً بقضاء بالإفساد بخلاف نذرها، فإنه يوجه في غيرها، وبخلاف الصلاة في الأوقات المكروهة، فإن إفسادها موجب بقضاء في وقت غير مكروه، هذا ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف ومحمد. أن اشروع في صوم هذه الأيام كالشروع في الصلاة في الأوقات المكروهة. [فتح القدير ٣٠٣/٢-٣٠٤] **المكروه** مثل وقت طلوع الشمس ووقت ابروال ووقت اعروب حيث يجب انقضاء فيها إذا أفسدها. [الساية ٧٣٧/٣] **الصوم** فيما إذا حلف أنه لا يصوم، فصام يوم الحر. (الساية)

فيجب إبطاله؛ فلا تجب صيانتَه، ووجوب القضاء يُتَتَنى عليه، ولا يصير مرتكباً للنهي بنفس النذر وهو الموجبُ، ولا بنفس الشروع في الصلاة حتى يُتَمَّ ركعةً، ولهذا لا يبحث به الخالفُ على الصلاة فتجب صيانة المؤدَّى، ويكون مضموناً بالقضاء، وعن أبي حنيفة رحمته أنه لا يجب القضاء في فصل الصلاة أيضاً، والأظهر هو الأول، والله أعلم بالصواب.

**عل** أي على وجوب صيانة المؤدَّى. (الساية) **ولا بنفس الشروع** الح هذا يقتضي أنه لو قطع بعد السجدة، لا يجب قضاؤها. (فتح القدير) لأن الشروع في الصلاة ليس بصلاة، لأن تمامها بالركوع والسجود. [الناية ٧٣٨/٣] **لا تجب به الخالف** الح أي لا يبحث الخالف بالشروع إذا حلف على أن لا يصلي ما لم يركع ويسجد، فإذا ركع وسجد صارت ركعة فيبحث بها حينئذ. [الباية ٧٣٨/٣] **الأول** وهو وجوب القضاء بالشروع في الصلاة في الأوقات الثلاثة إذا أفسدها. (الساية)

## باب الاعتكاف

قال: **الاعتكاف مستحب**. والصحيح: أنه سنة مؤكدة؛ لأن النبي ﷺ واظب عليه في العشر الأواخر من رمضان،\* والمواظبة دليل السنة.

**باب الاعتكاف** أخرجه عن اصوم؛ لأنه شرط، والشرط مقدم طبعاً فبقدم وصعاً، وفي اشرع: لا اعتكاف هو است في لمسجد مع البية. (الساية) **الاعتكاف مستحب** احتفتوا في أن الاعتكاف هل هو سنة مؤكدة، أو مستحب؟ وعنى التقدير الأول: هل هو سنة مؤكدة عينا، أو كفاية؟ وعنى لتقدير الثاني: هل هو عني أهل كل محلة، أو كل بلدة. وأيضاً احتفتوا في أن السنة المؤكدة هل هو الاعتكاف مطلقاً، أو في رمضان؟ وعنى التقدير الثاني هل هو في العشر الأواخر خاصة، أو مطلقاً؟ وعنى الأول: هل هو باستيعاب العشرة الأخيرة، أم في جزء منه؟ والصحيح الذي عني جمهور الفقهاء هو أنه سنة مؤكدة في العشر الأواخر من رمضان عني سبيل الاستيعاب كفاية عني أهل كل بلدة. وقال غير لعموم مولانا عبد العني في 'رسائل الأركان': اعلم أنه لا شئت في موصلة النبي ﷺ. عني اعتكاف العشر الأواخر من رمضان، لكن قد شئت من لأصحاب ومنهم الخلفاء ارشدون ترك الاعتكاف، فللاعتكاف نوع اختصاص حصرة الرسالة، وهو أنه يبقى حزين فبدسه لقرآن، فتارث لاعتكاف من الأمة لا يبحقه الإساءة، فهو إما سنة محتصة به غير مؤكدة عني لأمة، أو كان وجهاً عني محتصاً به، وهذا غير بعيد، انتهى كلامه محصناً. أقول: الحق هو ما ذكرت من أنه سنة مؤكدة عني جميع الأمة، لكن عني سبيل الكفاية، فلا يقدح ترك الخلفاء الاعتكاف في شيء؛ لأن أرواح النبي ﷺ كن يعتكف بعد وفاته، كما أخرجه البخاري، فكفى اعتكافهم مؤدياً لسنة، فنك الخلفاء لا يدع عني كونه مسحاً، والقول. بأنه كان واحداً عني حصرة الرسالة محتصاً به بعيد، كيف؟ فإن خصائص لا تشك بالاحتمال، نص عليه الحافظ ابن حجر في 'فتح الباري' شرح صحيح البخاري، فافهم.

**والصحيح** وكذا ذكره في 'المحيط' و'الدائع' و'التحفة'، وقوله: والصحيح احتراز عن قول لقنودري: إنه مستحب. [الساية ٣، ٧٤٢] أنه سنة مؤكدة. وحق خلاف كل من الطريقتين، بل الحق أن يقال: الاعتكاف ينقسم إلى واجب، وهو استدور تحجيراً أو تعيقاً، وإلى سنة مؤكدة، وهو اعتكاف العشر الأواخر من رمضان، وإلى مستحب، وهو ما سواهما. [فتح القدير ٢/ ٣٠٤-٣٠٥]

\* أخرجه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٢ ٤٨٦] أخرجه البخاري في صحيحه عن عائشة زوج النبي ﷺ أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله تعالى، ثم اعتكف أزواجه من بعده. [رقم: ٢٠٢٦، باب الاعتكاف في العشر الأواخر]

وهو **سَبَّ** في المسجد مع الصوم **وسب** الاعتكاف. أما اللبث فركنه؛ لأنه ينبئ عنه، فكان وجوده به، والصوم من شرطه عندنا خلافاً للشافعي **٣٠٥**. والنية شرط في سائر العبادات، هو يقول: إن الصوم عبادة، وهو أصل بنفسه، فلا يكون شرطاً لغيره. ولنا قوله **٣٠٦**: "لا اعتكاف إلا بالصوم"، والقياس في مقابلة النص المنقول غير مقبول، ثم الصوم شرط لصحة الواجب منه رواية واحدة، ولصحة التطوع فيما روى الحسن عن أبي حنيفة **٣٠٧**: لظاهر ما روينا، وعلى هذه الرواية لا يكون أقل من يوم. وفي رواية "الأصل" - وهو قول محمد **٣٠٨** - **أقله ساعة** فيكون من غير صوم؛ لأن مبنى النفل على <sup>المتوسط</sup> المساهلة، ألا ترى أنه يَتَعَدُّ في صلاة النفل مع القدرة على القيام،

في **المسجد** هذا مفهومه عندنا، وفيه معنى النية؛ إذ هو لغة مطلق الإقامة في أي مكان على أي عرص كان. [فتح القدير ٣٠٥/٢-٣٠٦] **مع الصوم** وهذا التعريف على رواية اشتراط الصوم له مطلقاً، لا على اشتراطه لواجب منه فقط، مع أن ظاهر الرواية أنه ليس شرطاً للنفل منه. [فتح القدير ٣٠٦/٢] عنه أي لأن الاعتكاف لبث يختار عنه. (الباية) **والسنة** لقوله 'إنما الأعمال بالنيات'. (الباية) **لصحة الواجب منه** أي من الاعتكاف، والواجب أن يقول: لله علي أن اعتكف يوماً أو شهراً أو يعلقه بشرط فيقول: إن شئى الله مريضى. والاعتكاف النفل أن يشرع فيه من غير إيجانه بالدر. [الساية ٧٤٥/٣] **واحدة** أي ليس فيه اختلاف الروايات، فمعناه في جميع الروايات. (الساية) **روى** أي لا اعتكاف إلا بالصوم"، فإنه مطلق يعم الواجب والنفل. **يوم** لأن الصوم مقدر باليوم. (الباية) **أقله ساعة** لأن الاعتكاف لبث في مكان، فلا يقدر بوقت كالتوقف بعرفة، فإذا لم يقدر بوقت يكون معتكفاً بقدر ما قام، وله ثواب المعتكفين ما دام في المسجد نية الاعتكاف، وعن أبي يوسف **٣٠٩** أنه قدر أقل اعتكاف النفل بأكثر اليوم؛ إقامة لأكثر مقام الكل. [الساية ٧٤٥/٣] **التمام** لأن باب النفل واسع. (الساية)

أُخرج الحاكم في المستدرک عن عائشة **٣١٠** أن نبي الله **٣١١** قال: **لا اعتكاف إلا بالصوم** [٤٤٠/١]، باب الاعتكاف] وسنده صحيح على قاعدة السيوطي المذكورة في حطبة "كسر العمال"، وصححه السيوطي أيضاً بالرمز في "الجامع الصغير". [إعلاء السنن ١٨٢/٩]

ولو شرع فيه، ثم قطعه: لا يلزمه القضاء في رواية "الأصل"؛ لأنه غير مقدر باليوم كالصوم. ثم الاعتكاف لا يصح إلا في مسجد الجماعة؛ لقول حذيفة - : لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة وعن أبي حنيفة - : أنه لا يصح إلا في مسجد يُصَلَّى فيه الصلوات الخمس؛ لأنه عبادة انتظار الصلاة، فيختص بمكان تؤدَّى فيه. أما المرأة فتعتكف في مسجد بيتها؛ لأنه هو الموضع لصلاتها، فيتحقق انتظارها فيه، ولو لم يكن لها في البيت مسجد، تجعل موضعاً فيه فتعتكف فيه. ولا حرج من مسجد إلا حاجة الإنسان أو الجمعة، أما الحاجة؛

لا يلزمه القضاء فرق بينه وبين ما إذا صام من غير أن يوجهه على نفسه، ثم قطعه، فعليه القضاء، وجه فرق أن كل جزء من الثلث في مسجد غير معتقر إلى جزء آخر في كونه عبادة؛ لأن لث وثب أقل يقع على خلاف عادة، ولا كذلك الصوم. (سهيبة) الأصل في رواية الحسن عنه. (النهاية)

أبي حنيفة رواية الحسن عن أبي حنيفة (النهاية) إلا في مسجد أح وفي 'ندخيرة': قيل: أراد 'بوحيفة' غير مسجد الجامع، فإنه يجوز الاعتكاف في المسجد الجامع، وإن لم يصنوا فيه الصلوات كلها جماعة. وفي 'الستقي': عن أبي يوسف - أن الاعتكاف الواجب لا يجوز أدؤه في غير مسجد الجماعة، وأما النفل فيجوز أدؤه في غير مسجد الجماعة. [الكفاية ٢/٣٠٨-٣٠٩]

في مسجد سهل أي الأفضل ذلك، ولو عتكفت في الجامع، أو في مسجد حها وهو أفضل من الجامع في حقها جاز وهو مكروه، ذكر الكراهة قاضي حان، ولا يجوز أن تخرج من بيتها، ولا إلى نفس البيت من مسجد بيتها، إذ عتكفت وحباً أو نقلاً عن رواية الحسن ولا تعتكف إلا بإذن روحها. [فتح القدير ٢/٣٠٩] حاجة الإنسان: وهو التغوط وإراقة البول. (البناءة)

' قول حذيفة أخرجه الطبراني في 'معجم الكبير' عن إبراهيم قال لاس مسعود: ألا تعجب من قوم بين درث ودر أبي موسى يرفعونهم معتكفون، قال: فعبتهم أضربوا وأخطأت أو حفظوا وسيت، قال: - . عتب - لا خلاف إلا في مسجد جمعة [رقم: ٩٥٠٩، ٣٤٩٩] وفي 'تلخيص الربيعي' - بإسناد صحيح عن إبراهيم اسعوي هذا الحديث وهو مقطوع. قلت لا صرر في الانقطاع. [إعلاء السنن ٩/١٨١]



فلحديث عائشة رضي الله عنها: "كان النبي ﷺ لا يخرج من معتكفه إلا لحاجة الإنسان"،\*  
ولأنه معلوم وقوعها، ولا بد من الخروج في تقضيته، فيصير الخروج لها مستثنى،  
ولا يمكن بعد فراغه من الطهور؛ لأن ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها، وأما الجمعة،  
فلأنها من أهم حوائجها، وهي معلوم وقوعها. وقال الشافعي رحمته الله: الخروج إليها مفسد؛  
لأنه يمكنه الاعتكاف في الجامع، ونحن نقول: الاعتكاف في كل مسجد مشروع، وإذا  
صح الشروع، فالضرورة مطلقة في الخروج، ويخرج حين نزول الشمس؛ لأن الخطاب  
يتوجه بعده، وإن كان منزله بعيداً عنه، يخرج في وقت يمكنه إدراكها، ويصلي قبلها  
أربعاً، وفي رواية ستاً، الأربع سنة، والركعتان تحية المسجد، وبعدها أربعاً أو ستاً على  
حسب الاختلاف في سنة الجمعة، وستنها توابع لها، فألحقت بها،

من أهم حوائجها لأنها حاجة دنية، ولا يمكن من إقامتها إلا بالخروج. (الساية) وقوعها أي الجمعة  
معلوم وقوعها فيكون الخروج إليها مستثنى. (البنية) في كل مسجد مشروع هذا على وجه الالتزام على  
عمومه، فإن الشافعي رحمته الله يجزئه في كل مسجد، وأما على رأيها فلا؛ إذ لا يجوز إلا في مسجد يصلى فيه  
الحمس بجماعة أو دونها. [فتح القدير ٣٠٩/٢] مطلقه أي بحجرة على الإطلاق. (الساية)  
والركعتان تحية المسجد. صرحوا بأنه إذا شرع في الفريضة حين دخل المسجد أحرأه عن تحية المسجد؛ لأن  
التحية تحصل بذلك فلا حاجة إلى غيرها في تحققها وكذا السنة، فهذه الرواية وهي رواية الحسن إما ضعيفة،  
أو مبينة على أن كون الوقت مما يسع فيه السنة، وأداء الفرض بعد قصع المسافة مما يعرف تحميماً لا قطعاً، فقد  
يدخل قبل الروال لعدم مطابقة طه، ولا يمكنه أن يبدأ بالسنة فيبدأ بالتحية. [فتح القدير ٣٠٩/٢ - ٣١٠]  
الجمعة فإن عند أبي حنيفة ومحمد يصلي أربعاً، وعند أبي يوسف رحمته الله يصلي ستاً. (الساية)  
وستنها نواع لها يعني فتحقق الحاجة لها كما تحققت لنفس الجمعة. (فتح القدير)

\* هذا الحديث غريب بهذا اللفظ. [البنية ٧٤٨/٣] أخرج مسلم في صحيحه عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها  
قالت: كان رسول الله ﷺ لا يخرج من معتكفه إلا لحاجة الإنسان.  
[رقم: ٦٨٤، باب جواز غسل الخائف رأس زوجها]

ولو أقام في مسجد الجامع أكثر من ذلك لا يفسد اعتكافه؛ لأنه موضع اعتكاف، إلا أنه لا يستحب؛ لأنه التزم أدائه في مسجد واحد، فلا يتم في مسجدين من غير ضرورة. **قد حرج من مسجد واحد** **عذر** **مسجد واحد** عند أبي حنيفة؛ لوجود المأوى، وهو القياس. وقالوا: لا يفسد حتى يكون أكثر من نصف يوم، وهو الاستحسان؛ لأن في القليل ضرورة. قال: **لا بأس** **بأن يبيت في مسجد واحد في الاعتكاف** لأن النبي لم يكن له مأوى إلا المسجد، ولأنه يمكن قضاء هذه الحاجة في المسجد، فلا ضرورة إلى الخروج. **ولا بأس** **بأن يبيت في مسجد واحد في الاعتكاف** **مسجد واحد**

**دلت** أي أكثر من صلاة الجمعة وسبها. (الساية) **إلا أنه لا يسحب** استثناء من قوله: لا يفسد اعتكافه أي لا يفسد اعتكافه بإقامة المعتكف في الجامع أكثر من صلاته وستها، إلا أن يلبث فيه بعد الإفراغ لا يستحب بل يكرهه ذلك. (الساية ٣/٧٥٠) **من غير ضرورة** وإنما قيد بالضرورة؛ لأنه إذا أقمه في مسجدين ضرورة حار، كما إذا اعتكف في مسجد فاهمه، فهو عذر ويخرج إلى مسجد آخر؛ لأنه مضطر إلى الخروج فصار عمواً. (الكفاية ٢/٣١٠) **عذر** العذر الخروج لعائط أو بول أو جمعة؛ لأنه لا بد منه. (الساية) **لا يفسد** لأن لأقل منه معفو. (الساية) **الاستحسان** يقتضي ترجيحه. (فتح القدير)

**لم يكن له مأوى** أي يعني في حال كونه معتكفاً، وهذا معلوم في الأحاديث والنصوص المتطابقة. (الساية) **فلا ضرورة إلى الخروج** وفي 'الدائع': لا يخرج لأكل وشرب ويوم، ولا عبادة مريض ولا صلاة جارية، فإن حرج فسد اعتكافه عامداً أو ناسياً، بخلاف ما لو حرج مكرهاً. (الساية ٧٥١-٧٥٢) **ولا بأس** **بأن يبيت في مسجد واحد** وفي 'التحيس': هذا إذا باع أو اشترى لحاجته الأصلية لا للتجارة، فإن التجارة في المسجد مكروه؛ لأن المسجد بني للصلاة لا للتجارة. وفي 'الدحيرة': له أن يبيع ويشترى في المسجد الطعام وما لا بد منه، وإذا أراد أن يتحد ذلك متجرراً يكرهه له. وقال الكرخي: قوله: 'من غير أن يحصر السلعة' دليل على أنه لا بأس به مطلقاً، سواء كان له منه بد أو لم يكن وقال الشافعي يبيع ويشترى ولا يكثره منه وقطع الماوردي بكرهه البيع، والشراء، وعمل الصنائع. (البنية ٣/٧٥٢)

\* هذا معلوم من الأحاديث، والنصوص المتطابقة. [نصب الراية ٢/٤٩١]

لأنه قد يحتاج إلى ذلك بأن لا يجد من يقوم بحاجته، إلا أنهم قالوا: يكره إحضار <sup>المعتكف</sup> السلعة للبيع والشراء؛ لأن المسجد مُحَرَّرٌ عن حقوق العباد، وفيه شُغْلُهُ بها، ويُكره لغير المعتكف البيع والشراء فيه؛ لقوله: "جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ صِيَانَكُمْ - إلى أن قال -: ويبيعكم وشراءكم". قال: **ولا يبيع ولا يشتري** **وبكره له الصمت** لأن صوم الصمت ليس بقربة في شريعتنا، لكنه يتجنب ما يكون مأثماً. **ويحرم على المعتكف الوطء**؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾، **وإن سبى** لأنه من دواعيه، فيحرم عليه؛ إذ هو محظوره، كما في الإحرام،

**دلت** أي إلى البيع والشراء. (الباية) **محرم** فإنه أحصى الله سبحانه، وفي إحضار السلعة شعبه بها من غير ضرورة. (فتح القدير) **وبكره له الصمت** أي الصمت بالكلية تعداً به فإنه ليس في شريعتنا. (فتح القدير) وقال الكاكي: قيل: معنى الصمت بدر بأن لا يتكلم أصلاً، كما كان في شريعة من قبلنا، وقيل: أن يسكت ولا يتكلم أصلاً قاله الإمام بدر الدين حواهر راده. [الباية ٧٥٤/٣]

**شريعنا** قالوا: إن صوم الصمت من فعل المحوس. (الباية) **الوطء** ولا يقال: كيف ينتهي له الوطء، وهو في المسجد! لأنا نقول: جاز للمعتكف الخروج للحاجة الإنسانية، فعند ذلك أيضاً محرم عليه الوطء حتى يفسد اعتكافه؛ لما أن اسم المعتكف لا يزول عنه غروجه ذلك ورتب ذلك الحكم على المعتكف. [الكفاية ٣١٣ ٢]

**محظوره**: أي إذ الوطء محظور الاعتكاف. (الباية)

روي من حديث واثلة، وأبي الدرداء، وأبي أمامة، ومعاد بن جبل. [نصب الراية ٤٩١/٢] أخرج الطبراني في 'المعجم الكبير' حديث معاد بن جبل عن مكحول رفعه إلى معاد بن جبل، ورفع معاد إلى النبي ﷺ قال: **من سبى** [رقم: ٣٦٩، ١٧٣/٢٠] ومكحول لم يسمع من معاد. [إعلاء السنن ١٦٠/٥] وأخرج ابن ماجه حديث واثلة عن مكحول عن واثلة بن الأسقع أن النبي ﷺ قال: **من سبى** [رقم: ٧٥٠، باب ما يكره في المساجد] وصعقه السيوسي في "الجامع الصغير" برمزه، وبكى هذا الضعيف تأييداً لأول المقطع، والاقطاع لا يضر عدداً. [إعلاء السنن ١٦٠/٥]

بخلاف الصوم؛ لأن الكف ركنه لا محظوره، فلم يتعدَّ إلى دواعيه. **باب جامع صلاة أو**  
**غيره، غامض أنه ناسباً بنص عتكافه؛ لأن الليل محل الاعتكاف، بخلاف الصوم،**  
**وحالة العاكفين مُذكَّرة، فلا يُعذرُ بالنسيان.** **ومجامع ههنا دون لفزح فأذن، أو**  
**فعل، أو لمس فأذن، حصل عتكافه؛ لأنه في معنى الجماع حتى يفسد به الصوم، ولو**  
**لم يُنزل: لا يفسد وإن كان محرماً؛ لأنه ليس في معنى الجماع، وهو المُفسد، ولهذا**  
**لا يفسد به الصوم.** قال: **«من أوجب على نفسه اعتكاف أيام: لزمه عتكافها سائها،**  
**لأن ذكر الأيام على سبيل الجمع يتناول ما يازائها من الليالي، يقال: ما رأيتك منذ أيام،**  
**والمراد بلياليها. وكذا مساعده من شرط التتابع؛ لأن مبنى الاعتكاف على التتابع؛**  
**لأن الأوقات كلها قابلة له، بخلاف الصوم؛ لأن مبناه على التفرق؛ لأن الليالي غير قابلة**  
**للصوم، فيجب على التفرق حتى ينص على التتابع،**

**خلاف الصوم** جواب عن سؤال مقدر بأن يقال الجماع يفسد الصوم كما أنه يفسد الاعتكاف فأجاب  
 بقوله: **بخلاف الصوم.** [الباية ٧٥٦، ٣] **ناسبا** يعني أذن أو لم يسرل. (الباية) **لأن الليل أح** أراد به:  
 بين أن كل ما كان من محظورات الاعتكاف، لا يختلف فيه حكم السهو والعمد، والليل والنهار، وكل ما  
 هو من محظورات الصوم يختلف فيه حكم السهو والعمد، وليل والنهار. [الباية ٧٥٧، ٣] **الصوم** والنصائم  
 لم تقترن به حالة تذكُّره، فيعذر بالنسيان. (الباية)

**نفسه** نحو أن يقول: **لله عني أن أعتكف ثلاثة أيام.** (الباية) **أيام** وكذا لو قال: شهر، وم يوه بعينه لزمه  
 متتابعاً بينه ونهاره. (فتح القدير) **التتابع** لوجوده في اليوم واليلة. (الباية) **للصوم** لقوله تعالى: **«...**  
**فصله** **يرسل حتى ينص على التتابع** نحو أن يقول: **لله عني أن أصوم شهراً متتابعاً، يلزمه التتابع،**  
**وإذا قال: لله عني أن أصوم شهراً، يكون له الخيار، إن شاء تابع، وإن شاء فرق؛ لأن التفريق فيه أصل**  
**لوجوده في النهار خاصة.** [الباية ٧٥٩/٣]

وإن نوى الأمان حاصده: **صحت نيته**، لأنه نوى الحقيقة. ومن أوجب على نفسه اعتكاف يومين: يدرمه بسببهما، وقال أبو يوسف بحث: لا تدخل ليلة الأولى؛ لأن المثنى غير الجمع، وفي المتوسطة ضرورة الاتصال. وجه الظاهر: أن في المثنى معنى الجمع، فيلحق به؛ احتياطاً لأمر العبادة، والله أعلم.

**صحت نيته**: وهذا بخلاف ما لو أوجب على نفسه اعتكاف شهر بغير عيه، فنوى الأيام دون الليالي، أو قلته لا يصح؛ لأن الشهر اسم لعدد ثلاثين يوماً وليلة، وليس باسم عام، كالعشرة على مجموع الآحاد فلا يطلق على ما دون ذلك العدد أصلاً، كما لا تطلق العشرة على خمسة مثلاً حقيقة ولا مجازاً. [فتح القدير ٣١٥/٢]

وقال أبو يوسف كان من حقه أن يقول: وعن أبي يوسف . . . كما هو المذكور بلفظ عن في نسخ شروح "المسوط" و "الجامع الكبير" لما أن هذه الرواية غير صاهرة عنه، والدليل على هذا قوله في تعليل قولهما: وجه الظاهر، وهو الأوفق لمذهبه أيضاً. [الكفاية ٣١٥/٢] لأن المثنى غير الجمع فكان لفظه ولفظ المفرد سواء، ثم في لفظ المفرد أن قال: يوماً لا تدخل الليلة الأولى بالاتفاق، فكذلك التثنية إلا أن المتوسطة تدخل لضرورة الاتصال، وهذه الضرورة متفية في الليلة الأولى. [فتح القدير ٣١٥/٢]

**الاتصال**: يعني اتصال البعض الآخر ببعض. (الساية) احتياطاً. وفيه إشارة إلى أن أنا حيفة ومحمد . . . لم يحقاً المثنى بالجمع في الجمعة؛ لعدم الاحتياط في ذلك؛ لأن الاحتياط في الخروج عن عهدة ما عليه ييقن، وذلك في الإلحاق غير متيقن؛ لأن الجماعة شرط على حدة بالاتفاق، وفي كون التثنية بمعنى الجمع تردد تنجاذب المفرد والجمع؛ إذ هي بينهما. وفي اشتراط الجمع لا تردد في الخروج، فكان شرطاً، وأما في الاعتكاف فهي إلحاقه بالجمع خروج عنها ييقن؛ لأن إيجاب ليلتين مع يومين أحوط من إيجاب يومين بليلة، فافهم. [النهاية ٧٦٠/٣]

## كتاب الحج

حج وحب على الأحرار، سعة العباد، إذا قدرُوا على الراد  
وإن حب، فاضلاً عن مسكن، وما لا، منه، من عفة عباد، إلى حب، وهو  
صلى الله عليه وآله وصحبه، وهو فريضة محكمة ثبتت فرضيته بالكتاب، وهو قوله  
تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ الآية. ولا حب في عبادة إلا لله وحده؛

كتاب الحج وإنما ذكره آخر رعية لترتيب بين العبادات الأربع، أم الصلاة: فلأها عماد الدين، وهي  
عادة متكررة، فذكرت أولاً، وأم الركاة: فلأها تالية للصلاة، وأم الصوم: فلأها عبادة بديلة خاصة  
كالصلاة، وأم الحج: فلأنه عادة مركبة من السر والعلاني، وأحر عن الصوم؛ لأن المفرد قبل  
المركب. [ساية ١/٤] الحج ذكر بعض العلماء كتاب المناسك عوض الحج منهم الصحاوي والكرخي  
وصاحب الإيضاح، والمناسك جمع المناسك بفتح السين بمعنى المناسك؛ وهو ما يتقرب به إلى الله تعالى،  
لكنه اختص في العرف بأفعال الحج والعمرة. [البنية ٣/٤]

على الأحرار وفي "سهاية": إنما ذكر الأحرار وما بعده سقط اجمع مع أنه محتمل باللام، والمحمى يبطل فيه  
معنى الجمعية، ولم يفرد كما أفرد في قوله: الركاة واحدة على الحر؛ إخراجاً للكلام بمخرج العادة في إرادة  
الجمعية؛ إذ العادة حرت وقت خروجهم بالجماعة الكثيرة من الرفقاء. [فتح القدير ٢/٣٢١]

إذا قدرُوا على الراد سعة وسط لا إسراف فيها، ولا تقتير، والراحة أي بطريق الملك أو الإحارة دون الإغارة  
والإباحة في الوقت الذي قدما ذكره، وهو ذهب له من يباح به، لا يحب عليه بقوله. [فتح القدير ٢/٣٢٢]  
فاضلاً حال من كل واحد من الراد والرحلة. (فتح القدير) منه يعني من غيره كفرسه وسلاحه وثيابه وعند  
خدمته وآلات حرفة وقضاء ديونه. (فتح القدير) وصفه بالوجوب الحج أي وصف القدوري الحج بسقط  
الوجوب والتصميم المرفوع في وصفه يرجع إلى القدوري، والمفهوم من كلام الشراح أنه يرجع إلى المصنف،  
وليس كذلك. وقال: وصفه بالوجوب، وسك اكتفاء عما ذكره في أول كتاب الركاة بقوله: "وأمراد  
بالواجب الفرص؛ لأنه لا شبهة فيه على أنه أشار إلى هذا أيضاً بقوله: وهو فريضة محكمة بالحج. [الساية ٣/٤]  
محكمة فيه ترميح إلى أن معنى الوجوب الثبوت بالكتاب. (الساية) فرصه وفي نسخة: فرصتها أي الحج.

لأنه قيل له: **الحج في كل عام أم مرة واحدة؟** فقال: "لا بل مرة واحدة فما زاد فهو تطوع"، \* ولأن سببه البيت، وإنه لا يتعدّد، فلا يتكرر الوجوب، ثم هو واجب على الفور عند أبي يوسف رحمته الله. وعن أبي حنيفة رحمته الله ما يدل عليه، وعند محمد والشافعي رحمتهما الله.

**الحج في كل عام** اعلم أنه لا خلاف في أن الأمر المقيّد بالتكرار يعيد التكرار، والأمر المقيّد بالمرة لا يفيدها، إنما الخلاف في الأمر المنصق، فذهب قوم منهم: أبو إسحاق الإسفرائيني إلى أنه يعيد التكرار؛ لأنه لما نزل الأمر بالحج سأل الأقرع بن حابس عن رسول الله ﷺ أ في كل عام يا رسول الله، وهو من أهل اللسان، فسمع أنه قد فهم من الأمر التكرار، ثم لما أشكل عليه ذلك؛ لما فيه من إخراج سأل عنه، والصحيح الذي عنده الجمهور هو أن الأمر المطلق لا يفيد التكرار. **السب** وأما تكرار وجوب الركاة مع اتحاد المال، فلأن السبب هو السامي تقديرًا، وتقدير انماء دائر مع حوالا الحول. [فتح القدير ٣٢٣/٢]

**لا يتعدّد** وقد علم أن السبب إذا لم يتكرر لا يتكرر المسبب. (البنية) **واح** على الفور وبه قال أحمد، وفي "البدائع" و"التحفة" عن الكرخي: أنه عني الفور، والإمام أبو منصور الماتريدي يحمل الأمر المطلق على الفور. ومعنى الوجوب على الفور، يعني عند اجتماع شرائط الوجوب يتعين العام الأول عند أبي يوسف رحمته الله، حتى يأثم بالتأخير عنه. والمراد من الفور: أن يلزم المأمور به في أول أوقات الإمكان مستتعار للسرعة من فارت القدر فوراً إذا علت. [البنية ٦/٤] **أبي حنيفة** رحمته الله وفي المحيط 'و"امرعياي" والكرمانى؛ أن أصح الروايتين عن أبي حنيفة رحمته الله أنه على الفور. [البنية ٧/٤]

**ما يدل عليه** وهو ما قاله ابن شجاع كان أبو حنيفة رحمته الله يقول: من كان عنده ما يحج به وكان يريد التزوح فإنه يبدأ بالحج؛ لأنه فريضة، وهذا يدل على أنه عني الفور. [البنية ٦/٤] **وعند محمد** رحمته الله زعم بعض المتأخرين أن هذا الخلاف بينهما مهي على أن الأمر المطلق عند أبي يوسف رحمته الله للفور، وعند محمد رحمته الله لا، وهذا غير صحيح؛ لأن الأمر المطلق لا يوجب على الفور باتفاق بينهما، فمسألة الحج مسألة مبتدأة. فقال أبو يوسف رحمته الله وجوبه بالفور؛ احترازاً عن القوت، حتى إذا أتى به بعد العام الأول كان أداء عنده، وعند محمد رحمته الله وجوبه على التراخي بشرط أن لا يموت، حتى لو لم يؤدّ في العام الأول وأدّى في الثاني أو الثالث يكون أداء اتفاقاً، ولو لم يؤدّ ومات يكون أئماً اتفاقاً، فثمرة الخلاف أنه إن أداه بعد العام الأول يأثم بالتأخير عند أبي يوسف رحمته الله خلافاً لمحمد رحمته الله. [شرح الوقاية ٣٢٣/١-٣٢٤]

\* أخرجه أبو داود في سننه عن ابن عباس أن الأقرع بن حابس سأل النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! الحج في كل سنة أو مرة واحدة؟ قال: بل مرة واحدة من ربه ﷻ [رقم: ١٧٢١، باب فرض الحج]





وكذا صحة الجوارح؛ لأن العجز دونها لازم. والأعمى إذا وجد من يكفيه مؤنة سفره، ووجد زاداً وراحلةً لا يجب عليه الحج عند أبي حنيفة رحمهما، بخلافهما، وقد مر في كتاب الصلاة. وأما المقعد فعن أبي حنيفة رحمهما أنه يجب؛ لأنه يستطيع بغيره، فأشبهه المستطيع بالراحلة، وعن محمد رحمهما أنه لا يجب؛ لأنه غير قادر على الأداء بنفسه، بخلاف الأعمى؛ لأنه لو هدي يؤدي بنفسه، فأشبه الضالَّ عنه. ولا بد من القدرة على الزاد والراحلة،

وكذا **صحح الجوارح** معطوف على قوله: والعقل. حتى إن المقعد، والرمل، والملوح، ومقطوع الرحلى، لا يجب عليهم الإحجاج إذا ملكوا الراد والراحلة، ولا الإيصاء به في المرض. وكذا الشيخ الذي لا ينبت على الراحلة يعني إذا لم يسبق الوجوب حالة الشحوحة بأن لم يملك ما يوصله إلا بعدها، وكذا المريض؛ لأنه بدل الحج بالبدن وإذا لم يجب البدن لا يجب البدن وظاهر الرواية عنهما يجب الحج على هؤلاء إذا ملكوا الراد والراحلة، ومؤنة من يرفعهم ويصعهم ويقودهم إلى مسلك، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمهما وهي الرواية التي أشار إليها المصنف بقوله: وأما المقعد إلا أنه حص المقعد، ويقابل ظاهر الرواية عنهما ما سببه المصنف إلى محمد رحمهما بقوله فرق محمد في هذه الرواية بين المقعد والأعمى. [فتح القدير ٣٢٦/٢]

**مؤنة سفره** وأراد مؤنة سفره: من يقوده إلى الحج. (الساية) **رحمهما** أي لأبي يوسف ومحمد رحمهما فإنه يجب عليه عندهما، وذكر شيخ الإسلام يلزمه قياساً على الجمعة، ويقولهما قال الشافعي وأحمد. [الساية ٩/٤-١٠] **الصلاة** في باب الجمعة. (البنية) **أنه يجب** وبه قال الشافعي وأحمد، وهذه رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمهما والمشهور عنه خلاف ذلك، وفي "المفيد": لا يجب على الصبي والعبد والمجنون والكفار والمقعد والرمل والأعمى والمريض والمجنوس ومن لا يملك الرد والراحلة، فإن وجد الأعمى قائداً أو المقعد والرمل من يحمله إما يملك أو إعارة أو إحارة لا يجب عليه عند أبي حنيفة، وعندهما يجب على الأعمى دون المقعد والزمن. [البنية ١٠/٤] **هدي**: على صيغة المجهول أي لو أرشد. (البنية)

**فأنشأ الصال** **عنه** أي فأنشأ الأعمى الصال، أي الثانية عن الطريق والتهدى إلى اشرار والمواقيت والمصاف، فإنه يجب الحج عليه؛ لأنه قادر لسلامته لكنه يحتاج إلى مرشد، وكذلك الأعمى، وحاصله: لا يسقط عنه، كما لا يسقط عن الضال. **ولا بد** هذا شرح قوله في أو الكتاب: إذا قدر على الراد والراحلة. (الساية)

وهو قدر ما يكتري به شِقَّ مَحْمِلٍ، أو رأس زاملة، وقدر النفقة ذاهباً وجائياً؛ لأنه . . . سئل عن السبيل إليه، فقال: "الزاد والراحلة"، وإن أمكنه أن يكتري عقبة، فلا شيء عليه؛ لأنهما إذا كانا يتعاقبان لم توجد الراحلة في جميع السفر. ويُشترط أن يكون فاضلاً عن المسكن، وعما لا بد منه كالخادم، وأثاث البيت وثيابه؛ لأن هذه الأشياء مشغولة بالحاجة الأصلية. ويُشترط أن يكون فاضلاً عن نفقة عياله إلى حين عودته؛

سئل محمّل بفتح الميم الأولى، وكسر الثانية أي جانيبه؛ لأن له جاسين، ويكفي للراكب أحد حاسبه. (الساية) أو رأس راملة والرامة العير الذي يعمل عليه المسافر متاعه وصعابه، من رمل الشيء إذا حمّله. [الساية ١١/٤] لنفقة أي ولا بد من قدر النفقة. (الساية) وحسابا يعني داهياً إلى مكة وجائياً إلى وطنه. (الساية) وإن أمكنه أن يكتري الحج أي إن أمكن من يريد الحج أن يكتري عقبة، أي ركوبة، وأكثر العقبة أن يكتري رجلاً بعيراً واحداً يتعاقبان عليه في الركوب، يركب كل واحد مرحلة ويمشي مرحلة. قوله: فلا شيء عليه أي فلا حج عليه. [الساية ١٢/٤] السفر والشرط أن تكون الراحلة في جميع السفر. (الساية) ويشترط هذا بيان لقوله في أول الكتاب. إذا قدر على الراد والراحلة فاضلاً عن المسكن. [الساية ١٢/٤-١٣] وأدب السب قال الجوهري: الأثاث متاع البيت كالفرش، والسط، وآلات الطبخ، ونحو ذلك. (الساية) عن نفقة عياله العيال جمع عيل كعجيد وحيد كذا في 'المغرب'، وذكره في باب الواو، فبدل عى أنه أجوف وواوي، يقال: عال عياله عاهم أعتق عليهم، وعيال الرجل من عيه نفقته، ولكن قول المصنف فاضلاً، وعن نفقة عياله، ثم تعليقه بقوله: لأن النفقة حق مستحق للمرأة يدل على أن المراد من عياله هو امرأته، ولكن ليس المراد من عيال المرأة وحدها، وقد قال قاضي حان . . . فاضلاً عن نفقة عياله وأولاده الصغار. [الساية ١٤/٤] في حين عودته قال الكاكي. ثم قدر النفقة مرة شهراً، ومرة ستة عن حسب اختلاف المساحة، وعن أبي يوسف . . . ونفقة شهر بعد عودته. قال المرعياني ليستريح شهراً على التكسب. وفي "المحيط": عن أبي عبد الله: ونفقة يوم بعد رجوعه إلى وطنه؛ لأنه يتعذر عليه التكسب في يوم قدومه. [الساية ١٤/٤]

روى من حديث ابن عمر، ومن حديث ابن عباس، ومن حديث أنس، ومن حديث عائشة، ومن حديث جابر، ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، ومن حديث ابن مسعود . . . [نصب الراية ٨٠٧/٣] أخرج المحاكم حديث أنس في 'المستدرک' عن قتادة عن أنس عن النبي في قوله تارك وتعالى: =

لأن النفقة حقٌّ مستحقٌّ للمرأة، وحق العبد مقدّم على حق الشرع بأمره. وليس من شرط الوجوب على أهل مكة ومن حولهم الراحلة؛ لأنه لا تلحقهم مشقة زائدة في الأداء، فأشبهه السَّعْيَ إلى الجمعة. ولا بد من أمن الطريق؛ لأن الاستطاعة لا تثبتُ دونه، ثم قيل: هو شرط الوجوب حتى لا يجب عليه الإيضاء،

ولا بد من أمن الطريق أي وقت حروح أهل بده. وإن كان محيماً في غيره، وهو أن يكون العابد فيه السلامة، وما أفق به أبو بكر الراري من سقوط الحج عن أهل بغداد، وقول أبي بكر الإسكافي: لا أقول: الحج فريضة في زماننا، قاله: ستة ست وعشرين وثلاثمائة، وقول الثلجي: ليس على أهل حراسان حج مذكدا وكذا ستة كان وقت علة الهب والخوف في الطريق. والذي يظهر أن يعتبر مع علة السلامة عدم علة الخوف أيضاً، حتى إذا غلب الخوف على القنوب من المخاريب لوقوع الهب والعلّة مهم مراراً، أو سمعوا أن طائفة تعرضت للطريق، ولها شوكة والناس يستضعفون أنفسهم عهم لا يجب، اختلف في سقوطه إذا لم يكن بد من ركوب البحر، فقيل: البحر يجمع الوجوب. وقال الكرمانلي: إن كان العابد في البحر السلامة من موضع حرت العادة بركوبه يجب، وإلا فلا، وهو الأصح وسيحون وحيحون والبرات والليل أمار لا نغار. [فتح القدير ٣٢٨/٢]

ثم قيل: والقائل بأنه شرط الوجوب حتى لا يجب الإيضاء من شجاع، وقد روي عن أبي حنيفة . لأن الوصول بدونه لا يكون إلا بمشقة عظيمة فصار من الاستطاعة، وهي شرط الوجوب. [فتح القدير ٣٢٩ ٢]

هو شرط لوجوب تكلموا في أن أمن الطريق وسلامة البدن على قول أبي حنيفة . ووجود المحرم للمرأة شرط لوجوب الحج أم لا ؟ فنعرضهم جمعوها شرطاً لوجوب، وبعضهم للأداء، وهو الصحيح. ومثمة الخلاف تظهر فيما إذا مات قبل الحج، فعلى قول الأولين: لا يبرمه الوصية، وعلى قول الآخرين: يلزمه، كذا في "الحامع الصغير" لقاضي خا. وقرر في "الإيضاح" على قول النعص بين الراد والراحلة، وبين أمن الطريق حيث إن الراد والراحلة شرط لوجوب اتفاقاً، بخلاف أمن الطريق، فقال: هو أن التمكن بالراد والراحلة يتحقق، فإذا عدا لم يثبت الاستطاعة، فأما خوف الطريق فيعجزه عن الأداء يعارض ومانع، واعتبر هذا بالمحبوس، فإن العبد الممنوع عن الشر لا يكون بطيراً للمريض الذي لا يقدر. (النهاية)

= ... قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد تابع حماد بن سلمة سعيداً على روايته عن قتادة. [٤٤١/١-٤٤٢، باب السبيل الراد والراحلة] رواه مؤثّقون. [الدراية ٤/٢]



ولأنها بدون المحرم يُخَاف عليها الفتنة، وتزداد بانضمام غيرها إليها، ولهذا تَحْرُم الخلوة بالأجنبية وإن كان معها غيرها، بخلاف ما إذا كان بينها وبين مكة أقل من ثلاثة أيام؛ لأنه يباح لها الخروج إلى ما دون السفر بغير محرم. وإذا وجدت محرماً: لم يكن لدخول منعها. وقال الشافعي رحمته: له أن يمنعها؛ لأن في الخروج تفويت حقه. ولنا: أن حق الزوج لا يظهر في حق الفرائض، والحجُّ منها، حتى لو كان الحج نفلًا له أن يمنعها، ولو كان المحرم فاسقًا قالوا: لا يجب عليها؛ لأن المقصود لا يحصل به. ولها أن حرج مع كل محرم إلا أن يكون مجوساً؛ لأنه يعتقد إباحة مناكحتها، ولا عبرة بالصبي والمجنون؛ لأنه لا تتأثي منهما الصيانة، والصبيّة التي بلغت حد الشهوة بمنزلة البالغة، حتى لا يسافر بها من غير محرم، ونفقة المحرم عليها؛ لأنها تتوسّل به إلى أداء الحج، واختلفوا في أن المحرم شرط الوجوب، أو شرط الأداء على حسب اختلافهم في أمن الطريق. وإذا سعى الصبي بعد ما أحرم.

ولهذا أي ولأجل زيادة الفتنة بانضمام المرأة إليها. (الساية) خلاف هذا متصل بقوله: ولا يجوز لها أن تخرج بغيرهما. (البنائية) لأنه يباح لها الخروج. فليس لنزوح معها إذا كان بينها وبين مكة أقل من ثلاثة أيام إذا لم تجد محرماً. [فتح القدير ٣٣١/٢] معها. وبه قال أحمد بن حنبل، وقال مالك رحمته لا يمنعها على القول بالفور، وفي القول بالتراخي قولان. [البنائية ٢٢/٤]

حقه وصار كالحج الذي ندرته له منعها منه. (فتح القدير) يمنعها. ولهذا كان نه أن يحبسها من ساعته ولكن لا يؤحر تحيلها إلى دبح أهدي ويحلها من ساعته، وعيها هدي لتعجيل الإهلال. (البنائية) محرم يعني سواء كان حراً أو عبداً، مسلماً أو ذمياً؛ لأن الدمي أيضاً يحفظ محارمه وإن كن مسلمات. [الساية ٢٣، ٤] عليها. وبه قال أحمد. (البنائية) لأنها تتوسّل به إلى الحج. فصار كشرء الراحلة، وفي 'فتاوى أبي حفص': لا يلزمها الحج، حتى تجد محرماً يحبسها من ماله، وهي من مالها. [الكفاية ٣٣٢/٢] واختلفوا: ثمرته تظهر في وجوب الوصية بالحج إذا مات مثلاً قبل أمن الطريق الطريق أو الموت قبل الوجوب ومن قال بأنها شرط الأداء قال يجب؛ لأن الموت بعد الوجوب وإنما عذرت في التأخير. [فتح القدير ٣٣٢/٢]

«عن عبد بن حمزة، في نسخة م بخطه عن حجة الإسلام؛ لأن إحرامهما انعقد لأداء النفل، فلا ينقلب لأداء الفرض، ولو جدد الصبي لإحرام قبل الوقوف، وبني حجة الإسلام، جاز، في نسخة م فعل ذلك. لم ح؛ لأن إحرام الصبي غير لازم؛ لعدم الأهلية، أما إحرام العبد لازم، فلا يمكنه الخروج عنه بالشروع في غيره، والله أعلم.

## فصل

«عن عبد بن حمزة عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار، ذو الحليفة.

ولو جدد الصبي يعني لو جدد إحرامه بعد استوع قبل الوقوف وبني حجة الإسلام جاز عن حجة الإسلام. [الساية ٢٥٤] والكافر والمجنون كالصبي، فهو حج كافر أو مجنون، فأفاق أو أسلم، فجدد الإحرام أحرأهما، وقيل: هذا دليل أن الكافر إذا حج لا ينكح بإسلامه، بخلاف الصلاة جماعة. (فتح القدير) **الاهلية** وبني لو أحصر الصبي وتحل لا دم عليه ولا قضاء، ولا جواز عليه لارتكاب المحظورات. [فتح القدير ٣٣٢-٣٣٣] **العبد** يكونه مخاطباً. (العناية) **لأمر** وهذا لو أصاب صيداً كان عليه إصيام؛ لأنه صار حائياً على إحرامه يقتل الصيد وهو ليس من أهل التكفير بالماء. [العناية ٣٣٢/٢] **فصل** ما فرغ من ذكر من يجب عليه الحج، و ذكر شروط الوجوب وما يتبعها، شرع في بيان أول أمكنة يبدأ فيها بأفعال الحج فيها، وهي المواقيت التي لا يجوز أن يجاوزها الإنسان إلا محرماً. [العناية ٣٣٣/٢]

**دو الحنفية** قال السكري: ذو الحليفة تصغير حلقة، وهي ماء بين بني حبش بن بكر بن هوزن وبين بني حفاحة القميتين بينه وبين المدينة ستة أميال، وقيل: سبعة وهو كالمرور رسول الله ﷺ إذا خرج من المدينة حج أو عمرة، وكان يمرر تحت شجرة في موضع المسجد الذي يدي الحليفة اليوم، وقال ابن حزم: عن أمير من أمية، وقال عياض 'في الإكمال': على سبعة، وقال الموهبي: نحو ستة أميال، وقال ابن الصاغ: ميل، وقال محب الدين الطبري: هذا حصاً طاهر. قلت وكذا قال الرافعي بينها وبين المدينة ميل، وهو أيضاً حصاً؛ لأن الحسن يرد ذلك. وقال شيخنا في 'شرح الترمذي': بينه وبين مكة عشرة مراحل، وقيل: اثنا عشر مراحل وبني وبين المدينة فرسخان ستة أميال، هذا هو الصواب والميل ثلث فرسخ والعرض اثني عشر ألف خطوة، وقال السروجي: الميل أربعة آلاف ذراع بدراع محمد بن فرح الشاشي، قلت العوام يسمون ذا الحليفة آبار علي عليه السلام. [البنية ٢٦/٤]



ولأهل عرق، ولأهل سد، الجحفة، ولأهل نخذ، قرن، ولأهل اليمن: **يلملم**. هكذا وقت رسول الله ﷺ هذه المواقيت لهؤلاء. وفائدة التأقيت: المنع عن تأخير الإحرام عنها؛ لأنه يجوز التقدم عليها بالاتفاق.

**دات عرق** قال الكرمانى: هي ميقات جميع أهل المشرق، بينه وبين مكة اثنا وأربعون ميلاً، وقال غيره: بينهما مرحتان. (الساية) بالكسر موضع سُمي به؛ لأن هناك عرقاً، وهو الحبل الصغير. **الجحفة** وهي ميقات أهل مصر والمغرب والشام من طريق تبوك، وهي قرية بين المغرب والشمال من مكة بينها وبين مكة اثنا وثمانون ميلاً. [الساية ٢٨/٤] **ولأهل نخذ قرن** في "المغرب": القرن ميقات أهل نخذ جبل مشرف على عرقات، والمغرب تسميه قرن المنار، وفي الصحاح: "بالتحريك، وفيه نظر، والقرن بفتحين حي من اليمن، إليهم ينسب أويس القرني". [الكفاية ٢/٣٣٣]

**ولأهل اليس يلملم** بفتح المثناة التحتيّة، واللامين وإسكان الميم، ويقال لها: أَلَمْلَم بالهمزة، وهو الأصل، والياء تسهيل لها، وهو جبل من جبال قحاة مشهور في زماننا بالسعدية، قاله بعض شراح المناسك. [رد المختار ٦/٥٢٠] **هكذا وقت الح** قال في "الحر": هذه المواقيت ما عدا دات عرق ثلثة في "الصحيحين"، ودات عرق في "صحيح مسلم" و"سنن أبي داود". [رد المختار ٦/٥٢٠] **الثالث** يسكون همزة لغة في التوقيت. (الساية) **المع عن ناحير الح** وقد يرم عليه أن من أتى ميقاتاً منها لقصد مكة، وجب عليه الإحرام سواء كان يمر بعده على ميقات آخر أم لا، لكن المصطور خلافه في غير موضع. وفي "الكافي" للحاكم الصدر الشهيد الذي هو عبارة عن جمع كلام محمد ومن جاوز وقته غير محرم ثم أتى وقتاً آخر وأحرم منه أجزاءه، ولو كان أحرم من وقته كان أحب إلي انتهى. ومن الفروع: المدي إذا جاور إلى الجحفة، فأحرم عندها فلا بأس به، والأفضل أن يحرم من دي الخليفة، ومقتضى كون فائدة التوقيت الممع من التأخير أن لا يحور التأخير عن دي الخليفة؛ فإن مروره به سابق على مروره بالميقات الآخر، ولذا روي عن أبي حنيفة - أن عليه دماً، لكن الظاهر عنه هو الأول. [فتح القدير ٢/٣٣٤]

أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس قال: **وقت** ... **ولأهل** ... **الجحفة** ... **ولأهل** ... **السد** ... **ولأهل** ... **القرن** ... **ولأهل** ... **اليمن** ... **يلملم** ... **هكذا** ... **وقت** ... **رسول الله** ... **هذه** ... **المواقيت** ... **لهؤلاء** ... **وفائدة** ... **التأقيت** ... **المنع** ... **عن** ... **تأخير** ... **الإحرام** ... **عنها** ... **لأنه** ... **يجوز** ... **التقدم** ... **عليها** ... **بالاتفاق**.  
**الح** ... **قال** ... **في** ... **"الحر"** ... **هذه** ... **المواقيت** ... **ما** ... **عدا** ... **دات** ... **عرق** ... **ثلثة** ... **في** ... **"الصحيحين"** ... **ودات** ... **عرق** ... **في** ... **"صحيح مسلم"** ... **و"سنن أبي داود"**. [رد المختار ٦/٥٢٠] **الثالث** يسكون همزة لغة في التوقيت. (الساية) **المع عن ناحير الح** وقد يرم عليه أن من أتى ميقاتاً منها لقصد مكة، وجب عليه الإحرام سواء كان يمر بعده على ميقات آخر أم لا، لكن المصطور خلافه في غير موضع. وفي "الكافي" للحاكم الصدر الشهيد الذي هو عبارة عن جمع كلام محمد ومن جاوز وقته غير محرم ثم أتى وقتاً آخر وأحرم منه أجزاءه، ولو كان أحرم من وقته كان أحب إلي انتهى. ومن الفروع: المدي إذا جاور إلى الجحفة، فأحرم عندها فلا بأس به، والأفضل أن يحرم من دي الخليفة، ومقتضى كون فائدة التوقيت الممع من التأخير أن لا يحور التأخير عن دي الخليفة؛ فإن مروره به سابق على مروره بالميقات الآخر، ولذا روي عن أبي حنيفة - أن عليه دماً، لكن الظاهر عنه هو الأول. [فتح القدير ٢/٣٣٤]

ثم الآتي في معنى ما قصد دخول مكة من غير قصد الحج أو غيره من  
 من قصد عدداً لقوله "لا يجاوز أحد الميقات إلا محرماً" ولأن وجوب الإحرام  
 لتعظيم هذه البقعة الشريفة، فيستوي فيه الحاج والمعتمر وغيرهما. ومن كان داخل  
 المقام في مكة من غير قصد الحج أو غيره من قصد عدداً لأنه يكثر دخوله مكة، وفي إيجاب الإحرام  
 في كل مرة حرج بين. فصار كأهل مكة، حيث يباح لهم الخروج منها، ثم دخولها بغير  
 إحرام لحاجتهم، بخلاف ما إذا قصد أداء التَّسْلُك؛ لأنه يتحقق أحياناً، فلا حرج.

ثم لا بد من أن كان خارج المواقيت، قيل: الصواب يبقى نسبة إلى المفرد، وهو الأفق والآفاق واحد، من  
 سماء والأرض وهي نواحيها. (السياسة) عدداً وعند الشافعي يجوز به محاورة الإحرام إذا لم يرد استث  
 وفي النهاية: وقد الشافعي بما يجب لإحرام عند الميقات على من أراد دخول مكة للحج والعمرة، فأما  
 من أراد دخولها بقتل فيبس عليه الإحرام عدده قولاً واحداً؛ لأن الذي دخلها يوم الفتح بغير إحرام، من  
 أراد دخولها بتجارة أو صلح عريم، له فيه قولان. [النهاية ٤: ٣١] السريفة فطل ما رعه الشافعي  
 ومن كان داخل المندب أي ومن كان وصيه بين الميقات ومكة. استأثر من هذه العبارة أن يكون بعد  
 المواقيت، لكن الواقع أن لا فرق بين كونه بعدها، أو فيها نفسها في نص الرواية، قال: ليس للرجل من  
 أهل المواقيت، ومن دونه إلى مكة أن يقرن ولا يتمتع، وهو بمنزلة أهل مكة، ألا ترى أن له أن يدخل  
 مكة بغير إحرام، كذا في كلام محمد وصرح بأن ذلك عند عدم قصد الست، أما إذا قصدوه وجب  
 عليهم الإحرام قبل دخولهم أرض الحرم، فمبقاها كل أهل إلى الحرم، وكذا المبكي إذا خرج من مكة  
 حاجاً، فبمع الوقت ولم يجاوز. يعني له أن يدخل مكة راجعاً بغير إحرام فإن جاوز الوقت لم يكن به أن  
 يدخل مكة إلا بإحرام. [فتح القدير ٢/٣٣٥]

أخرج الطبراني في المعجم الكبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي قال: لا بد  
 من أن يكون من أهل مكة أو من أهل الحرم، قال الحافظ في الدراية: وفيه حصيد. فت  
 فما له؟ وهو حسن الحديث على الأصل الذي أصله غير مرة، قال ابن معين: لا بأس به، وقال مرة:  
 ثقة، وقال ابن سعيد: كان ثقة كذا في "التهذيب". [إعلاء السنن ١٠/١٩]

فإن فداء الإحرام على هذه المواقيت: جاز: لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾، وإتمامهما: أن يُحْرَمَ بهما من دَوِيرَةِ أهله، كذا قاله علي وابن مسعود رضي الله عنهما\*. والأفضل التقدم عليها؛ لأن إتمام الحج مفسر به، والمشقة فيه أكثر، والتعظيم أوفر. وعن أبي حنيفة رضي الله عنه إنما يكون أفضل إذا كان يملك نفسه أن لا يقع في محذور. ومن كان داخل الميقات: فوقته الحلُّ معناه: الحل الذي بين المواقيت وبين الحرم؛ لأنه يجوز

لقوله تعالى: وَأَتِمُّوا الْحَجَّ الْح. اختلفوا في معنى الإتمام، فقال بعضهم: هو يتمها عندسكهما وحدودهما، وهو قور بن عباس وعنقة وإبراهيم والنجعي وبجاهد، وقال سعيد بن جبير وطاؤوس: إتمام الحج والعمرة أن تحرم بهما مرددين، وسئل عن علي بن أبي طالب عنه، فقال: أن تحرم من دويرة أهلث، ومثله عن ابن مسعود. وقال قتادة: إتمام العمرة أن تعتمر في غير أشهر الحج، فإن كانت في أشهر الحج، ثم أقم حتى حج، فهي متعة، وإتمام الحج أن يؤتى عندسكها، حتى لا يلزم فيها دم، وقال الصحاح: إتمامهما أن تكون المتعة حلالا.

من دويرة تصغير دار، كان شحيحاً كثيراً يقول: إن ذكر دار ههنا بالتصغير مقابلة تعظيم بيت الله تعالى يعني أن بيت الله يعظم وغيره من البيوت يصغر. (النهاية) الميقات: أو في نفس المواقيت. (فتح القدير) فوقته الحل: بكسر الحاء أي خارج الحرم، معلوم إذا كان داخل المواقيت الذي هو الحل، أما إذا كان ساكناً في أرض الحرم، فميقاته كميقات أهل مكة وهو الحرم في الحج، والحل في العمرة. [فتح القدير ٢/ ٣٣٦]

لأنه يجوز الحج: وهذا دليل ما ادعاه من معنى الحل يعني المراد به الحل الذي بين المواقيت وبين الحرم، لا مطلق الحل أن لو كان مراده المطبق، فحينئذ يصير هو كالأفاقي، وما حار له أن يحرم من دويرة أهله وحيث حار به ذلك حار به أن يحرم من دويرة أهله حار من أي الموضع شيء من أصل، ومثاله إذا كان من أهل بستان بني عامر أو نخبة أو عسفان أو حيض، فالأفضل أن يكون إحرامه من منبره، ويجوز عندنا تأخيرها إلى الحرم، ولا معنى لذكر الحل الذي هو قبل منبره إلى المواقيت. وفي المحيط 'و' 'سدائع': من كان داخل الميقات كأهل بستان بني عامر، فميقاته في الحج والعمرة من دره إلى الحرم، ومن داره أفضل، وكذا الأفاقي إذا حل في البستان، وانكسر إذا خرج إليه من الحرم يكون حكمه حكم أهل البستان. [النهاية ٤/ ٣٥١]

\* حديث علي: أخرجه الحاكم في "المستدرک" عن عبد الله بن سلمة قال: سئل عن علي عن قور بن جابر عن رجل: ٥٥ حَجَّ وَعُمَرَهُ رضي الله عنه قال: لا حرم من دويرة أهله. وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. [٢٧٦، ٢، كتاب التفسير] وحديث ابن مسعود رضي الله عنه عريب. [النهاية ٤/ ٣٣]

إحرامه من ديرة أهله، وما وراء الميقات إلى الحرم مكان واحد. **ومن كان بمكة فوقف في**  
**الحج سمره**، **وهي نعمة من**؛ لأن النبي **أمر أصحابه أن يحرموا بالحج من خوف**  
**مكة**، وأمر أبا عائشة **أن يعمرها من التمتع**، وهو في الحل، ولأن أداء الحج في  
**عرفة**، وهي في الحل، فيكون الإحرام من الحرم، ليتحقق نوع سفر وأداء العمرة في الحرم،  
 فيكون الإحرام من الحل لهذا، إلا أن التمتع أفضل؛ لورود الأثر به، والله أعلم بالصواب.

**عرف**، يعني الحرم للحج من مكة يكره أدائه في عرفة يعني بوقفه. (العبادة) لهذا أي ليتحقق نوع  
 سفره. (العبادة) وهو ما ذكر قبيل هذا وأمر أبا عائشة أن يعمرها من التمتع. (الكفاية)

" أخرجه مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله قال: **أمرنا النبي**

**قال: فاهنت من الإصح**. [رقم: ٢٩٤١، باب بيان وجوه الإحرام]

أخرج البخاري في صحيحه عن عائشة **روح النبي** قالت: خرجنا مع النبي في حجة الوداع  
 فأهللنا بعمره، ثم قال النبي **من معه هدي فيهل بالحج مع عمره**، ثم لا يد **حل مهم**  
 جميع، فقدمت مكة وأنا حائض، ولم أحض بالبيت، ولا بين الصفا والمروة، فشككت  
 أنفذي رأسك وامتشطتي وأهمني بالحج ودعي العمرة، ففعلت. **فما قصا حج أرسني** مع  
 عند الرحمن من أي بكر إلى التمتع فاعتمرت فقال: **هذه مكان عمرتك** قالت: فطاف الدين كانوا أهلوا  
 بالعمره بالبيت، وبين الصفا والمروة ثم حبوا، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى، وأما الذين جمعوا  
 الحج والعمره فبما طافوا طوافاً واحداً. [رقم: ١٥٥٦، باب كيف تُهل الحائض والنفساء]

## باب الإحرام

وإذا أراد الإحرام غسل. أو مسح. أو غسل فصل: لما روي أنه . . . اعتسل لإحرامه، إلا أنه للتطيف، حتى تؤمر به الحائض، وإن لم يقع فرضاً عنها، فيقوم الوضوء مقامه كما في الجمعة، لكن الغسل أفضل؛ لأن معنى النظافة فيه أتم، ولأنه . . . اختاره. قال: . . . عسيلين. إزاراً ورداءاً.

باب الإحرام لما مرع من ذكر المواقف ذكر كيفية الإحرام الذي يفعل في تلك المواقف. (العناية)

وإذا أراد الإحرام حقيقته الدحول في الحرم، والمراد الدحول في حرمت مخصوصة أي الترامها، واترامها شرط الحج شرعاً غير أنه لا يتحقق ثبوته شرعاً إلا بالنية مع الذكر، أو اختصاصه على ما سيأتي، وإذا تم الإحرام لا يخرج عنه إلا بعمل السك الذي أحرم به، وإن أفسده إلا في القوات، فعمل العمرة، وإلا الإحصار مبدع الهدى. [فتح القدير ٢/٣٣٧] إلا أنه لسطف أي إلا أن هذا الاعتسال لزيادة تطيف البدن، وأشار به إلى أنه غير واجب خلافًا لداود الظاهري فإنه واجب عبده، ونقل عن بعض أهل المدينة أن الدم يجب تركه، وعن الحسن البصري إذا تركه ناسياً يعتسل إذا تذكره، والجمهور على أن هذا الغسل مستحب للإحرام. [الباب ٤/٣٨] الخاص والأمر أمر الاستحباب. (الساية)

قفوه الوضوء مقامه أي في حق إقامة النية، لا في حق الأفضلية. (الساية) حديث هذا هو النية، والثوب الواحد الساتر جائر. (فتح القدير) أو عسيلين وقال الشيخ أبو بكر الرازي في "شرحه لمختصر الطحاوي": إما ذكر جديدين أو عسيلين؛ لأنه روي عن بعض السلف كراهة لس الحديد عند الإحرام، قلت: المفهوم ما أنه إذا لم يجد جديدين يكون عتيقين عسيلين. [الساية ٤/٣٩]

إزاراً ورداءاً الإزار من الحقو إلى الحصر، والرداء من الكتف، ويدخل الرداء تحت يمينه، ويبقى على كتفه الأيسر، ويبقى كتفه الأيمن مكشوفاً. [العناية ٢/٣٣٨]

أخرجه الترمذي عن حارثة بن زيد بن ثابت عن أبيه . . . . . وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب. [رقم: ٨٣٠. باب ما جاء في الاعتسال عند الإحرام]



لما روى جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم بذى الحليفة ركعتين عند إحرامه. <sup>محمد</sup> قال: وقال: **سَلِّمُوا إِلَى أَرْضِ الْحَجِّ، فَيَسِّرْهُ لَكُمْ، وَتَسَدُّ مَعَكُمْ؛ لِأَنَّ أَدَاءَهُ فِي أَزْمَنَةِ مَتَرَفَةٍ، وَأَمَاكِنَ مَتَبَايِنَةٍ، فَلَا يَعْرِى عَنِ الْمَشَقَّةِ عَادَةً، فَيَسْأَلُ التَّيْسِيرَ، وَفِي الصَّلَاةِ لَمْ يَذْكُرْ مِثْلَ هَذَا الدُّعَاءِ؛ لِأَنَّ مَدَّهَا يَسِيرَةٌ، وَأَدَاءُهَا عَادَةٌ مَتَيِّسِرَةٌ.** قال: **ثُمَّ بَنَى عَقِبَ صَلَاتِهِ:** لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم **لَبَّى فِي ذُبُرِ صَلَاتِهِ،\*\***

**وقال:** يعني الذي يريد الحج: "اللهم إني حج، قد في 'النهاية': وفي بعض السح لم يذكر 'قال' الأول، والصحيح هو الأول؛ لأنه هو المثلث في الكتب المتفقة عن الأسانيد. [الغاية ٢/ ٣٣٩] **لأن** وهو تعليل سؤال التيسير؛ لأنه عادة عظيمة تحصل بأفعال. (الساية) **لأن مدتها** وفي "التحفة" و"القبية" وغيرهما: قال محمد - في الصلاة يجب أن يقول: اللهم إني أريد صلاة كذا، فيسرها لي وتقللها مني، كما في الحج، فلا فرق. [الساية ٤/ ٤٤] \* نسبة هذا الحديث إلى جابر لم تصح، والذي في حديث جابر غير تعيين عدد عنى ما رواه جابر في حديث طويل أنه صلى في مسجد ذي الحليفة ولم يذكر عدداً. [الساية ٤/ ٤٣] أخرج مسلم في صحيحه حديث جابر عن جعفر بن محمد رضي الله عنه عن أبيه قال: دخلنا على جابر بن عبد الله فسأل عن القوم حتى انتهى إلي فقلت: أنا محمد بن علي بن حسين.... فقلت: مرحباً بك يا ابن أخي! سل عما شئت، فسألته... فقلت: أخبرني عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بيده، فعقد تسعاً فقال: **سَلِّمُوا إِلَى أَرْضِ الْحَجِّ، فَيَسِّرْهُ لَكُمْ، وَتَسَدُّ مَعَكُمْ؛ لِأَنَّ أَدَاءَهُ فِي أَزْمَنَةِ مَتَرَفَةٍ، وَأَمَاكِنَ مَتَبَايِنَةٍ، فَلَا يَعْرِى عَنِ الْمَشَقَّةِ عَادَةً، فَيَسْأَلُ التَّيْسِيرَ، وَفِي الصَّلَاةِ لَمْ يَذْكُرْ مِثْلَ هَذَا الدُّعَاءِ؛ لِأَنَّ مَدَّهَا يَسِيرَةٌ، وَأَدَاءُهَا عَادَةٌ مَتَيِّسِرَةٌ.** قال: **ثُمَّ بَنَى عَقِبَ صَلَاتِهِ:** لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم **لَبَّى فِي ذُبُرِ صَلَاتِهِ،\*\*** وأخرج أبو داود في سننه عن سعيد بن جبير قال: قلت لعبد الله بن عباس: يا أبا العباس! عجبت لإختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في إلهال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أوحى؟ فقال: إني لأعلم الناس بذلك، إنما إنما كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة واحدة، فمن هناك احتفتوا، **سَلِّمُوا إِلَى أَرْضِ الْحَجِّ، فَيَسِّرْهُ لَكُمْ، وَتَسَدُّ مَعَكُمْ؛ لِأَنَّ أَدَاءَهُ فِي أَزْمَنَةِ مَتَرَفَةٍ، وَأَمَاكِنَ مَتَبَايِنَةٍ، فَلَا يَعْرِى عَنِ الْمَشَقَّةِ عَادَةً، فَيَسْأَلُ التَّيْسِيرَ، وَفِي الصَّلَاةِ لَمْ يَذْكُرْ مِثْلَ هَذَا الدُّعَاءِ؛ لِأَنَّ مَدَّهَا يَسِيرَةٌ، وَأَدَاءُهَا عَادَةٌ مَتَيِّسِرَةٌ.** قال: **ثُمَّ بَنَى عَقِبَ صَلَاتِهِ:** لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم **لَبَّى فِي ذُبُرِ صَلَاتِهِ،\*\***

**لَبَّى فِي ذُبُرِ صَلَاتِهِ،\*\*** [رقم: ١٧٧٠، باب وقت لإحرام]

**\*\*** أخرجه الترمذي في جامعه عن ابن عباس رضي الله عنه قال: **سَلِّمُوا إِلَى أَرْضِ الْحَجِّ، فَيَسِّرْهُ لَكُمْ، وَتَسَدُّ مَعَكُمْ؛ لِأَنَّ أَدَاءَهُ فِي أَزْمَنَةِ مَتَرَفَةٍ، وَأَمَاكِنَ مَتَبَايِنَةٍ، فَلَا يَعْرِى عَنِ الْمَشَقَّةِ عَادَةً، فَيَسْأَلُ التَّيْسِيرَ، وَفِي الصَّلَاةِ لَمْ يَذْكُرْ مِثْلَ هَذَا الدُّعَاءِ؛ لِأَنَّ مَدَّهَا يَسِيرَةٌ، وَأَدَاءُهَا عَادَةٌ مَتَيِّسِرَةٌ.** قال: **ثُمَّ بَنَى عَقِبَ صَلَاتِهِ:** لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم **لَبَّى فِي ذُبُرِ صَلَاتِهِ،\*\*** [رقم: ٨١٩، باب ما جاء من أحرم النبي صلى الله عليه وسلم] قلت: وفيه حصيد بن عبد الرحمن الخوري محتف فيه، وقد حسن له الترمذي كما تراه، وقد تفرد عبد السلام بن حرب برواية هذا الحديث، =



وإن لي بعد ما استوت به راحلته جاز، ولكن الأول أفضل؛ لما روينا. **وإن كان مفرد**  
**باحج، بمعنى سببه حج؛ لأنه عبادة، والأعمال بالنيات.** **و سببه أن قدس: لبيك** **سببه**  
**لست. سبب لا سبب. سبب سبب. سبب سبب سبب. لا سبب سبب. لا سبب سبب. لا سبب سبب.** وقوله:  
 إن "الحمد بكسر الألف لا بفتحها؛ ليكون ابتداءً لا بناء؛ إذ الفتحة صفة الأولى،

**راحله** قال في المعرب: أي قامت مستوية على قوائمها، والراحلة هو الحبيب والسجبة من  
 الإبل. [السياسة ٤٤، ٤٤] **لما روي** أشار به إلى قوله: التي في دير كل صلاته. (السياسة) **لست** **الح** هو من المصادر  
 التي يجب حذف فعلها؛ لوقوعه مثني، واختلفوا في معناه، فقيل: مشتق من ألَّب الرجل إذا أقامه في مكان، بمعنى  
 لبيك كقولك: حمداً أقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة؛ لأن الشبهة ههنا لتكرير وتكثير. ويقال: معنى لبيك أنا  
 أقيم على صاعتك، مصوب على المصدر من قوهم: سبب بامكان، وألَّب إذا أقام به، ولزم. وكان حقه أن يقال:  
 لباً لك. كقولك: حمداً لله وكسرتي لتأكيد. أي إلَّاباً لك بعد إلَّاب. وقيل: مشتق من قوهم: امرأة بة أي  
 محبة لزوجها، محبتي لك يارب، وقيل: من قوهم: داري تب دارك، أي تواجهها، معناه: اتخاها بك مرة بعد  
 أخرى، و معناه: إخلاصي لك من قوهم: حسب سبب أي خاص، ومه: سبب الطعام. [السياسة ٤٤/٤٥]

**كسر الالف** يعني في وجه الأوجه، وأما في الحور فيجوز. (فتح القدير) وفي 'الخص': لأن النبي  
 كسرها قنت: لا يعرف ذلك عن النبي. [السياسة ٤٤/٤٦] **لكن** **اسداء** أي يكون ابتداء الكلام غير  
 متعلق بما قبله، (لأساء) أي لا يكون ساء على ما قبله، فيكون المعنى أثنى عليك؛ لأن الحمد بك فيه معنى  
 التحصيل، بخلاف الكسرة؛ لأن فيها معنى التعميم، فهذا أولى (إد افتحة) أي فتحة الألف (صفة الأولى)  
 أي الكلمة الأولى. وهي قوله: لبيك، وما يرد به الصفة السجوية، بل أراد به الصفة الحقيقية، وهي انقائم  
 بالذات فيكون معناه اتعليل معنى؛ لأن الحمد لك وابتداء الشاء أولى، وفي 'شرح الإرشاد': الكسر اختيار  
 جماعة من أهل اللغة، والفقهاء. [السياسة ٤٤/٤٥]

= وهو ثقة أخرج له الشيعان، وفي 'الخواهر القي': قال البيهقي: حضيف بنيس بالقوي. قنت: هذا الحديث  
 أخرجه إمامكم في 'مستدركه' وقال: على شرط مسلم، وأخرجه أبو داود في 'سنة' وسكت عنه، وفي 'شرح  
 المهذب' للبووي: قد حالف البيهقي في حضيف كتروون من الحفص والأئمة المتقدمين. فوثقه يحيى بن معين إمام  
 الجرح والتعديل، وأبو حاتم، وأبو زرعة، ومحمد بن سعيد. وقال النسائي: صالح. [إعلاء السنن ٣٩/١٠ ٤٠]

وهو إجابة لدعاء الخليل صلوات الله عليه على ما هو المعروف في القصة.<sup>\*</sup>  
ولا ينبغي أن يُخلّ بشيء من هذه الكلمات؛ لأنه هو المنقول باتفاق الرواة،

**المعروف في القصة** أي في قصة إبراهيم - لما فرغ من بناء الكعبة أمر بأن يدعو الناس إلى الحج، فصعد  
أنا قيس، وقال: إن الله تعالى أمر بناء بيت له، وقد بي ألا فحجوا، فلغ الله تعالى صوته الناس في أصوات  
أناتهم وأرحام أمهاتهم، فمنهم من أحاب مرة، ومنهم من أحاب مرتين، وأكثر، وعلى حسب جوارهم يحجون.  
ويبدأ هذا في قوله تعالى: **فالتبى إجابة الداعي بلا خلاف**، ولكن الخلاف في الداعي  
أشار المصنف إلى أن الداعي هو الخليل - وقيل: الداعي هو الله تعالى، كما قال الله تعالى: **فالتبى**  
**فالتبى** - وقيل: رسول الله - كما قال: **إن سيداً بي دراً، واتخذ فيها مأدبة وبعث داعياً، وأراد**  
**بالداعي نفسه** - [النهاية ٤/٤٦] **ولا سعي أن يخل** بضم الياء من الإحلال، وقاعه هو المحرم، ويجوز أن  
يكون على صيغة المجهول أيضاً. **لأنه** أي ذكر التسمية على الهيئة المذكورة هو المنقول. (النهاية)

فيه آثار عن الصحابة والتابعين. [نصب الراية ٢٢/٣] منها ما أخرجه الحاكم في 'المستدرک' عن  
ابن عباس - قال: لما بنى إبراهيم البيت أوحى الله إليه أن أذن في الناس بالحج قال: فقال إبراهيم: **ربكم قد اتخذ بيتاً وأمركم أن تحجوه فاستجاب له ما سمعه من حجر أو شجر أو أكمة أو تراب: لبيت**  
**فقال** وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. [٢٠٢، ٥٥٢، كتاب التاريخ] ومنها ما روى  
الواقدي عن جده، عن مسلم بن خالد الرحبي عن ابن أبي حنيفة، عن مجاهد، قال: **فالتبى**  
**فالتبى** - انتهى. قلت: وأثر مجاهد مرسل حسن؛ فإن الواقدي مختلف فيه، وكذا ابن أبي حنيفة،  
ومثله لا يقال بالرأي فهو في حكم المرفوع. والله تعالى أعلم. [إعلاء السنن ١٠/٤١]

قوله: باتفاق الرواة فيه بصر؛ إذ ليس ما ذكره مقولاً باتفاق الرويات والرواة، فقد روي حديث التسمية  
عن عائشة - وعبد الله بن مسعود - وليس فيه: **والمالك لا شريك لك**. [البناءة ٤/٤٦] وكذلك  
أيضاً في نصب الراية [٢٣/٣] فحديث عائشة - أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي عطية عن  
عائشة - قالت: **فالتبى** - قال: **فالتبى** - [رقم: ١٥٥٠، باب التلبية] وحديث ابن مسعود: أخرجه النسائي في سننه عن  
عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود - قال: **فالتبى** - [رقم: ٢٧٥٢، باب كيف التلبية]



فلا يمنع من الزيادة عليه. قال: وإذا أتى فقد أحرم يعني إذا نوى؛ لأن العبادة لا تتأدى إلا بالنية، إلا أنه لم يذكرها؛ لتقدم الإشارة إليها في قوله: اللهم إني أريد الحج. ولا يصير شارعاً في الإحرام بمجرد النية ما لم يأت بالنية خلافاً للشافعي رحمه الله؛ لأنه عقد على الأداء، فلا بد من ذكر كما في تحريم الصلاة، ويصير شارعاً بذكر يقصد به التعظيم سوى التلبية، فارسية كانت أو عربية، هذا هو المشهور عن أصحابنا. والفرق بينه وبين الصلاة على أصلهما أن باب الحج أوسع من باب الصلاة حتى يُقام غير الذكر مقام الذكر كتقليد البدن، فكذا غير التلبية، وغير العربية.

من الزيادة عليه وأخرج أبو داود عن جابر قال: أهل رسول الله ﷺ فذكر تلبينه مشهورة. وقال: والناس يريدون: لبك دالمعارج ونحوه من الكلام. والذي يسمع. فلا يقول لهم شيئاً، فقد صرح بتقريره، وهو أحد الأدلة. [فتح القدير ٣٤٣/٢] خلافاً للشافعي في أحد قوياه، وروى عن أبي يوسف رحمه الله كقولته قياساً على الصوم نافع أنها عادة كف عن المخطورات، فتكفي النية لالتزامها، وقسنا نحن على الصلاة، لأنها التزام أفعال لا مجرد كف، بل التزام الكف شرط فكان بالصلاة أشبه فلا بد من ذكر يقتضيه، أو بما يقوم مقامه مما هو من خصوصياته. [فتح القدير ٣٤٤/٢] الأداء أي على عادة تشمل على أركان محتفة. (الساية)

هو المشهور عن أصحابنا يعني أنه يصير شارعاً بما يقصد به التعظيم. قال القدوري رحمه الله في شرحه: هو المشهور عن أبي يوسف رحمه الله، رواه ابن أبي مالك وشعر ومعنى، وروى الحسن بن زياد عنه أنه لا يكون محرماً إلا بالتلبية. وقال في 'الحنفة': لو ذكر التهليل، أو التسيح، أو التحميد، ونوى الإحرام يصير محرماً، سواء كان يحسن التلبية، أو لا، وكذلك إذا أتى بلسان آخر، سواء كان يحسن العربية أو لا يحسنها، هذا جواب ظاهر الرواية، وروى الحسن عن أبي يوسف رحمه الله إن كان لا يحسن التلبية حار، وإلا فلا، كما في الصلاة. أما أبو حنيفة فإنه مر على أصبه، وهو أن الذكر الموضوع في ابتداء العادة لا يختص عبده بعبادة بعينها ولا بصفة كتكبير الصلاة. [البنية ٥١/٤]

على أصلهما: أي أصل أبي يوسف ومحمد رحمه الله، وهو أنه عند أبي يوسف يختص بعبادة التكبير، وأما محمد رحمه الله فقيّد بالعربية في التحريم، ولم يقيّد ههنا؛ لأن باب الحج أوسع. (الكفاية) مقام الذكر وهذا؛ لأن المقصود بالتلبية إظهار الإحالة للدعوة، وتقليد الهدى تحصل الإحالة. [الكفاية ٣٤٤/٢]

قال: **ما فعل ما فعل من رَفَثٍ وَفُسُوقٍ وَجِدَالٍ**، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾، فهذا هي بصيغة النفي. والرفث الجماع، أو الكلام الفاحش، أو ذكر الجماع بحضرة النساء، والفسوق: المعاصي، وهو في حال الإحرام أشدُّ حرمة، والجدال: أن يجادل رفيقه، وقيل: مجادلة المشركين في تقديم وقت الحج وتأخيرها، **ولا يقتل صيداً** لقوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾. **ولا يمس اليد** لا يمس اليد. لحديث أبي قتادة أنه أصاب حمار وحش وهو حلال، وأصحابه مُحْرَمُونَ، فقال النبي لأصحابه: هل أشرْتُم؟

**نصفه النفي** وهو أكد ما يكون من السهي، كأنه قيل: ولا يكن رفث، ولا فسوق، ولا جدال، وهذا لأنه لو بقي إحراماً تنصرف الخيف في كلام الله تعالى لصدورها عن العص فيكون المراد بالنفي وجوب انتفائه. [الكفاية ٣٤٤/٢] **الجماع** هكذا فسرهُ بن عباس وابن عمر وعطاء بن أبي رباح وعطاء بن السائب ومجاهد والحسن البصري والزهري والشافعي وقتادة. [الساية ٥٢/٤] **الرفث** هكذا فسرهُ أبو عبيدة (الساية) **حضره النساء** لأن ذكر الجماع في غير حضرته ليس من الرفث. (النهاية)

**في حال الإحرام** لأن حالة الإحرام تشبه حال الموت والمعصية حاة الموت، أفح كدس الحرير في الصلاة وانتطرب في قراءة القرآن. (الكفاية) **مجادلة المشركين** الحج روي عن مجاهد أنه قال: قد استقر الحج في دي الحجة فلا جدال فيه، وذلك أن المشركين كانوا يحجّون عامين في دي القعدة، وعامين في دي الحجة، فلما فتح رسول الله مكة بعث أبا بكر ليحج بالناس، فوافق ذلك عام دي الحجة، فقال "ألا إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق السموات والأرض"، يعني رجع أمر الحج إلى دي الحجة كما كان ولا جدال في الحج كذا في "تفسير الفقيه أبي الليث" رحمه الله. [الكفاية ٣٤٥/٢]

**ولا يقتل صيداً** أي لا يقتل المحرم صيداً، قال الأثراري: أي لا يذبح، وإنما قال لا يقتل، لأن القتل يستعمل في الحرام عالياً، وذبح المحرم الصيد حرام، قلت: لا يحتاج إلى هذا التفسير؛ لأن القتل أعم، وفي القرآن أيضاً مذكور بلفظ القتل لا بلفظ الذبح. [الساية ٥٢/٤-٥٣] **حرم** جمع حرام يعني محرمون. (الساية) إليه: الإشارة تقتضي الحضرة، والدلالة تقتضي الغيبة. (العناية)

هل دلتهم؟ هل أعنتم؟ فقالوا: لا، فقال: **إِذَا فَكَّلُوا**،\* **ولأنه إزالة الأمن عن الصيد؛ لأنه آمن بتوحيّشه، وبُعده عن الأعين.** قال: **ولا تنس قميصا، ولا سراويل، ولا عمامة، ولا خفين إلا أن لا يجد عرس.** **فيقطعهما أسفل من الكعبين:** لما روي أن النبي ﷺ نهى أن يلبس المحرم هذه الأشياء، وقال في آخره: **"ولا خفين إلا أن لا يجد نعلين فليقطعهما أسفل من الكعبين"**،\*\*

**ولأنه** أي ولأن المذكور من الإشارة والدلالة والإعانة. (البداية) **قميصا** ولو كان من جلد. (الساية) **فيقطعهما** وقد عطاء وأحمد بن حنبل: لا يقطعهما؛ استدلالاً بحديث ابن عباس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يخطب بعرفات: **"من لم يجد النعلين فليلبس الخفين، ومن لم يجد إزاراً فليلبس السراويل"** ولم يذكر القطع. ولنا حديث الكتاب. [البداية ٥٥/٤] **هذه الأشياء** أي القميص والسراويل والعمامة والقلنسوة والخفين. (الساية) أخرجه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٣/٢٦] أخرج البخاري في صحيحه عن عبد الله بن أبي قتادة أن أباه حدثه قال: **سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من لم يجد النعلين فليلبس الخفين، ومن لم يجد إزاراً فليلبس السراويل"** ولم يذكر القطع. **فقطعهما** أي قطعهما من أسفل من الكعبين. [رقم: ١٨٢٢] باب إذا رأى المحرمون صيداً فضحكوا [فصل الحلال] وكذلك أخرجه البخاري، وفيه: **ثم قلنا: أأكل لحم صيد ونحن محرمون؟ فحملنا ما بقي من لحمها، قال: نعم.** **باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال** وفي نطق لمسلم. قال: **أشركتم أو أعنتم أو أصدتم؟** [رقم: ٢٨٥٦، باب تحريم الصيد المأكول البري] أخرجه الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٣/٢٦] أخرج البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمر قال: **قدم رجل فقال: يا رسول الله! ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام؟ فقال النبي ﷺ: "لا تنس قميصاً، ولا سراويل، ولا عمامة، ولا خفين إلا أن لا يجد نعلين فليقطعهما أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا شيئاً منه زعفران ولا الورس، ولا تنتقب المحرمة ولا تلبس انفقازين"** [رقم: ١٨٣٨، باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة]

والكعب هنا المفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك دون النائي، فيما روي هشام عن محمد . . . قال: **ولا يحس وجهه ولا يمس** وقال الشافعي . . . يجوز للرجل تغطية الوجه؛ لقوله . . . "إحرام الرجل في رأسه، وإحرام المرأة في وجهها". ولنا: قوله . . . "لا تُخَمِّرُوا وجهه ولا رأسه فإنه يُنَعَث يوم القيامة ملياً" . . . قاله في محرم تُؤْفَى، ولأن المرأة لا تغطي وجهها مع أن في الكشف فتنة، فالرجل بالطريق الأولى، وفائدة ما روى الفرق في تغطية الرأس. قال: **لا يحس طيباً**، لقوله . . . "الحاج الشَّعْبُ الثَّقِلُ".

والكعب **ما** قيد بالصرف؛ لأنه في الصهارة يراد به العظم اسائي، ولم يذكر هذا في الحديث. لكن ما كان الكعب يضيق عليه وعنى اسائي، حمل عليه؛ احتياطاً. وعن هذا قال المشايخ: يجوز للمحرم لمس المكعب؛ لأن اسافي من حلف بعد التقصع، كذلك مكعب، ولا يمس الحورين ولا اليرس، لكنهم أضلُّوا حور لبسه، ومقتضى مذکور في النص أنه مقيد بما إذا لم يجد معين. [فتح القدير ٢/٣٤٦]

والشافعي . . . وانه قال مات وأحمد . . . في المشهور عنه. (الباية) **وجهها** ما رواه أبو داود واسائي مرفوعاً: ولا تقب امرأة أي لا تجعل سقب على الوجه. **وفائده** ما روى أي وفائدة ما رواه الشافعي . . . (الباية) الفرق أي الفرق بين الرجل وامرأة أنه يجوز لها تغطية الرأس؛ لأن أثر إحرامها في وجهها، لا في رأسها، ولا يجوز له؛ لأن أثر إحرامه في رأسه. [الكفاية ٢/٣٤٧] **طيباً** الصيب ما به رائحة طيبة. (العبادة) **الشعب الثقل** اشعث بفتح شين المعجمة، وكسر العين المهملة، وانشاء اشعث، وهو معبر الرأس، وأصنه من لشعث، وهو انتشار الشعر وتغيره؛ لقبة التعهد، ومنه يقال: رجل أشعث وامرأة شعناء، وانتقل بفتح التاء انشاة وكسر الفاء تارك الطيب، وأصنه من الثقل، وهو اريح الكريهة. [الاساية ٤/٦٠]

أخرجه بدرقسي في سننه عن ابن عمر أن النبي . . . قال: . . . **وجهه** . . . رأسه. [٢/٢٩٤، باب المواقيت]

أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عباس . . . عن النبي . . . حرَّ رجل من عبيره، فوقص، فمات، فقال: **عسوه نساء وسدر، وكسوه في ثوبه، ولا تخمروا رأسه، فإن الله يعثه يوم القيامة ميلاً**. [رقم: ٢٨٩١، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات]

أخرجه ابن ماجه في سننه عن ابن عمر . . . قال: قام رجل ما يوجب الحج؟ قال: 'ارِدْ والراحلة'. =



وَكَلَّ لَا يَحْسُ: لِمَا رَوَيْنَا، وَلَا حَقَّ رَسْمًا، وَلَا سَعَرَ رَسْمًا: لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ﴾ الآية، وَلَا يَفْضُ مِنْ خَسَمٍ: لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْحَلْقِ، وَلِأَن فِيهِ إِزَالَةَ الشَّعَثِ، وَقَضَاءُ التَّفَثِّ. قَالَ: وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا بَوْرَسًا، وَلَا رَغَظًا، وَلَا غَصْفَرًا: لِقَوْلِهِ: "لَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ ثَوْبًا مَسَّهُ زَعْفَرَانٌ وَلَا وَرْسٌ". وَلَا أَنْ يَكُونَ عَسِيلاً لَا يَفْضُ: لِأَنَّ الْمَنْعَ لِلطَّيِّبِ، لَا لِلْوَنِّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا بِأَسْ يَلْبَسُ الْمُعْصِفَرُ: لِأَنَّهُ لَوْنٌ لَا طِيبَ لَهُ، وَلِنَا: أَنْ لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ. قَالَ: وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا عَسِيلاً، وَلَا يَحُلُ خَصَمًا.

لِمَا رَوَيْنَا: هُوَ قَوْلُهُ: الْحَاجُّ الشَّعَثَ اتَّعَلَّ. (السَّيَاقُ) الْحَلْقُ مِنْ حَيْثُ الْإِرْتِفَاقُ بِهِ. (السَّيَاقُ) هُوَ أَيْ فِي الْقَصِّ مِنَ الْحَيْةِ (السَّيَاقُ) وَفَضَاءُ التَّفَثِّ يَفْتَحُ الثَّوْبَ الْمُثَامَةَ مِنْ فَوْقِ، وَالْفَاءُ بِالثَّلَاثَةِ، وَقَالَ الْمَطْرُزِيُّ: هُوَ الْوَسْجُ، وَامْرَادُ قَضَاءِ إِرَانَةِ التَّفَثِّ. (السَّيَاقُ) بَوْرَسٌ يَفْتَحُ الثَّوْبَ وَسُكُونُ الرَّاءِ وَبِاسْمِهِ امْهَمَلَةٌ وَهُوَ سِتُّ طَيِّبِ الرَّائِحَةِ، وَفِي "الْقَامُوسِ": شَيْءٌ أَحْمَرٌ، فَإِنَّهُ يَشْهُ خَوْرُ الزَّعْفَرَانِ مَحْلُوبٌ مِنَ الْيَمَنِ، وَفِي "الصَّحَاحِ": الْوَرْسُ نَبْتٌ أَصْلُهُ يَكُونُ بِالْيَمَنِ. [الْبَيِّنَاتُ ٤/٦١-٦٢]

لَا يَفْضُ: أَيْ لَا تَطْهَرُ لَهُ رَائِحَةٌ عَنْ مُحَمَّدٍ، وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لَتَعْيِيلِ الْمُصَفِّ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ: أَيْضًا أَنْ مَعَاهُ أَنْ لَا يَتَعَدَّى مِنْهُ الصَّبِغُ، وَكَلَّا التَّفْسِيرَيْنِ صَحِيحٌ. [فَتْحُ الْقَدِيرِ ٢/٣٤٨] الشَّافِعِيُّ: وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ. (السَّيَاقُ) لَا طِيبَ لَهُ عَرَفًا، وَهَذَا لَا يَبَاعُ فِي سُوقِ الْعَطْرِ. (السَّيَاقُ) طَلَبُ فَصَحَّى اخْتِلَافَ عَنِ أَنَّهُ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ، أَوْ لَا. (فَتْحُ الْقَدِيرِ)

= قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَمَا الْحَجُّ؟ قَالَ: ... وَقَامَ أَحْمَرٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! 'وَمَا الْحَجُّ'؟ قَالَ: ... [رَقْم: ٢٨٩٦، بَابُ مَا يُوجِبُ الْحَجَّ] رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ "الْتَرَعِيبُ وَالتَّرْهِيْبُ". [إِعْلَاءُ السَّنَنِ ١/٥٣]

أُحْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَاذَا تَأْمُرُنِي أَنْ لَبِسَ مِنَ الثِّيَابِ فِي الْإِحْرَامِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ: لَا يَلْبَسُ حَبَشَةً - إِلَى أَنْ قَالَ: - وَلَا يَلْبَسُ مَسَمَةً مَسَهُ زَعْفَرَانٌ وَلَا الْوَرْسَ. [رَقْم: ١٨٣٨، بَابُ مَا يَنْهَى مِنَ الطَّيِّبِ لِلْمُحْرَمِ]

لأن عمر . اغتسل وهو محرم، **ولا لبس بالستين الحبل والمحمل**. وقال مالك . يكره أن يستظل بالفسطاط، وما أشبه ذلك؛ لأنه يشبه تغطية الرأس. ولنا: أن عثمان كان يضرب له فسطاط في إحرامه، ولأنه لا يمس بدنه، فأشبه البيت. **ولا لبس بالستين الحبل والمحمل** لأنه يستظل. **ولا لبس بالستين الحبل والمحمل** في وسطه الهنيان. وقال مالك . يكره إذا كان فيه نفقة غيره؛ لأنه لا ضرورة، ولنا: أنه ليس في معنى لبس المحيط، فاستوت فيه الحالتان، **ولا لبس بالستين الحبل والمحمل** لأنه نوع طيب،

**واغتسل** بفتح الميم الأولى وكسر الثانية، وفي 'العرب': بالعكس أيضاً، وهو هودج الكبير. (السياسة) وما أسه دلت نحو أن يرفع ثوباً على عود، أو يقيم ثلاثة أعواد مربوطة رأسها، ويضع عليها ثوباً، ونحو ذلك. [السياسة ٦٤/٤] **فسطاط** وهو الحيمة الكبيرة، وبه قال أحمد، حتى لو فعل تحت القبة في إحدى الروايتين عن أحمد. **لبس** فلا يكره؛ لأن الاستظلال في البيت بالسقف. (السياسة) في **وسطه هنيان** والهميان معروف وهو ما يوضع فيه الدراهم والدينار. (العناية) أنه **ليس في معنى الح** قال ابن المنذر: ورخص في أهيميان والمطقة للمحرم ابن عباس وسعيد بن المسيب وعطاء وطاؤوس، وإشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم، غير أن إسحاق قال: ليس له أن يعقد [السياسة ٦٤/٤] **ولا لحيته** في 'المحيط': وكذا جسده وبه قال مالك. (السياسة)

أخرجه مالك في 'الموطأ' عن عطاء بن أبي رباح أن عمر بن الخطاب قال ليعلى بن أمية: وهو يصب على عمر بن الخطاب ماء وهو يغتسل: 'أصب على رأسي' فقال يعلى: أتريد أن تجعلها بي، إن أمرني صبت فقال عمر بن الخطاب . . . . . [٣٢٩، باب غسل المحرم]

أخرج ابن أبي شيبة في 'مصنفه' عن عقبة بن صهيد قال: . . . . . [٤١-٣٥٠، باب في المحرم ما يحمل من السلاح] والظاهر أن الفسطاط إنما يضرب للاستظلال. [فتح القدير ٣٤٩/٢]

ولأنه يقتل هوامَّ الرأس. قال: **وَلَكِنْ مِنْ سَائِلَةِ عَقِبِ صِدْقٍ**. وكلمة **سَائِلَةِ** من معناه

ولأنه **شغل هوام** بتشديد الميم، جمع هامة، وأريد بها القمل ههنا، **الرس** فلو جود هذين المعيين تكامت الحماة، فوجب الدم عند أبي حنيفة إذا غسل رأسه بالخطمي، فإن له رائحة ملتدة، وإن لم تكن دكية، وفي قول أبي يوسف عليه صدقة؛ لأنه ليس بطيب بل هو كالأشياء يغسل به الرأس ولكنه يقتل الهوام. [فتح القدير ٢/ ٣٥٠] **ركا** يفتح الراء وسكون الكاف وهو أصحاب الإبل في السفر. (الباية)

'هذا عريب. [الناية ٦٥/٤] وأحرج ابن أبي شيبة في 'مقصده' عن ابن سابط قال: ...

[٤/١ - ٩٢، باب من كان يستحب أن يحرم في دير الصلاة] وأيضاً أخرج ابن أبي شيبة في 'مؤلفه' عن حشمة قال:

وَأَبْصَحَ أَهْرَاحُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنُوعِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَجَّحَ

مسألة: إذا نسي ركعة من الصلاة

١/ ٤ - ٩٣، باب من كان يستحب أن يحرم في دير الصلاة

لقوله **ما**: "أفضل الحج العَجُّ والثَّجُّ"، \* فالعَجُّ: رفع الصوت بالتلبية، والثَّجُّ: إسالة الدم. قال: **فإذا دخل مكة** **سجد** **احراماً** **لما** **روي أن النبي** **كما دخل مكة، دخل المسجد،\*\*** ولأن المقصود زيارة البيت وهو فيه، ولا يضره ليلاً دخلها أو نهاراً؛ لأنه دخول بلدة فلا يختص بأحدهما. **وإذا عاد سجد كبر وهن.**

**رفع الصوت بالتلبية** المستحب عندنا في لدعاء والأدكار، الحفية إلا فيما تعق بإعلانه مقصود، كألذان وخطبة وغيرهما، وتنبيه أيضاً لمشروع فيه هو من إعلام الدين، فهذا كان المستحب رفع الصوت بها كذا في "المسوط". [الكفاية ٣٥١/٢] **والنح** من ثححت الماء والدم، أثخه إذا أسنته، وأناثا الوادي بشحجه أي بسيله... **والنح** سيلان دماء الهدي. [البناء ٦٦/٤]

**ليلاً دخلها أو نهاراً** ما روى السائي أنه **دخلها ليلاً ونهاراً** دخلها في حجة نهاراً وبيلاً في عمرته، وهما سوء في حق الدخول لأداء ما به الإحرام، ولأنه دخول سد وما روي عن ابن عمر أنه كان ينهى عن الدخول ليلاً، فليس تقريراً للسنة، بل شفقة على الحاج من سترق. [فتح القدير ٣٥٢/٢] **كبر** أي قال الله أكبر، أي أحل من هذه الكعبة المعظمة. قال: لا إله إلا الله. (الساية)

\* روي من حديث ابن عمر، ومن حديث أبي بكر، ومن حديث جابر، ومن حديث ابن مسعود **أصب** **أرية ٣٣/٣** | حديث أبي بكر: أخرجه من صاحبه في سبه عن عبد الرحمن بن يربوع عن أبي بكر صديق أن رسول الله ﷺ سئل: أي الأعمال أفضل؟ قال: **سجد** **سجد** [رقم: ٢٩٢٤، باب رفع الصوت بالتلبية] وحديث لبيب: أخرج أبو داود في سبه عن حماد بن السائب الأنصاري عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: **من سجد سجدتين** **مع** **رفع** **سجدتين** **أو** **قال: "بالتلبية".** [رقم: ١٨١٤، باب كيف التلبية]

\*\* أخرجه البخاري في صحيحه عن عروة قال: فأحترقني عائشة **سجد** **سجدتين** **مع** **رفع** **سجدتين** **أو** **قال: "بالتلبية".** [رقم: ١٦١٤، باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع من بيته] وأخرج لأررفي في تاريخ مكة عن عصاة ما دخل رسول الله ﷺ مكة **سجد** **سجدتين** **مع** **رفع** **سجدتين** **أو** **قال: "بالتلبية".** [رقم: ٦٣١٠، باب علاء السنن]



«مع يلبد» لقوله «لا تُرْفَع الأيدي إلا في سبع مواطن»، وذكر من جملتها استلام الحجر. قال: **واسئل** «استمع من حديث مسند لما روي أن النبي - قبل الحجر الأسود ووضع شفتيه عليه، وقال لعمر «إنك رجل أَيْدٍ تُؤذي الضعيف فلا تراحم الناس على الحجر، ولكن إن وجدتَ فُرْجة فاستلمه، وإلا فاستقبه وهلل وكبر» ولأن الاستلام سنة، والتحرز عن أذى المسلم واجب.

«حنو مكبيه هو الصحيح» (ساية) **واسئل** يقار: استلم الحجر تناوبه بايد، أو بالقبضة، أو مسحه بالكف من سمة بفتح السين وكسر اللام، وهي الحجر. [الغاية ٣٥٣/٢] **رحل** «فتح همزة وتشديد الباء المكسورة واندل أهمية أي قوي» (الندية) **سد** حاصل المعنى لا يأتي بالسمة على وجه يحل بالواجب. (الساية)

تقدم الحديث في صفة لصلاة وليس فيه استلام الحجر. [نصب الراية ٣٨٣] وأُخرج الصحاوي في «شرح معاني الآثار» عن إبراهيم السحبي قال:

«وفي عيدين، وعند استلام حجر، وعلى صفا ومروة، وجمع، وعرفات، وعند المعين عند [٤١٧/١] باب رفع اليدين عند رؤية البيت] وإسناده صحيح. آثار لس. [إعلاء السس ١٠ ٦٧] \* أخرجه الحاكم في «المستدرک» عن ابن عمر **عمر** قال: استقبل رسول الله ﷺ الحجر وسلمه ثم وضع شفتيه عليه بكي صويلا فانتفت يد عمر يكي فقال: يا عمر ههنا تسكب اعرات. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. [٤٥٤/١] باب استلام الحجر وتقبينه واسكاء] وأخرج اسحاري في صحيحه عن عمر **عمر** أنه جاء إلى الحجر الأسود فقَبَّه، فقال: **بي** أعمر أنت حجر لا تقصر ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبض ما قبضت. [رقم: ١٥٩٧، باب ما ذكر في الحجر الأسود]

أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي يعفور قال: سمعت شيحاً مكة في إمارة الحجاج يحدث عن عمر بن الخطاب أن النبي - قال: «... **رحم** على حجر فتؤذي ضعيفه، ...» [رقم: ٩٠، ٣٢١/١] قال الدارقطني في «العلل»: قال ابن عيينة: ذكروا أن هذا الشيخ هو عبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث. قلت: وعبد الرحمن بن نافع ذكره ابن شاهين في الصحابة، وعراه ابن سعد، وم يبين مسنده، وأبوه صحابي شهير، كذا في «تهذيب التهذيب فاسد صحيح، ولا أقل من أن يكون حسناً، فإن رجاله ثقات كلهم. [إعلاء السس ١٠ ٦٤]

قال: **وإن مكته** **لنفسه** **حجر** **سعى** **في** **سبده** **كالعرجون** **وغيره**، **ثم** **فإن** **دلت** **فعل**؛ لما روي أنه **طاف** **على** **راحته**، **واستلم** **الأركان** **بمَحْجَنِهِ**، **وإن** **لم** **يستطع** **شيئاً** **من** **ذلك** **استقبله** **وكبر** **وهلل**، **وحمد** **الله**، **وصلى** **على** **النبي** **ﷺ** قال: **ثم** **أخذ** **عن** **يمينه** **مما** **بني** **باب** **وهو** **اضطبع** **رداءه** **فإن** **دلت** **فمضى** **سبعة** **سبع** **طواف**؛ لما روي: **"أنه** **استلم** **الحجر**، **ثم** **أخذ** **عن** **يمينه** **مما** **يلي** **الباب** **فطاف** **سبعة** **أشواط**".

**اسم** **لأركان** أراد بالأركان الحجر الأسود والركن اليماني، وإنما جمعه باعتبار تكرار الأشواط. **سعد** هذا الاستقبال مستحب غير واجب. (الساية) **ثم** **أخذ** **عن** **يمينه** بيان لمبدأ الطواف، وهو من الحجر، فإن افتتح من غيره لم يذكره محمد في 'الأصل'، واحتفوا المتأخرون فيه فقال بعضهم: لا يجوز، وهكذا ذكر في 'الرقيات'، ووجهه: أن الأمر بالطواف محمل في حق لداءة فالتحق فعل النبي **ﷺ** بيانه ففترض الداءة به، وقال آخرون: يجوز؛ لأن الأمر بالطواف مطلق لكن اسمه ما ذكر في الكتاب، وإنما قيد باليمين؛ لأنه هو أحده عن يساره وهو الطواف المكوس فطاف كذلك سبعة أشواط لا يمتد بطوافه عبداً، ويعيده ما دام مكة وإن رجع إلى أمه قبل الإعادة فعليه دم، وقال الشافعي: يعتد بطوافه. [العناية ٣٥٥/٢]

**اضطبع** **رداءه** قال في 'المغرب': الضوابط بردائه، وفي 'الصحاح': إنما سمي هذا الصنيع بذلك لإبداء الصعيين وهو التأبط أيضاً. [العناية ٣٥٥/٢] **أشواط** أي سبع مرات، وهو جمع شوط. (الساية)

روي من حديث ابن عباس، ومن حديث جابر، ومن حديث أبي الطفيل، ومن حديث صفية بنت شيمة، ومن حديث طارق بن أشيم. [نصب الراية ٤٠/٣] أخرج السجاري في صحيحه حديث ابن عباس عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال: **دلت** **فمضى** **سبعة** **سبع** **طواف** [رقم: ١٦٠٧، باب استلام الركن بالحجر] وأخرج مسلم حديث أبي الطفيل عن معروف بن حزنود قال: سمعت أبا الطفيل يقول: **دلت** **فمضى** **سبعة** **سبع** **طواف** **وبقى** **المحجن**. [رقم: ٣٠٧٧، باب جواز الطواف على يمينه وغيره]

أخرجه مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله **ﷺ** **دلت** **فمضى** **سبعة** **سبع** **طواف** **وبقى** **المحجن**. [رقم: ٢٩٥٣، باب ما جاء أن عرفة كنّها موقف]



«لَا يَصِحُّ أَنْ يَجْعَلَ رِدْعَهُ حَتَّى يَنْقُصَ لَأَنَّهُ» وَنُقِصَ عَلَى كَتْفِهِ لِأَنَّهُ لَا يَسِرُّ. وَهُوَ سُنَّةٌ، وَقَدْ  
 نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَجْعَلُ طَوَافَهُ مِنَ الْمَرْبِ الْخَطِيمِ» وَهُوَ اسْمُ الْمَوْضِعِ  
 فِيهِ الْمِزَابُ، سُمِّيَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ حُطِمَ مِنَ الْبَيْتِ أَيْ كُسِرَ، وَسُمِّيَ حَجْرًا؛ لِأَنَّهُ حُجِرَ مِنْهُ: أَيْ  
 مَنَعَ، وَهُوَ مِنَ الْبَيْتِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «إِنَّ الْخَطِيمَ مِنَ الْبَيْتِ»<sup>١</sup>  
 فَلِهَذَا يَجْعَلُ الطَّوَافُ مِنْ وَرَائِهِ حَتَّى لَوْ دَخَلَ الْفَرْجَةُ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ: لَا يَجُوزُ،

الْخَطِيمُ وَهُوَ عَنِ وَرْدٍ فَعِيلٌ مَعْنَى مَفْعُولٌ أَيْ مَحْصُومٌ. (الْبَيَاة) وَهُوَ مِنَ السَّبْ وَالْحَجَرِ مَحْطُودٌ مَدُورٌ عَلَى  
 صُورَةِ بَعْضِ دَائِرَةِ حَارِجٍ عَنْ حُدُودِ الْبَيْتِ مِنْ جِهَةِ الشَّامِ وَلَيْسَ كُلُّهُ مِنَ الْبَيْتِ بَلْ مَقْدَارُ سِتَّةِ أَدْرَعٍ مِنْهُ مِنَ  
 الْبَيْتِ، بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّةُ أَدْرَعٍ مِنَ الْحَجَرِ مِنَ الْبَيْتِ وَمَا رَدَّ  
 لَيْسَ مِنَ الْبَيْتِ. [الْبَيَاة ٧٤٤] فَلِهَذَا أَيْ فَكُونَ الْخَطِيمَ مِنَ الْبَيْتِ. (السَّيَاة) لَا تَخُورُ أَيْ لَا يَحِلُّ لَهُ دُخُولُهَا،  
 فَتَحْبُ إِعَادَةُ كُلِّ يَوْمٍ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِهِ الْمَشْرُوعِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، بَلْ أَعَادَ عَلَى الْحَجَرِ فَقَطْ، وَدَخَلَ الْفَرْجَتَيْنِ  
 حَارًا، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، فَسَيَأْتِي فِي بَابِ الْخُنَايَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. [فتح القدير ٣٥٧ ٢]

أُخْرِجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَجْعَلُ طَوَافَهُ مِنَ الْمَرْبِ الْخَطِيمِ»  
 وَهُوَ اسْمُ الْمَوْضِعِ فِي حُدُودِ الْبَيْتِ مِنْ جِهَةِ الشَّامِ. [رقم: ١٨٨٤، باب الاضطباع في  
 الطَّوَافِ] وَسَكَتَ عَنْهُ هُوَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ مَجَّازٍ وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ  
 الْاضْطِبَاعُ النَّوَوِيُّ فِي "شرح مسلم". [إعلاء السنن، ١/٧١]

أُخْرِجَهُ إِسْحَارِي فِي صَحِيحِهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الْجَدْرِ، أَمْ مِنَ الْبَيْتِ هُوَ؟ قَالَ:  
 «يَعْنِي الْخَطِيمَ» وَهُوَ اسْمُ الْمَوْضِعِ فِي حُدُودِ الْبَيْتِ مِنْ جِهَةِ الشَّامِ. [رقم: ١٨٨٤، باب الاضطباع في  
 الطَّوَافِ] وَسَكَتَ عَنْهُ هُوَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ مَجَّازٍ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ  
 وَأُخْرِجَ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَحِبُّ أَنْ أَدْخُلَ الْبَيْتَ وَأُصْبِيَ فِيهِ فَأُحَدِّثُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
 بِيَدِي فَأُدْخِلَنِي فِي الْحَجَرِ فَقَالَ ﷺ فِي الْحَجَرِ: «يَجْعَلُ طَوَافَهُ مِنَ الْمَرْبِ الْخَطِيمِ» وَهُوَ اسْمُ الْمَوْضِعِ فِي حُدُودِ الْبَيْتِ مِنْ جِهَةِ الشَّامِ.  
 [رقم: ٢٠٢٨، باب الصلاة في الحجر]

إلا أنه إذا استقبل الحطيم وحده: لا تجزئه الصلاة؛ لأن فرضية التوجه ثبتت بنص الكتاب، فلا تنأدى بما ثبت بخبر الواحد؛ احتياطاً، والاحتياط في الطواف أن يكون وراءه. قال: ويرمل في الثلاثة الأولى من الأسواط، والرمل: أن يهزّ في مشيته الكفين كالمبارز يتبختر بين الصفيين، وذلك مع الاضطباع، وكان سببه إظهار الجلد للمشركين حين قالوا: أضناهم حتى يثرب،

إلا أنه إذا استقبل الحج هذا استثناء من قوله: وهو من البيت جواب سؤال مقدر بأن يقال: لو كان الحطيم من البيت لجازت الصلاة إذا توجه المصلي إليه أجاب بأن الصلاة لا تجزئه إذا توجه إليه دون البيت. لأن فريضة التوجه إلى البيت ثبتت بنص الكتاب وهو قوله تعالى: **فَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا دُخِلَ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ مِزَابٌ أَوْ فَنَاءٌ أَوْ سِدْرٌ أَوْ أَشْيَاءٌ مِثْلُ ذَلِكَ فَتَأْخُذُهُمْ مِنْهَا مُنَادٍ يَأْتِيهِمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ أَنْ يُصَلُّوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ فَطَمَنُوا فَهُمْ عَمُوا فَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا دُخِلَ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ مِزَابٌ أَوْ فَنَاءٌ أَوْ سِدْرٌ أَوْ أَشْيَاءٌ مِثْلُ ذَلِكَ فَتَأْخُذُهُمْ مِنْهَا مُنَادٍ يَأْتِيهِمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ أَنْ يُصَلُّوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ فَطَمَنُوا فَهُمْ عَمُوا** ثبت بالنص القطعي فلا يتأدى بما ثبت بخبر الواحد احتياطاً؛ لأن فيه شبهة. [الساية ٤ ٧٥]

**فلا تنأدى** تقدم مثله في عدم جواز التيمم على أرض تحسنت ثم حفت، وتقدم البحث فيه بأن قطعية التكليف بفعل يتعقق بشيء لا يتوقف إخرواح عن عهدية على القطع بذلك الشيء بل ظنه كاف لقطع بالتكليف باستعمال الظاهر من الماء ثم يخرج عن عهده القطع باستعمال ما يظن صهارته منه، وينجى بأن الأصل عدم الانتقال عن الشعاع المقطوع به إلا بالقطع به غير أن ما لم يوجد فيه صريق لقطع يكفي فيه بالظن ضرورة كحال الماء، فإنه لا يتيقن بطهارته إلا حال بروه من السماء، وكونه في البحر وماله حكمه وليس يتمكن كل أحد من تحصيل ذلك في كل تطهير بخلاف التوجه والتيمم. [فتح القدير ٢ ٣٥٧]

**وراءه** أي وراء الحطيم ليستغرق أطراف البيت. (الساية) **الاضطباع** في هذه الحالة. (الساية)

**أضناهم** أي ألقاهم وأوهنهم. (الباية) **حتى يثرب** هو بفتح اياء وسكون الاء امثلة وباء الموحدة اسم قدم لمدينة المنورة، وكانت ذا حمى كثيرة في الأوائل، ثم رفعت دعاء النبي ﷺ، كذا ذكره السهوي في 'وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى'، فلما جاء رسول الله ﷺ مع المسلمين بمكة للعمرة، وذلك في عمرة القضاء بعد صبح الحديبية سنة، قال المشركون: إنهم قوم لا يقدر على شيء. لأن حمى يثرب أضعفتهم، فأمر رسول الله ﷺ المسلمين بالرمل في الأسواط الثلاثة. وورد في 'الصحاحين' أنه كان من الحجر إلى الركن اليماني، ومنه إلى الحجر الأسود مشى، وبه أخذ العص، والمنقول عن أصحابنا أن الرمل من الحجر إلى الحجر. =

ثم بقي الحكم بعد زوال السبب في زمن النبي . وبعده. قال: **ومشى في رملي** حتى **هينته** على ذلك اتفق رواة **تُسك رسول الله** . **يرمل من الحجرين** وهو المنقول من رمل النبي **عليه**.

= وقد ورد ذلك صريحاً في رواية أبي داود و ابن مسني وابن ماجه ومسلم، وهذه ارواية مقدمة على ارواية اسبقه؛ لكونها مشتقة، والأول نافية، وإثبات مقدمه على انفي. واحتسبوا في بقاء الرمل بعد زوال السبب، وظهور شوكة لإسلام، فالروى عن ابن عباس أنه يسب، ورغم أنه كان سبب صغر الكفار، فزل برؤ السبب، كل الصحيح أنه بقي بعد رول السبب في زمان رسول الله . وبعده، وهو مذهبا فقد روى أبو داود في حديث جابر الصوي: أنه رمل في حجة لوداع . وأخرج أبو داود وابن ماجه عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: سمعت عمر يقول: فيم لرمي، وكشف الماك؟ وقد أعز الله (إسلام، ونفى الكفر، ومع ذلك فلا بدع شيئاً كما فعده على عهد رسول الله، وهكذا أخرج البخاري عنه هذا.

**هسه** أى على السكينة والوقار تعظيماً وتوصيلاً لله تعالى. (الاساية) **رواه** منهم عمر وجابر (الاساية)

قوله: وكان سبه إصهار، أح أخرج مسلم في صحيحه عن ابن عباس قال: قدم رسول الله وأصحابه مكة، وقد وهبهم حمى يثرب، قال المشركون: به يقدم عليكم عدأ قوم قد وهنتهم الحمى، ولقوا منها شدة، فجلسوا مما يلي الحجر، وأمرهم **س** **لا أن يرميه ثلاثة أشه ص، ويمشه ما به** **أ** فقال المشركون: هؤلاء الذين رعنتم أن الحمى قد وهنتهم، هؤلاء أحد من كذا وكذا، قال ابن عباس: ولم يمه أن يأمرهم أن يرموا الأشواط كلها إلا الإنقاء عنهم.

[رقم: ٣٠٥٩، باب استحباب استلام الركنين اليمانيين في الطواف دون الركنين الآخرين]

\*\* أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عمر **رضي** قال: كان رسول الله **ﷺ** يد صاف الصواف الأول **ومشى أربعاً، وكان يسعى بص خسيل** **دا طاف بين الصفا والمروة... الحديث.** [رقم: ١٦٤٤،

باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة] وكذلك أخرجه مسلم عن ابن عمر، وفي آخره: **يعبر ذنت.** [رقم: ٣٠٤٨، باب استحباب الرمل في الطواف في العمرة]

روي من حديث ابن عمر، ومن حديث جابر، ومن حديث أبي الصفيان. [نصب اراية ٤٦٣] أخرج مسلم في صحيحه حديث ابن عمر **رضي** عن نافع عن ابن عمر **رضي** قال: رمل رسول الله **ﷺ** من **الحجرين** **الحجر ثلاثاً ومشى أربعاً.** [رقم: ٣٠٥١، باب استحباب الرمل في الطواف في العمرة]

عن أحمد بن حنبل في المسند، قال: قد وجدنا من أصحابنا من قال: لأنه لا بدل له، فيقف حتى يقيم على وجه السُّنة، بخلاف الاستلام؛ لأن الاستقبال بدل له. قال: **مسند أحمد** .  
**مسند أحمد** . لأن أشواط الطواف كركعات الصلاة، فكما يفتتح كل ركعة بالتكبير يفتتح كل شوط باستلام الحجر، وإن لم يستطع الاستقبال وكبر وهلل على ما ذكرنا، **مسند الركن اليماني** وهو حسن في ظاهر الرواية، وعن محمد أنه سنة. **مسند غيرهم**. فإن النبي كان يستلم هذين الركنين،

**فهو** يعني وقف إلى أن يجد فرصة للرمل، وإما قال: قام، ولم يقل: وقف، يشير إلى أنه لا يقعد، بل يقف قائماً. [الساية ٧٦/٤] بدل له أي للاستلام، وإذا تعدد الاستلام يكتفي بالاستقبال. (الساية)  
 لأن أشواط الطواف مع ذكر في وجهه المعنى دون القول وهو إلحاق الأشواط بالركعات فما يفتتح به العادة وهو الاستسلام يفتتح به كل شوط كالتكبير في الصلاة، وهو قياس شبه لائحات استحباب شيء، وفتح بانه قوله الصواف باليت صلاة لكن فيه المقول وهو ما في مسند أحمد والبخاري وغيره أن النبي طاف على غير كلما أتى على الركن أشار إليه بشيء في يده وكبر، وإن لم يستطع الاستلام أي كلما مر استقبل وكبر وهلل ولم يذكر المصنف ولا كثير رفع اليدين في كل تكبير يستقبل به في كل مبدأ شوط فإن لاحظنا ما رواه من قوله "لا ترفع الأيدي إلا في سعة مواضع" ينبغي أن ترفع لعموم في استلام الحجر، وإن لا حصاً عدم صحة هذا اللفظ فيه وعدم تحسبه بل القياس المتقدم لم يمد ذلك؛ إذ لا رفع مع ما به الافتتاح فيها إلا في الأول، واعتقادي أن هذا هو الصواب ولم أر عه **مسند أحمد** . [فتح القدير ٢ ٣٥٨-٣٥٩] **مسند أحمد** . عند قوله: واستلمه إن استطاع من غير أن يؤدي مسلماً. (الساية)

**لركن اليماني** واليمن خلاف الشام؛ لأنها بلاد على يمين الكعبة، والنسبة إليها يعني بتشديد الياء أو بحذف التخفيف على تعويض الألف من إحدى ياءي النسبة. [العناية ٢/٣٥٨] وهو حسن قال أبو بكر الرازي في "شرحه لمختصر الطحاوي": أما الركن اليماني فإن استلمه فحسن، وإن تركه بضره في قور أبي حيفة وأبي يوسف . [البناية ٤/٧٨] **غيرهم** أي غير الركن الذي فيه الحجر الأسود والركن اليماني. (الساية)

ولا يستلم غيرهما\*، وحجته بالاستسلام يعني: استلام الحجر. ثم يأتي المقام، فنصبي  
 حده. كعتين. أو حب من مسحت، وهي حبة حديد، وقال الشافعي: سنة؛  
 لانعدام دليل الوجوب، ولنا: قوله: "وَيُصَلُّ الطَّائِفُ لِكُلِّ أُسْبُوعٍ رَكْعَتَيْنِ"،  
 والأمر للوجوب. ثم يعود إلى حجر منسبه: لما روي: أن النبي ﷺ لما صلى ركعتين  
 عاد إلى الحجر، والأصل أن كل طواف بعده سعي يعود إلى الحجر؛ لأن الطواف لما  
 كان يُفتتح بالاستلام، فكذا السعي يفتتح به، بخلاف ما إذا لم يكن بعده سعي.

ثم إلى المقام، بالفتح موضع القيام، ومنه مقام إبراهيم، وهو الحجر الذي فيه أثر قدميه. (الكفاية)

والأمر للوجوب لأن الأمر المصنف المخرج عن القرئ يدل على الوجوب. (الأساية)

أخرجه الجماعة إلا الترمذي، [نصب الرتبة ٤٦٣] أخرجه البخاري في صحيحه عن سالم بن عبد الله عن أبيه

قال: [رقم: ١٦٠٩، باب من يستلم إلا الركبتين البعدين]

هذا الحديث غريب، واستند بعضهم عند ما رواه البخاري ومسلم. [الأساية: ٤٧٩]

صحيحه عن نافع عن ابن عمر

[رقم: ٣٠٤٩، باب

استصحاب الرمي في الطواف] وأخرج البخاري تعبيراً، وقال نافع:

وقال إسماعيل بن أمية: قلت لزهري: إن عطاء يقول: تحرته المكنونة من ركعتي الطواف، فقال:

أسنة أفضل، يصف النبي ﷺ سوعاً فقط إلا صلى ركعتين. [باب صلى النبي ﷺ لسوعه ركعتين]

أخرجه مالك في الموطأ عن مالك أنه سمعه

[رقم: ٣٨٤، باب الاستلام في الطواف]

وأخرج مسلم في صحيحه عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: دحسا على جابر بن عبد الله ... فقلت:

أخبرني عن حجة رسول الله ﷺ فقال بيده، فعقد تسعاً فقال:

- إلى أن قال -: حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً ثم تقدم إلى مقام إبراهيم .

جمع في صحيحه وأخرج في صحيحه الحديث. [رقم: ٢٩٥٠، باب حجة النبي ﷺ]



ولأن الثناء والصلاة يُقدَّمان على الدعاء تقريباً إلى الإجابة، كما في غيره من الدعوات، والرفع سنة الدعاء، وإنما يصعد بقدر ما يصير البيت بمرأى منه؛ لأن الاستقبال هو المقصود بالصعود، ويخرج إلى الصفا من أي جنب شاء، وإنما خرج النبي ﷺ من باب بني مخزوم، وهو الذي يُسمَّى باب الصفا؛ لأنه كان أقرب الأبواب إلى الصفا، لا أنه سنة. قال: ثم ينحط نحو المروة.

كما في عدد أي كما يقدم الدعاء والصلاة في غير هذين الوقتين، ألا ترى أن الدعاء في الصلاة يكون بعد قراءة التشهد والصلاة على النبي ﷺ [الساية ٤ ٨٣] والرفع سنة الدعاء. قال اننوي: وقد ثبت أنه رفع يديه في الدعاء. (الساية) مه. أي بمصر من الحاج اصاعداً. (الساية) مه. كما رعم اشافعي = وقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده.

فيه أحاديث. [نصب الراية ٣ ٥١] منها: ما أخرجه أبو داود في سننه عن ابن عباس قال: ...  
... [رقم: ١٤٨٩، باب الدعاء] وفي رواية: ...  
ورفع يديه وجعل يديه رهاً وجهه. [رقم: ١٤٩٠، باب الدعاء] ومنها: ما أخرجه أبو داود في سننه عن السائب بن يزيد عن أبيه أن ...  
... [رقم: ١٤٩٢، باب الدعاء]  
وهو معلون بالنسبة. [نصب الراية ٣ ٥١] قلت: هو حسن الحديث. [إعلاء السنن: ٣، ٢١٠]  
روي من حديث ابن عمر، ومن حديث جابر [نصب الراية ٣ ٥٢] أخرجه الطبراني حديث ابن عمر في 'المعجم الكبير' عن نافع عن ابن عمر ...  
... [رقم: ١٣٣٨١، ١٢ ٣٧٢] وإسناده ضعيف جداً، وهو صحيح عن ابن عمر من وجه آخر عند أسناني وأحمد [الدراية ٢/١٧] أخرجه النسائي في 'سننه' عن عمرو بن دينار قال: سمعت ابن عمر يقول: لما قدم رسول الله ﷺ مكة طاف بالبيت سبعة، ثم صلى حنفاً ركعتين، ...  
خرج إلى الصفا من الباب الذي يخرج منه قطاف بالصف والمروة، قال شعبة: وأخبرني أيوب عن عمرو بن دينار عن ابن عمر أنه قال: سنة. [رقم: ٢٩٦٩، باب ذكر حروج النبي ﷺ إلى الصفا]



هسته أي على اسكينة والوقار. (العاية) **بطن الوادي** قيل: لم يبق اليوم بطن الوادي؛ لأن السؤال سة لم يبق له أثر إلا أنه جعل له ميلان أحضر وأصفر ليعنه أنه بطن الوادي فيسعى الخاج بين الميلين، كذا في "المسوط"، يسعى بين الميلين الأخضرين سعياً بما ذكر الأحضرين بطريق التعليب؛ لأن أحدهما أحضر والآخر أصفر كما ذكرنا. وقال المطرري: ميلان علامتان لموضع الهرولة من بطن الوادي، وقال العلامة حافظ الدين: هما علامتان قد ركرا في حائط المسجد الحرام، وفي 'شرح الوحيز': ثم ينزل من الصفا ويمشي على هسته حتى يبقى بينه وبين اميل الأخضر الملتصق ببيان المسجد وركنه قدر ستة أدرع ويمشي ويسرع ويسعى سعياً شديداً، وكان ذلك الميل موضوعاً على متن الطريق في الموضع الذي يتدأ منه السعي أعلاماً فكان السيل يهدمه، فرفعه إلى أعلا ركن المسجد، وهذا معنقاً، فرفع متأخراً عن مدأ السعي ستة أدرع؛ لأنه لم يكن موضع البيق منه، وهذا على يسار الساعي، والميل الثاني متصل بدار العباس عليه السلام، قال الروباني وغيره هذه الأسامي. [البناءة ٨٥/٤]

\* أخرجه مسلم في صحيحه عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: دحبا على جابر بن عبد الله. فقلت: أخبرني عن حجة رسول الله ﷺ فقال بيده، فعقد تسعاً، فقال: إن رسول الله ﷺ مكث تسع سنين لم يحج، - إلى أن قال: - ثم نزل إلى المروة حتى إذا أصبت قدماه في بطن الوادي سعي، حتى إذا صعدتا مشى، حتى أتى المروة، ففعل على المروة كما فعل على الصفا حتى إذا كان آخر صواف على المروة فقال: **الله أكبر** من الله من سجد لله سجدة، سجد الله بها سبعين ألف عام، ولا سعة في السجدة الواحدة. [رقم: ٢٩٥٠، باب حجة النبي ﷺ]

وأخرج البخاري في صحيحه عن عمرو بن دينار قال: سألت ابن عمر **رضي الله عنهما** عن رجل طاف بالبيت في عمرة ولم يطف بين الصفا والمروة أيأتي امرأته؟ قال: **لا**، ولا سعة في السجدة الواحدة. [رقم: ١٦٤٥، باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة]



ولأن الركنية لا تثبت إلا بدليل مقطوع به ولم يوجد، ثم معنى ما روي: كُتِبَ استحباباً، كما في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ الآية. ثم يفتيحه مكة حراماً؛ لأنه مُحَرَّم بالحج، فلا يَتَحَلَّل قبل الإتيان بأفعاله. قال: ويصوِّف بالبيت كما بدا له؛ لأنه يُشَبَّه الصلاة، قال **عنه**: "الطواف بالبيت صلاة، والصلاة خير موضوع"، فكذا الطواف إلا أنه لا يسعى عقيب هذه الأطوْفَة في هذه المدة؛ لأن السعي لا يجب فيه إلا مرة، والتنفل بالسعي غير مشروع، ويصلي لكل أسبوع ركعتين، وهي ركعتا الطواف على ما بينا.

كما في قوله تعالى قيل: فيه نظراً؛ لأن الوصية للوالدين والأقربين كانت فرضاً، ثم نسحت، فكان كتب دلالة على الفرضية، قالوا: وإن ذلك ليس مجمع عليه، بل قال بعضهم: ليست مسوَّحة، بل يجمع للوراث من الوصية والميراث والمانع يكفيه ذلك. [الساية ٨٩/٤] بدا له أي كلما طهر له أن يطوف. (الساية) بالسبب إلا أن الله تعالى قد أحل فيه المنطق، فيمن نطق فيه فلا يطق إلا بحجر. (الساية)

حجر موضوع وفي 'شرح الطحاوي': الطواف للعرباء أفضل والصلاة لأهل مكة أفضل، وهو مذهب عامة أهل العلم؛ لأن الغرباء يفوقهم الطواف، وأهل مكة لا يفوقهم الأمران، وعند الاجتماع الصلاة أفضل بعينها، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿... مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ عَلَيْهِمْ﴾. [الساية ٩١/٤] إلا أنه هذا الاستثناء من قوله: ويطوف بالبيت كلما بدا له. (الباية) أسبوع أي لكل سبعة أشواط وهو طواف واحد. (الباية) ما سب وهو قوله **عنه**: "يصلي الطائف لكل أسبوع ركعتين". (الساية)

أخرجه الحاكم في "المستدرک" عن ابن عباس **عنه** قال: قال رسول الله **ﷺ** **عنه** فليسب من سب الله لا أن الله حين يكلم فيه كلاماً فمن سبكم فلا سبكم إلا حجر [٤٥٩/١]، باب أن الطواف مثل الصلاة] وسكت الحاكم عنه. [نصب الرأية ٥٧/٣] وصححه ابن حريجة وابن حبان [فتح الباري] وفي كلام الحافظ ما يشعر بكون الحديث مشهوراً عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً. [إعلاء السنن ٨٤/١٠]

قال: **يبدأ كل يوم التروية بيوم: خطب الإمام خطبة بعد فيها ناس الخروج من مكة، وصلاة عرف، وقوف، وإفاعة، والحاصل: أن في الحج ثلاث خطب، أولها: ما ذكرنا، والثانية: بعرفات يوم عرفة، والثالثة: بمنى في اليوم الحادي عشر. فيفصل بين كل خطبتين يوم. وقال زفر: يخطب في ثلاثة أيام متوالية، أولها يوم التروية؛ لأنها أيام الموسم، ومجتمع الحاج، ولنا: أن المقصود منها التعليم،**

**فل يوم التروية يوم** وهو اليوم السابع من ذي الحجة؛ لأن يوم التروية الثامن منه، كذا في 'المعرب'. وبما سمي يوم التروية بذلك؛ لأن إبراهيم رأى ليلة الثامن كأنه قائلاً يقول له: إن الله تعالى يأمرك بدخ است، فلما أصبح روي، أي افكر في ذلك من الصباح إلى الرواح، أمر الله هذا، ثم من الشيطان، ثم من ذلك سمي يوم التروية، فلما أمسى رأى مثل ذلك فعرف أنه من الله تعالى، فمن سمي يوم عرفة، ثم رأى مثله في الليلة الثالثة فهم بنحوه، فسمي اليوم العاشر يوم النحر. [الباب ٤/٩٢]

**خطب الإمام خطبة** وهذه الخطبة واحدة بلا جلوس، وكذا خطبة الحادي عشر، وأما حصة عرفة، فيحسب بينهما، وهي من صلاة الظهر، ولخصتان الأوليان بعده. [فتح القدير ٣٦٨/٢] **ثلاث خطب** جمع الخطبة، وما روي أن النبي خطب يوم نحر، فإنها م تكن خطبة من خطب الحج، وإنما كانت من خطب التوديع عنهم الأحكام، لما علم أنه لا يتحقق مثله بعدها من اجتماع والكثرة. [الباب ٤/٩٣]

**بعرفات** وبما سمي يوم عرفة؛ لأن حبريل عن إبراهيم المناسك كتبها يوم عرفة، فقال: أعرفت في أي موضع تطوف، وفي أي موضع تسعى، وفي أي موضع تقف، وفي أي موضع تنحر - ويروي - فقال: عرفت فسمي يوم عرفة. (السابعة) **منى** وهي قرية فيها ثلاث سكك، بينها وبين مكة فرسخ، وهي في الحرم؛ لأنها منحر، والمنحر يكون في الحرم، وألعاب على منى تتدكير وتصرف، وقد تكتب بالالف، وسميت منى؛ لأن الحيوانات تساق إلى مياهها، وهو جمع مية، وهي الموت، وقيل: لما غشي من الدماء، أي تراق، وقيل: إن حبريل لما أراد أن يمارق آدم، قال له: ماذا تمنى، فقال آدم: الجنة، فسمي ذلك موضع منى. [الباب ٤/٩٢]

**التروية** قلنا. خلاف مروى عنه فإنه روي عنه أنه خطب في السابع وكذا أبو بكر. [فتح القدير ٣٦٨/٢] **أيام الموسم** وفي المعرب: موسم الحاج سوقهم ومجتمعهم مشتق من الموسم، وهو العلامة (السابعة)

ويوم التروية ويوم النحر يوما اشتغالي، فكان ما ذكرناه أنفع، وفي القلوب أنجع. فإذا صلى الفجر يوم التروية تمكنا: خرج إلى منى، فمضى كما حتى يصلي الفجر، ثم راح عرفه لما روي: "أن النبي ﷺ" صلى الفجر يوم التروية بمكة فلما طلعت الشمس راح إلى منى فصلى بمنى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر، ثم راح إلى عرفات".  
وأيضا تمكنا سه عرفه، وصلى بها الفجر، ثم غدا إلى عرفات ومنى معي. أخرجه لأنه لا يتعلق بمنى في هذا اليوم إقامة نسك، ولكنه أساء بتركه الاقتداء برسول الله ﷺ.  
قال: ثم توجه إلى عرفات، فمضى كما، لما روينا، وهذا بيان الأولوية، أما لو دفع قبله: جاز؛ لأنه لا يتعلق بهذا المقام حكم. قال في "الأصل": وينزل بها مع الناس؛

ما ذكرناه أي من التفريق بين كل الخطبتين. (البنية) **أخـ** من نح الوعظ إذا أثر. (الناية)  
**فإذا صلى الفجر** ظاهر هذا التركيب إعقاب صلاة الفجر بالخروج إلى منى، وهو خلاف السنة. [فتح القدير ٣٦٨/٢]  
**ثم عدا إلى عرفات** بالعين المعجمة واندال المهمة من العدا، وهو الذهاب أول النهار، ومعنى قوله: مر  
 معني جاورها، وم يسزل بها أجزأه، ولا شيء عليه، خلافاً لظاهرية. [الناية ٩٥/٤]  
 لما **روى** إشارة إلى قوله: لما روي "أن النبي صلى الفجر .. إلخ. (الناية) وهذا أي الذهاب والتوجه  
 إلى عرفات بعد طلوع الشمس. (الناية) **أما لو دفع قبله** الضمير راجع إلى طلوع المذكور في الحديث  
 سابقاً، أي قبل صوع الشمس، وهذا إضمار قبل الذكر، وكان من حق الكلام أن يقول ثم يتوجه إلى  
 عرفات بعد طلوع الشمس حتى يصبح ساء قوله وهذا أي التوجه بعد طلوع الشمس، وقوله: أما لو دفع  
 قبله عليه قال بعض الشارحين: ترك هذا القيد سهو من الكاتب. [العناية ٣٦٩/٢]

\* أخرجه مسلم في صحيحه عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: دحسا على جابر بن عبد الله... فقلت: أحبرني عن حجة رسول الله ﷺ فقال: فعقد تسعاً، فقال: ... إلى أن قال:- ...

[رقم: ٢٩٥٠، باب حجة النبي ﷺ]



ولأن المقصود منها تعليم الناسك والجمع منها، وفي ظاهر المذهب: إذا صعد الإمام المنبر فجلس أذن المؤذنون كما في الجمعة، وعن أبي يوسف رحمته الله: أنه يؤذن قبل خروج الإمام، وعنه: أنه يؤذن بعد الخطبة. والصحيح ما ذكرنا؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج واستوى على ناقته أذن المؤذنون بين يديه،\* ويقوم المؤذن بعد الفراغ من الخطبة؛ لأنه أوان الشروع في الصلاة فأشبهه الجمعة. قال: **ويصلي هم الظهر والعصر في وقت الظهر بأذان وإقامتين.**

**مها** أي الجمع بين الصلاتين من المساء. (الباية) **كما في الجمعة** إنما قال كما في الجمعة؛ لأن رواية جابر رضي الله عنه تقتضي الأذان بعد الخطبة، ورواية أخرى تقتضي قلها، فتعارضت، يصير إلى القياس على الجمعة. (الباية) **قل خروج الإمام** لأن هذا الأذان لأداء الظهر كما في سائر الأيام، وفي "الدائع": عن أبي يوسف رحمته الله ثلاث روايات، وصاهر الرواية كقولهما. وقال الشافعي رحمته الله إذا فرع من الخطبة الأولى جلس جلسة خفيفة، ثم يقوم، ويفتح الخطبة الثانية، والمؤذنون يأحدون في الأذان معه، ويخفف بحيث يكون فراغه مع فراغ المؤذنين من الأذان. [الباية ٩٨/٤]

**بعد الخطبة** -وه قال مالك. (الباية) قال بعض الشارحين: وهذا أصح عندي، وإن كان خلاف ظاهر الرواية لما صح من حديث جابر. (العناية) **ما ذكرنا** أي الصحيح من المذهب ما ذكرنا وهو ظاهر المذهب. (الباية) **ويصلي** ويعني الإمام القراءة فيهما؛ لأنهما ظهر وعصر كما في سائر الأيام، عن أحمد رحمته الله إن شاء صلى بإقامة من غير أذان، ويقولنا قال الشافعي وأبو ثور والثوري. [الباية ٩٩/٤]

**في وقت الظهر** واعلم أن من شرط الجمع الوقت والمكان والإحرام والإمامة والجماعة عند أبي حنيفة رحمته الله، وعندهما الإمام والجماعة ليس بشرط، ولا خلاف أن الوقت شرط، وهو أن يكون يوم عرفة، وأما شرط وهو عرفات، والإحرام شرط، وهو أن يكون محرماً بإحرام الحج. (الكفاية) **بأذان وإقامتين**. وفي هذه المسألة ستة أقوال: الأول: مذهبا الذي ذكرنا الذي بأذان وإقامتين، والثاني: بأذان وإقامة، وبه قال عطاء والظاهرية والشافعية رحمته الله في قول وأحمد رحمته الله، واحتاره الطحاوي رحمته الله، وبه قال زفر وأبو ثور رحمته الله =

\* لم أجده صريحاً ومعناه يؤخذ من حديث جابر رضي الله عنه أنه ما فرع من خطبته أذن. [الدراية ١٩/٢] وقد تقدم حديث جابر أخرجه مسلم في صحيحه وفيه: فخطب الناس، ثم قال: يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً. ثم أذن. الحديث [رقم: ٢٩٥٠، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم]





**ولأبي حنيفة** **رحمته**: أن المحافظة على الوقت فرض بالنصوص، فلا يجوز تركه إلا فيما ورد الشرع به وهو الجمع بالجماعة مع الإمام، والتقديم لصيانة الجماعة؛ لأنه يَعْسرُ عليهم الاجتماع للعصر بعد ما تفرَّقوا في الموقف، لا لما ذكرناه؛ إذ لا منافاة. ثم عند أبي حنيفة **رحمته**: الإمام شرط في الصلاتين جميعاً، وقال زفر **رحمته**: في العصر خاصة؛ لأنه هو المُعَيَّرُ عن وقته، وعلى هذا الخلاف الإحرام بالحج. ولأبي حنيفة **رحمته**: أن التقديم على خلاف القياس، عُرفت شرعيته فيما إذا كانت العصر مرتبةً على ظهر مؤدَّى بالجماعة مع الإمام في حالة الإحرام بالحج، فيقتصر عليه.

**ولأبي حنيفة** **رحمته**: ومبني الاختلاف على أن تقدم العصر على وقته؛ لأجل محافظة الجماعة أو لامتداد الوقوف فعده للأول وعدهما للثاني، فلما: أن جواز الجمع للحاجة إلى امتداد الوقوف بدليل أنه لا جمع على من ليس عليه الوقوف، وأن الحاج يحتاج إلى الدعاء في وقت الوقوف فشرع الجمع لئلا يشتغل عن الدعاء، والمفرد وغيره في هذه الحاجة سواء، فيستويان في جوار الجمع. [الكفاية ٣٧١/٢] **بالنصوص** قال الله تعالى: **رحمته** **رحمته** وقال: **رحمته** **رحمته** [السياسة ١٠١/٤]

**لصيانة الجماعة** هذا جواب عن قوهما، تقريره: لا يسلم أن جوار الجمع بالتقديم لامتداد الوقوف، بل لصيانة الجماعة. [السياسة ١٠٢/٤] **ذكرناه** من أن الجمع لامتداد الوقوف؛ إذ لا منافاة بين الوقوف والصلاة فإن المصلّي واقف ولا يقطع وقوفه بالاشتغال بالصلاة كما لا يقطع بالأكل واحداث والحديث بل أولى. [الكفاية ٣٧١/٢] **لا منافاة** أي لأنه لا منافاة بين الصلاة والوقوف؛ لأن الوقوف لا يقطع بالاشتغال بالصلاة، كما لا يقطع بالأكل والشرب والتوصي وغير ذلك. [السياسة ١٠٢/٤]

**جميعاً** وعندهما الإمام ليس بشرط أصلاً. (السياسة) **الإحرام بالحج** أي الإحرام بالحج شرط في الصلاتين حتى أن الحلال إذا صلى الظهر مع الإمام ثم أحرم بالحج فصلّى العصر معه لم يجزه العصر إلا في وقتها، وعند زفر **رحمته** يحريه، وحاصله: أن جوار الجمع عند أبي يوسف ومحمد **رحمته** معلق بإحرام الحج في الصلاتين لا غير، وعند أبي حنيفة **رحمته** معلق بإحرام الحج وبالجماعة وبالإمام الأكبر، وهو قول زفر **رحمته** أيضاً غير أنه يشترط هذه الشرائط في العصر لا غير. [الكفاية ٣٧٢/٢-٣٧٣] **التقديم** أي تقدم العصر قبل وقته. (السياسة)





لما روي أن النبي ﷺ كان يدعو يوم عرفة ماداً يديه كالمُسْتَطِيعِ المسكين،\* ويدعو  
 ما شاء، وإن ورد الآثار ببعض الدعوات،\*\* وقد أوردنا تفصيلها في كتابنا المترجم  
 بـ "عُدَّة الناسك في عِدَّة من المناسك" بتوفيق الله تعالى. قال: وسعى ساس أن يقفوا  
 فُرب الإمام؛ لأنه يدعو ويُعلم، فَيُعَوِّا ويسمعوا، وسعى أن يقف وراء الإمام؛ ليكون  
 مستقبل القبلة، وهذا بيان الأفضلية؛ لأن عرفات كلها موقف على ما ذكرنا. قال:  
 ويُستحب أن يغتسل قبل الوقوف بعرفة، ويجتهد في الدعاء،

عُدَّة بضم العين، الناسك: السلاح، وبين العُدَّة، والعدة، وبين الناسك والملاسك جناس. (الساية)  
 عدة بكسر العين من العدد. (الساية) فَعَوِّا أي فيحفظوا، من الوعى، أصبه يوعىوا، حدثت أو. (الساية)  
 وهذا أي وقوف الحاح وراء الإمام. (الساية) ما ذكرنا أشار به إلى قوله عرفة كلها موقف إلى آخره. (الساية)  
 \* أخرجه البيهقي في 'السنن الكبرى' عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «...»  
 ... [١١٧/٥] باب فصل الدعاء دعاء يوم عرفة وأخرج الرار في 'مسند' عن ابن عباس  
 عن الفصل قال: ... [نصب الراية ٦٤٣]  
 وفيه حسن بن عبد الله ضعيف 'درية'. وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه، فلا يحد به حديثاً  
 مكرراً حاور المقدار. [إعلاء السنن ١٠/١١٥] وقال في حاشية 'إعلاء السنن': وحاصل ما ذكرناه من  
 الكلام في سد الحديث أنه حسن الحديث عنى قواعدنا، لاسيما وله طرق عديدة. ودلالته على الاجتهاد  
 في الدعاء في الموقف ظاهرة. [إعلاء السنن ١٠/١١٥]

\*\* قوله: وإن ورد الآثار ببعض الدعوات. كما أخرج الترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن  
 النبي ﷺ قال: ...  
 ...، له ابنك وله الحمد، وهو عنى كل شيء قدير. وقال: هذا حديث حسن غريب. [رقم: ٣٥٨٥،  
 باب في دعاء يوم عرفة] وأخرجه أيضاً من حديثه أحمد بإسناد رجاله ثقات، ولم يقط: ...  
 رسول الله يوم عرفة: لا إله إلا الله إلخ. [إعلاء السنن ١٠/١١٣]

أما الاغتسال: فهو سنة وليس بواجب، ولو اكفى بالوضوء: جاز، كما في الجمعة والعديد وعند الإحرام. وأما الاجتهاد؛ فلأنه اجتهد في الدعاء في هذا الموقف لأتمته فاستجيب له إلا في الدماء والمظالم\* وبني في موقعه ساعد بعد ساعة، وقال مالك: يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ كما يقف بعرفة؛ لأن الإجابة باللسان قبل الاشتغال بالأركان. ولنا: ما روي أن النبي ﷺ مازال يُلَبِّي حتى أتى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، \*

ولأن التلبية فيه كالتكبير في الصلاة، فيأتي بها إلى آخر جزء من الإحرام. قال: **ويبدأ عرب المسلم أفاض الإمام وليس معه على هيتهم** حتى يأبوا من دفعه؛ لأن النبي ﷺ دفع بعد غروب الشمس. \* ولأن فيه إظهار مخالفة المشركين، وكان النبي ﷺ يمشي على راحلته في الطريق على هيته. \* **وبن حاف الزحام دفع من الإمام ولم يجاور حدود عرفة**؛ أخره؛

**أفاض الإمام** أي رجع، وإنما قال أفاض؛ اتباعاً لقوله تعالى: **فمن كان منكم من مرض أو سافر فليأكل مما كسب بطهر من قبله** (البقرة) **على هيتهم** أي غير مسرعين، بل على السكينة والوقار. وقال **ليس امرئ في إخفاف خيل ولا في إيضاع إبل**، فعبيكم بالسكينة والوقار. [البقرة ١١٢، ٤] **المسركين** فهم كانوا يدفعون من عرفة قبل طلوع الشمس. (الساية) **الرحام** أي وبن حاف حاح إحق الرحام، أي رحمة الناس. (الساية)

**ولم تجاور حدود عرفة** وفيه إشارة إلى أنه تجاوز عرفة قبل الإمام وقبل غروب الشمس وحب عليه الدم، ولكن إن عاد إلى عرفة قبل الغروب ثم دفع مع الإمام معها بعد الغروب سقط عنه الدم. وقال زهير لا يسقط، وعن أبي حنيفة لا يسقط صححه الكرخي، وبه قال مالك والشافعي وأحمد، وإن عاد بعد غروب الشمس لا يسقط بالاتفاق، ولو به بعيره فتبعه حتى خرج من عرفت إذا أخرجه بعيره فعليه دم، ولا يسقط بالعدد، كذا في 'الخص' و'حزاة الأكمال'. وقال أبو يوسف لا أحفظ فيه شيئاً عن أبي حنيفة [البقرة ١١٣، ٤-١١٤]

= وأخرج ابن ماجه في 'سننه' عن ابن عباس قال: قال الفضل بن عباس: **من أفاض من مكة فليأكل مما كسب بطهر من قبله** (البقرة) [رقم: ٣٠٤٠، باب متى يقطع الحاح التلبية]

فيه أحاديث. [نصب الراية ٦٥٣] منها: ما أخرجه الترمذي في 'جامعه' عن عبي بن أبي طالب قال: **دفع أسامة بن زيد وجعل يشير بيده على هيته وناس يصرون بمينا وشذلاً ينفث إليهم**

**دفع أسامة بن زيد وجعل يشير بيده على هيته وناس يصرون بمينا وشذلاً ينفث إليهم** [رقم: ٨٨٥، الحديث]. وقال: حديث عبي حديث حسن صحيح. [رقم: ٨٨٥، الحديث]

باب ما جاء أن عرفة كلها موقف

وهو في حديث جابر أخرجه مسلم في صحيحه، وفيه: **دفع أسامة بن زيد وجعل يشير بيده على هيته وناس يصرون بمينا وشذلاً ينفث إليهم**

إمام، حتى إن رأسها ليصيب مورث رحنه، ويقول بيده أيمى أيها الناس! **السكينة السكينة** كما أتى حديث من حاف حتى تصعد حتى بن حاف [رقم: ٢٩٥٠، باب حجة النبي ﷺ] =



**لم يقص** من الإفاصة وهو الدفع من عرفات. (النساية) **الرحام** وكذا اخوف علة من العلل. (النباية)

= وكذلك أخرج مسلم في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنهما أنهما سمعا رسول الله ﷺ يقول: «من عرف ما يعرف الله به من عباد الله، عرف الله». [رقم: ٣١٠٥، باب الإفاضة من عرفت إلى المردلة]

\* أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن عائشة رضي الله عنها بسند صحيح [١٩١/٤].  
باب من كان يفطر بعرفة قبل أن يفيض [قال الحافظ: وإسناده صحيح] [الدرية ٢٢/٢]

[illegible]

\*\*\* هذا غريب يعني ليس له أصل. [البنية ١١٥/٤]



يوم النحر

النص. [العناية ٣٧٧/٢] **الطريق**: قبل أن يأتي إلى المزدلفة. (البنابة)

الإعادة مطلقاً. فتح القدير ٣٧٨/٢ ومحمد - وبه قال رفر والحسن بن رباد. (السياسة)

أمامك وقت الصلاة ومكان الصلاة؛ لأن الصلاة فعل اضطراري، وفعده لا يتصور أن يكون أمامه. (الساية)

الصلاة مفصلة، ولم يصل بينهما. [رقم: ١٦٧٢، باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة]

قال: **«صنع فجر حتى لا يدم الناس فجر بغلس»** لرواية ابن مسعود **«أن النبي ﷺ صلاها يومئذ بغلس»** ولأن في التغليس دفع حاجة الوقوف، فيجوز كتقديم العصر بعرفة. **«وقف وقف مع الناس»** لأن النبي ﷺ وقف في هذا الموضع يدعو، **«حتى روي في حديث ابن عباس** **«فاستجيب له دعاؤه لأتمته حتى الدماء والمظالم»** ثم هذا الوقوف واجب عندنا، وليس بركن، حتى لو تركه بغير عذر: يلزمه الدم، وقال الشافعي **«إنه ركن؛ لقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾، وبمثلته ثبت الركنية.**

**غسل** بفتحين، وهو أحر طلبة البيت. (الساية) **كتقديم العصر** معناه ما حار تعجيل العصر على وقتها للحاجة إلى الوقوف بعدها فلا يجوز التعيس بالمحر وهو في وقتها أولى. [العدية ٢ ٣٧٩] **الموضع** أشار به إلى مشعر احرام الذي هو الحبل الذي يقال له قرح. (الساية) **الدم** وإن تركه بعد لادحاح أو تعجيل السير إلى منى فلا شيء عليه. (الساية) **ركن** هـ سهو؛ فإن كتبهم باطقة بأنه سنة. (فتح القدير) **وبمثلته**: أي وبمثل هذا الأمر الذي في الآية الكريمة. (البنابة)

أخرجه مسلم في صحيحه عن عبد الله قال: **«صنع فجر حتى لا يدم الناس فجر بغلس»** وفي رواية: وقال: **«صنع فجر حتى لا يدم الناس فجر بغلس»** [رقم: ٣١١٦] **باب استحباب زيادة التعيس بصلاة الصبح** قوله: قل ميقانها أي قل ميقانها المعتاد في كل يوم، لا أنه صلاها قبل الفجر ولكن غس ما كثيراً، بيته لفظ مسلم قل وقتها غس. [نصب الراية ٣، ٧١] هو في حديث حابر: أخرجه مسلم في صحيحه وفيه: **«صنع فجر حتى لا يدم الناس فجر بغلس»** ركب الفصوء حتى أتى مشعر الحرام، فاستقبل القبلة، فدعاه وكثره وهديه ووحده فم يركن واقفا حتى أسفر حدا فدفع قبل أن تصبغ الشمس. [رقم: ٢٩٥٠، باب حجة النبي ﷺ]

حتى روي في حديث ابن عباس هذا وهم، وإنما روي هذا في حديث ابن عباس بن مرداس. [نصب الراية ٣ ٧٢] وقد تقدم تخريجه. أخرجه ابن ماجه في 'سننه' [رقم: ٣٠٣١، باب الدعاء بعرفة]

أُخرج أبو داود في 'سننه' عن عروة بن مرسس الطائي قال: أتيت رسول الله ﷺ بالموقف يعني جمع قلت: جئت يا رسول الله! من حبيبي صبي أكلت مطيبي وأتعبت نفسي، والله! ما تركت من حمل إلا وقفت عليه، فهل لي من حج؟ فقال رسول الله ﷺ: من دخل مع حده حده في حروب في ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تمَّ حجه وقضى نفسه. [رقم: ١٩٥٠، باب من لم يدرك عرفة]



كي لا يتأذى به غيره، ولو رماها من فوق العقبة: أحزأه؛ لأن ما حولها موضع التسلُّك، والأفضل أن يكون من بطن الوادي؛ لما روينا. ونكَّر مع كل حصاة. كذا روى ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما\* ولو سح مكان مكبر: أحزأه؛ لحصول الذِّكر، وهو من آداب الرمي، ولا يقف عندها؛ لأن النبي ﷺ لم يقف عندها.\*\*

لما رويما وهو أنه رمى هكذا. (البابية) ولا يقف عندها أي جمرة العقبة، على هذا تظاهرت الروايات عن رسول الله ﷺ. ولم تظهر حكمة تخصيص الوقوف، والدعاء بعيرها من الجمرتين، فإن تخايل أنه في اليوم الأول لكثرة ما عبه من الشغل كاللدح والحلق والإفاضة إلى مكة فهو منعدم فيما بعده من الأيام إلا أن يكون كون الوقوف يقع في حمرة العقبة في الطريق فيوجب قطع سبوكها على الناس، وشدة إردحام الواقفين والمارين، ويعصي ذلك إلى ضرر عظيم بخلافه في باقي الحمار فإنه لا يقع في نفس الطريق بل بمعزل منضم عنه. [فتح القدير ٣٨٢/٢-٣٨٣]

\* أما حديث ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الرحمن بن يزيد رضي الله عنه قال: سمعت ابن مسعود رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من رمى جمرة العقبة وسقطت يده حتى دنا من حرمها فليس عليه شيء من سبع حصيات. قال: مع كل حصاة ثم قال: من رمى بها حتى لا يراها فليس عليه شيء من سبع حصيات. [رقم: ١٧٥٠، باب يكبر مع كل حصاة] وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه البخاري في صحيحه عن سالم بن عبد الله رضي الله عنه عن عمر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من رمى جمرة العقبة وسقطت يده حتى دنا من حرمها فليس عليه شيء من سبع حصيات. قال: مع كل حصاة ثم قال: من رمى بها حتى لا يراها فليس عليه شيء من سبع حصيات. [رقم: ١٧٥٢، باب رفع اليدين عند جمرة الدنيا والوسطى]

\*\* أخرجه البخاري في صحيحه عن الزهري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من رمى جمرة العقبة وسقطت يده حتى دنا من حرمها فليس عليه شيء من سبع حصيات. قال: مع كل حصاة ثم قال: من رمى بها حتى لا يراها فليس عليه شيء من سبع حصيات. [رقم: ١٧٥٣، باب الدعاء عند الجمرتين] وكذلك أخرجه البخاري في صحيحه عن سالم بن عبد الله رضي الله عنه عن عمر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من رمى جمرة العقبة وسقطت يده حتى دنا من حرمها فليس عليه شيء من سبع حصيات. قال: مع كل حصاة ثم قال: من رمى بها حتى لا يراها فليس عليه شيء من سبع حصيات. [رقم: ١٧٥١، باب إذا رمى الجمرتين يقوم مستقبل القبلة ويسهل]





لأن ما دون ذلك يكون طَرَحاً، ولو صرحها صرحاً: **أجزأه**: لأنه رمى إلى قدميه، إلا أنه مسمي؛ لمخالفته السنة. **ولو وضعها وصعاً: مُنَحَرَه**: لأنه ليس برمي، ولو رماها فوقعت قريباً من حمرة: **كفمه**: لأن هذا القدر مما لا يمكن الاحتراز عنه، ولو وقع بعد منها: **لا حرة**: لأنه لم يُعرف قربة إلا في مكان مخصوص، ولو رمى سبع حصيات حمدة: فهذه واحدة: لأن المنصوص عليه تفرق الأفعال. **وبأحد الحصى من أي موضع شاء**. إلا من عند الحمرة. **فإن دلت نكره**: لأن ما عندها من الحصى مردود، هكذا جاء في الأثر فيتشاءم به\* ومع هذا لو فعل: **أجزأه**: لوجود فعل الرمي. **وجوز الرمي كمن ما كان من أحرء الأرض عندما خلافاً للشافعي** - - : لأن المقصود فعل الرمي؛

**طرحاً**. فيكون سبب مخالفة أسية. (البنية) **أحرأه** يعيد أن المروي عن الحسن تعيين الأولى، وأن مسمى الرمي لا ينتهي في الطرح رأساً بل إنما فيه معه قصور فتشت الإساءة به بخلاف وضع الحصاة وصعاً، فإنه لا يخزي لاستفاء حقيقة الرمي بالكلية. [فتح القدير ٣/٣٨٤] **قرناً**: قدر ذراع ونحوه، ومهم من لم يقدره كأنه اعتمد على اعتبار القرب عرفاً. [فتح القدير ٢/٣٨٤]

**واحدة** فيزومه ست سواها، والسبع وأكثر منها واحد. (فتح القدير) **الأفعال** أي لأن المنصوص هو فعل الرمي بسبع حصيات متفرقات لا عين الحصيات، وقار الحاكم الشهيد في 'الكافي'. وإن رماها بأكثر من سبع تضره تلك الزيادة. (البنية) **الأرض** سواء كان مدرأ أو صياً أو يأساً أو قصة تراب. (البنية) **للشافعي** **صلى الله عليه وسلم**: فإن عنده لا يجوز إلا بالحجر. (البنية)

\* فيها أحاديث. [نصب الراية ٣/٧٨] منها: ما أخرجه الدارقطني عن ابن أبي سعيد عن أبي سعيد قال: قلنا يا رسول الله! هذه الجمار التي يرمى بها كل عام فحسب أنها تنقص، فقال: **لا تنقص**. **سبع مثل حب**. [٣٠٠/٢، باب المواقيت] ورواه الحاكم في 'استدرك'، وقال: صحيح الإسناد، ويزيد بن سنان ليس بمتروك. وفي 'الترغيب' للصدري: يريد من سنان مختلف في توثيقه. وفيه أيضاً: وثقه البخاري وغيره، قلت: وقد تقدم توثيقه في هذا الكتاب، وهو حسن الحديث، فالحديث حسن. [إعلاء السنن ١٠/١٥٩]



ولأن الحلق أكمل في قضاء التَّفْت وهو المقصود، وفي التقصير بعض التقصير فأشبهه الاغتسال مع الوضوء، ويكتفي في الحلق برُّع الرأس؛ اعتباراً بالمسح، وحقق الكل أوى؛ اقتداءً برسول الله ﷺ. \* والتقصير: أن يأخذ من رؤوس شَعْرَه مقدار الأُثْمَلَة. قال: وقد حلَّ له كل شيء إلا النساء، وقال مالك رحمه الله: وإلا الطَّيِّب أيضاً؛ لأنه من دواعي الجماع. ولنا: قوله ﷺ فيه: "حلَّ له كل شيء إلا النساء"، \* وهو مقدَّم على القياس.

وفي التقصير بعض التقصير أي في تقصير شعر رأسه بعض التقصير في إقامة السنة، وإنما قيد ببعض؛ لأن كلاً من الحلق والتقصير جائز، ولكن أحقُّ أفضل من التقصير، وفيه نوع قصور. [الباية ١٣٨/٤] بالمسح في الوضوء؛ لأن أربع يقوم مقام الكل. (الباية) الأُثْمَلَة: وهذا التقدير مروى عن ابن عمر رضي الله عنهما، وعنه إجماع الأمة وامرأة فيه كالرجل. من دواعي الجماع كالمسِّ والتَّفْت، وهذا حرم الصَّيْب عني المعتد، وروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال: لا يحل الطَّيِّب. [الباية ١٤٠/٤]

وهو مقدَّم على القياس يعيد أن ما استدل به مالك قياس، وإن لم يذكر أصله على ما ذكرنا من أنه قد يترك ذكره كثيراً إذا كان أصله ظاهراً، أو له أصول كثيرة، وهذا كذلك، وحاصله: الصَّيْب من دواعي المحرم وهو إجماع، فيحرم قياساً على المسِّ شهوة في الاعتكاف والاستبراء، فأجاب بأنه في معارضة النص لكن قد استدل مالك بحديث رواه أحاكم في 'المستدرک' عن عبد الله بن الربيع.... قال: عني شرصهما انتهى. وقول الصحابي من السنة حكمه الرفع، وعن عمر رضي الله عنه بطريق مقطوع أنه قال: إذا رميتم الجمرة فقد حل لكم ما حرم إلا النساء والصَّيْب ذكره وانقطاعه في 'الإمام'، وسأ: ما أخرج النسائي وابن ماجه عن سفيان عن سمة بن كهيل عن الحسن العربي عن ابن عباس قال: إذا رميتم الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء، = ' أخرجه الترمذي في 'جامعه' عن أنس بن مالك قال: لما رمى رسول الله ﷺ الجمرة نحرُ نُسكته ثم ناور الحائق شقه الأيمن فحققه فأعطاه أنا صلحة، ثم ناوه شقه الأيسر فحققه فقال: فسمي به من ساس وقال: هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ٩١٢، باب ما جاء بأي جانب الرأس يبدأ في الحلق]

\*\* أخرجه أبو داود في 'سننه' عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: إذا رمى أحدكم حِمْرَه فعنه فقد حلَّ له كل شيء، إلا النساء. [رقم: ١٩٧٨، باب في رمي إجماعاً] وضعفه أبو داود لأجل أن الحجاج لم ير الزهري ولم يسمع منه شيئاً.... قلت: فماله وهو حسن الحديث؟ وثقه غير واحد، فالحديث حسن. [إعلاء السنن ١٦٦/١٠]



لأن الله تعالى عطف الطواف على الذبح، قال: ﴿فَكُلُّوا مِنْهَا﴾، ثم قال: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ فكان وقتها واحداً، وأول وقته بعد طلوع شمس يوم النحر من يوم النحر؛ لأن ما قبله من الليل وقت الوقوف بعرفة، والطواف مرتب عليه، وأفضل هذه الأيام أولها، كما في التوضيحية، وفي الحديث: "أفضلها أولها". <sup>١</sup> فإن كان قد سعى بين الصفا والمروة عقيب طواف نحره: <sup>٢</sup> لم يرمل في هذا طواف، <sup>٣</sup> ولا سعى عليه، وإن كان قد سعى سعيه <sup>٤</sup> من في هذا طواف <sup>٥</sup> سعى بعده؛ لأن السعي لم يُشرع إلا مرة، والرمل ما شرع إلا مرة في طواف بعده سعي، <sup>٦</sup> وحسب ركعتين بعد هذا طواف، لأن ختم كل طواف بركتين، فرضاً كان الطواف أو نفلاً؛ لما بيننا. قال: وقد حلَّ <sup>٧</sup> النساء ولكن بالحلقة السابق؛ إذ هو المحلل لا بالطواف إلا أنه أخر عمله في حق النساء. قال: وهذا طواف <sup>٨</sup> مرمول في حج، وهو ركن فيه؛

لأن الله تعالى إجماع: أي قال الله عز وجل: ﴿... سَمِ اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْنُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا النَّبَاتِ الْفَقِيرَ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾، والمراد بالذكر - والله أعلم - التسمية على ما يحرم؛ لقوله تعالى: ﴿... فِيهِمْ حُدُودُ اللَّهِ...﴾ قوله: <sup>٩</sup> <sup>١٠</sup> ليس بأمر لازم، إن شاء أكل من أضحيته، وإن شاء لم يأكل، وهذا الأمر كما في قوله تعالى: ﴿... حَسْبُكُمْ﴾ فإن مثل هذا الأمر للإباحة سعة لنا، وإذا قلنا بالوجوب يعود علينا. [الباية ١٤٣/٤]

مرتب عليه أي على الوقوف، ونقولنا قال مالك. وقال الشافعي: <sup>١١</sup> أول وقته إذا انقصف الليل من ليلة النحر، وبه قال أحمد، وآخر وقته اليوم الثاني من أيام التشريق، فإن أخره عنها طاف وعليه دم عند أبي حنيفة. <sup>١٢</sup> وقال أبو يوسف ومحمد <sup>١٣</sup> لا شيء عليه. [الباية ١٤٤/٤] <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> أفضل. (الباية) لما يبا أي في طواف القدوم، وهو قوله <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> وليصل الطائف لكل أسبوع ركعتين. (الباية)

<sup>١٩</sup> هذا الحديث عريب جداً يعني م يشت، والأولى أن يقال هذا بالإجماع. [الباية ١٤٤/٤]

إذ هو المأمور به في قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾، ويُسمَّى طواف الإفاضة، وطواف يوم النحر. **وكرر أحمره عن هذه الأيام** لما بينا أنه موقت بها، وإن أخره عنها: لزمه دم عند أبي حنيفة **حينئذ** وسنينه في باب الجنائيات إن شاء الله تعالى. قال: **ثم عود بن مكي فثبتهما؛ لأن النبي -** رجع إليها كما روينا، **ولأنه بقي عليه الرمي وموضعه بمنى، فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني من أيام النحر. رمى الحصى سلات، فبدأ بالتي هي مسجدة خفيف، ورمىها سبع حصيات أكثر مع كل حصاة ويقف عندها، ثم رمى التي هي بمنى مثل ذلك ويقف عندها، ثم رمى حمرة عقبة كذلك ولا يقف عندها، هكذا روى جابر **فيما نقل من نُسك رسول الله <sup>ص</sup> مفسراً.****

**كما روينا** يعني من قريب من قوله: 'إن النبي' لما خلق أفاض إلى مكة فصاف بالبيت الحديث. **فإذا زالت الشمس** أفاد أن وقت الرمي في اليوم الثاني لا يدخل إلا بعد الزوال، وكذا في اليوم الثالث. (فتح القدير) **فبدأ بالح** هل هذا الترتيب متعين أو أوفى؟ يختلف فيه، والذي يقوي عندي استناد الترتيب لا تعيينه، والله سبحانه وتعالى أعلم بخلاف تعيين الأيام كلها للرمي، والفرق لا يخفى على محصل. [فتح القدير ٣٩١/٢]

<sup>١</sup> أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عمر **ثم رمى الحصى سلات** جمع فليس سلة واحدة الحديث. [رقم: ٣١٦٥، باب استحباب طواف الإفاضة يوم النحر]

<sup>٢</sup> الحديث الذي سنده المصنف إلى جابر عريب عن جابر، والذي روي عن جابر **في حديثه** اصطوب أنه **رمى حمرة العقبة يوم النحر لا غير**. [أناية ٤ ١٤٧] وأخرج أوداود في 'سنه' عن عائشة **قلت** **رمى الحصى سلات** جمع فليس سلة واحدة الحديث. **يرمي بالحجارة إذا زالت الشمس كل حمرة سبع حصيات، يكرر مع كل حصاة ويقف عند الأولى والثانية فليس بعد ذلك رمي من حصى العقبة** [رقم: ١٩٧٣، باب في رمي الحمار] قال السدي في 'مختصره': حديث حسن. [نصب الراية ٨٤/٣]



الساس: وهو أعلى الوادي كذا في "الحيط". (الساية) ويرفع يديه يعني عند الوقوف في الجمرتين. وفي 'المريغاي': يرفعهما حدو مكبيه سبطاً. (الباية) لا ترفع الأيدي: هذا الحديث تقدم في باب صفة الصلاة، ولفظ الحديث في "شرح معاني الآثار" بثلاث الفعل بدون حرف الاستثناء بعده، ولكن الفقهاء ذكروه سمي الفعل وحرف الاستثناء بعده: وقالوا: لا ترفع الأيدي إلا في سعة مواضع، وشي صح ما رواه الفقهاء فهو أبليغ. [الباية ١٤٩/٤]

\* غريب هذا النقط، وقد روي من حديث ابن عباس، ومن حديث ابن عمر بقص وتغير. [نصب الراية ١/ ٣٩٠]  
حديث ابن عباس أخرجه الصرياني في 'المعجم الأوسط' عن ابن عباس - رضي الله عنهما - مع لامي -  
[نصب الراية ١/ ٣٩٠، رقم: ١٧٠٩، ٤١٠/٢]  
قت: ورجاله كلهم ثقات إلا سيف بن عبيد الله فصدوق كما في 'التقريب'. [إعلاء السنن ٨١/٣]  
وحديث الباب أخرجه البخاري في صحيحه عن سالم بن عبد الله - رضي الله عنهما - مع لامي -  
[نصب الراية ١/ ٣٩٠، رقم: ١٧٠٩، ٤١٠/٢]  
حديثه في 'المعجم الأوسط' عن ابن عباس - رضي الله عنهما - مع لامي -  
[نصب الراية ١/ ٣٩٠، رقم: ١٧٠٩، ٤١٠/٢]

\* أخرجه المحاكم في 'المستدرک' عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ **سبع من خرج من**  
**سبع من خرج** وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم وم يخرجاه: [٤٤١، ١، باب وفد الله ثلاثة

الغازي والحاج والمعتم]





ولما: قوله: "لا تَرْمُوا جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ إِلَّا مُصْبِحِينَ"، ويروى: "حتى تَطْلُع الشمس"، فيثبت أصل الوقت بالأول، والأفضلية بالثاني. وتأويل ما روي: الليلة الثانية والثالثة، ولأن ليلة النحر وقت الوقوف والرمي يترتب عليه، فيكون وقته بعده ضرورة. ثم عند أبي حنيفة: "يمتد هذا الوقت إلى غروب الشمس؛ لقوله: "إن أول نُسْكنا في هذا اليوم الرمي" جعل اليوم وقتاً له، وذهابه بغروب الشمس. وعن أبي يوسف رحمته الله: أنه يمتد إلى وقت الزوال،

ويروى: "هذا جواب عن الحديث الذي رواه الشافعي وهو قوله: "رحص للرعاء أن يرموا ليلاً، وهو أنه محمول على الليلة الثانية والثالثة؛ توفيقاً بين الحديثين، ولأن سبب أن المراد منه ليلة العيد، فيقول: لأحجة لمحصم عساً؛ لأنه ثبت منه رحصة رعاء والضعفاء، فلا يعدوهم؛ لأن ثبوت الرمي بخلاف القياس. [السياسة ٤/١٥٥] **المسألة الثانية والثالثة** ما عرف أن وقت رمي كل يوم يدخل من النهار، امتد إلى آخر ليلة أبي تنبو دث النهار، فيحمل على دث، فالباقي في رمي ناعة للأيام أساقه، لا اللاحقة. [فتح القدير ٣/٣٩٤] **الروايات** وما بعده قضاء؛ لأن الوقت يعرف بتوقيت الشارع؛ واشترع ورد بالرمي قبل الزوال فلا يكون ما بعده وقتاً له. [البنية ٤/١٥٥-١٥٦]

"أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" عن ابن عباس رضي الله عنهما أن **عقبة** كان يأمر بساءه وتقده صبيحة العقبه للضعفاء الذين يرخص لهم في ترك الوقوف بمزدلفة]

"أخرجه الترمذي في 'جامعه' عن مقسم عن أس عن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم صعدة أهله، وقال: "ما جاء في حديث أس عن عباس حديث حسن صحيح. [رقم: ٨٩٣، باب ما جاء في تقديم الضعفة من جمع بليل]

"هذا عريب. [السياسة ٤/١٣٧] وأخرج مسلم في صحيحه عن أس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في فأتى الجمرة فرماها، ثم أتى منزله بمى ونحر، ثم قال للحلاق: "حد وأشار إلى جانب الأيمن، ثم لأيسر، ثم جعل يعطيه الناس. [رقم: ٣١٥٢، باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي]



قال: **«... من ثقله من مكة ومكة حتى...»** لما روي أن عمر...  
 كان يَمْنَعُ منه وَيُؤَدِّبُ عليه، ولأنه يُوجِبُ شَغْلَ قلبه، **«... من مكة...»**  
**بالمحصب.** وهو الأبطح، وهو اسم موضع قد نزل به رسول الله ﷺ. وكان نزوله  
 قصداً هو الأصح، حتى يكون النزول به سنةً على ما روي أنه... قال لأصحابه:  
 "إنا نازلونا غداً بالخيْفِ خَيْفِ بني كنانة، حيث تقاسم المشركون فيه على شركهم..."

**شد** بفتح الشاء المثناة وفتح القاف، وهو متاع المسافر وحشمه. (الساية) **نهر** أي و إذا ذهب متوجهاً. (الساية)  
**بالمحصب** على وزن اسم مفعول من التحصيص وهو الأبطح، وهو اسم موضع ذي حصي بين مكي  
 ومكة. [الساية ٤/ ١٥٨] **وهو الأبطح** قال في "الإمام": وهو موضع بين مكة ومكي، وهو إلى مكي أقرب،  
 وهذا لا تخير فيه، وقال غيره: هو ماء مكة حده ما بين الحليين المتصلين بالمقابر إلى الحال المتقاربة لذلك  
 مصعداً في الشق الأيسر وأنت ذهاب إلى مكي مرتفعاً من بطن الوادي، وليست بمقبرة من المحصب، ويصني  
 فيه الطهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، ويجمع هجعة، ثم يدخل مكة. (فتح القدير) **هو الأصح** بخبر به  
 عن قول من قال: لم يكن قصداً فلا يكون سنة؛ لما أخرج السجستاني عن ابن عباس... قال: ليس المحصب  
 بشيء إنما هو مسرل نزل به رسول الله ﷺ [فتح القدير ٣٩٦/٢] **حيف** حيف بني كنانة، وهو المحصب،  
 وسمي حيف بني كنانة؛ لأهم تحالفوا مع قريش في ذلك الموضع على بني هاشم. [الساية ٤/ ١٦٠]

هذا غريب. [الساية ٤/ ١٥٨] وأخرج ابن أبي شيبة في 'مصنفه' عن عمارة قال: قال عمر...  
 وفي رواية: قال: ... [٤١/ ٤ - ٤٢، باب  
 من كره أن يقوم ثقله من مكي]

فيه أحاديث. [نصب الراية ٨٨، ٣] منها: ما أخرجه السجستاني في صحيحه عن قتادة أن أسد بن مالك  
 حدثه أن النبي ﷺ صلى الصبح والعصر والمغرب والعشاء، ثم رقد **رفدة** بالمحصب، ثم...  
 [رقم ١٧٥٦، باب صواف النواحي] ومنها: ما أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عمر  
 وأما بكر وعمر كانوا ينزلون الأبطح. [رقم: ٣١٦٧، باب استحباب نزول المحصب]  
 أخرجه الجماعة. [نصب الراية ٨٩/٣] أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة... قال: لما  
 رسول الله ﷺ ونحن بمكي: نزلوا عند خيْفِ بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر. =

شهر أي يشير النبي ﷺ إلى عهد بني كنانة، (الساية) **هـ** حيث فتح له مكة وبصره عليهم. (الساية)

خلافاً للسافعي وبه قال مالك. (البابية) فإنه عهده سنة؛ لأنه معمرة طواف القدوم. ألا ترى أن كل واحد منهما يأتي به الآفاقي دون المكي، وما هو من واجبات الحج فالآفاقي والمكي فيه سواء، ولنا قوله من حج هذا البيت فليكن آخر عهده بالبيت الطواف، وأنه رحص للنساء الحيض، وذلك أيضاً دليل الوجوب و إلا لم يكن لتخصيص الرخصة بالحيض فائدة. [العناية ٣٩٧/٢]

= وذلك إن قريشاً وبني كنانة خالفت على بني هاشم وبنو المطلب أن لا يبايعوه ولا يباعدوا عنهم حتى يسلموا إليهم رسول الله ﷺ يعني بذلك المحصب. [رقم: ٣١٧٥ ، باب استحباب برول اخمص يوم المر]

"أخرج ابن سعد في "الطبقات" في باب حجة النبي ﷺ عن عطاء بن رباح مرفوعاً عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول من بايعني فليكن له ما يشاء". الحديث. [نصف الزاوية ٩٠ / ٣]

قلت : وهذا مرسل صحيح، ولا منافاة بينه وبين ما رواه جابر في حديثه الطويل . [إعلاء السنن ٢١٤ / ١٠] =



قال: **الا على اهل مكة**. لأهم لا يصدرون ولا يؤدعون، ولا رمل فيه؛ لما بينا أنه شرع مرة واحدة. ويصلي ركعتي الطواف بعده؛ لما قدمنا. ثم يأتي مرة واحدة من مكة إلى مكة. لما روي "أن النبي ﷺ استقى دلواً بنفسه فشرب منه، ثم أفرغ باقي الدلو في البئر"، **وأنسحب إلى باب مكة** ثم يأتي مكة، وهو من الحرم إلى مكة، فصنع مسجداً وجهه مكة، ويتبث بالسيار ساعة، ثم يعود إلى مكة.

**الا على** هذا استثناء من قوة: وهو واجب. (الباب) **اهل مكة**. ومن كان داخل الميقات، وكذا من أخذ مكة داراً ثم بدا له الخروج ليس عليهم صوف صدر، وكذا فائت الحج؛ لأن العود مستحق عليه، ولأنه صار كالمعتمر ويسعى على المعتمر طواف المصدر ذكره في 'المنهاج'. [فتح القدير ٢ ٣٩٧-٣٩٨] لما سأل أشار بقوله: لما بينا إلى قوله فيما مضى؛ وسرمل ما شرع إلا مرة واحدة في طواف بعده سعي. لما قدمنا أي في أوائل هذا الباب، وهو قوله ويصلي الصائف كل أسبوع ركعتين. [الباب ٤ ١٦٢] **ويتبث**: أي يتعلق بأستار الكعبة. (البنية)

= حديث جابر: أخرجه مسلم في صحيحه وفيه: فأفاض إلى البيت فصلى ثمكة لظهر فأتى بي عبد المطلب يسقون على زمزم، فقال: **هذا البيت**. [رقم: ٢٩٥٠، باب حجة النبي ﷺ] وقد يجمع بينهما بأن ما في هذا كان يعقب صوف الوداع وهو المراد ما أفاض، وما في حديث جابر ونحوه كان عقيب طواف الإفاضة ولغظه ظاهر فيه. حيث قال: فأفاض إلى البيت فصلى ثمكة لظهر، وصوافه للوداع كان يلاً [إعلاء المس ١٠ ٢١٤]

أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عباس قال: كان ابن عباس يصرفون في كل وجه، فقد رسول الله ﷺ لا يعرف أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت، وفي رواية عن ابن عباس قال: أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض. [رقم: ٣٢١٩-٣٢٢٠، باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض] وأخرج الترمذي في 'جامعه' عن ابن عمر قال: من حج سعى في آخر عهده بالبيت إلا الحائض، ورحض من رسول الله ﷺ. وقال أبو عيسى: حديث ابن عمر حديث حسن صحيح. [رقم: ٩٤٤، باب ما جاء في المرأة تحيض بعد الإفاضة]





ومن احتراز بعرفات نائم، أو مُعْمَى عليه، أو لا يعلم أنها عرفات: حاز عن الوقوف؛ لأن ما هو الركن قد وجد، وهو الوقوف، ولا يمتنع ذلك بالإغماء والنوم كركن الصوم، بخلاف الصلاة؛ لأنها لا تبقى مع الإغماء، والجهل يُخِلُّ بالنية، وهي ليست بشرط لكل ركن، ومن أعمى عنه فاهلاً عنه **رفقاؤه**: حاز عبد الله حيفه <sup>في تحاور</sup> وقال: لا يجوز، ولو أمر بسب أن يُحرم عنه إذا أعمى عبده، أو ناء فأحرم ما مور عنه: صح بالإجماع، حتى إذا أفاق أو استيقظ وأتى بأفعال الحج: جاز. لهما: أنه لم يُحرم نفسه ولا أذن لغيره به، وهذا؛ لأنه لم يُصرَّح بالإذن، والدلالة تقف على العلم، وجواز الإذن به لا يعرفه كثير من الفقهاء فكيف يعرفه العوام؟ بخلاف ما إذا أمر غيره بذلك صريحاً. وله: أنه لما عاقدهم عَقْد الرُّفَّة فقد استعان بكل واحد منهم فيما يَعْجُزُ عن مباشرته بنفسه،

**عرفات** وكذا من كان مجنوناً أو سكراناً. (الساية) **والنوم**. لأن المقصود من الوقوف حصوله من ذلك المكان، وقد وجد. (الساية) والجهل يُخِلُّ بالنية **الح** هذا جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: ينبغي أن لا يجوز الوقوف عرفات إذا اجتاز بها وهو لا يعلم لعدم النية، فأجاب وقال: سيما أن الجهل يخل بالنية، وهي ليست بشرط لكل ركن فلاجل هذا جاز الوقوف وإن كان جاهلاً بالموضع. [البنية ١٦٩/٤] **رفقاؤه**: الرفيق عند بعضهم وليس بقيد عند آخرين. (فتح القدير)

**وقالا** وهو قول عامة الفقهاء. (الساية) **بالإجماع** أراد بالإجماع عند أصحابنا، لأن عند مالك والشافعي وأحمد <sup>رحمهم</sup> لا يجوز ذلك. وقال النووي: لا يجوز عند أبي يوسف ومحمد <sup>رحمهم</sup> سواء كان أدن له فيه قبل الإغماء أم لا، وهذا النقل عبط. [الساية ١٦٩/٤ - ١٧٠] وهذا أي هذا الذي ذكرنا من أنه لم يحرم نفسه ولا أدن به لغيره لا يكون محرماً. (الساية) أنه أي أن هذا الرجل أعمى عليه. (الساية)

**فقد استعان الح** فالرفقاء يحرمون عنه بطريق النية، وهو محرمون لأنفسهم أيضاً، فصاروا محرمين عن نفسه أصالة، ومحرمين عنه بالنية، لكن في إحرام النية كان المحرم في الحكم هو المنوب لا النائب، فصار كالأب يحرم عن نفسه، وعن ابنه الصغير. (النهاية)

والإحرام هو المقصود بهذا السفر، فكان الإذن به ثابتاً دلالةً، والعلم ثابت نظراً إلى الدليل والحكم يدار عليه. قال: **وسراة في جمع دث كسر حاء**: لأنها مخاطبة كالرجل، غير أنها لا تكشف رأسها؛ لأنه عورة، **وتكشف وجهها**: لقوله **سأ**: "إحرام المرأة في وجهها"، **ولو سدل** شئ عني وجهها، **وحافته عني**: حار هكذا روي عن عائشة **ع**. \* ولأنه بمنزلة الاستظلال بالمحمل. **ولا رُفِعَ صوتها بالنبيهة**: لما فيه من الفتنة.

**كالرجل**. لأن أوامر الشرع عامة. (الساية) **ولو سدل** الخ أي لو أرحت شيئاً، وفي 'المغرب': سدل الثوب سداً إذا أرسنه من غير أن يضم حاسيه، وقيل: هو أن يبقية عني رأسه، ويرخيه عني مكبيه والسدر حصاً. وفي كثير من لسان: أسدلنا بطمرة، ومعنى جافته عنه باخيم، أي باعدت أشيء عن وجهها. وهو من باب المفاعلة من جفى جسده عن امراش إذا سار وارتفع. [الساية ٤، ١٧١]

**الاستظلال** فإنه يحور، فكذلك السدل. (الساية) **من الفتنة** عن عصاء وسليمان بن يسار لا ترفع المرأة صوتها بالتلبية بل تسمع نفسها، رواه عنهما سعيد بن منصور **ع**. وقال أبو عمر بن عبد البر: أجمع العلماء عني أن السنة في المرأة أن لا ترفع صوتها بالنبيهة؛ لأن صوتها عورة، وعن البعض: إن لم تكن عورة فهي مشتهى، وقالت الظاهرية: ترفع صوتها كالرجل ولا تلتفت إليهم. [الساية ٤، ١٧٢]

**أخرجه الدارقطني في 'سنة' عن ابن عمر أن النبي **ﷺ** قال: **حرم على المرأة أن ترفع صوتها في الصلاة**** **ع**. [٢، ٢٩٤، باب المواقيت] وفي إسناده أيوب بن محمد أبو الحمل وهو ضعيف، قال ابن عدي: تفرد برفعه... قلت: أيوب بن محمد مختلف فيه، قال أبو حاتم: لا بأس به، ووثقه النسوي، وعبد الله بن رجاء كذا في 'النسب'. فهو حسن الحديث على أصح الذي أصله في المقدمة. [إعلاء السنن ١٠، ٢٢٥ - ٢٢٦]

ورواه البيهقي موقوفاً عني ابن عمر، وقول الصحابي عند حجة إذا لم يخالف وخصوصاً فيما لا يدرك بآرائي. [فتح القدير ٢، ٣٤٧] وقال الشيخ في 'الفتح' في مقام آخر: ولا شك في ثبوته موقوفاً. [٤٠٥، ٢]

**أخرجه أبو داود في 'سنة' عن عائشة **ع** قالت: **إذا كانت المرأة في الصلاة فليقلل من صوتها**** **ع**. - فإذا حادوا بنا سددت إحداها جسمها من رأسها عني وجهها، فإذا جاوروا كشفناه. [رقم: ١٨٣٣، باب في الحرمة تغطي وجهها]

١٧٤/٤] وأخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" موقوفاً عن ابن عمر قال: من فسد بعد حرمه وأخرج أيضاً ابن أبي شيبة في "مصنفه" موقوفاً عن ابن عباس قال: من حرمه بعد حرمه حرم عليه الإجماع [١٧٤/٤، ٨٧، باب في الرجل يقعد أو يجلس أو يشعر وهو يريد الإجماع]

لأنه لا يفعله إلا من يريد الحج أو العمرة، وإظهار الإجابة قد يكون بالفعل كما يكون بالقول، فيصير به مُحَرَّمًا؛ لاتصال النية بفعل هو من خصائص الإحرام. وصفة التقليد: أن يَرُبَطَ على عُنُقِ بدنَّه قطعة نَعْلٍ أو عُرْوَة مَزَادَةٍ أو لِحَاء شَجَرَةٍ. فإن فسد وعقبه ولم يَسْقُها، لم يصير مُحَرَّمًا؛ لما روي عن عائشة أنها قالت: كنت أَقْتُلُ قِلَاتِدَ هَدْيِ رسول الله ﷺ فبعث بها وأقام في أهلته حلالاً، فإن سرحه بعد ذلك: لم يصير مُحَرَّمًا حتى يَسْقُها. لأن عند التوجُّه إذا لم يكن بين يَدَيْهِ هَدْيٍ يسوقه: لم يُوجد منه إلا مجرد النية ومجرد النية لا يصير مُحَرَّمًا. فإذا أدركها وساقها،

الإحالة أي في إحالة دعاء إبراهيم (الساية) بفعل أراد به التقيد مع السوق. (الساية) وصفه التقليد الحج والمعنى بالتقيد فإداه أنه عن قريب يصير حنذا كهذا، سحاء واسعل في البيوسة لإراقة دمه، وكان في الأصل بفعل ذلك، كي لا تهاج عن الورود وإسكلاً ولترد إذا ضبت لعلم بأها هدي. [فتح القدير ٤٠٦٢] أو لِحَاء سَحَرَه هو يامد: فشرها (فتح القدير) ذلك أي بأن توجه بعد ما بعث هديه. (الساية) لا يصير مُحَرَّمًا وفي المحيط لا يصير داحلاً في الإحرام بمجرد النية ما لم يصم إليها التلبية أو سوق الهدى. [البناء ٤/١٧٦]

فإذا أدركها الحج إما ردّد بين السوق والإدراك؛ لأنه على رواية "الجامع الصغير" يشترط الإدراك، فحسب؛ لأنه قال: لم يصير مُحَرَّمًا حتى يلحق البدنة، وعلى رواية "الأصل" شرط الإدراك والسوق جميعاً؛ لأنه قال: لم يصير مُحَرَّمًا حتى يلحق الهدى ويسوقه ويتوجه معه، والمصنف جمع بين الروايتين، وقال فحر الإسلام فحدث أمر بصافي، وإما الشرط أن يلحقه يصير فاعلاً، فعل أساساً على الخصوص. [الساية ٤/١٧٦]

أخرج الأئمة الستة في كتبهم. [نصب الراية ٩٨٠٣] أخرج مسلم في صحيحه عن أم المؤمنين قالت: أنا قتلْتُ ثَلَاثَ قِلَاتِدٍ مِنْ عَهْدِ كَانِ عِدْنَا، فَاصْصَحَ فِيمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَلَالًا. يَأْتِي مَا يَأْتِي الْحَلَالَ مِنْ... وفي رواية: قالت: قتلْتُ قِلَاتِدَ بَدَنِ رَسُولِ ﷺ يَدِي، ثُمَّ اشْعَرَهَا وَفَعَلَهَا، ثُمَّ بَعَثَهَا إِلَى... وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ، فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَتْ لَهُ حَالًا. [رقم: ٣٢٠٠ - ٣١٩٨، باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه]



أو أدركها: فقد اقترنت نيته بعمل هو من خصائص الإحرام، فيصير مُحَرَّمًا كما لو ساقها في الابتداء. **قال: إلا في بدنة المتعة، فإنه محرم حين توجّه، معناه: إذا نوى الإحرام، وهذا استحسان، ووجه القياس فيه ما ذكرنا. ووجه الاستحسان:** أن هذا الهدي مشروع على الابتداء نُسَكًا من مناسك الحج وضعاً؛ لأنه مختص بمكة، ويجب شكرًا للجمع بين أداء النُسكين، وغيره قد يجب بالجنابة وإن لم يصل إلى مكة، فلهذا اكتُفي فيه بالتوجه، وفي غيره توقف على حقيقة الفعل. **فإن جَلَّل بدنة، أو نسعرها، أو قد شاة: لم يكن محرماً؛ لأن التحليل؛ لدفع الحرّ والبرد والذباب، فلم يكن من خصائص الحج.**

**قال:** أي محمد عليه السلام في 'الجامع الصغير'. (الباب) **الإح.** استثناء من قوله: لم يصير محرماً حتى يلحقها، قال في 'النهاية': ههنا قيد لاد من ذكره، وهو أنه في بدنة المتعة إنما يصير محرماً بالتقيد والتوجه إذا حصل في أشهر الحج، فإن حصل في غير أشهر الحج لا يصير محرماً ما لم يدرك الهدي ويسر معه هكدا في الرقيات؛ لأن تقليد هدي المتعة في غير أشهر الحج لا يعتد به؛ لأنه فعل من أفعال المتعة، وأفعال المتعة قبل أشهر الحج لا يعتد بها فيكون تطوعاً، وفي هدي التطوع ما لم يدرك ويسر معه لا يصير محرماً كذا في 'الجامع الصغير' لفاصي خان (العناية) **ما ذكرنا:** يريد به قوله: لم يوجد منه إلا مجرد البنية إلخ. [العناية ٢/٤٠٧]

**ووجه الاستحسان:** حاصله: أن هدي المتعة نوع اختصاص لبقاء الإحرام بسببه، فإن المتمتع إذا ساق هدي ليس به أن يتحلل، فكما أن له نوع اختصاص في بقاء الإحرام، فكذلك في الشروع في الإحرام هدي المتعة اختصاص، فلذلك يصير محرماً بنفس التوجه، وإن لم يدرك الهدي بخلاف هدي التطوع. (النهاية)

**وصعاً:** يعني من حيث الوضع الشرعي. (الباب) **توقف** أصله تتوقف بالتأين، فحدث إحداها للتحفيف أي توقف الهدي. (النهاية) **فإن جَلَّل:** أي ألقى عليها الحبل، والإشعار هو الإلقاء بالحر، وقال الأكمل: إشعار البدنة إعلامها بشيء أما هدر من الشعار، وهي العلامة. (الباب) **والذباب:** بكسر الدال المعجمة وتشديد الداء الموحدة جمع ذبابة وهو معروف، قال الجوهري: الواحد ذبابة. [الباب ٤/١٧٨]

والإشعار **مكروه عند أبي حنيفة** رحمته الله فلا يكون من النسك في شيء، وعندهما: إن كان حسناً فقد يُفعل للمعالجة، بخلاف التقليد؛ لأنه يختص بالهدي. وتقليد الشاة غير معتاد وليس بسنة أيضاً. قال: **وليس من الإبل والبقر**. وقال الشافعي رحمته الله: من الإبل خاصة؛ لقوله رحمته الله في حديث الجمعة: "فالتعجل منهم كالمهدي بدنة، والذي يليه كالمهدي بقرة"،

**عند أبي حنيفة** رحمته الله وكره الإشعار، وهو شق سادها من الأيسر، هو الأشف أي الأشف بالصوب، من شيء رحمته الله قد طعن في حاب اليسر قصداً، وفي حاب الأيمن تقدراً. وأبو حنيفة إنما كره هذا الصنيع؛ لأنه مثله، وإنما فعله شيء رحمته الله لأن مشركين كانوا لا يمتنعون عن تعرضه لإلهاد، وقيل: إنما كره إشعار أهل زمانه لماعتهم فيه حتى يخاف منه السراية وقيل: إنما كره إشارته على التقيد. [شرح الوفاة ١/٢٤٤] شيء يعني لا يُعد من النسك ولا يعتبر به. (إساية) **التقليد** يعني لا يكره تقليد المدن بالاتفاق. (إساية) **نسه أيضاً** وبه قال مالك، وقال الشافعي وأحمد رحمتهما الله يقلد العم؛ ما روي أنه رحمته الله هدى مرة عمه وقنده. [البنية ٤/١٧٩] قال: أي محمد رحمته الله في الجامع الصغير. (البنية)

**من الإبل والبقر**. والهدي من العم والبقر. (إساية) هذا خلاف في مفهوم عقد البقرة، أما في أنه هل هو في سعة كدسك أو لا، فقنا: نعم، ونقلنا كلام أهل اللغة فيه، قال الحنين: البقرة ناقة أو بقرة تهدي إلى مكة، قال النووي: هو قول أكثر أهل اللغة. [فتح القدير ٢/٤٠٧] **في حديث الجمعة الح** فقول المصنف: والصحيح من الرواية في الحديث كالمهدي جزوراً غير صحيح بل هي أصح؛ لأنها متفق عليها، ورواية الخزور في مسلم فقط ولفظه: أنه . قال: على كل باب من أبواب المسجد منك يكتب الأول فالأول مثل الخزور، ثم صغر إلى مثل البيضة الحديث. بل الخواب أن التخصيص باسم خاص لا يبقى الدخول باسم عام، وغاية ما يلزم من الحديث أنه أراد بالاسم الأعم في الأول وهو البقرة خصوص بعض ما يصح وهو الخزور لا كل ما يصدق عليه بقرة إعطاء بقرة لمن راح في الساعة الثانية في مقام يطهر متفاوت في الأحر متفاوت في مسارعة. [فتح القدير ٢/٤٠٨]

أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ : "من حج ولم يهدى بقرته، ثم كبرها، ثم دحاجها، ثم بيضها، فإذ خرج الإمام طويلاً ضحكهم ويستمعون الذكر". [رقم: ٩٢٩، باب الاستماع إلى الخطبة يوم الجمعة]

فَصَّلَ بينهما. ولنا: أن البدنة تنبئ عن البدانة، وهي الضخامة، وقد اشتركا في هذا المعنى، ولهذا يجزئ كل واحد منهما عن سبعة، والصحيح من الرواية في الحديث: كالمهدي جزوراً\* والله تعالى أعلم بالصواب.

**بيهما:** أي بين البدنة والبقرة بواو العطف، وهو دليل المعيرة، فثبت أن البدنة غير البقرة. (الساية)  
**ولهذا:** أي ولأجل اشتراكهما في هذا المعنى. (البناية)

\* والصحيح من الرواية إلخ: هذا يوهم أن رواية البدنة ليس بصحيح، وليس كما قال بل رواية البدنة أصح إساداً وأكثر طرقاً. [الدراية ٢ / ٣٣] وظني أن صاحب 'الهداية' لم يرد ترجيح رواية الحرور على رواية البدنة من حيث الإساد بل من حيث الدراية، فأراد أن ما رواه بلفظ الحرور من بين الجماعة قد ضطه وأدركه وفهمه كما هو أحسن فيه من غيره. [إعلاء السنن ١٠ / ٢٤٠] ورواية الحزور أخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: سبى كل من سب من أمة محمد ﷺ كتب له ذنوب من حرم ثم إنهم حتى سبوا من مثل سبهم. وقد حسن إمامنا صاحب 'صحيحه' وذكره [رقم: ١٩٨٦، باب فضل التهجير يوم الجمعة]

## باب القرآن

**القرآن أفضل من تسع الأفراد.** وقال الشافعي : الأفراد أفضل، وقال

مالك: التمتع أفضل من القرآن؛ لأن له ذكراً في القرآن،

**باب القرآن** ما ذكر حكمه المفرد شرع في حكم القرآن. أي باب في بيان أحكام القرآن، وهو مصدر قربت هذا بدلت، أي جمعت بينهما، وشرعاً جمع بين الحج والعمرة. [الباب ٤/ ١٨٣]

**القرآن أفضل الحج** المحرم إن أفرد الإحرام بالحج مفرد بالحج، وإن أفرد بالعمرة فبما في أشهر الحج أو قبلها إلا أنه أوقع أكثر أشواط طوافها فيها أو لا، الثاني مفرد بالعمرة، والأول أيضاً كدلت إن لم يحج من عامه أو حج وأه بأهله بينهما إماماً صحيحاً، وإن حج ولم يلم بأهله بينهما بلهما صحيحاً فتمتع، وسيأتي معنى الإمام الصحيح إن شاء الله تعالى، وإن لم يفرد الإحرام لواحد منهما بل أحرم بهما معاً أو أدخل إحرام الحج على إحرام العمرة قبل أن يطوف للعمرة أربعة أشواط، فقرار بلا إساءة. ويشكل عليه ما عر محمد لو صاف في رمضان لعمرته فهو قارن، ولكن لا دم عليه إن لم يطوف لعمرته في أشهر الحج. [فتح القدير ٢/ ٤٠٨]

**والأفراد** وهذا اسقط محتاج إلى التأويل؛ لأن الأفراد يحتمل أن يراد به أفراد الحج فحسب أو أفراد العمرة فحسب، أو أفراد كل واحد منهما بإحرام وإمام صحيح بينهما على حدة. قلت: المراد هو الثالث دون الأولين؛ استدلالاً بموضع الاحتجاج، وموضع المسائل في المسنوط، فإن الشافعي يستدل على مذهبه بقوله. ولأن في الأفراد زيادة استس والسر والإحرام، وهذا التعيين إما يتأتى له لو أتى بهما على حدة. وكذلك ذكر في تعيينها أن في القرآن معنى الوصل، والتتابع في الأفعال، وهو أفضل من أفراد كل واحد منهما، فالخاصل أن المراد بالأفراد أفراد الحج والعمرة بإمام صحيح بينهما. (النهاية)

**وقال الشافعي** الحج وحقيقة الخلاف ترجع إلى الخلاف في أنه كان في حجته قارباً، أو مفرداً، أو متمتعاً. ويقول: اختلف الأمة في إحرامه. فذهب قائلون إلى أنه أحرم مفرداً ولم يعتمر في سفرته، تلك، وآخرون إلى أنه أفرد واعتمر فيها من التسعيم، وآخرون إلى أنه تمتع ولم يحل؛ لأنه ساق اهدي، وآخرون إلى أنه تمتع وحل، وآخرون إلى أنه قرن فصاف صواباً واحداً وسعى سعيًا واحداً حجته وعمرته، وآخرون إلى أنه قرن فطاف صوافين وسعى سبعين لهما، وهذا مذهب علمائنا. [فتح القدير ٢/ ٤٠٩]

ولا ذكر للقرآن فيه، وللشافعي رحمه الله قوله عليه السلام: "القرآن رُحْصَةٌ"،<sup>١٧</sup> ولأن في الأفراد زيادة التلبية والسفر والحلق. ولنا: قوله عليه السلام: "يا آل محمد، أهلوا بحجة وعمرة معاً"،<sup>١٨</sup> ولأن فيه جمعاً بين العبادتين، فأشبه الصوم مع الاعتكاف، والحراسة في سبيل الله مع صلاة الليل والتلبية غير محصورة، والسفر غير مقصود، والحلق خروج عن العبادة؛ فلا يترجح بما ذكر. والمقصود بما روي نفي قول أهل الجاهلية:

**للقرآن فيه** أي في القرآن، قال الله عز وجل: ﴿مَنْ سَلَكَ هَٰذِهِ السَّبِيلَ يَسْعَى﴾ فإذا كان مذكوراً في القرآن يكون أهم إدلو م يكن أهم لم يذكر في القرآن. [الساية ١٨٤/٤] وللشافعي رحمه الله أعلم أنه لم يقتصر على ذكر هذا الحديث بل استدلل بما روي في 'الصحيحين' أنه أفرد بالحج، وكذلك مالمث استدلل بالأحاديث الواردة في الصحاح أنه - تمتع. والتحقيق أن روايات الأفراد ضعيفة، والمراد بالتمتع في رواياته هو فرد واحد منه، وهو القرآن، فإن اتمتع في عرف الصدر الأول أعم من القرآن والتمتع، والاصطلاح وقع على ما وقع بعده، وروايات القرآن أقوى، فمدلك أحدنا به.

**غير محصورة** هذا جواب عن قوله: ولأن في الأفراد زيادة التلبية، وتقريره: أن المفرد كما يكرر التلبية مرة أخرى، فكذلك القرآن؛ لأن به أن يأتي منها ما شاء فيجوز أن تكون تلبية القرآن أكثر من تلبية المفرد.

**غير مقصود** هذا جواب عن قوله: والسفر، ووجهه: أن المقصود هو الحج والسفر وسيلة إليه فلم يقع به الترجيح [الساية ١٨٦/٤] **والحلق** رحمه الله: أنه ليس بعبادة بنفسه، وهو خروج عن العبادة، بخلاف السلام، فإنه عبادة بنفسه. (الساية) **والمقصود** بما روي رحمه الله أي بالرحضة فيما روي: 'القرآن رحضة' لوصح، نفي قول أهل الجاهلية: العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور، فكان تحوير الشرع بإياها في أشهر الحج حتى لا يحتاج إلى وقت آخر السنة رخصة إسقاط، فكان أفضل، فإن رحضة الإسقاط، هي العزيمة في هذه الشريعة حيث كانت سبباً للشرع المطلوب رفضه، وهو أقوى في الإدعان والقبول من مجرد اعتقاد حقيقته وعدم فعله، وهو هذا من الخصوصيات. [فتح القدير ٤١٣/٢]

عريب جداً. [نصب الرأية ٩٩/٣] وقال الحافظ: لم أحده. [الدراية ٣٣/٢]

<sup>١٧</sup> أخرجه الطحاوي في 'شرح معاني الآثار' عن أسلم أبي عمران أنه قال: حججت مع موالى فدخلت على أم سلمة فسمعتها تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **هذه** - **هذه** - **هذه** - **هذه** [٤٠٥/١] باب ما كان النبي ﷺ به محرماً في حجة الوداع



وكذا إذا أدخل حجه على عمرة قبل أن يصفها أربعة أسواط؛ لأن الجمع قد تحقق؛ إذ الأكثر منها قائم، ومتى عزم على أدائهما يسأل التيسير فيهما، وقدّم العمرة على الحج فيه، وكذلك يقول: ثبتت بعمرته وحجه معاً؛ لأنه يبدأ بأفعال العمرة، فكذاك يبدأ بذكرها، وإن أحرز ذلك في الدعاء والنسبة لا بأس به؛ لأن الواو للجمع. ومما يؤيد صحة ما ذكره في نسبة الحرمة؛ اعتباراً بالصلاة، فإذا دخل مكة ابتدأ فصاف ناسيت سبعة أسواط يرمي في الثلاث الأول منها، ويسعى بعدها بين الصفا والمروة. وهذه أفعال العمرة، ثم يبدأ بأفعال الحج، فحطوف ضويف تقدمه سبعة أسواط، ويسعى بعده كما بينا في المفرد، وتقدم أفعال العمرة؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾، والقرآن في معنى المتعة، ولا يحل من للعمرة وحجاً؛ لأن ذلك جناية على إحرام الحج، وإنما يحل في يوم النحر كما يحل في المفرد. ومما يحل بالخلق عندما لا بالدخول كما ينحل المفرد ثم هذا مذهبننا. وقال الشافعي رحمه الله: يطوف طوافاً واحداً ويسعى سعيّاً واحداً؛

ادائهما أي على أداء الحج والعمرة. (الباب) اعتباراً بالصلاة ولكن الذكر باللسان أحوط كما في الصلاة. (الباب) لقوله تعالى ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ﴾ بياض: أن الله تعالى جعل الحج غاية ومتهى للتمتع، فيكون المبدأ من العمرة لا محالة، فلما ثبت تقدم العمرة على الحج في التمتع ثبت أيضاً في القرآن؛ لأن القرآن في معناه، وهو معنى قوله: والقرآن في معنى المتعة؛ لأن في كل منهما جمعاً بين السكينة في سفر. [الباب ٤/١٩٢]

ما خلق أي يخرج من الإحرام. ثم هذا أي إتيان القارن بأفعال الحج والعمرة جميعاً هو مذهبننا، وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين، وعند الشافعي رحمه الله: يطوف القارن طوافاً واحداً، وسعيّاً واحداً، وبه قال مالك وأحمد وهو الرواية عنه. [الباب ٤/١٩٢-١٩٣]



لقوله <sup>٢٢</sup>: "دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة"، ولأن مبنى القرآن على التداخل حتى اكتفي فيه بتبعية واحدة وسفر واحد، وحلق واحد فكذلك في الأركان. ولنا: أنه لما طاف صبي بن معبد طوافين وسعى سعيين قال له عمر <sup>٢٣</sup>: هُدَيْتَ لِسَنَةِ نَبِيِّكَ، ولأن القرآن ضمَّ عبادة إلى عبادة، وذلك إنما يتحقق بأداء عمل كل واحد على الكمال، ولأنه لا تداخل في العبادات المقصودة، والسفر للتوسل والتبعية للتحريم، والحلق للتحلل، فليست هذه الأشياء بمقاصد بخلاف الأركان، ألا ترى أن شَفَعِي التطوع لا يتداخلان وبتحريمه واحدة يؤدِّيَان، ومعنى ما رواه: دخل وقت العمرة في وقت الحج. قال: فإن حذف من عمرته وحجته، وسعى سعيين: حرم؛ لأنه أتى بما هو المستحقُّ عليه،

الأركان وهو الطواف والسعي. (البنية) صبي بن معبد يضم الصاد المهمة وفتح الماء الموحدة الشعبي الكوفي. (البنية) الكمال لا أن يسقط أحدهما. (البنية) الأساء يعي السفر والتبعية والحلق. (البنية) مقاصد. وإنما هي وسائل. (البنية) رواه هذا جواب عن حديث أبي حنيفة به الشافعي <sup>٢٤</sup>. (البنية) دخل وقت العمرة الحج رداً لقول الجاهلية: 'إن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور' أي أسوأ السيفات، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه شائع في اللغة. كما يقال: آتيت صلاة الظهر أي وقتها. [الكافية ٤١٧، ٢] قال أي محمد <sup>٢٥</sup> في 'جامع الصغير'. (البنية) وسعى سعيين أي ولى بين الأسبوعين للحج والعمرة، وبين سعيين لهما. (فتح القدير)

' أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: هذه عمرة استمتعنا بها، عمر م يكن عنده هدي فيجرح كنه، فإن العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة. [رقم: ٣٠١٤، باب جواز العمرة في أشهر الحج]

<sup>٢٦</sup> هذا الحديث لم يقع هكذا. [البنية ٤ ١٩٤] فقد أخرجه أبو داود في سننه عن أبي وائل قال: قال الصبي بن معبد: أهنت بهما جميعاً معاً، فقال عمر: فماذا كنت تفعل؟ [رقم: ١٧٩٨، باب في الإقراء]

وقد أساء بتأخير سعي العمرة وتقديم طواف التحية عليه، ولا يلزمه شيء. أما عندهما **فظاهر**؛ لأن التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم عندهما، وعنده: طواف التحية سنة وتركه لا يوجب الدم، فتقديمه أولى، والسعي بتأخيره بالاشتغال بعمل آخر لا يُوجب الدم، فكذا بالاشتغال بالطواف. قال: وإذا رمى **حُمْرة يوم النحر**: دبح شاة أو بقرة أو بدنة أو سُبُع بدنة، **عنه** دم القرآن؛ لأنه في معنى **المتعة**، والهدي منصوص عليه فيها، والهدي: من الإبل والبقر والغنم، على ما ذكره في باب **هدي** إن شاء الله تعالى، وأراد بالبدنة ههنا: **البعير**، وإن كان اسم البدنة يقع عليه وعلى البقرة على ما ذكرنا، وكما يجوز سبع البعير يجوز سبع البقرة. فإذا لم يكن له ما **يسح**: صام ثلاثة أيام في الحج أحرها يوم **عرفة**، وسبعة أيام إذا رجع إلى أهله؛

**وتقديم طواف التحية** ههنا مناقشات، الأولى: مع المصنف حيث قال: طواف التحية يعني طواف القدوم؛ لأن الظاهر من كلام محمد - أن المراد أحد الطوافين، طواف العمرة والآخر طواف الزيارة لا طواف القدوم، ولهذا قال في جواب المسألة: **تحريمه**. [الساية ١٩٦/٤] **فظاهر** يعني عدم اللزوم. (البيان) **والسعي بتأخيره** **الحج**. يعني أن اشتغاله بطواف التحية قبل سعي العمرة لا يكون أكثر تأثيراً من اشتغاله بأكل أو نوم. ولو أنه بين طواف العمرة، وسعيها اشتغل يوم أو أكل لم يلزمه دم، فكذلك إن اشتغل بطواف التحية كذا في 'المبسوط'. [الكفاية ٤١٧/٢] **المتعة** أي في الجمع بين السكين. (الساية) فيها أي في المتعة بقوله تعالى: **ومن حج بعد سبعمائة** (الساية) **البعير** بقرينة المقابلة. ما ذكرنا في آخر الفصل الذي قبل هذا الباب. (الساية) **البقرة**. لحديث جابر **رضي** المذكور. (الساية) **صام ثلاثة أيام** شرط إحزائها وجود الإحرام بالعمرة في أشهر الحج، وإن كان في شوال، وكلما أحرها إلى آخر وقتها فهو أفضل لرجاء أن يدرك الهدى، ولذا كان الأفضل أن يجعل السابع من ذي الحجة ويوم التروية ويوم عرفة، وأما صوم السبعة فلا يجوز تقديمه على الرجوع. [فتح القدير ٤١٧/٢ - ٤١٨] **عرفة**: يصوم قبل التروية بيوم ويوم التروية. (البيان)

لقله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾، فالنص وإن ورد في التمتع فالقرآن مثله؛ لأنه مرتفق بأداء التَّسْكِينِ، والمراد بالحج - والله أعلم -: وقته؛ لأن نفسه لا يصلح ظرفاً، إلا أن الأفضل أن يصوم قبل يوم التروية بيوم، ويوم التروية ويوم عرفة؛ لأن الصوم بدل عن الهدي فيُسْتَحَب تأخيرهُ إلى آخر وقته؛ رجاء أن يُقَدَّر على الأصل. **وإن صامها مكة بعد عرفة من حج حرام**، ومعناه، بعد مُضي أيام التشريق؛ لأن الصوم فيها منهي عنه، وقال الشافعي: لا يجوز؛ لأنه معلق بالرجوع، إلا أن ينوي المقام فحينئذ يجزيه؛ لتعذر الرجوع. ولنا: أن معناه: رَجَعْتُمْ عن الحج، أي: فرغتم، إذ الفراغ سبب الرجوع إلى أهله فكان الأداء بعد السبب فيجوز. **فإن فاته الصوم حتى أتى مكة حرام لا بد**، وقال الشافعي: يصوم بعد هذه الأيام؛ لأنه صوم موقت، فيُقَضَى كصوم رمضان،

دح أي في قوله تعالى: **فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ** - (السياة) **لأن نفسه الح** وذلك؛ لأنه عبارة عن الأفعال المعلومة، والفعل لا يصلح أن يكون ظرفاً لفعل آخر. وهو الصوم، فتعين الوقت. [البنية ٤، ١٩٩] **صامها** أي إن صام سبعة أيام. (السياة) **سبب الرجوع** هذا تعيين للعلاقة في إطلاق الرجوع على الفراغ في الآية فذكر المسبب وأريد السبب، **وه** صرح في الكافي لكن الشأن في دليل إرادة المحار، ويمكن أن يكون الإجماع على أنه لو رجع إلى مكة غير قاصد للإقامة بها حتى تحقق رجوعه إلى غير أهله ووطئه ثم بدا له أن يتحدها وطأً كان له أن يصوم بها مع أنه لم يتحقق منه الرجوع إلى وطئه بل إلى غيره، وإنما عرّض الاستيطان بعد ذلك القدر من الرجوع، ثم لم يتحقق بعد صيرورتها وصراً رجوعاً ليكون رجوعاً إلى وطئه، وعلى أنه لو لم يتحد وصاً أصلاً ولم يكن له وص بل مستمر على السياحة وحب عبه صومها هذا النص، ولا يتحقق في حقه سوى الرجوع عن الأعمال، فعلم أن المراد به الرجوع عنها، وقول المصنف فيكون أداء بعد السبب فيجوز على هذا معناه بعد سبب الرجوع. [فتح القدير ٤١٨/٢ - ٤١٩] **الصوم**: أي صوم هذه الأيام الثلاثة. (البنية)

وقال مالك رحمه الله: يصوم فيها؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾<sup>١</sup> وهذا وقته. ولنا: النهي المشهور عن الصوم في هذه الأيام،<sup>٢</sup> فيتقيد به النص، أو يدخله النقص فلا يتأذى به ما وجب كاملاً. ولا يؤدي بعدها؛ لأن الصوم بدل والأبدال لا تنصب إلا شرعاً، والنص خصه بوقت الحج وجواز الدم على الأصل، وعن عمر رضي الله عنه أنه أمر في مثله بذبح الشاة،<sup>٣</sup> فلو لم يقدر على الهدي تحلل، وعليه دمان: دم التمتع، ودم التحلل قبل الهدي، فإن لم يدخل القارن مكة، وتوجه إلى عرفات.

**فيتقيد الح** أي بالنهي المشهور عن صوم هذه الأيام، النص وهو قوله تعالى: فصيام ثلاثة أيام في الحج؛ لأن المشهور يتقيد بإطلاق الكتاب به، فيتقيد وقت الحج المطلق بما لم يه عنه. [فتح القدير ٤١٩/٢] أو بدخله النقص: يعني لو لم يتقيد به نص الكتاب، فلا أقل من أن يورث النقص في صوم هذه الأيام، وصوم المتعة وجب عليه كاملاً، فلا يؤدي بالناقص كصوم قضاء رمضان والكفارة، ولا يؤدي بعدها؛ لأن الهدي أصل، وقد نقل حكمه إلى حلف موصوف بصفة عني بخلاف القياس؛ إذ الصوم ليس يمثل له صورة ومعنى، وقد تعدر أداؤه على الوصف المشهور، فصار هذا بدلاً، لا وجود له بخلاف. [الكفاية ٤٢٠/٢] والأبدال لا تنصب إلا شرعاً: يعني تبدل على خلاف القياس؛ لأنه مماثلة بين إراقة الدم والصوم، فلا يشت إلا بإثبات الشارع. [البناية ٢٠٢/٤] وجواز الدم الح أي إنما حار الدم على الأصل لا أن يكون بدلاً عن الصوم، فيلزم بدل البدل. [الكفاية ٤٢٠/٢] مثله يعني في قارن لم يجد الهدي ولم يصم حتى أتت عليه أيام النحر. (البناية) وعليه دمان: قال تاج الشريعة: إنما يرم ذلك؛ لوقوع التحلل قبل أوانه. (الساية)

\* حديث الهبي أخرجه مسلم في صحيحه عن بيشة الهذلي قال: قال رسول الله ﷺ: «من شرب أو أكل وشرب». [رقم: ٢٦٧٧، باب تحريم صوم أيام التشريق]

\*\* وهذا عن عمر رضي الله عنه. [البناية ٢٠٣/٤] وكذا ذكره السرخسي في "المسوط" فقل عن عمر فإن رجلاً أتاه يوم النحر، فقال: إن تمتعت بالعمرة إلى الحج، فقال: دحسه، فقال: معي سيوف، فقال: من أقرنت، فقال: من هب حذمهم فقال علامته. [معين أخصه فسه شدة ١٨١/٤، باب الجمع بين الإحرامين]

**فقد صار رقصاً** رقصاً رقصاً، لأنه تعذر عليه أداؤها؛ لأنه يصير بانياً أفعال العمرة على أفعال الحج، وذلك خلاف المشروع. **ولا يصير رقصاً** رقصاً متوجّه هو الصحيح من مذهب أبي حنيفة. أيضاً، والفرق له بينه وبين مصلي الظهر يوم الجمعة إذا توجه إليها: أن الأمر هنالك بالتوجه متوجّه بعد أداء الظهر، والتوجه في القرآن والتمتع منهى عنه قبل أداء العمرة، فافترقا. قال: **وإنما رقصاً** رقصاً، لأنه لما ارتفضت العمرة لم يوفق لأداء التوسيع، **وإنما رقصاً** رقصاً بعد الشروع فيها. **وإنما رقصاً** رقصاً لصحة الشروع فيها فأشبهه **المحصر**، والله أعلم.

**فقد صار الحج** أطلق فيه، وفي 'كافي الحاكم': قال محمد لا يصير رقصاً لعمرة حتى يقف بعرفة بعد الروال انتهى، وهو حق؛ لأن ما قبله ليس وقتاً للوقوف فحول به كحولته بغيرها. [فتح القدير ٤٢٠/٢] **المشروع** لأن المشروع أن يكون الوقوف مرتين على أفعال العمرة. (الساية) **الصحيح** احتج به عن رواية أصحاب الإملاء عن أبي يوسف عن أبي حنيفة [الساية ٢٠٥/٤] **الأمر** هو قوله تعالى: **وإنما رقصاً** رقصاً (الساية) **اختصر** حيث يجب عليه دم رقصاً؛ لأنه لما أحصر عام الحديبية بعث الله للنحر ورجع وقضى عمرته من قابل، كذا في "مسوط شيع الإسلام". [الساية ٢٠٦/٤]

## باب التمتع

التمتع **أفصل من الأفراد**، وعن أبي حنيفة **ع** : أن الأفراد **أفضل**؛ لأن الممتع سفره واقع لعمرته، والمفرد سفره واقع لحجته. وجه ظاهر الرواية: أن في التمتع جمعاً بين العبادتين فأشبهه القران، ثم فيه زيادة نسك وهي إراقة الدم وسفره واقع لحجته؛ وإن تخلّلت العمرة؛ لأنها تبع للحج، كتخلّل السنة بين الجمعة والسعي إليها. **واسمع على وجهين**: **منسح سنوق الهدي**، **ومنسح لا سنوق الهدي**، ومعنى التمتع: الترفُّق بأداء التَّسْكِين في سفر واحد من غير أن يُلَمَّ بأهله بينهما إلاماً صحيحاً. (الانتفاع)

**باب التمتع** إنما أحره عن القران؛ لكونه أفصل من التمتع عدداً. (الساية) **الأفراد** هذا صاهر الرواية عن أصحابها؛ لأن فيه جمعاً بين العبادتين، فكان أفصل كالقران. (الساية) **أفصل** وبه قال الشافعي **ع**، في أصح قوويه ومائث. (الساية) **سفره واقع لعمرته** لأن التمتع يخرم من الميقات للعمرة، ثم يدخل مكة، ويبدأ بأفعالها، ثم يُخرم بالحج، فيكون سفره واقعاً للعمرة، فإن بعد انقضاء من أفعالها يعتبر مقيماً حكماً كالهكي، ولهذا لا يطوف للتحية كالهكي. [البناء ٤/ ٢٠٧]

**واقع لحجته** والحجة فرض، ولعمرة سنة، والسفر الواقع بفرض أولى من السفر الواقع للسنة (سهاية) **لحجته**. جواب عن قوله: لأن سفره وقع لعمرته وهو ظاهر من الكتاب (فتح القدير)

**كحلل السنة إلح**: يعني أن السنة تحل بين صلاة الجمعة وبين السعي إلى صلاة الجمعة، ومع هذا، م يكن السعي إلى السنة، بل إلى فرض الجمعة. [الساية ٤/ ٢٠٨] **الهدي** وهو ما يهدي إلى الحرم من الإبل، والبقر، والعم. (الساية) **السكن**. ويسعى أن يراد في أشهر الحج وم يقل أن يخرم بهما. (فتح القدير)

**من غير أن يلم إلح** من الإمام، حترره عن الإمام الفاسد، فإنه لا يجمع صحة التمتع عند أبي حنيفة، وأبي يوسف **ع** [الساية ٤/ ٢٠٨] والإمام الصحيح عبارة عن سرول في وصه من غير بقاء صفة الإحرام، وهذا إما يكون في التمتع إذا لم يسق هدي، فأما إذا ساق هدي، فإلامه لا يكون صحيحاً. [الكفاية ٢/ ٤٢٢]





وقال مالك رحمه الله لا حلق عليه إنما العمرة الطواف والسعي. وحجتنا عليه ما رويناه، وقوله تعالى: ﴿مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ﴾ الآية نزلت في عمرة القضاء، ولأنها لما كان لها تحريم بالتلبية كان لها تحلل بالحلح كالحج. ويقصع نسد سدا الطواف. وقال مالك رحمه الله: كما وقع بصره على البيت؛ لأن العمرة زيارة البيت، وتتم به. ولنا: أن النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء قطع التلبية حين استلم الحجر، ولأن المقصود هو الطواف فيقطعها عند افتتاحه، ولهذا يقطعها الحاج عند افتتاح الرمي. قال: ومنهم من لا لأنه حل من العمرة. قال: وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم من المسجد، والشرط: أن يحرم من الحرم، أما المسجد فليس بلازم؛ وهذا لأنه في معنى المكي، وميقات المكي في الحج الحرم على ما بينا. وفعل ما فعله الحاج لله:

مالك: وبه قال إسحاق بن راهويه. (الساية) **ما روي** وهو قوله: هكذا فعل رسول الله في عمرة القضاء. (الساية) **وقوله تعالى** قال الله تعالى في سورة الفتح: **ما روي** من المفسرين. **لما كان** ها والآية المذكورة تدل على ذلك. وفي 'الدحيرة' للمالكية: التحلل في العمرة باحقيق؛ لأن السعي ركن فيها كالوقوف في الحج ويقع التحلل منه برمي الحجرة. [الساية ٤/٢١٠]

**افتتاحه** أي عند افتتاح الطواف، أي ابتدائه بالاستلام. (الساية) **الرمي** يعني عند أول حصاة من حجرة العقبة يوم النحر؛ لأنه سلك. (الساية) **بلازم** من هو أفضل ومكة أفضل، من غيرها من الحرم، والشرط أحرم. (فتح القدير)

**ما بينا:** أي في آخر فصل المواقيت. (البنية)

وأخرجه الترمذي في 'جامعه' عن ابن عباس قال - يرفع الحديث - : حديث صحيح، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم.

[رقم: ٩١٩، باب ما جاء متى يقطع التلبية في العمرة]

لأنه مؤد للحج إلا أنه يرمل في طواف الزيارة، ويسعى بعده؛ لأن هذا أول طواف له في الحج بخلاف المفرد؛ لأنه قد سعى مرة، ولم يكن هذا التسع بعد ما أحرم بالحج طوافه سعى من أن يذهب إلى منى: لم يرمل في طواف الزيارة، ولا يسعى بعده؛ لأنه قد أتى بذلك مرة، وعليه دم التمتع؛ للنص الذي تلوناه. فإن ما حرمه صدم لأنه أتى بالحج وسعى إذا رجع إلى أهله على الوجه الذي بيناه في القرآن، فإن صام أيام منى بعد منى، لم يعتصر؛ لم يحرر من نسائه، لأن سبب وجوب هذا الصوم التمتع؛ لأنه بدل عن الهدي، وهو في هذه الحالة غير متمتع، فلا يجوز أدائه قبل وجود سببه وبسبب صحتها بعد ما أحرم بمكة بعمره من أن يحرم؛ جاز عندنا خلافا للشافعي. له قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾.

للحج أي لأنه في صدد أداء الحج (السبب) إلا أنه يرمل أح. واصطف. يذكر في الاستثناء إلا صورة وحدة وشيان أحرم استثنى أحدهما؛ أن لا يصوف طواف القدوم؛ لأنه في معنى المكي ولا يس في حق المكي طواف القدوم خلاف مفرد بالحج والقرن، فإن طواف القدوم يس في حقهما، والآخر: أنه يجب عليه هدي فيكره لجمع بين مسكبين، خلاف المفرد، فإنه لا يجب في حقه هدي بل يستحب. [الساية ٤ ٢١٣]

تكون وهو قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ (الساية). القرن عند قوله: وإذا لم يكن له ما يذبح صام ثلاثة أيام في الحج أحرم يوم عرفة (الساية) اعسر أي أحرم للعمرة. (الساية) غير مستوع لا حقيقة ولا حكما، أم حقيقة فصدقه، ومما حكما فكانه لم يحرم بها. (الساية) سبه فاشترط فيها أن يكون محرماً بالعمرة في أشهر الحج مثل ما ذكرناه في القرن. (فتح القدير) حار عند. وبه قال أحمد في رواية عنه يجوز بعد التحلل من العشرة. (الساية) في الحج وجه الاستدلال به: أنه تعالى أحرمه أن صيامه يجب أن يكون في الحج ومما يحرم بالحج لا يجوز. [الساية ٤ ٢١٤]

ولنا: أنه أداه بعد انعقاد سببه، والمراد بالحج المذكور في النص: وقته على ما بينا. والأفضل: تأخيرها إلى آخر وقتها، وهو يوم عرفه؛ لما بينا في القران، وإن أراد التمتع أن يسوق أهدي: أحرم. وساق هديه، وهذا أفضل؛ لأن النبي ﷺ ساق الهدايا مع نفسه،\* ولأن فيه استعداداً ومسارةً، فإن كاتب نسخة فندها مرادة أو نعل: سوق أهدي أي قيمة للحر

**انعقاد سببه** لا شئ أن سبه التمتع بعوي الذي هو الترفق بترتيبه على التمتع في النص، ومأخذ الاشتقاق علة للمرتب، والعمرة في أشهر الحج هي السب فيه؛ لأنها التي بها يتحقق لترفق الذي كان موعداً في إجازة وهو معنى التمتع لا أن الحج معتبر جزء السب ساء على إرادة التمتع في عرف الفقه بوجهين: أحدهما: جعل الحج عاية لهذا التمتع حيث قال: فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فكان انقضاء ترفق بالعمرة في أشهر الحج ترفقاً عايته الحج وإلا كان ذكر التمتع ذكراً للحج من عامه فم يحتاج إلى ذكره، والثاني: أنه على ذلك التقرير كان يلزم أن لا يجوز صوم الثلاثة إلا بعد الفراغ كالسعة لكنه سبحانه فصل بينهما فجعل الثلاثة في الحج أي وقته والسعة بعد الفراغ، فعدم أنه لم يعتبر في السب المجوز للصوم تحقيق حقيقته التمتع بالمعنى الفقهي بل اترفق بالعمرة في أشهر الحج لكن لا مصفاً بل المقيّد بكونه عايته الحج من عامه لا على اعتبار المقيّد جزءاً من السب أو شرطاً في ثبوت سببه وإلا لزم ما ذكرنا من امتناع الصوم قبل الفراغ وهو مستف فكان سبب المقيّد لا يشترط قيده في السبية، فإذا صام بعد إحرام عمرة في أشهر الحج ثم حج من عامة طهر أنه صام بعد السب وفي وقته، بخلاف ما إذا لم يحج من عامه؛ لأنه لم يظهر وقوعه بعد المقيّد. [فتح لقدير ٢/ ٤٢٤ - ٤٢٥]

**والمراد** جواب عن نص الشافعي\*، وبه قال أحمد في رواية. **وفته**: إذ نفس الحج لا يصلح أن يكون طرفاً، والمراد وقت الحج. (إسناية) **أحرم** أي بالعمرة لا يحرم بالحج ما لم يصر من العمرة. **وهذا** أي هذا الذي يسوق أهدي أفضل من الذي لا يسوق؛ لأن النبي ﷺ ساق الهدايا مع نفسه، هذا رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج، وأهدي فساق معه أهدي. الحديث. [البنية ٤/ ٢١٥]

\* أخرجه البخاري في صحيحه عن سالم بن عبد الله أن ابن عمر رضي الله عنهما قال: تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج، وأهدي فساق معه أهدي. وهذا هو الذي عليه الجمهور. **أهل بالحج** الحديث. [رقم: ١٦٩١، باب من ساق البدن معه]



وصفته. **ن** سَقَّ سَمَها بأن يطعن في أسفل السنام من **خ**اب الأيمن أو الأيسر. **قالوا:** والأشبه هو الأيسر؛ لأن النبي **ﷺ** طعن في جانب اليسار مقصوداً، وفي جانب الأيمن اتفاقاً، ويلطخ سَنَمَها بالدم إعلماً،\* وهذا الصنع مكروه عند أبي حنيفة **رحمته**. وعندهما حسن، وعند الشافعي **رحمته** سنة؛ لأنه مروي عن النبي **ﷺ**.

**قالوا** أي علمائنا المتأخرون مثل فخر الإسلام وغيره. (الساية) **والأستاذ** يعني إلى الصواب في الرواية هو الأيسر، وذلك أن الهدايا كانت مقسمة إلى رسول الله ﷺ وكان يدخل بين كل بعيرين من قبل الرؤوس وكان ارمح يحميه لا محالة فكان يقع طعنه عادة أولاً على يسار البعير، ثم كان يعطف عن يمينه ويشعر الآخر من قبل يمين البعير اتفاقاً للأور لا قصداً إليه، فصار الأمر الأصبي أحق بالاعتبار في الهدى إذا كان واحداً. [العناية ٢/٤٢٥-٤٢٦] **إعلاماً**: أي للإعلام بأنها هدي. (البنية)

**مكروه** وقال الخطابي لا أعلم أحداً أكر الإشعار إلا أبا حنيفة، وقال اسروجي: مما ليس بحجة وما يعلمه كثير، وبه قال إبراهيم السحبي، ومذهبه قبل مذهب أبي حنيفة. [البنية ٤/٢١٨]

[illegible]

وعن الخلفاء الراشدين. ولهما: أن المقصود من التقليد أن لا يُهاج إذا ورد ماء أو كلاً، أو يُرد إذا ضل، وأنه في الإشعار أتم؛ لأنه ألزم، فمن هذا الوجه يكون سنة إلا أنه عارضة جهة كونه مثلة فقلنا بحسنه. ولأبي حنيفة أنه مثلة، وأنه منهي عنه. ولو وقع التعارض فالترجيح للمحرّم، وإشعار النبي كان لصيانة الهدى؛

لا يهاج يعني أن لا تصرد عن ماء ولا كلاً (سنة) يكون سنة أقول فيه شوب ثبت بسنة دقيقس، وهي لا تثبت به، بل إنما تثبت برواية، وإنما ثبت في الصحيح أنه أشعر، فأقول بسببته أله لعدم بين كونه سنة. وبين كونه مثلة (العبارة) في شرح المحرّم هذه قاعدة مهمة بتفريح عنها مسائل كثيرة، وإنما كان ترجيح المحرّم للاحتياط، وتفاريقه المذكورة في 'الاشباه والظواهر' والمفقهاء وردوا الحديث مرفوع بعده: إذا جتمع حلال وحرام عبأ الحرام، وكذا ذكره الريعي في كتاب الصيد من شرح بكسر، وهو ضعيف عند محدثين، ضعفه سيهقي وغيره، ورواه عبد الرزق عن ابن مسعود موقوفاً، وقول الحافظ العراقي: إنما لا أصل له، معناه لا سند له.

واسعار التي الخ عنه أن مشهور من مذهب أبي حنيفة هيها كرهة الإشعار؛ مستدلاً بأنه مثلة، والمثلة حرام بالأحاديث الصحيحة لصريحه، فوقع التعارض بين أحاديث مثله وبين أحاديث الإشعار، فوجب ترجيح لغرضه؛ احتصاصاً، وما ورد عليه قال السي أشعر فكيف يكون مكروهاً. أجابوا عنه بأن إشعاره كان لصيانة الهدى؛ لأن المشرّكين لا يمتنعون عن أخذ الهدى ودحه إلا بالإشعار، فدلّث أشعر، ولا كدلّث في زمان أقول: مذهب الإمام ههنا وقع محضاً للأحاديث مروية في باب نطق والإشعار رواه مسلم وسحري وأبو يعنى ومالك وغيرهم.

أما مروية عن السي فأخرجها سحري في صحيحه عن المنصور بن محمرة ومروان قالوا: - النبي ﷺ من المدينة في نصف عشرة مائة من أصحابه حتى إذا كانوا بذي الحليفة قد انتهى

من أصحاب النبي ﷺ الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم. [رقم: ١٦٩٤، باب من أشعر وقد بدي حبيفة ثم أحرم] وأما رواية حنفاء رشدين: فقل أنتم مدي في 'جامعه' عند رواية بن عباس لعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم يروون للإشعار. [رقم: ٩٠٦، باب ما جاء في إشعار السد] ويدخل في قوله: من أصحاب النبي ﷺ الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم. [البنية ٢١٩/٤]

في النهي عن اثنتي أحاديث [نصب الراية ٣/ ١١٨] منها: ما أخرجه أبو داود في سننه عن سمرة بن جندب وفيه قال: - [رقم: ٢٦٦٧، باب في النهي عن اثنتي]

لأن المشركين لا يمتنعون عن تعرضه إلا به، وقيل: إن أبا حيفة **كره** إشعار أهل زمانه؛ لمبالعتهم فيه على وجه يخاف منه السراية، وقيل: إنما **كره** إثاره على التقليد. قال: **فاد دحل مك: صاف وسعي**. وهذا للعمرة على ما بينا في متمتع لا يسوق الهدى إلا أنه لا يتحلل حتى حرم بالحج يوم التروية:

= وما ذكره من التعارض بين أحاديث الإشعار وبين النهي عن الشئ، فعبر صحيح بوجهين: أحدهما: أن التعارض إنما يكون عند الجهل بالتاريخ، ومعناه أن إشعاره كان في حجة الوداع، ونهي عن الشئ كان في عروة حبر، كما هو مصرح في بعض الروايات، فلا تعارض بين النهي عن الشئ وبين حر الإشعار. ومن ههنا ظهر سخافة ما ذكره الإمام الإسيحاني والإمام المحوي في الخواص عن حديث الإشعار بأنه يحتفل أن يكون دث قبل النهي عن الشئ، انتهى، كيف ومجرد الاحتمال لا يكفي سدع. وأعجب منه قوهما: إن معنى ما روي أنه أشعر أي أعظمها علامة سوى الجرح، والإشعار هو الإعلام، انتهى. كيف وقد ورد في بعض الروايات أنه صغر، وهو صريح في الجرح. وما ذكره المصنف ههنا تبعاً لما قبله أيضاً غير صحيح، فإن لو سمى أن إشعاره كان لأن المشركين كانوا لا يمتنعون إلا به، لكن إزالة السب لا تقتضي إزالة لمسب. أما ترى إلى أمر أن بقي سنة مع روال سببه على ما مر، فلا حرم يقى الإشعار سنة أيضاً وإن زال سبه، وبعد دث أقول: الحسن في تأويل قول أبي حيفة ما ذكره الصحابي أنه إنما **كره** إشعار أهل زمانه. وهذا توجيه جيد يجب صرف مدحه إليه، لئلا يكون مخالفاً للأحاديث الصريحة، ومع قطع النظر عن هذا التأويل لا طعن على أبي حيفة في هذا الباب لاحتمال عدم وصول أحاديث الإشعار إليه بطريق الصحة، والإمام إذا لم يصل إليه الحديث، فعلى بالقيس فهو معدوم، كما بسطه العارف الرباني عبد الوهاب الشعراني في 'السير'. .

**لا تمسعون إلح** قد يقال: هذا يتم في إشعار عام الخديعة، وهو مفرد بالعمرة، لا في إشعار هديا حجة الوداع. [فتح القدير ٢/ ٤٢٦] أي سراية الجرح بحيث يهدئ الهدى. **كره** إثاره أي احتياله وتخصيصه على التقيد؛ لأنه يحصل من التقليد ما هو العرص من الإشعار. [الساية ٤/ ٢٢٢]

**إلا أنه لا يتحلل إلح** بعد فراقه من العمرة؛ لأنه ساق الهدى يعني لا فرق بين متمتع يسوق الهدى، وبين متمتع لا يسوق؛ لأهمما يتساويان في نفس الطواف واسعي، ولكن الذي يسوق الهدى لا يتحلل بعد فراقه من العمرة حتى يحرم بالحج، يحرم ههنا برفع الميم؛ لأن حتى هنا ليست للعناية لفساد المعنى؛ لأن معناه لا يتحلل إلا بعد الإحرام بالحج، وليس كذلك؛ لأنه لا يتحلل إذا حلف يوم اسحر، فحيث تكون حتى ههنا للمحال كما في قولهم: مرض حتى لا يرجونه. [البنية ٤/ ٢٢٢]





والحجة عليه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، ولأن شرعهما للترفيه بإسقاط إحدى السفرتين، وهذا في حق الآفاقي. ومن كان داخل المواقيت، فهو بمنزلة المكي، حتى لا يكون له معه ولا قرآن، بخلاف المكي إذا خرج إلى الكوفة وقرن: حيث يصح؛ لأن عمرته وحجته ميقائيتان، فصار بمنزلة الآفاقي. إذا عاد المنسحب إلى بيته بعد فرائضه من عمرته، ولم يكن ساق الهدى. بطل تمتعه؛ لأنه أُلِّمَ بأهله فيما بين نسكين إماماً صحيحاً، وبذلك يبطل التمتع،

**حاضري المسجد الحرام.** اختلف في حاضري المسجد الحرام، فإن عبد الشافعي وأحمد **جهت** المكي. ومن كان جاء من مسافة القصر من مكة، وعند مالك **جهت** سكان مكة ودي طوى. وعندهما من كان دخل الميقات وأهل الحرم بدليل أنهم يدخلون مكة بغير إحرام. (الساية) **للترفيه** أي للاستراحة من قوله: رجل رافقه ومترفيه مستريح والترفيه بذلك في حق الآفاقي؛ لأن غيره لا يشق عليه هذا السفر؛ لقربه حتى يترفيه. [أسية ٤ ٢٢٥]

**المكي** متصل بقوله: وليس لأهل مكة تمتع ولا قرآن. (الساية) **وفرن** إما حصه؛ لأن المكي لو خرج إلى الكوفة في أشهر الحج وتمتع، لا يكون متمتعاً؛ لأن الآفاقي إنما يكون متمتعاً إذا لم يلب بأهله بين النسكين إماماً صحيحاً، والمكي ههنا يلب بأهله بين النسكين حالاً؛ لأن م يسق الهدى. وكذا إن ساق الهدى لا يكون متمتعاً، بخلاف الآفاقي إذا ساق الهدى، ثم أُلِّمَ بأهله محرماً كان متمتعاً؛ لأن العود هناك مستحق عليه، فيمنع ذلك صحة إمامه، وأما المكي فالعود غير مستحق عليه. (النهاية)

**فصار بمنزلة الآفاقي** هذا إذا خرج قبل أشهر الحج، وأما إذا خرج بعد دخولها، فلا قرآن له؛ لأنه لما دخلت أشهر الحج، وهو داخل المواقيت، فقد صار مجموعاً من اقرن شرعاً، فلا يتغير ذلك بخروجه من الميقات. [فتح القدير ٤٣١/٢] وإذا عاد الحج. الحاصل: أن عود الآفاقي الفاعل للعمرة في أشهر الحج إلى أهله، ثم رجوعه وحججه من عامه إن كان لم يسق الهدى، بطل تمتعه باتفاق علمائنا، وإن كان ساق الهدى، فكذلك عند محمد **جهت** وقال أبو حنيفة وأبو يوسف **جهت** لا يبطل؛ إلحاقاً بعوده بالعدم. بسبب استحقات الرجوع شرعاً إذا كان على عزم المتعة، والتقيد بعزم المتعة بالحج بعد نفي استحقات اعود شرعاً عند عدمه، فإنه لو بدا له بعد العمرة أن لا يحج من عامه، لا يؤخذ بذلك فإنه لم يحرم. [فتح القدير ٤٣١/٢ ٤٣٢]



فصار كما إذا تحل منها قبل أشهر الحج؛ ومالك رحمته يعتبر الإتمام في أشهر الحج. والحجة عليه ما ذكرنا، ولأن الترفق بأداء الأفعال، والمتمتع المترفق بأداء النسكين في سفرة واحدة في أشهر الحج. قال: **وأشهر الحج: سبعمائة**، ودو القعدة، وعشر من ذي الحجة، كذا روي عن العبادلة الثلاثة، وعبد الله بن الزبير رحمته أجمعين،\*

**الحج** يعني لا يكون متمتعاً. (إساية) ما ذكرنا وهو أن لاكثر حكم الكل. (السيرة) سفرة واحدة. فلا بد من أن توجد الأفعال كلها، أو أكثرها في أشهر الحج يكون متمتعاً. [إساية ٢٢٩/٤] **وأشهر الحج الحج** فائدة تطهر في حق أفعال الحج، فإن شيئاً منها لا يصح إلا فيها، وكذا الإحرام عند اشغاف رحمته لا يعقد إلا فيها، وعندما يصح قسها؛ لأنه شرط إلا أنه يكره. كذا في 'شرح الصحاوي'، وكذا يطهر في حق المتمتع. (النهاية)

**العبادة الثلاثة** العبادلة في عرف أصحابنا عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رحمته، وفي عرف غيرهم أربعة أخرجوا ابن مسعود وأدخوا ابن عمرو بن العاص وابن الزبير قاله أحمد بن حنبل وغيره، وغلطوا صاحب الصحاح إذ أدخل ابن مسعود، وأخرج ابن عمرو بن العاص قيل؛ لأن ابن مسعود تقدمت وفاته، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم، ولا يخفى أن سب غيبة لفظ العبادلة في بعض من سمي بعبد الله من الصحابة دون غيرهم مع أنهم نحو مائتي رجل ليس إلا لما يؤثر عنهم من اعمام وابن مسعود أعممهم، ولفظ عبد الله إذا أطلق عند المحدثين انصرف إليه فكان اعتباره من مسمى لفظ العبادلة أولى من الباقيين. [فتح القدير ٤٣٣/٢ - ٤٣٤]

\* العبادلة في اصطلاح أصحابنا ثلاثة: عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس رحمته [نصب الراية ٣ / ١٢١] فحديث ابن عمر رحمته أخرجه البخاري تعليقاً عن ابن عمر رحمته قال: **أشهر الحج سبعمائة**، ودو القعدة، وعشر من ذي الحجة [رقم: ١٥٦٠، باب قول الله تعالى: **حج سبعمائة** ٥] وحديث ابن عباس رحمته أخرجه الدارقطني في 'سننه' عن الصحاح عن ابن عباس رحمته قال: **سبعمائة حج سبعمائة**، ودو القعدة، وعشر من ذي الحجة [٢ / ٢٢٦، كتاب الحج] وحديث ابن مسعود رحمته أيضاً: أخرجه الدارقطني في 'سننه' عن أبي الأحوص عن عبد الله قال: **سبعمائة حج سبعمائة**، ودو القعدة، وعشر من ذي الحجة [٢ / ٢٢٦، كتاب الحج] وحديث ابن الزبير رحمته أيضاً: أخرجه الدارقطني في 'سننه' عن عبد الله بن الزبير رحمته قال: **سبعمائة حج سبعمائة**، ودو القعدة، وعشر من ذي الحجة [٢ / ٢٢٦، كتاب الحج]

ولأن الحج يفوت بمضي عشر ذي الحجة، ومع بقاء الوقت لا يتحقق الفوات، وهذا يدل على أن المراد من قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْنُومَاتٌ﴾ شهران وبعض الثالث، لا كله. فإن قيل: لا حرم الحج غيباً، حرمه، واعتد حراً، خلافاً للشافعي - هـ - فإن عنده يصير محرماً بالعمرة؛ لأنه ركن عنده، وهو شرط عندنا، فأشبهه الطهارة في جواز التقديم على الوقت، ولأن الإحرام تحريم أشياء وإيجاب أشياء، وذلك يصح في كل زمان، فصار كالقديم على المكان. قال: وإذا قدم كذا عند من سبه حج، وفرغ منها قبله فسد، ثم اتخذ مكة، أو قصد دار.

يقول هـ دليل عقلي، تقريره: أن الحج يفوت بموت العشر الأول من ذي الحجة، فهو كان الوقت باقياً إلى آخر ذي الحجة، ما فات؛ لأن العبادة لا تقوت ما دام وقتها باقياً إلى آخر ذي الحجة، فعمم أن المراد من أشهر الثلاثة. [السياسة ٤/ ٢٣٠] وهذا أي هذا الذي قلنا من فوات الحج بمضي عشر ذي الحجة. (السياسة) لا كله لأنه لو كان وقت الحج باقياً بعد مضي عشر لم يفت الحج؛ لأن لعادة لا تقوت مع بقاء وقته. [البنية ٤/ ٢٣٢] للشافعي: هذا قوله الجديد. (البنية) عند فلا يخور تقديمه على الأشهر كسائر لأركان. (السياسة) تحريم أي يستدره تحريم أشياء كقتل الصيد وسر محيط وحرق رأس وخو دك. (السياسة) انخاب كارمي واسعي وخوها. (السياسة) قال أي محمد في الجامع الصغير. (السياسة) وإذا قدم الحج هذه مسئلة على أربعة أوجه: الأول: هو ما ذكره في الكذب بقوله. ثم اتخذ مكة داراً يعني أقام بها بعد ما فرغ من العمرة وحقق ثم حج من عامه ذلك، وهو في هذا الوجه متمتع، والثاني: ما ذكره ثانياً بقوله: أو لبصرة داراً أو حج من عامه ذلك، وقار. هو متمتع وهو يصرف إلى الوجهين جميعاً، وهو رواية الجامع الصغير ولم يذكر فيه خلافاً. والثالث: هو أن يخرج من مكة ولا يتجاوز البيقات حتى يحج من عامه ذلك، وفيه أيضاً متمتع ولم يذكره: لأن حكمه بعم من الوجه الأول والرابع: هو أن يخرج من مكة ويتجاوز البيقات وعاد إلى أهله ثم حج من عامه ذلك، وفي هذا الوجه ليس متمتع؛ لأنه أمأه بلأماً صحيحاً ومثله لا يكون متمتعاً ولم يذكره؛ لكونه معيماً مما تقدم. [الغاية ٢/ ٤٣٤ ٤٣٥] ثم اتخذ مكة حج الحاصل أنه لم يذهب إلى وطنه، بل أقام في بلد آخر، يعني أقام بها بعد ما فرغ من العمرة وحلق، فاتخاذ الدار من خواص 'الجامع الصغير'. [البنية ٤/ ٢٣٣]

وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ دَبْتُ: فَهُوَ مَمْنَعٌ أَمَا الْأَوَّلُ: فَلِأَنَّهُ تَرَفَّقُ بِنَسَكَيْنِ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَأَمَّا الثَّانِي: فَقِيلَ: هُوَ بِالِاتِّفَاقِ، وَقِيلَ: هُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته. وَعِنْدَهُمَا لَا يَكُونُ مَتَمَتْعًا؛ لِأَنَّ الْمَتَمَتْعَ مَنْ تَكُونُ عَمْرَتُهُ مِيقَاتِيَّةً، وَحِجَّتُهُ مَكِيَّةً، وَنَسَكَاهُ هَذَانِ مِيقَاتِيَّانِ. وَلَهُ: أَنَّ السَّفَرَةَ الْأُولَى قَائِمَةٌ مَا لَمْ يَعُدْ إِلَى وَطَنِهِ، وَقَدْ اجْتَمَعَ لَهُ نَسَكَانُ فِيهَا فَوَجِبَ دَمُ التَّمَتُّعِ. فَإِنْ قَدِمَ بَعْمَرَهُ فَأَفْسَدَهَا، وَفَرَّغَ مِنْهَا، وَفَقَصَرَ، ثُمَّ جَاءَ الْبَصْرَةَ دَارًا، ثُمَّ عَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ مِمَّنْ يَكُنْ مَمْنَعًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رحمته. وَقَالَا: هُوَ مَمْنَعٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْشَاءُ سَفَرٍ، وَقَدْ تَرَفَّقَ بِنَسَكَيْنِ، وَلَهُ: أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى سَفَرِهِ مَا لَمْ يَرْجِعْ إِلَى وَطَنِهِ. فَإِنْ كَانَ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ، ثُمَّ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ: لَكُنْ مَمْنَعًا فِي فَوْضِهِ جَمِيعًا؛

هُوَ بِالِاتِّفَاقِ لَمْ يَعْنَمْ مِنْهُ أَنَّهُ بِالِاتِّفَاقِ فِي كَوْنِهِ مَتَمَتْعًا، أَوْ فِي كَوْنِهِ غَيْرَ مَتَمَتْعٍ، وَذَكَرَ اجْتِصَاصُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مَتَمَتْعًا عَلَى قَوْلِ الْكَلِّ، ذَكَرَهُ فِي 'الْمَحِيطِ'. (السَّايَةُ) وَقِيلَ ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ عَنْ أَبِي عَصَمَةَ سَعْدِ بْنِ مَعَادٍ. (السَّايَةُ) مِيقَاتِهِ يَعْنِي تَكُونُ مِنَ الْمِيقَاتِ. (السَّايَةُ) مِيقَاتِيَّانِ. لِأَنَّهُ بَعْدَ مَا جَاوَرَ الْمِيقَاتِ حَلَالًا وَعَادَ يُلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ، فَكَانَ كَالْمَلَمِّ بِأَهْلِهِ. (الْبَنَاءُ)

فَوَجِبَ دَمُ التَّمَتُّعِ احتياطاً لأمر العبادة، وإِنَّمَا قَالَ: فَوَجِبَ دَمُ التَّمَتُّعِ وَمِنْ يَقْلُ فَهُوَ مَتَمَتْعٌ؛ لِأَنَّ فَائِدَةَ الْخِلَافِ تَصْهَرُ فِي حَقِّ وَجُودِ الدَّمِ. [السَّايَةُ ٢٣٤/٤] دَارًا. وَتَقْيِيدُهُمْ بِكَوْنِهِ اتَّخَذَ الْبَصْرَةَ وَخَوَّاهَا دَارًا اتِّفَاقِيًّا بَلْ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَتَّخِذَهَا دَارًا أَوْ لَا. صَرَّحَ بِهِ فِي 'الدَّائِعِ'. [فتح القدير ٤٣٦، ٢] لِأَنَّهُ أَيُّ لَأَنْ حُرُوجِهِ مِنَ الْبَصْرَةِ. (السَّايَةُ) نَسَكَيْنِ. فَصَارَ كَمَا لَوْ رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ وَعَادَ فَقَضَاهَا دَبْحًا، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَتَمَتْعًا بِالِاتِّفَاقِ، فَكُنَّا هَذَا، وَالْأَصْلُ أَنَّ خُرُوجَهُ إِلَى الْبَصْرَةِ كَخُرُوجِهِ إِلَى أَهْلِهِ عِنْدَهُمَا، وَعِنْدَ خُرُوجِهِ إِلَى الْبَصْرَةِ مَمْنَعٌ مِمَّنْ يَكُونُ مَتَمَتْعًا بِالسَّايَةِ، وَلَوْ كَانَ مَكَّةً لَا يَكُونُ مَتَمَتْعًا، وَلَيْسَ لِلْمَكِّيِّ عَمَتٌّ وَلَا قِرَانٌ؛ لِأَنَّ الْمَتَمَتْعَ مَنْ تَكُونُ عَمْرَتُهُ مِيقَاتِيَّةً وَمَكِيَّةً، كَذَا فِي 'الْمَسْوَطِ'. (السَّايَةُ) مَا لَمْ يَرْجِعْ إِلَى وَطَنِهِ. وَلَمْ يَحْصُلْ لَهُ نَسَكَانُ صَحِيحَانِ فِي سَفَرَةٍ وَاحِدَةٍ لِنَسَادِ الْعِمْرَةِ، فَمَنْ يَكُنْ مَتَمَتْعًا. [السَّايَةُ ٢٣٥/٤] جَمِيعًا أَيُّ فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رحمته (السَّايَةُ)





أُخرجَه البخاري في صحيحه عن القاسم يقول: سمعت عائشة تقول: خرجنا لا نرى إلا الحج، فمما كنا  
سرف حضت، فدخل على رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال: مالك؟ أنفست؟ قلت: نعم، قال: ...  
... [رقم: ٢٩٤، باب الأمر بالقضاء إذا نفست]  
... أُخرجَه مسلم في صحيحه عن ابن عباس قال: ...  
... [رقم: ٣٢٢٠، باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض]

## باب الجنائيات

وإذا تطيب جرد فعبه كغيره، فإن طيب عبه كعبه فما زاد فعبه دم، وذلك مثل الرأس والساق والفخذ، وما أشبه ذلك؛ لأن الجنابة تتكامل بتكامل الارتفاق، وذلك في العضو الكامل، فيترتب عليه كمال الموجب. **فما زاد من عبه فعبه فعبه** لقصور الجنابة، وقال محمد: يجب بقدره من الدم؛ اعتباراً للجزء بالكل. وفي "المنتقى": أنه إذا طيب ربع العضو فعبه دم؛ اعتباراً بالخلق، محكم الشهد

**باب ما فرغ من بيان أحكام المحرمين**، بدأ بما يعتريهم من لعورص من جنائيات. [العبادة ٢/٤٣٨] **الجنائيات** وأمردها فعل ليس للمحرم أن يفعله، وإنما جمع بيان أنها كلها أنواع. [العبادة ٤/٢٤٠] **وإذا طيب** يفيد مفهوم شرطه أنه إذا شتم أصيب لا كفارة عليه إذ ليس تصيباً من التطيب، تكف جرح نفسه طيب، وهو أن يصبق سده أو ثوبه صياً، وهو حسبه له رائحة صيبة، ورغفران واسفنج ولباسمين والعالية والريحان والورد والورس والعصفر طيب. [فتح القدير ٢/٤٣٨]

**فإن طيب** في بعض السح: إن تطيب، والصحيح هو لأول؛ لأن التصيب لازم، كد في الشرح، ووجه تصحيحه أن يجعل قوه: عضو تمييزاً من سبه تطيب إلى صميره. **فما زاد** يفيد أنه لا فرق في وجوب الدم بين أن يصب عصباً، قال في مسووح كنيذ والساق ونحوهما، وفي الفتوى كبرئ وساق والفخذ أو أريد إلى أن يعم كل سدن، ويجمع المتفرق فإن بيع عصباً قدم، وإلا فصدقة، فإن كان قارباً فعبه كفارتاً للحياة على جرمين، ثم إنما تحب كفاره وحدة تطيب كل سدن إذا كان في مجلس واحد فإن كان في مجلسين فكل صيب كفارة كفر للأول أو لا عددهم، وقال محمد: عليه كفارة واحدة ما يكفر للأول. [فتح القدير ٢/٤٣٩]

**دلث** مثل الوجه والعصدة. (الساية) **الموجب** يفتح حيه وهو الدم. (الساية) **الدم** يعني يطر كنه قدره من قدر ما يوجب الدم فيكون عليه نحاس دث، فإن كان نصف العضو تحب عليه نصف الدم، وإن كان ربع لعصو تحب عليه ربع الدم. **بالخلق** أي قياساً على حق ربع الرأس فإن فيه دماً فكذلك في تصيب ربع العصب؛ لأن لربع يحكي حكاية الكل، وعبد لشاهي. يجب الدم في قنبه وكثيره. [الساية ٤/٢٤٢]

ونحن نذكر الفرق بينهما من بعد إن شاء الله. ثم واجب الدم يتأدى بالشاة في جميع المواضع إلا في موضعين، نذكرهما في باب الهدي إن شاء الله، وكل صدقة في الإحرام عبر مفردة، فهي نصف صاع من تمر، إلا ما يجب بقتل القملة والجراد. هكذا روي عن أبي يوسف رحمه الله قال: فإن حصص رأسه نجس، فعليه دم؛ لأنه طيب، قال رحمه الله: الحناء طيب،\* وإن صار مُلَبَّدًا، فعليه دمان، دم للتطيب، ودم للتغطية، ولو حصص رأسه بالوسمة لا شيء عليه؛

نذكر الفرق أي بين حلق ريع الرأس، وتصيب ريع العصو، وما في الموادع عن أبي يوسف رحمه الله إن طيب شاربه كنه، أو بقدره من حيث، فعليه دم، تفريع على ما في 'استقى'. [فتح لقدير ٢/٤٣٩-٤٤٠] بالنساء. يعني في كل موضع يقال: يجب الدم، يتأدى بالشاة. (الساية) إلا في موضعين مواضع المدة أربعة: من طاف الطواف المفروض حباً، أو حائضاً، أو نساء، أو جامع بعد الوقوف بعرفة، لكن القدوري اقتصر على الأول والأخير؛ كأنه اعتمد على استعمال لروم ابدة في الحائض والنساء لدلالة من الجنب. [فتح القدير ٢/٤٤٠] نذكرهما: أي نذكر الموضعين (البنية)

إلا ما يجب بقتل القملة والجراد. فإن في قتلها يتصدق بما شاء، قال في 'التحفة': فهو كف من صعام، وذكر الحاكم في 'الكافي': ويكره له قتل القملة وما تصدق به فهو حير منها. وروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: ثمرة خير من جراد. [الساية ٤/٢٤٣] رأسه وكذا إذا حصص امرأة يدها؛ لأن به رائحة مستندة وإن لم تكن ذكية. (فتح القدير) وإن صار ملبدًا أي فإن صار رأس المحرم ملبدًا يقال: لئلا يحرم رأسه إذا جعل في رأسه من الصمغ أو نحوه فلا يتشعث في الإحرام. (الساية) أي لتغطية الرأس. (الساية) بالوسمة. قال الأثراري: الوسمة بكسر السين وسكوها اسم شجرة ورقها حصاب، والكسر أفصح، وكذا قال الأكمل، أحد عن 'المعرب' ولكن قال فيه: ورقها حصاب يحقف، ويحطأ بالحاء. [الساية ٤/٢٤٤]

\* أخرجه الطبراني في 'المعجم الكبير' عن حولة عن أم سمية رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ لا تطيبني وأنت محرمة ولا تسمي الحناء فإنه طيب. [رقم: ١٠١٢، ٤١٨/٢٣] وفيه: إن شيعه لا يحتمل به. قت: وقد مرّ غير مرة أنه حسن الحديث، وثقه غير واحد. [إعلاء السنن ٠/٣٢٩-٣٣٠]



فَتَوْجِبُ الدَّم، وَكَوْنُهُ مَطْعُومًا لَا يَنَافِيهِ كَالزَّعْفَرَانِ، وَهَذَا الْخِلَافُ فِي الزَّيْتِ الْبَحْتِ،  
وَالْحَلِّ الْبَحْتِ، أَمَّا الطَّيِّبُ مِنْهُ كَالْبَنْفَسَجِ وَالزَّيْبُقِ، وَمَا أَشْبَهَهُمَا: يَجِبُ بِاسْتِعْمَالِهِ الدَّمُ  
بِالْإِتِّفَاقِ؛ لِأَنَّهُ طَيِّبٌ، وَهَذَا إِذَا اسْتَعْمَلَهُ عَلَى وَجْهِ التَّطْيِيبِ. وَمَا دَوَى بِهِ خَرَجَهُ، وَ  
سَمَّاهُ حَسَةً. فَلَا كَفَّارَةَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِطَيِّبٍ فِي نَفْسِهِ، إِنَّمَا هُوَ أَصْلُ الطَّيِّبِ، أَوْ هُوَ  
طَيِّبٌ مِنْ وَجْهِهِ، فَيَشْتَرِطُ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى وَجْهِ التَّطْيِيبِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا تَدَاوَى بِالْمُسْكِ وَمَا  
أَشْبَهَهُ، وَهُوَ لَيْسَ ثَوْبًا مَحِيطًا، فَهَذَا عَطَى بِرَأْسِهِ يَوْمًا كَامِلًا: فَعَبْدٌ دَمٌ. وَبِزَيْدٍ كَرَّ فُلٌ مِنْ  
دَمٍ: فَعَبْدٌ. صَدَقَةٌ. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ: أَنَّهُ إِذَا لَبَسَ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ يَوْمٍ، فَعَلَيْهِ دَمٌ،

وَكَوْنُهُ مَطْعُومًا أَحَدُ هَذِهِ جَوَابٌ عَنْ قَوْلِهِمَا: إِنْ أَرَيْتَ مِنَ الْأَطْعَمَةِ، قِيَاسَهُمَا عَلَى اللَّحْمِ وَاشْتَحَمَ غَيْرُ  
مُسْتَقِيمٍ؛ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ مِثْلُ الطَّيِّبِ، فَيَكُونُ صَيًّا مِنْ وَجْهِهِ، خِلَافَ اللَّحْمِ وَاشْتَحَمَ كَالزَّعْفَرَانِ، وَجْهٌ أَتَشْبِيهِهُ أَنَّهُ  
مِمَّا يُوَكَّلُ، وَهُوَ الطَّيِّبُ بِالْخِلَافِ. [السَّيَاةُ ٤/٢٤٦] أَحْلَافٌ أَيُّ الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ. (السَّيَاةُ)  
وَمَا أَشْبَهَهُمَا كَدَّهِ النَّارِ وَابْوَدَّ. (السَّيَاةُ) وَهَذَا أَيُّ الْإِنْدِي ذَكَرَ مِنَ الْخِلَافِ فِي دَهْنِ الرِّيتِ مِنْ  
وَجْهِ الدَّمِ أَوْ الصَّدَقَةِ. (السَّيَاةُ) فَلَا كَفَّارَةَ أَيُّ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَهُوَ صَرَحَ فِي 'السُّوُودِ'، إِنَّمَا ذَكَرَ بَعْدَ  
الْكَفَّارَةِ دَوْنِ الدَّمِ لِيَتَنَاوَلَ الدَّمُ وَالصَّدَقَةُ. طَبٌّ مِنْ وَجْهِهِ. [السَّيَاةُ ٤/٢٤٧]

الطَّبُّ يَعْنِي يَشْتَرِطُ قَصْدُ التَّطْيِيبِ بِهِ. (السَّيَاةُ) وَمَا أَشْبَهَهُ كَالْعَصْرِ وَالْكَافُورِ وَالزَّعْفَرَانِ. (السَّيَاةُ)  
يَوْمًا مَحِيطًا لَا فَرْقَ فِي رُوءِ الْإِنْسَانِ بَيْنَ مَا إِذَا أَحْدَثَ الْبَلَسَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ، أَوْ أَحْرَمَ وَهُوَ لَا سَهْ، فَدَمٌ يَوْمًا  
وَلَيْسَ عَلَيْهِ، خِلَافَ انْتِفَاعِهِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِالطَّيِّبِ إِسْبَاقَ عَلَيْهِ قَلْبُهُ لِلْبَلَسِ فِيهِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَوُجِدَ فِيهِ أَيْضًا، وَلَا فَرْقَ  
بَيْنَ كَوْنِهِ مَخْتَارًا فِي الْبَلَسِ، أَوْ مَكْرَهًا عَلَيْهِ، أَوْ نَائِمًا. [فَتْحُ الْقَدِيرِ ٢/٤٤٢]

يَوْمًا كَامِلًا وَفِي 'الْأَسْرَارِ' وَ'مَسْئُوتِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ': أَوْ بَيِّنَةٌ كَامِلَةٌ أَوْ نَسْ أَلْبَاسٍ كُلُّهُ مِنَ الْقَمِيصِ وَالْمِرَاوِيزِ  
وَالْعَبَاءِ وَاحْفَافٍ يَوْمًا كَامِلًا فَعَلَيْهِ دَمٌ وَاحِدٌ، وَكَذَا لَوْ دَامَ أَيَّامًا أَوْ كَانَ بَرْعَهُ مِنْ الْبَيْلِ مَا لَمْ يَعْزَمَ عَلَى تَرْكِهِ؛  
لَأَنَّ الْبَلَسَ قَدْ اتَّحَدَ، كَمَا ذَكَرَهُ التَّمْرَتَاشِيُّ وَالْوَبَاخِيُّ. [السَّيَاةُ ٤/٢٤٧] صَدَقَةٌ لِنَقْصَانِ الْإِسْتِعْمَالِ. (السَّيَاةُ)

أَبِي يُوسُفَ رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ عَنْهُ. (السَّيَاةُ)

وهو قول أبي حنيفة **رحمه الله** أولاً: وقال الشافعي **رحمه الله** يجب الدم بنفس اللبس؛ لأن الارتفاق يتكامل بالاشتغال على بدنه. ولنا: أن معنى الترفق مقصود من اللبس، فلا بد من اعتبار المدة؛ ليحصل على الكمال، ويجب الدم، فقدر باليوم؛ لأنه يُلبس فيه، ثم يُنزع عادة، وتتقاصر فيما دونه الجنابة، فتجب الصدقة، غير أن أبا يوسف **رحمه الله** أقام الأكثر مقام الكل. **رحمه الله** ارتدى **رحمه الله** أو اتشح **رحمه الله** أو استور **رحمه الله** من **رحمه الله** لأنه لم يلبسه لبس المحيط، **رحمه الله** أدخل مكة **رحمه الله** في **رحمه الله**

في **رحمه الله** أي أولاً كان يقور ثم رجع عنه، فقال: لا يرمه دم حتى يكون يوماً كاملاً (إسائه) اللبس وهو دفع الحر والمرد؛ لأن لبس بما أعد هذا قال تعالى: **رحمه الله** [نساء ٤/٢٤٨] ليحصل الخ يتضمن مع قول الشافعي **رحمه الله** إن الارتفاق يتكامل بالاشتغال، بل مجرد الاشتغال ثم النزع في الحر لا يعد لإسائه ارتفاقاً فضلاً عن كماله، وقوله في وجه لتقدير يوم لأنه يلبس فيه ثم يرفع عادة فيعد أنه لا يقتصر على اليوم بل أئبنة لكامة كاسود خريان المعنى مذكور فيه، ونص عليه في "الأسرار" وغيره. [فتح القدير ٤/٤٤٣]

لصدقه في 'حرارة الأكل' في ساعة نصف صبح. وفي أقل من ساعة فقصه من **رحمه الله** لكن كما اعتراه في كشف العورة في الصلاة، وعن محمد في سن بعض اليوم فسطه من الدم كئنت اليوم فيه ثنت الدم، وفي صفه صفه، وعلى هذا الاعتناء بحري. [فتح القدير ٤/٤٤٣] ارتدى أي جعه رداء (لناية) أو انشح توشح الرجل وتشح هو أن يدحه تحت يده اليمى ويقيه على مكة يسر كما يفعل المحرم، وكذا الرجل يتوشح حمائل سبه فيقع الحمائل على عاتقه يسرى وتكون اليمى مكشوفة، وقال الإمام اسرحسي **رحمه الله** لتوشح أن يفعل ما يشوب ما يفعل القصر في المقصره قريب مما ذكرت، وأما ما ذكر الإمام حواهر راده **رحمه الله** أن المعنى يتوشح جميع بدنه كبحو إزر ثيت أو قميص واحد فبعد على أن استعمال التوشح متعدداً هكذا غير مسموح، كذا في 'العرب'. [الكفاية ٤/٤٤٣] اسر أي اشتغل به. (لناية)

لبس المحيط هو أن يحصل بواسطة الخياطة اشتغال على البدن واستمساك، فأيهما انتهى انتهى لبس المحيط، ولذا قضا: فيما لو أدخل مكة في القاء دون أن يدخل يديه في كمميه أنه لا شيء عليه. [فتح القدير ٤/٤٤٣]

وإن دخل به في كمن، خلافاً لزفر - لأنه ما لبسه لبس القباء، ولهذا يتكلف في حفظه. والتقدير في تغطية الرأس من حيث الوقت ما بيناه. ولا خلاف أنه إذا غطي جميع رأسه يوماً كاملاً يجب عليه الدم؛ لأنه ممنوع عنه، ولو غطي بعض رأسه، فلمروي عن أبي حنيفة - أنه اعتبر الربع اعتباراً بالخلق والعورة؛ وهذا لأن ستر البعض استمتاع مقصود يعتاده بعض الناس، وعن أبي يوسف - أنه يعتبر أكثر الرأس؛ اعتباراً للحقيقة. ويدحق ربع رأسه، أو ربع حبه فصاعداً، فعنه دم. فإن كان أقل من ربع، فعنه مسووف. وقال مالك - لا يجب إلا بخلق الكل،

لبس القباء حتى لو زر عليه بلا إدخال يديه كان لباساً تحب القدية، وقال الأثراري: بخلاف ما إذا رره يوماً كاملاً حيث يجب عليه الدم؛ لوجود الارتفاق الكامل. [الساية ٢٤٩/٤]

يتكلف في حفظه أي يحتاج إلى التكيف في حفظه على مكبيه عند اشتغاله بعمل كما يحتاج إليه لاس الرداء، فأما إذا أدخل يديه فلا يحتاج إلى ذلك فيكون لباساً للمحيط، وكذلك إن رره عليه كان لباساً؛ لأنه لا يحتاج إلى تكيف في حفظه عليه بعد رره. (الكفاية) والتقدير إنما أعاد هذا الكلام لبيعي عليه المروغ (الساية) ما بيناه وهو قوله: أو غطي رأسه يوماً كاملاً. (الساية) والعورة أي واعتباراً بكشف العورة، فإن الربع فيه يقوم مقام الكل. (الساية) يعتاده بعض الناس فإن الأتراك والأكراد والعراقيين يعصون رؤوسهم بالقلاص الصغار، ويعدون ذلك ارتفاقاً كاملاً، فيجب فيه الدم. [البناية ٢٥٠/٤] أبي يوسف - وم يذكر لمحمد قولاً، ونقل في "البدائع" عن "نوادير اسم سماعة" عن محمد - عين هذا القول. [فتح القدير ٤٤٤/٢]

اعتباراً للحقيقة أي بحقيقة الكثرة؛ إذ حقيقتها إنما تثبت إذا فاقها أقل منها، والربع والثالث كثير حكماً، لا حقيقة. [البناية ٢٥٠/٤]

ربع رأسه الخ هذا مخالف لما ذكره اسرحسي وقاصي حان وشرح الصحاوي حيث ذكر فيها على قول أبي يوسف ومحمد - إن حلق جميع الرأس والحية، فعنه دم، وإن حلق أقل من ذلك فعنه إطعام. وذكر في "جامع المحوي" الصحيح ما ذكره عامة المشايخ، وهو المذكور في "الهداية". [الساية ٢٥٠/٤ - ٢٥١]

لا يجب عملاً بظاهر قوله تعالى. "وإن لم يجدوا ما يرضون من الناس فليؤثروا". فإن الرأس اسم للكل. (الساية)



وقال الشافعي: يجب بحلق القليل؛ اعتباراً بنبات الحرم. ولنا: أن حلق بعض الرأس ارتفاق كامل؛ لأنه معتاد، فتكامل به الجناية، وتتقاصر فيما دونه، بخلاف تطيب ربع العضو؛ لأنه غير مقصود، وكذا حلق بعض اللحية معتاد بالعراق وأرض العرب. لأن حلق ربعها ليس بمعتاد، لأنه عضو مقصود بالحلق، لأن حلق الإبريق ليس بمعتاد، فلعنه دم. لأن كل واحد منهما مقصود بالحلق لدفع الأذى، ونيل الراحة، فأشبهه العانة، ذكر في الإبطين الحلق ههنا، وفي "الأصل" التتف وهو السنة. وقال أبو يوسف ومحمد: لا حلق ربعها دم. لأن حلق ربعها ليس بمعتاد، أراد به الصدر والساق وما أشبه ذلك؛ لأنه مقصود بطريق التنور، فتكامل بحلق كله، وتتقاصر عند حلق بعضه.

القليل وهو ثلاث شعرات، وفي شرح الجوزي في شعرة واحدة من صغرها، وفي قول: درهم، وفي قول: ثلث درهم، وفي قول: دم كامل. (الساية) الحرم يستوي فيه قبيبه وكثيره. كذا في 'جامع اردوي'. (الساية) لابد معتاد فإن الأثرث يحلقون أوساط رؤوسهم، وبعض العلوية يحلقون نواصيهم لانتعاش الراحة والريفة، وعامة العرب يحسكون شعورهم، وإنما يحلقون النواصي والأقفية. [البنية ٢٥١/٤]

نظير هذا هو الفرق الموعود بين حلق الربع، وتطيب الربع. (فتح تقدير) فعنه دم المعروف هذا الإصلاق، وفي فتاوى قاضي حان في لإبط إن كان كثير شعر يعتبر فيه أربع وجوب الدم وإذا فالأكثر. [فتح التقدير ٤٤٥/٢] العدة في وجوب الدم. وفي 'جامع قاضي حان' إذا كان شعر العانة كثيراً، ففي حلق ربعها دم. [البنية ٢٥٢/٤] ههنا: أي في "الجامع الصغير". (البنية)

وقال أبو يوسف ومحمد: نخصبص قولهما ليس بخلاف أي حيلة من لأن الرواية في دلت محفوفة عنهما. [فتح التقدير ٤٤٥/٢] أراد به أي أراد محمد في الجامع الصغير بالعصو الكامل. (الساية) التنور: أي باستعمال النورة. (البنية)

ومن ساربه: فعليه صدقة واحدة. ومعناه: أنه ينظر أن هذا المأخوذ كم يكون من ربع اللحية، فيجب عليه الطعام بحسب ذلك، حتى لو كان مثلاً: مثل ربع الربع تلزمه قيمة ربع الشاة، ولفظة الأخذ من الشارب تدل على أنه هو السنة فيه دون الخلق، والسنة أن يقصَّ حتى يوازي الإطار. قال: **موضع تخاحم** **موضع حمامة** **موضع حمامة** لأنه إنما يحلق لأجل الحمامة،

من ساربه وفي شرح الطحاوي: "ولو حلق ساربه، فعليه صدقة؛ لأنه تبع اللحية، وهو قليل، وقيل: الشارب عضو مقصود باحقيق، فإن من عادة بعض أساس حلق الشارب دون اللحية، فكان الواجب تكامل الحاية خلفه. وأجيب: بأنه مع اللحية في الحقيقة عضو واحد لاتصال العنق بالعنق، فلا يجعل في حكم أعضاء متفرقة كالرأس، فإن من العنوية من عادته حلق مقدم الرأس، وذلك لا يدل على أن كنه ليس بعضو واحد. [الساية ٢٥٣/٤] معناه أي معنى ما ذكر من حكومة العنق. (الساية)

**هو السنة** يشير إلى خلاف ما ذكر الطحاوي في 'شرح الآثار' حيث قال: القص حسن وتفسيره: أن يقص حتى يتقص عن الإطار وهو بكسر الهمزة منتقى الخلد واللحم من الشفة، وكلام المصنف على أن يعاديه، ثم قال الطحاوي: واحتق أحسن، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، وامذهب عبد بعض المتأخرين من مشايخنا أن السنة القص، فامصنف إن حكم يكون المذهب القص أحداً من بقى الأحاد في 'الحامع الصغير' فهو أعم من احتق؛ لأن احتق أحد، والذي ليس أحداً هو الشف، فإن ادعى أنه المتأخر لكثرة استعماله فيه معناه وإن سلم فليس المقصود في 'الحامع' هنا بيان أن السنة هو القص أو لا بل بيان ما في إزالة الشعر على المحرم، ألا ترى أنه ذكر في الإبط الخلق، ولم يذكر كون المذهب فيه استئان الخلق، فعلم أن المقصود ذكر ما يهيد الإزالة بأي صريق حصلت لتعيين حكمه. [فتح القدير ٤٤٦/٢]

**حتى يوازي** بالزاء المعجمة من المواراة، وهي المقابلة والمواجهة، وإطار بكسر الهمزة الطرف الأعلى من الشفة العليا، وفي 'المعرب' إطار الشفة منتهى حدها وحدها. (الساية) **موضع تخاحم** وفي بعض النسخ: مواضع المخاحم، وفي بعضها: موضع المحجم وهي جمع محجمة بكسر الميم وهي قارورة الحمامة، ويقال لها المحجم أيضاً بكسر الميم، والمحجم بفتح الميم والجيم اسم مكان المحجم ويجمع على مخاحم أيضاً، والمراد هو الأول، وإنما ذكرها بالجمع لاختلاف عادات الناس في مواضع الحمامة، فإن العرب يحتجمون على الرأس والفرس بين الكتفين وأهل الهند على البطن. [البنية ٢٥٦/٤]



ثم لا يرجع المخلوق رأسه على الخالق؛ لأن الدم إنما لزمه بما نال من الراحة، فصار كالمغرور في حق العقر، وكذا إذا كان الخالق حلالاً، لا يختلف الجواب في حق المخلوق رأسه، وأما الخالق تلزمه الصدقة في مسألتنا في الوجهين. وقال الشافعي: لا شيء عليه، وعلى هذا الخلاف إذا حلق المحرم رأس حلال. له: أن معنى الارتفاق لا يتحقق بحلق شعر غيره، وهو الموجب. ولنا: أن إزالة ما ينمو من بدن الإنسان من محظورات الإحرام؛ لاستحقاقه الأمان بمنزلة نبات الحرم، فلا يفرق الحال بين شعره، وشعر غيره، إلا أن كمال الجنائية في شعره. فإن أخذ من سائر حلال، أو قلم أظافيره: أطعم ما شاء، والوجه فيه ما بينا،

الحال مما وجب عليه من الدم. (الساية) فصار الخ صورته اشترى حارية فاستولدها، ثم استحققت يعرم قيمة الولد والعقر، ويرجع بقيمة الولد على البائع، ولا يرجع بالعقر؛ لأن العقر سبب ما كان من الراحة بالوصء. (الساية) العقر مهر المرأة إذا وصئت عن شبهة. (طلبة الطلبة) راسد يعني إذا حلق حلال رأس محرم يجب على المخلوق ائتمار حصول الارتفاق الكامل، وعند الشافعي: إذا لم يكن بأمره فلا شيء عليه. (الساية ٢٥٩/٤) في مسائل أي فيما إذا كان الخالق محرماً في الوجهين أي فيما إذا كان بأمره وغير أمره، وعلى هذا الخلاف إذا حلق المحرم رأس حلال، عندما تحب الصدقة على الخالق، وعنده لا تحب؛ لأنه لا ارتفاق له فيما فعل كما لو ألس غيره محبباً. قلنا: الإنسان يتأذى تنفث غيره فكان إرأته ارتفاقاً، وسس غير المحيط ليس تنفث حتى يكون لباس المحيط إزالة لتنفث. [الكفاية ٢ ٤٤٨]

عزل نبات الحرم هذا يقتضي أن الحلال إذا حلق رأس الحلال في الحرم أن يجب الخراء على الخالق، كما يجب على من يقطع نبات الحرم، وإن كان حلالاً، لكي ما صادفت رواية مقتضية، بل وجدت رواية خلافه. (النهاية) في شعره هذا جواب عن سؤال مقدر، بأن يقال: ما لم يفرق الحال بين الصورتين، يسعى أن يجب عليه الدم في حلق شعر غيره. (الساية ٢٦٠/٤) فإن أخذ هذه من مسائل الجامع الصغير. (الساية) ما ساء يعني قوله: إن إزالة ما ينمو من بدن الإنسان من محظورات الإحرام - إلى أن قال - فلا يفرق بين شعره وشعر غيره. [النهاية ٢٦١/٤]



**إقامة للربع مقام الكل، كما في الحلق،** **باب قصّ أقل من خمسة أطراف، فعنه صدقة.**  
**معناه:** تجب بكلّ ظفر صدقة. وقال زفر **...** يجب الدم بقصّ ثلاثة منها، وهو قول  
 أبي حنيفة **...** الأول؛ لأن في أطافير اليد الواحد دماً والثلاث أكثرها. وجه المذكور  
 في الكتاب: أن أطافير كفّ واحد أقل ما يجب الدم بقمّته، وقد أقمناها مقام الكل،  
 فلا يقام أكثرها مقام كنها؛ لأنه يؤدّي إلى ما لا يتأهّى. **باب قص خمسة أصابع متفرقة**  
**من يديه ورأسه: فعنه صدقة عند أبي حنيفة، إلى ما سلف حجة. وفي نسخة: ...**  
**دم.** اعتباراً بما لو قصها من كف واحد، وبما إذا حلق ربع الرأس من مواضع متفرقة.  
 ولهما: أن كمال الجناية بنيل الراحة والزينة، وبالقلم على هذا الوجه يتأذى ويشينه  
 ذلك، بخلاف الحلق؛ لأنه معتاد على ما مرّ.

**إقامة للربع** أي كما إذا حلق ربع رأسه فإنه يجب عليه دم؛ لأن الربع يحكي حكاية الكل. [الساية ٤/٢٦٣]  
**الحلق** أي حلق الرأس والحية؛ لأن حلق ربع غيرهما من الأعضاء بما فيه الصدقة. (فتح القدير)  
**معناه** أي معنى قول القدوري في قص الأقل... فعنه صدقة. (الساية) **أكثرها** أي أكثر الأطراف من اليد  
 أو الرجل؛ لأن حكم الأكثر حكم الكل. (الساية) **الكتاب** أي القدوري وأراد بالمدكور وجوب الصدقة لكل  
 طرف. (الساية) **ما لا يساهي** أي إلى ما يتعسر اعتباره. وفي 'الكافي' المراد من عدم التام التيسر لا المدكور في  
 أصول الدين في وجود جزء مالا يتجزئ؛ لأنه لو كان وجوب الدم باعتبار الأكثر كان يجب الدم أو الصدقة  
 في عشر الأصابع؛ لأن العشر أكثر بالنسبة إلى نصف عشر، وفي العشر لا يجب بالإجماع. (الساية)  
**متفرقة** بأجر صفة المعداد، كما في قوله تعالى: **...** (الساية) **كف واحد** لأن الخمسة  
 ربع الأصابع فصار قصها متفرقة كقصها من يد واحدة أو من رجل واحدة. **وبما إذا** أي واعتباراً  
 أيضاً... فإنه يصم بعضه إلى بعض، كما في النجاسة في مواضع متفرقة. **الوحد** أي على وجه التفرق.  
**ويسيه** أي يريه في المنظر مكروهاً وهو من اشير **الحلق** كأنه جواب عما يقال من جهة محمد **...** يسعى  
 أن يكون كذلك في الحلق من جوانب الرأس، فأجاب بقوله: لأنه [الساية ٤/٢٦٤]





ثم الصوم يجزئه في أي موضع شاء؛ لأنه عبادة في كل مكان، وكذلك الصدقة **عندنا**؛ لما بينا. وأما النسك فيختص بالحرم بالاتفاق؛ لأن الإراقة لم تُعرف قربة إلا في زمان، أو مكان، وهذا الدم لا يختص بزمان، فتعين اختصاصه بالمكان. ولو اختار الطعام: أجزأه فيه التغذية والتعشية عند أبي يوسف رحمته الله؛ اعتباراً بكفارة اليمين، وعند محمد رحمته الله؛ لا يجزئه؛ لأن الصدقة تنبي عن التملك، وهو المذكور.

## فصل

**في حرمة فرج امرأته سينهود. فأما: لا تنبي عنه؛ لأن المحرم هو الجماع،**

شاء هذا بالاتفاق بين الأئمة الأربعة. (الساية) **عندنا** خلافاً لشافعي رحمته الله فإن عنده لا يحريه الصعام إلا في الحرم؛ لأن المقصود رفع فقراء الحرم. [الكفاية ٢/٤٥٢] **وأما النسك** يقال: نسك نسيكاً ونسكاً ومسكاً إذا دبح لوجهه. ويقال: من فعل كذا، فعليه نسك أي دم يريقه نكة، ثم قالوا: لكل عبادة نسك، ومنه قوله تعالى: فمن نسكاً الآية، كذا في "المعرب". والمراد به ههنا اهدي يديه في الحرم بطريق الحراء عما ناشره من محظورات الإحرام، وذلك مخصوص باخره؛ لقوله تعالى في حراء الصبيد: فمن نسكاً. وذلك واجب بطريق الكفارة، فصار أصلاً في كل هدي. (النهاية)

**لأن الصدقة إباح** أي الصدقة المذكورة في قوله تعالى: ولا تنبي عنه تنبي عن التملك وهو المذكور أي الصدقة هو المذكور في الآية المذكورة، وإنما ذكر الصمير بالنظر إلى الحر كما في قوله تعالى: ولا تنبي عنه. **عروجل** رحمته الله صدقة سينهود رحمته الله قيل: لا تدن الصدقة عن التملك، وقال: نفقة الرجل على أهله صدقة، ولا تملك ههنا، وإنما هو الإباحة. [البنية ٤/٢٦٨]

**فصل** لما شرع في باب الجنائيات ذكر كل نوع منها بفصل عن حدة، وقدم حماية الجماع ودواعيه على غيره؛ لأنه هو المهم في الباب، وأما تقديم الطيب واللبس عليه، فلأن ذلك كالوسيلة للجماع. (النهاية) **فرج امرأته** إنما قال امرأته وإن كان الحكم في غير امرأته كذلك؛ إلا أن النظر إلى فرج الأجنبية حرام، ولا يظن بالمسهم ارتكاب الحرام، فراعى الأدب وقال: امرأته. [الساية ٤/٢٦٩]



لا يفسد. أي لتعق فساد الحج بالجماع لا يفسد الحج سائر مجموعات الإحرام من قيل التقييل وسس المحيط واستعمال الطيب ونحوها. وهذا أي اللمس والتقييل بلا إرأا. الصوم. هذا جواب عن اعتبار الشافعي بالصوم. حجة: وفسد حج المرأة أيضاً سواء كانت مطاوعة أو مكرهة. شاهد ويخرئ شرك بقرة أو جزور. [الباية ٤/٢٧١] الشافعي - وبه قال أحمد ومالك - (الباية) إطلاق ما روينا: وهو قوله ~~عليه~~: يريقان دماً. (الباية)

أخرج أبو داود في 'المراسيل' عن يزيد بن نعيم: [رجل من جند حمير مربي، وهو محرم، فبطل  
رجل حتى أن قيس بن سعد وصفه فقال: [صفت الرابية ٣ / ١٢٥] ورجاله ثقافات مع  
إرساله. [إعلاء السنن، ١ / ٣٣٥]

١٠ رواه مالك في 'الموطأ' عن مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب وعبي بن أبي طالب و أنس هزيمة  
سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم فقالوا: "صلى ثمسك ثم حجههم حتى يغتسل حجههم ثم غسلهم حتى  
قابلوا أهله". [ص ٢٤٤، باب هدي المحرم إذا أصاب أهله]

ولا يجب إلا لاستدراك المصلحة خفّ معنى الحناية، فيُكتفى بالشاة، بخلاف ما بعد الوقوف؛ لأنه لا قضاء. ثم سوى بين السبيين، وعن أبي حنيفة - أن في غير القُبل منهما لا يُفسد؛ لتقاصر معنى الوطاء، فكان عنه روايتان. **وليس عليه - بغير -** في قضاء ما فسد. **خلافاً لمالك -** إذا خرجا من بيتهما، ولزفر - إذا أحرما، وللشافعي إذا انتهيا إلى المكان الذي جامعها فيه. **لهم:** أهما يتذاكران ذلك فيقعان في الواقعة فيفترقان. ولنا: أن الجامع بينهما - وهو النكاح - قائم،

ولا يجب أي لا يجب انقضاء هبه لا لاستدراك فساد حجه لدي كان شرع فيه، وهو مصبته أي إصلاح أمره وشأه، فيما وجب انقضاء، فكأنه لم يفسد حجه، فكان يسعى أن لا يبطل الدم، لكن وجب هدم الدم لتعجيل هذا الإحلال، واشاة تكفيه، كما في المحصر. خلاف ما بد جامع بعد الوقوف، فإن ذلك دم وجب حرقه لعمه؛ لأنه لا يجب لقضاء عليه عدداً، فيجب أن يكون حراً أريد من الدم. (سهاية) الوقوف أي خلاف اجتماع بعد بوقوف عرفات. (الساية) لا قضاء، فتجب لئلا، تمنع الحناية وعدم حفتها لعدم انقضاء. (الساية) سوى أي سوى القدروي بين سبيين - القس وندر - في فساد الحج بالجامع. (الساية) روايات، الأولى أنه لا يفسد حجه، قل في 'شرح الصحاوي': لو جامعها في اندر فعلى قبس قور أي حيفة - لا يفسد حجه ولا عمرته، كما قل في 'الحرارة' لا يجب. والثانية أنه يفسد، وروى الكرخي عنه أنه يجب كالكمارة في رمضان وجعه كالجامع في لفرج. [الساية ٤/٢٧٣]

**وليس عليه.** أي على هذا الرجل ندي جامع. (الساية) **خلافاً لمالك** يعني إذا أراد قضاء الحج انفسد بالجامع من عام قبل، يفترقان عند ذلك من حين خروجهما من بيتهما، هكذا قل ههنا، وفي 'شرح الوجيز': وبتهم أن قور مالك - يفترقان إذا أحرما كما هو مذهب زفر - ويحتمل أن يكون عنه روايتان وقال السروحي وما ذكر مالك لا أصل له، فت: فيه ما فيه، لأنه لم يصح على كتب المالكية كنها، وذكر في 'المبسوط' وغيره أن مالكاً في هذا مع زفر. [البنية ٤/٢٧٤]

**لهم** أي للشافعي، وقيل، مالك، والأول أولى، لأنه أقرب، وفي بعض نسخ: هم، أي لزفر ومالك والشافعي **لهم**، وهو الأصح؛ لأنه ذكر دليلاً هو أوقع لأقوالهم. [البنية ٤/٢٧٤]

کمر الطیپ

يشت حكم التأكد في الأمر عن القوات كدنيك يشت في الأمر عن الفساد. [العادة ٢ ٥٦]

الكتاب 'و' شرح القدوري' فإنهم يوجزون على الخاخ شاة بعد الخلق [فتح القدير ٤٥٧ ٢]

حسن صحيح. [رقم: ٨٩١، باب ما جاء في من أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج]

أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يَفِيضَ]

فخفَّت الجنایة، فاكفَى بالشاة، ومن جامع في عمره قبل أن يصوف أربعة أشواط: فسدت عمره، فيصلي فيها ويتقصير، وعليه سدة. وإذا جامع بعد ما صاف بعد أشواط، أو أكثر: فعليه سدة ولا يفسد عمره. وقال الشافعي: يفسد في الوجهين، وعليه بدنة؛ اعتباراً بالحج إذ هي فرض عنده كالحج، ولنا: أنها سنة، فكانت أحط رتبة منه، فتجب الشاة فيها، والبدنة في الحج؛ إظهاراً للتفاوت. ومن جامع سداً كان كمن جامع متعمداً. وقال الشافعي: يفسد الناسي غير مُفسد للحج، وكذلك الخلاف في جماع النائمة والمكرهة، هو يقول: الحظر ينعدم بهذه العوارض؛ فلم يقع الفعل جنائياً،

وإذا جامع بعد ما أحل ينوهم منه تفضيل طواف لعمره على صواف بريارة، فإنه إذا جامع بعد ما صاف صواف بريارة أربعة أشواط لم يجب عليه شيء، فإن فعل ذلك في صواف العمره فعليه شاة كما ذكر في الكتاب، وأحيب بأن ذلك يس من حيث تفضيل بل من حيث محل الحاية، وذلك؛ لأن طواف بريارة على الوجه المسنون في الترتيب إنما يؤتى به بعد التحلل بالحلق أو التقصير عاية ما في سبب أن حكمه تأخر في حق النساء لمعنى وهو وقوع الركن في الإحرام فقام أكثر أشواطه مقام كله، بخلاف العمره فإن طوافها قبل التحلل فكان ارتكاب محذور في محض الإحرام فيجب الدم. [العناية ٢/٤٥٧]

في الوجهين أحل أي تفسد عمرته سواء كان الجماع قبل أربعة أشواط، أو بعد أربعة أشواط وعليه بدنة اعتباراً بالحج أي قياساً على الحج إذ هي أي العمره فرض عنده أي عند الشافعي. كالحج أي كفرصية الحج معصداً أي في حق إفساد الحج والإحرام لا في حق الإثم، وبه قال مالك والشافعي. وفي القدم، واختاره المرئي. [الساية ٤/٢٧٧] جماع الناسي أحل جعل النسيان غير مؤثر في فساده، كما في الصوم، وجعل الإكراه والنوم كالتنسيان، فلم يكن جنائياً. [العناية ٢/٤٥٧]

الخلاف يعني أن جماعهما قبل الوقوف بعرفات يفسد الحج عندنا، خلافاً لشافعي. وكذا الخلاف في غير النائمة بالتحريم. [الساية ٤/٢٧٧-٢٧٨] هذه العوارض لأن حكم النسيان والإكراه مرفوع بالحديث المشهور، والنوم في معناه؛ لأن عدم القصد يشمل الكل. [الكفاية ٢/٤٥٧]

ولنا: أن الفساد باعتبار معنى الارتفاق في الإحرام ارتفاقاً مخصوصاً، وهذا لا ينعدم بهذه العوارض، والحج ليس في معنى الصوم؛ لأن حالات الإحرام مذكورة بمنزلة حالات الصلاة بخلاف الصوم، والله أعلم.

## فصل

ومن صنف صوم الصوم محدثاً، فعليه صدقة. وقال الشافعي - : لا يُعتد به؛ بطواف المحدث

لقوله - : الطواف بالبيت صلاة، إلا أن الله تعالى أباح فيه المنطق "،\*

ولنا... الحج يريد به أن هذا الحكم تعلق بعين الجماع ولا تفوت عليه هذه الأعداد وهذه؛ لأن المهي عنه في الإحرام الرفث وهو اسم لجماع. ألا ترى أنه يزمه الاعتسار به وثبت به حرمة المصاهرة فكذا يتعق به فساد النسيان، وهذا بخلاف الصوم، فإنه م يقتصر بحاله ما يذكره فجعل النسيان عذراً بخلاف القياس وهذا قد افترق بحاله ما يذكره وهو هيئة المحرم فلا يعذر في نسيان كما في الصلاة إذا أكل أو شرب. [الكفاية ٢/٢٥٧-٢٥٨] العوارض: أي النسيان والنوم والإكراه.

الصوم هذا جواب عن اعتبار الشافعي - . الحج بالصوم. (السياة) فصل. شرع في هذا الفصل في جس حناية أخرى، وهي الحناية التي تتحقق في حق الطواف، وإما قدم ما ذكر قبل هذا؛ لأن ذلك حماية تتحقق في حالة الإحرام، وهو شرط، والطواف ركز. (النهاية) فعليه صدقة. موافق لما في عامة السح، وصرح به عن محمد، ومخالف لما في مسوط شيخ الإسلام قال. ليس لطواف التحية محدثاً ولا حساً شيء؛ لأنه لو تركه لم يكن عليه شيء فكذا تركه من وجه، والوجهان اللذان أطل بهما المصنف كون الصهارة سة أعني قوله؛ لأنه يجب تركها الحابر، ولأن الحبر يوجب العمل. [فتح القدير ٢/٤٥٨]

صلاة وجه الاستدلال أنه تشبيه في الحكم بدليل الاستثناء من الحكم في قوله إلا أنكم تتكلمون فيه، فمن تكلم فكأنه قال هو مثل الصلاة في حكمها إلا في حوار الكلام فيصير ما سوى الكلام داحلاً في الصدر، ومنه اشتراط الطهارة. [فتح القدير ٢/٤٥٩]

أخرجه الحاكم في المستدرك عن ابن عباس - قال: قال رسول الله - : صوم من صام لا يترك من صامه في صومه ولا يترك من صامه في صومه ولا يترك من صامه في صومه =



فتكون الطهارة من شرطه. ولنا: **قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾** من غير قيد الطهارة، فلم تكن فرضاً، ثم قيل: هي سنة، **والأصح**: أنها واجبة؛ لأنه يجب بتركها الجابر، ولأن الخبر **يوجب العمل**، فيثبت به الوجوب، **فإذا شرع في هذا الطواف** - وهو سنة - يصير واجباً بالشرع، ويدخله نقص بترك الطهارة، فيجبر بالصدقة؛ إظهاراً <sup>للدنو</sup> رتبته عن الواجب بإيجاب الله، وهو طواف الزيارة، وكذا الحكم في كل طواف هو تطوع. **ولأن الجنب أعظم من الحدث**، فيجب جبر نقصها بالبدنة؛ إظهاراً فكان أفحش من الأول، فيجبر بالدم. **كذا روي عن ابن عباس**، ولأن الجنب أعظم من الحدث، فيجب جبر نقصها بالبدنة؛ إظهاراً للتفاوت. وكذا إذا طاف أكثره جباً أو محدثاً؛ لأن أكثر الشيء له حكم كله.

بين الجنائيات

**ولنا قوله تعالى** ووجه الاستدلال أن الله تعالى أمر بالصوف، وهو الدور حول الكعبة من غير قيد لظهاره، فلم يكن فرضاً مطلقاً، ولا حوز برياده عليه خبر واحد، **لأنه صحيح**. [البناء ٢ / ٤٥٩] **قال** المقاتل: إن شجاع. (الساية) **والأصح** وهو قول أبي بكر الرري. (الساية) **فإذا شرع** دليل على وجوب صلاة على تقدير كونه سنة (الساية) **لأنه** أي بقرب رتبة طواف القدوم. (الساية) **حكم** أي كما ذكر في صواف القدوم الحكم في كل صواف هو تطوع، وعن بعض مسانح العراق يرمه الدم. (الساية ٤ / ٢٨٠) **فيحجر** أي انفصل الذي يدخل الواجب. **كله** أي تركاً وتخصيلاً. (لكفية) وسكت الحاكم عنه. [نصب الرية ٣ / ٥٧] وأخرجه الصحاوي في شرح معاني الآثار عن ابن عباس عن أبيه قال: **باب رفع اليدين عند رؤية البيت** خير. [١ / ٤١٧، باب رفع اليدين عند رؤية البيت]

\* هذا غريب عن ابن عباس **رحمه الله**. [البناء ٤ / ٢٨١]

**والأفضل** أن يُعَد الطَّوْف مرة واحدة ممكناً، **ولا ذبح عليه**، وفي بعض النسخ: وعليه أن يعيد، والأصح: أنه يؤمر بالإعادة في الحدث استحباباً، وفي الجنابة إيجاباً؛ لفحش النقصان بسبب الجنابة وقصوره بسبب الحدث، ثم إذا أعاده وقد طافه محدثاً لا ذبح عليه وإن أعاده بعد أيام النحر؛ لأن بعد الإعادة لا يبقى إلا شبهة النقصان، وإن أعاده وقد طافه جنباً في أيام النحر؛ فلا شيء عليه؛ لأنه أعاده في وقته، وإن أعاده بعد أيام النحر: **لزمه الدم عند أبي حنيفة** - بالتأخير على ما عرف من مذهبه. ولو رجع إلى أهله وقد طافه جنباً: عليه أن يعود؛ لأن النقص كثير، فيؤمر بالعود استدراكاً له، ويعود بإحرام جديد. وإن لم يعد، وبعت بدنة: أجزأه؛ لما بينا أنه جابر له،

**والأفضل الخ** وجه ذلك أن فيه تحصيل الإحرام بما هو من حسه، فكان أفضل. [الساية ٢٨٢/٤]

**ولا ذبح عند** بناء على أن الطواف الأول وإن كان غير صهارة يعتد به، وإلا رُم الدم على قور أبي حنيفة. وتأخير، فإذا كان معتداً به بنقصان، وقد أعاده ولم تق إلا شبهة النقصان، وهي نقصان الطواف بالحدث وهي لا يوجب شيئاً. (الباية) **وفي بعض النسخ**. أي وفي بعض 'نسخ القنوري'. وقال الكاكي: أي نسخ 'مبسوط'. وما ذكرناه هو الصحيح وعليه أن يعيد أي الطواف وهو يد على وجوب الإعادة والسحبة التي فيها الأفضل أن يعيد الطواف ممكناً يدل على الاستحباب لا الوجوب، فهذه على ما إذا كان الطواف مع الحدث وتلك تحمل على ما إذا كان مع الحيضة؛ لأن النقص في الحدث يسير وفي الحيضة كثير. [الساية ٢٨٢/٤]

**لزمه الدم** أحد منه الراي أن العبرة في فصل الحيضة للطواف الثاني ويمسح الأول به، وذهب الكرخي إلى أن يعتبر الأول في الفصلين جميعاً، وصححه صاحب 'الإيضاح': إذ لا شك في وقوع الأول معتداً به حتى حل به النساء، وتقدير ما عدم شرعاً باعتداده حال وجوده أو، واستند الكرخي بما في 'الأصل': لو صاف بعمره جنباً أو محدثاً في رمضان وحج من عامه لم يكن متمتعاً إن أعاده في شوال أو لم يعده. [فتح القدير ٢/٤٦٢]

**مدهد** أي تأخير السك عن أيامه يجب الدم عنده. (الباية) **ياحرام جديد** لكن هذا إذا جاوز الميقات، أما إذا لم يجاوز فلا حاجة إلى إحرام جديد. [البنية ٢٨٣/٤]

إلا أن الأفضل هو العود، ولو رجع إلى أهله، وقد طافه محدثاً، إن عاد وطاف: جاز، وإن بعث بالشاة، فهو أفضل؛ لأنه خفّ معنى النقصان، وفيه نفع للفقراء. ولولم يطفّ طواف الزيارة أصلاً، حتى رجع إلى أهله، فعليه أن يعود بذلك الإحرام؛ لانعدام التحلل منه، وهو مُحَرَّم عن النساء أبداً حتى يطوف، ومن صاف صاف  
 لأنه دون طواف الزيارة وإن كان واجباً، فلا بد من إظهار التفاوت. وعن أبي حيفة - أنه تجب شاة إلا أن الأول أصح، ومن طواف الصدر  
 لأنه نقص كبير، ثم هو دون طواف الزيارة فيكتفى بالشاة، ومن  
 لأن النقصان بترك الأقل يسير،

إلا أن الأفضل استثناء من قوله: وإن لم يعد وبعث بدنة أجره يعني نكح الأفضل أن يعود؛ لأن استندرك أشيء حسه وهو الطوف أو من سندر، كنه غير حسه، وهو الفدية. [الساية ٢٨٤؛ ٢٨٤] حتى يطوف وكذا إذا رجع إلى أهله، وقد ترك منه أربعة أشواط يعود بذلك الإحرام وهو محرّم أبداً في حق النساء، وكلما جامع لرمه دم إذا تعددت المجالس إلا أن يقصد رفض الإحرام بالجماع الثاني. (فتح القدير) المدفوع بين العرض والواجب. (الساية) سه أي فيما إذا صاف طواف الصدر محدثاً، وهو رواية الكرخي. (الساية) الأول أي وجوب لصدقة أصح، وهو رواية لقنوري. (الساية) دون طواف الزيارة أي أدنى من صواف الزيارة فيجب في صواف الزيارة حساً بدنة: يعبر أو بقرة فيحرثه الشاة في صواف الصدر حساً؛ مثلاً يرمه التسوية بين العرض والواجب. [الساية ٢٨٤؛ ٢٨٥] لأن النقصان الح لرحجان جانب الوجود بالكثرة، وعن هذا ما ذكر من أن الركن عديم هو الأربعة الأشواط والثلاثة الساقية واحدة؛ لأن تركها بحر بالدم، وإنما يعبر به الواجب وهذا حكم لا يعمل به، لأنه محل السراح، إذ جبرها بالدم مموع عند من يخالف فيه وهم كثيرون بل جبرها به لإقامة الأكثر مقام الكثر، وسب اختصاص هذه العبادة به على خلاف الصلاة والصوم؛ إذ لا يقدم الأكثر منهما مقام الكل. قوله: الحج عرفة ومن وقف بعرفات فقد تم حجه مع العزم بقاء ركن حجر عبيه وحكمها هذا بالأمس من فساد الحج إذا تحقق بعد الوقوف ما يفسده قلبه، فعلمنا: أن باب الحج اعتبر فيه شرعاً هذا الاعتبار والطواف منه فأجرنا فيه ذلك. [فتح القدير ٤٦٤/٢]

فأشبهه النقصان بسبب الحدث، فتلزمه شاة، فلو رجع إلى أهله: أجزأه أن لا يعود،  
ويبعث بشاة؛ لما بينا. ومن ترك بعد شاة، بقي محمداً، حتى تصفيتها؛ لأن  
المتروك أكثر، فصار كأنه لم يطف أصلاً، ومن ترك صاف بعد شاة،  
منه: فعليه شاة؛ لأنه ترك الواجب، أو الأكثر منه، وما دام بمكة يؤمر بالإعادة؛ إقامة  
للواجب في وقته. ومن ترك صاف بعد شاة، فعليه الصدقة. ومن  
صاف صاف الواجب في جوف الحجر، فإن كان محله أعاده، لأن الطواف وراء  
الحطيم واجب على ما قدّمناه، والطواف في جوف الحجر أن يدور حول الكعبة،  
ويدخل الفرجتين اللتين بينهما وبين الحطيم، فإذا فعل ذلك فقد أدخل نقصاً في طوافه،  
فما دام بمكة أعاده كله؛ ليكون مؤدياً للطواف على الوجه المشروع. ومن ترك  
حجر خاصة بعده، لأنه تلافى ما هو المتروك، وهو أن يأخذ عن يمينه خارج الحجر  
حتى ينتهي إلى آخره، ثم يدخل الحجر من الفرجة،

لما بينا أشار به إلى قوله: لأن النقصان ترك الأقل يسير، وقيل: يرجع إلى قوله: لأنه حاف معنى النقصان،  
وفيه منع لفقراء. [الباب ٤ ٢٨٥] شاة أي إذا رجع إلى أهله، ولا يؤمر بالعود إلى مكة لإعادة. (النهاية)  
في وقته أي في مطلق الزمان، وهو وقت طواف الصدر؛ لأنه ليس بموقت بأيام الحر، ولهذا لا يجب شيء  
بالتأخير عنهما بالاتفاق ولا دبح عليه؛ لأنه تلافى الفائت. [الساية ٤/٢٨٦] فعليه الصدقة لكل شوط  
نصف صاع من بر. (الساية) الواجب وفي بعض النسخ: ومن صاف الطواف الواجب. (الباب)  
قدمناه أراد به قوله: الحطيم من البيت، وعند الشافعي ومالك وأحمد الطواف في جوف  
الحجر لا يعتد به. [الساية ٤/٢٨٦] ما هو المرسوم وهو الطواف بالحطيم. (الساية) وهو إما ذكر الصمير  
الراجع إلى الإعادة بالنظر إلى الخبر. (البناء)

ويخرج من الجانب الآخر هكذا يفعل سبع مرات من رجع من جهة ما بعد فعله  
 لأنه تمكّن نقصان في طوافه بترك ما هو قريب من الربع، فلا تجزيه الصدقة. ومن  
 ثم صنف في رد على غير وضوء. وصنف في رد على غير طهارة. وصنف في رد على غير  
 طهارة. ومن ثم صنف في رد على غير طهارة. فعليه دمان. ومن ثم صنف في رد على غير طهارة.  
 ومن ثم صنف في رد على غير طهارة. لأن في الوجه الأول لم ينقل طواف الصدر إلى طواف الزيارة؛ لأنه  
 واجب، وإعادة طواف الزيارة بسبب الحدث غير واجب، وإنما هو مستحب فلا ينقل  
 إليه. وفي الوجه الثاني ينقل طواف الصدر إلى طواف الزيارة؛ لأنه مستحق الإعادة،

لأنه نكس أح. هذا التعليل إما يستقيم أو كان الواجب هو صواف انكر؛ لأن ربع حكى حكيه  
 الكمار، كما حلق ربع الرأس، وإذا كان الواجب طواف الكل، كان تاركاً صواف الربع، فيجب تركه  
 ما يجب ترك الكل، كما في حق الرأس، ولكن كل الواجب ههنا هو صواف الحطيم باعتبار أنه ترك كل  
 الواجب، فإن صواف ما سواه فرض، لا واجب، فلا معنى لإيجاب الدم تركه. إما يصح ذلك أو كان  
 طواف الكل واجباً. والأظهر في التعليل ههنا ما ذكره في "الكافي" حيث قال: وإن رجع إلى أهله ولم بعده،  
 فعليه دم؛ لأنه ترك ما ثبت وجوبه بخير الواحد.

عني غير وضوء. قال الكافي: يحمل الحاية، قلت: لا يعمل بهذا الاحتمال، لأن المراد به الحدث الأصغر  
 جرماً. [النهاية ٤ ٢٨٧] فعليه دمان. لأن الصواف مع الحاية في حكم العدم، وهذا يؤمر بالإعادة ما دم  
 نمكة وجوباً لا استحساناً، ولما كان في حكم العدم وجب نقل صواف الصدر إليه؛ لأن لعزيمة في ساء  
 الإحرام حصصت للأفعال على الترتيب الذي شرعت، فطنت بنه على خلاف ذلك الترتيب، فانقل طواف  
 الصدر إلى طواف الزيارة، فيصير كأنه طاف صواف لزيارة في آخر أيام التشريق، ولم يطف للمصدر فيجب  
 عليه دمان، دم ترك صواف الصدر، ودم أخر تأخير طواف الزيارة عن أيام التشريق [النهاية ٤ ٢٨٨]  
 الأول: وهو ما إذا طاف طواف الزيارة على غير وضوء. (النهاية)

وفي الوجه الثاني وهو ما إذا صاف طواف الزيارة حساً. (السابعة)، والفرق بينهما واضح. وفائدة نقل  
 صواف الصدر إلى صواف الزيارة: سقوط البدنة عنه، وهما أصل، وهو أن كل من وجب عليه صواف  
 وأنى به في وقته وقع عنه سواء نواه بعبه أو لم يوده، أو نوى به طوافاً آخر. [العبادة ٤٦٥/٢]

فيصير تاركاً لطواف الصدر، مؤخراً لطواف الزيارة عن أيام النحر، فيجب الدم بترك الصدر بالاتفاق، وتأخير الآخر على الخلاف، إلا أنه يُؤمر بإعادة طواف الصدر ما دام ممكناً، ولا يؤمر بعد الرجوع على ما بينا. ومن صاف عمرته وسعى على غير وضوء وحل، فما دم تمكن يعيدهما. ولا شيء عليه، أما إعادة الطواف؛ فلتتمكن النقص فيه بسبب الحدث؛ وأما السعي؛ فلأنه تبع للطواف، وإذا أعادهما لا شيء عليه؛ لارتفاع النقصان. وإن رجع إلى أهله قبل أن يُعبد؛ فعليه دم؛ لترك الطهارة فيه، ولا يؤمر بالعود؛ لوقوع التحلل بأداء الركن؛ إذ النقصان يسير، وليس عليه في السعي شيء؛ لأنه أتى به على أثر طواف معتد به. وكذا إذا أعاد الطواف، ولم يُعد السعي في الصحيح،

بالاتفاق بين أبي حنيفة وصاحبيه <sup>٢٨٣</sup> (السياسة) الآخر وهو طواف الزيارة. (السياسة)  
**على الخلاف** بين أبي حنيفة وصاحبيه، فإنه يحب دمان عده، ودم واحد عدهما. (السياسة) ما بسا إشارة إلى قوله: ومن ترك طواف الصدر أو أربعة أشواط منه فعليه شاة - إلى قوله-: وما دام ممكناً يؤمر بالإعادة. [السياسة ٢/٤٦٥] **وحل** أي حلق أوقصر (البنية) **يعيدهما** أي يعيد الطواف والسعي جميعاً. (السياسة)  
**الركن** وهو الطواف والسعي. (البنية) **ولس عليه إلح** قال الكاكي <sup>٢٨٤</sup> قوله: ليس عليه، معطوف على قوله: فعليه دم؛ لترك الطهارة. وهذا جواب سؤال، وهو أن يقال: لما قام الدم مقام الصواف عند الرجوع إلى أهله صار كأنه أعاد الطواف، ولو أعاده لا يجب عليه إعادة السعي فلما لم يعد السعي وحسب الدم، كما إذا أعاد الصواف ولم يعد السعي على رواية التمرناشي، وقاضي حان، وغيرهما. فأجاب عن السؤال في "الفوائد الطهيرية" فقال: إنما لزمه دم؛ لعدم إعادة السعي؛ لأن بالإعادة ارتفع المؤدى بقي السعي قبل الطواف فلا يقع الاعتداد بفيلزم الدم، بخلاف ما إذا لم يعد الصواف وأراق الدم حيث لا يرتفع المؤدى. [السياسة ٢/٤٦٦]

**وكذا** أي لا شيء عليه للسعي. (الكفاية) **لصحح** واحترره عما ذكره في جامع التمرناشي وقاضي حان وغيرهما أنه لو أعاد الطواف ولم يعد السعي كان عليه دم، واختار المصنف وشمس الأئمة السرحسي والمحوي أن لا شيء عليه؛ لأن الطهارة ليست بشرط للسعي، وإنما كانت شرطاً للطواف لاحتصاصه بالنسب، واعتباره بالصلاة من وجه؛ لما جاء في الحديث وإنما الشرط في السعي أن يأتي به على أثر طواف معتد به، وطواف المحدث معتد به، ألا ترى أنه تحلل به. [البنية ٢/٤٦٦]

ومن ترك السعي من الصلوة فسد دم، وحجته باء. لأن السعي من الواجبات عندنا، فيلزم بتركه الدم دون الفساد، ومن ترك قبل الإمام من صلاته فسد دم وقال الشافعي: لا شيء عليه؛ لأن الركن أصل الوقوف، فلا يلزمه بترك الإطالة شيء. ولنا: أن الاستدامة إلى غروب الشمس واجبة؛ لقوله فادفعوا بعد غروب الشمس، فيجب بتركه الدم، بخلاف ما إذا وقف ليلاً؛

من الواجبات قال في البدائع: وإذا كان السعي واجباً، فإن تركه لعذر، فلا شيء عليه، وإن تركه لعذر، لزمه دم؛ لأن هذا حكم ترك الواجب في هذه الأسباب أصه طواف الصدر، وأصل ذلك ما روي عنه أنه قال: 'من حج هذا البيت فليكن آخر عهده بالبيت الطواف'، ورخص للحجيج فأسقطه لعذر، وعنى هذا إتمام الدم في الكتاب بترك السعي يعمل على عدم العذر. [فتح المقيّد ٢/ ٤٦٧] عندنا وعند الشافعي ركن. (الساية) قبل الإمام فإن في 'الساية' كان من حق الرواية أن يقال: ومن أقاص قبل غروب الشمس فعليه دم؛ ما أن المحصور عليه الإفاضة قبل غروب الشمس، وأقول: قوة هذا يستلزم ذلك؛ لأن الاستدامة إذا كانت واجبة إلى غروب الشمس فالإضافة قبل الإمام لا تكون إلا قبل الغروب، لأن الظاهر أن الإمام لا يترك ما وجب عليه من الاستدامة. [العبية ٢/ ٤٦٧] السافعي - هو أحد قولي الشافعي وفي قوة الآخر: يجب الدم كقوسا، وبه قال أحمد. [الساية ٥/ ٢٦٧] الإطالة أي الإطالة إلى حرء من الليل. (الساية) خلاف وهذا متصل بقوله ولنا: أن الاستدامة إلى غروب الشمس واجبة. فإن قيل: قوله 'من وقف بعرفة ليلاً أو هاراً فقد أدرك الحج' يقتضي أن لا تكون الاستدامة شرطاً لا في الليل ولا في النهار، فكيف جعلتم شرطاً في النهار دون الليل. وأجيب ترك صاهر الحديث في حق النهار بقوله 'فادفعوا بعد غروب الشمس'، ففي الليل على ظاهره. هذا أورده الأكمال في شرحه، والمعجب منه كيف يجب بهذا الخواب! لأن الحديث الصحيح كيف يترك صاهره بحديث لا يعرف، ولله أصل عند المحدثين؟ [البنية ٤/ ٢٩١]

هذا حديث عريب... وكان يسعى أن يستدل في هذا بما في حديث جابر الصويل. [الساية ٤/ ٢٩١] حديث جابر أخرجه مسلم في صحيحه وفيه: فم يرون واقعاً حتى عرت الشمس، ودهست البصرة قبلاً حتى غاب القرص. [رقم: ٢٩٥٠، باب حجة النبي ﷺ] =



في **ظاهر الرواية** وروى اس شجاع عن أبي حنيفة . أنه يسقط عنه الدم؛ لأنه استدرك ما فاتته . لأن الواجب عليه الإفاضة بعد العروب وقد أتى به فكان كمن جاور الميقات حلالاً ثم عاد إلى الميقات وأحرم، وجه الظاهر ما ذكره في الكتاب أن المتروك لا يصير مستدركاً، معناه أن المتروك سعة الدفع مع الإمام وذلك ليس بمستدرك بعوده وحده لا بحالة. [العناية ٤٦٧/٢]

**واحتلوا** أي العلماء الثلاثة ورمي **فعد رفر** لا يسقط . وعد الثلاثة يسقط. وبه قال الشافعي وأحمد . (السياسة)، فمنهم من قال: لا يسقط عنه الدم؛ لأن استدامة الوقوف قد انقطعت، ولا يمكن تداركها ففقي عليه الدم، ومنهم من قال: يسقط؛ لأنه استدرك سعة الدفع مع الإمام. [العناية ٤٦٧/٢]

**وكفد** يعني في ترك سبعين حصاة كلها. (السياسة) **لأن احبس** **محدد** أي حبس المتروك واحداً، وفي قول الشافعي **يحب عليه دمان؛ ما أن رمي يوم البحر** **محدد** بنفسه، ورمي أيام التشريق شيء واحداً، والأصح أنه يجب أربعة، ذكره في 'شرح الوجيز'. [السياسة ٢٦٩/٥] **في احلق** أي في حلق الرأس، فإن حلق ربه في غير أوانه يوجب الدم، ثم حلق جميعه لا يوجب إلا دماً واحداً، كذا في 'المسوص'. (السياسة)

**الرمي** وهو اليوم الرابع. (السياسة) **بافه** فكان هذا نظير تكثير أيام التشريق. (النهاية)

= وأخرج الترمذي في مسنده عن علي بن أبي طالب - قال: وقف رسول الله - عرفة فقال: هذا يوم  
صحيح. [رقم: ٨٨٥، باب ما جاء أن عرفة كلها موقف]

فيرميها على التأليف، ثم بتأخيرها يجب الدم عند أبي حنيفة **ب** خلافاً لهما. **و** إن  
 ترك رمي يوم واحد، فعليه دم؛ لأنه نسك تام، **و** من ترك رمي **ب** حتى حسه  
 الثلاث، فعليه الصدقة؛ لأن الكل في هذا اليوم نسك واحد، فكان المتروك أقل إلا  
 أن يكون المتروك أكثر من النصف، فحينئذ يلزمه الدم؛ لوجود ترك الأكثر. **و** إن  
 ترك رمي حمرة العقيقة في يوم واحد، فعليه دم؛ لأنه كل وظيفة هذا اليوم رمياً، وكذا  
 إذا ترك الأكثر منها، **و** إن ترك مبيع حصاة أو حصاة، **و** إن صدق كل حصاة  
 نصف صاع، إلا أن يبلغ دماً فنقص ما شاء؛ لأن المتروك هو الأقل، فتكفيه  
 الصدقة. **و** من أخر حتى مضى يوم واحد، فعليه دم. **و** إن أخر حتى مضى  
 يومين أو ثلاثة حتى مضت أيام التشريق، فعليه دم.

**التأليف** يعني على الترتيب وبه قال الشافعي **في قول** (السياسة) **الدم** من يوم واحد. (السياسة)  
**فعليه الصدقة** لكل حصاة نصف صاع من بر. (السياسة) وحبو الصدقة وادم بآثر ليس على الإطلاق،  
 بل هذا يوم يقض في اليوم الثاني، وأما ما قضى رمي الأول في اليوم الثاني أو اليوم الثالث، أو قضى رمي اليوم الثاني  
 في الثالث، فمخوب إنما هو على قول أبي حنيفة **ب**، أما على قولهما فلا دم ولا صدقة، لأن تأخير نسك  
 وتقديته عنده موجب سحراً خلافاً لهما. (السياسة) **إلا أن يكون** هذا استثناء من قوله: فعليه الصدقة. (السياسة)  
**أكثر من النصف** مثل أن يترك إحدى عشرة حصاة ويرمي عشر حصيات فحينئذ يرميه ادم؛ لوجود  
 ترك لأكثر، والأكثر يقوم مقام الكل. [العناية ٤٦٨/٢] **رمياً** وإنما قيد بقوله: رمياً؛ حثراً عن ورود  
 عليه إذا لم يقل كذلك بأن يقال: كيف قت؛ إن رمي حمرة العقيقة كل وضيعة هذا يوم، والدمج، والحق،  
 والنصواب أيضاً من وصائف هذا اليوم؟ فمما قال: رمياً، حرحت الأشياء المذكورة. [السياسة ٢٧٠]  
**وكذا** أي يجب عليه ادم أيضاً إذا ترك الأكثر من حمرة عقيقة. (السياسة) **إلا** استثناء من قوله. تصدق  
 لكل حصاة. (السياسة) **أن يبلغ دماً** يعني إذا بلغ قيمة ما تصدق لكل حصاة قيمة ادم، فحينئذ يقض من  
 الدم ما شاء حتى لا يلزم التسوية بين الأقل والأكثر. [العناية ٤٦٩/٢]

وقال: لا شيء عسى في الوجهين، وكذا الخلاف في تأخير الرمي، وفي تقديم نسك على نسك كالحلق قبل الرمي، ونحر القارن قبل الرمي، والحلق قبل الذبح. لهما: أن ما فات مستدرك بالقضاء، ولا يجب مع القضاء شيء آخر، وله حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: "من قدم نسكاً على نسك فعليه دم"، ولأن التأخير عن المكان يوجب الدم فيما هو موقت بالمكان كالإحرام، فكذا التأخير عن الزمان فيما هو موقت بالزمان. وإن حلق في ناء البحر في غير حرم، فعليه دم، ومن اعتصر فخرج من الحرم وفصر.

الوجهين أي في تأخير الحلق، وتأخير صواف الزيارة. (الساية) الخلاف. أي بين أبي حيفة وصاحبه (الساية) في ساحر الرمي بأن أحر رمي جمرة عقبه في اليوم الأول إلى الثاني، وكذا إذا أحر رمي الجمار من اليوم الثاني أو الثالث إلى الرابع. (الساية) كالحلق قبل الرمي الخ بيانه: حلق المفرد بأصح أو القارن أو اتمتع قبل الرمي، وذبح القارن أو اتمتع قبل الرمي، بخلاف ما إذا ذبح المفرد قبل الرمي، أو حلق قبل الذبح حيث لا يجب عليه شيء؛ لأن النسك لا يتحقق في حقه؛ لأن المفرد يدح إن أحب، ولا يجب عليه. [الساية ٢٧٠/٥] هما الخ ولهما أيضاً من النقول ما في 'الصحيحين' أنه وقف في حجة الوداع، فقال رجل: يا رسول الله! لم أشعر فحقت قل أن أذبح، فقال: "أذبح ولا حرج"، وقال آخر: يا رسول الله! لم أشعر، فحرت قل أن أرمي قال: 'أرم ولا حرج'، والحوادث أن بقي الحرج يتحقق سعي الإثم والفساد، فيحمل عليه دون نفي الحراء. ولأن التأخير الخ قوله: لأن التأخير جواب عن قوهما، يعني القياس كما قالوا: أن لا يجب شيء مع قضاء إلا أنا تركناه استدلالاً بتأخير الإحرام عن الميقات، والقياس يترك بدلالة النص. كذا في 'المسوط'. [البداية ٢٧٢/٥] كالأحرام. فإن الحاح إذا جاوز الميقات بغير إحرام ثم أحرّم، وجب عليه الدم. (العناية)

هكذا هو في غالب النسخ: ابن مسعود رضي الله عنه، وفي بعضها ابن عباس رضي الله عنه وهو الأصح، رواه ابن أبي شيبة [الساية ٢٧١/٥] حديث ابن عباس رضي الله عنه أخرجه الطحاوي في 'شرح معاني الآثار' عن محمد بن عبد الله بن عباس قال: من قدم شيئاً من حججه أو آخره فليهرق لذلك دماً، وبه قال حدثنا نصر بن مروق، قال: ثنا الخصيب، قال: ثنا وهيب عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه مثله. [١ / ٤٤٧ و ٤٤٨]



وعند محمد رحمته يتوقت بالمكان دون الزمان، وعند زفر رحمته يتوقت بالزمان دون المكان، وهذا الخلاف في التوقيت في حق التضمين بالدم، وأما في حق التحلل فلا يتوقت بالاتفاق. **والتقصير واحد في العمرة غير موقف بالزمان بالإجماع؛ لأن أصل العمرة لا يتوقت به، بخلاف المكان؛ لأنه موقت به.** قال: **فإن لم يقصر حتى رجع وقصر، فلا شيء عليه في قوله جمعاً، معناه: إذا خرج المعتمر ثم عاد؛ لأنه أتى به في مكانه، فلا يلزمه ضمانه. فإن حلق القار قبل أن يدسح، فعليه دمان عند أبي حنيفة رحمته؛** دم بالحلق في غير أوانه؛ لأن أوانه بعد الذبح، ودم بتأخير الذبح عن الحلق، وعندهما: يجب عليه دم واحد، وهو الأول، ولا يجب بسبب التأخير شيء على ما قلنا.

**في حق التصميم الح** يعني أنه لا خلاف في أنه في أي مكان أو زمان أتى به يحصن به التحلل من الخلاف في أنه إذا حلق في غير ما توقت به يرم لدم عند من وقته ولا شيء عليه عند من لم يوقته، ثم هو أيضاً في حق الحاج، أما المعتمر فلا يتوقت في حقه بالزمان بالاتفاق، بل بالمكان عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف. [فتح القدير ٢/ ٤٧١] **لأن أصل العمرة الح.** وأصل العمرة الصواف والسعي، فلا يتوقت بالزمان بالإجماع بخلاف المكان؛ لأنه موقت به أي بخلاف مكان العمرة، فإن أضاعها موقت به، وهو الحرم، فكذلك يتوقت ما يترتب عليه وهو الحلق أو التقصير، حتى لو حلق خارج حرم بعمره فعليه دم عند أبي حنيفة ومحمد رحمتهما، كما في الحج. وعند أبي يوسف رحمته لا شيء عليه. كذا في المسوط. [السياسة ٥/ ٢٧٥]

**قال:** أي محمد رحمته في الجامع الصغير. (السياسة) **إذا خرج المعتمر الح.** إنما وضع المسألة في المعتمر؛ لأن الحاج إذا خرج، ثم عاد إلى الحرم بعد أيام الحرم، فحلق أو قصر نحب عليه الدم عند أبي حنيفة رحمته بسبب التأخير. (السياسة) **أنى به** أي بالتقصير أو الحلق. (السياسة) **على ما قلنا،** إن التأخير عنده يوجب لدم خلافاً لهما. هذا تقرير المسألة على ما عليه أصل رواية الجامع الصغير 'فإن محمداً قال فيه: قارب حلق قبل أن يدسح قال. عليه دمان: دم بقران، ودم آخر، لأنه حلق قبل أن يدسح يعني على قول أبي حنيفة وعلى هذا فما ذكره المصنف غير مطابق؛ لأنه قال. عليه دم بالحلق في غير أوانه؛ لأن أوانه بعد الدسح، ودم بتأخير الدسح عن الحلق. =

## فصل

اعلم أن صيد البر محرم على المحرم، وصيد البحر حلال؛ لقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ إلى آخر الآية، وصيد البر ما يكون توالده ومثواه في البر، وصيد البحر ما يكون توالده ومثواه في الماء، والصيد هو الممتنع المتوحش في أصل الخلقة، واستثنى رسول الله ﷺ:

= وهذا كما ترى يشير إلى أنهما إما حياة ولم يذكر دم القرون وقال: وعدهما يجب عليه دم واحد وهو الأول يعني: لذي يجب بحق في غير أوائه؛ لأنه لم يذكر أولاً سواه، ولم يذكر أيضاً دم القرون ومع عدم مصابقته فهو ماقصص؛ بقوله قتل هذا، وفلا: لا شيء عليه في أوجهين جميعاً - إلى أن قال -: والحق قبل الذبح، وعلى هذا كان الحق أن يقول: فعليه دمان عند أبي حنيفة: دم سقران، ودم شاحير لذبح فكاه سهو وقع منه أو من الكاتب. ولا عيب في السهو على الإنسان. [العناية ٤٧٢/٢]

**فصل** لما كانت الحياة على لإحرام بالصيد نوعاً آخر فصل عما قبله في فصل على حدة. (العناية)  
**صيد البر** أي قتله وبرم يأكله، وأكله وإن دكّه المحرم. [فتح القدير ٢٣] **على آخره** صيد البر كنه حرام على المحرم، سواء كان ممسوكاً، أو مباحاً، وسواء كان مأكول اللحم، أو غيره: عموم اسم الصيد، لا ما أباح الشرع قتله من الفواسق الخمس، وما في معاشها فلا شيء يقتلها، وكذا: إذا قتل الصيد دماً عن نفسه إذا صال عليه لا يجب عليه شيء بخلاف الحمل إذا صال فقتله؛ حيث تحب عليه بقتله قيمته. [النهاية ٢٧٧، ٥]  
**توالده ومثواه** أي مقامه وهو اسم مكان من ثوى يثوي. والمعتبر توالده؛ لأنه الأصل، والكميونة بعده عارض وفي الدائع الطيور كنه من صيد البر. وما يتولد في البر، وبأوى في البحر من صيد البر، وما يتولد في البحر وبأوى في البر كالصفدع، من صيد البحر. (الندية) **هو الممنوع** الح: وقوله: الممنوع - وهو الذي يمنع نفسه عن قصده إم بقتله أو جناحيه يُخرج الحيوانات لأهلية كالمقر والعنم ونحوهما والدجاج والبط، وقوله: المتوحش في أصل الخلقة يدخل فيها الحمام المسرول والطير المستأنس وتخرج إلى المتوحشة؛ لأن الاستئناس في الأول، والمتوحش في الثاني عارضي لا معتبر به. [العناية ٢٣]  
**واستثنى رسول الله ﷺ** ليس فيه حقيقة الاستثناء؛ لأنه لا يتصور، وإنما معناه: ثبت رسول الله ﷺ عدم دخول الخمس الفواسق في الآية الكريمة المذكورة. [النهاية ٢٧٨/٥]

\* اعلم أن ههما حديثين، حديثاً في جوار قتل هذه الأشياء بمحرم، وحديثاً في جوار قتلها في المحرم، فهما حديثان منعيران، لا يقوم أحدهما مقام الآخر؛ إذ لا يرم من جوار قتلها للمحرم جوار قتل الخلال ها في المحرم، =

الفواسق وهو جمع فاسقة، وسميت فواسق بطريق الاستعارة الحثي، وقيل: لخروجهن عن الحرمة، والفسق اخروج من الاستقامة، ومنه قيل لعاصي: فاسق؛ لخروجه عما أمر به، وقيل: سميت فواسق؛ لإرادة تحريم أكلها؛ لقوله تعالى: **فَسَقَ** بعدما ذكر ما حرم من المتة والدم، وقيل: لخروجهن عن السلامة منهن إلى الأذى، وقيل: لخروجهن عن الاتباع هن، ثم تصبص الخمس بالذكر لا يباي ما عداها بما هو في معناهن، ألا نرى إلى ما روى مسلم عن سعد بن أبي وقاص . قال: أمر النبي - بقتل الأوراع، وسماهم فويسقاً. وعن أم شريك . أنه . أمر بقتل الأوراع، رواه البخاري ومسلم، وروى أبو سعيد الخدري . عن النبي . قال: يقتل المخرم السبع العاري، والكلب العقور، والفأرة، والعقرب، والحدأة، والغراب، رواه الترمذي. وقال: هذا حديث حسن رواه أبو داود أيضاً فهذا فيه سنة، والمذكور في الصحاح خمسة، والذي ذكره المصنف ستة. [البناءة ٢٧٩/٥]

= ولا من جواز قتل الخلال لها بخارج الحرم جوار قتل المحرم ها، فثبت أنهما حكمان: ويدل على ذلك أنه جمع بينهما في بعض الأحاديث... وإنما ذكرت ذلك؛ لأن بعض الفقهاء وهم في ذلك واستدل بأحد الحديثين على الحكم الآخر، بل في أصحاب الحديث من يوجب على أحد الحكمين فساق أحاديث الحكم الآخر، ومنهم من ساق أحاديث الحكمين والباب على حكم واحد، وكل ذلك غير مرضي لما بيناه. [نصب الرأية ٣ / ١٣٠]

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمر - أن رسول الله - قال: [ممن من دواب  
من مملوك وممة محمد وخارج حرمه] [رقم: ٢٣١٥].

باب إذا وقع الدباب في شراب أحدكم [وأخرج مسلم في صحيحه عن عائشة - قالت: قال رسول الله -  
ممن من دواب من مملوك وممة محمد وخارج حرمه] [رقم: ٢٣١٦].

[رقم: ٢٨٦٧، باب ما يذب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم] وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه  
عن سعيد بن المسيب عن النبي - قال: [ممن من دواب من مملوك وممة محمد وخارج حرمه] ورجاله  
ثقافت. [إعلاء السنن ١٠/ ٣٥٤] وأخرج مسلم في صحيحه عن زيد بن حمير قال: [ممن من دواب من مملوك وممة محمد وخارج حرمه]  
[رقم: ٢٨٧١، باب ما يذب للمحرم وغيره قتله

من الدواب في الحل والحرم]

فإنها مبتدئات بالأذى، والمراد به الغراب الذي يأكل الجيف هو المروي عن أبي يوسف .  
 قال: **وإذا قيل حرّم صيد، أو دل عليه من صيد، فعنه الحرّم، أما القتل؛ فلقوله تعالى:**  
**﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ﴾** الآية، نص على إيجاب الجزاء،  
 وأما الدلالة ففيها خلاف الشافعي . هو يقول: الجزاء تعلق بالقتل، والدلالة ليست  
 بقتل، فأشبهه **دلالة الحلال حلالاً**. ولنا: ما روينا من حديث أبي قتادة . وقال  
 عطاء: أجمع الناس على أن على الدال الجزاء، ولأن الدلالة من محظورات الإحرام،  
 ولأنه تفويت الأمن على الصيد؛ إذ هو آمن بتوحشه وتواريه، **فصار كالإتلاف**،

**فإنها مبتدئات بالأذى** أي فإن سنه أي سنّها رسول الله . مبتدئات بالأذى، يعني أن يؤذي صيداً من غير  
 تعرض أحد إليهم ومؤذي يقتل **ياكل الجيف** يعني ذوق غراب الجيف وعقعه.  
**أو دل عليه** أي قال: إن في مكان كذا صيداً فعنه المندول عليه. [السنة ٢٨١]، وأما الدلالة فعلى انقسامه  
 لعقبيه أربعة أقسام: إما أن يكون مندول حلالين، أو محرّمين، أو مندول حلالاً ومندول محرّماً، أو  
 بالعكس من ذلك، والأوّل ليس مما نحن فيه، والثاني على كل واحد منهما فيه حرّم كامل عندنا، وفي الثالث  
 على مندول الحرام دون مندول كذا، وفي الرابع عكسه، وقال شافعي لا شيء على مندول أصلاً؛ لأن  
 الحرام تعمق بقتل بالنص. [عبارة ٣٣] **دلاله احلال حلالاً** قوله: حلالاً ليس قيد، فإن مندول كان  
 حلالاً لا يصح في صيد الحرام وإن كان مندول محرّماً، وفي "العقب" حلال من محرّماً على صيد، والإحلال في  
 الحرام فقتل المحرم الصيد فيس على مندول الحرام في قول أبي حنيفة وأبي يوسف . [الكفاية ٤٣]  
**عطاء** هو ابن أبي رباح نصح من عباس (العبّانية)، وقال مجروح لأحدب: هذ عريب. وكأنه من  
 أبي رباح صرح به في "مسوّط" وغيره، وذكر من قدمه في "المنعي" عن عبيد بن عباس، وقال  
 "صحوي" وهو مروي عن عدة من صحابة، وم يرو عنهم خلافة، فكان إجماعاً. [السنة ٢٨٣٥]  
**آمن**: من التعرض إليه. (البنّاية) **فصار**: أي صار إزالة أمنه كالإتلاف. (البنّاية)

أخرجه مسلم في صحيحه، وفيه: قال: سمعته من أبيه، [رقم ٢٨٥٦]، باب حرّم الصيد لما يكون البري



ولأن المحرم بإحرامه التزم الامتناع عن التعرض، فيضمن بترك ما التزمه كالمودع، بخلاف الحلال؛ لأنه لا التزم من جهته، على أن فيه الجزاء على ما روي عن أبي يوسف وزفر **رحمهما**. والدلالة الموجبة للجزاء أن لا يكون المدلول علماً بمكان الصيد، وأن يصدق في الدلالة، حتى لو كذبه، وصدق غيره، لا ضمان على المكذب، ولو كان المدال حلالاً في الحرم <sup>غير المدل</sup> لم يكن عليه شيء؛ لما قلنا، وسواء في ذلك اعامد والناسي؛ لأنه ضمان يعتمد وجوبه الإلتلاف، فأشبهه غرامات الأموال، والمبتدئ والعائد سواء؛ لأن الموجب لا يختلف.

ولأن المحرم **الح** دليل آخر يتضمن الخواب عن قول الخصم فأشبهه دلالة الحلال، وتقديره أن المحرم بإحرامه التزم لامتناع عن التعرض؛ لأنه عقد حاص يتضمن ذلك شرعاً، والدلالة مباشرة لخلاف ما التزم، ودلت بوجوب الصمام كدلالة المودع اسارق على الوديعة. [العناية ٣ ٥] كالمودع إذا دس سارقاً على الوديعة. (البنية) الحلال هذا هو القياس الآخر. (فتح القدير) فيه الحراء أي فيما إذا دس الحلال على صيد الحرم الجزاء. (البنية) روي: ذكره في مختصر الكرخي". (البنية)

الصيد فإن كان عاماً، فلا شيء على الداس؛ لأن مدسور ما تمكن سسه. (النهاية) يصدق أي وأن يصدق المدلول المدل سيكون في معنى الإلتلاف. (السياسة) على المكذب بصيغة اسم المفعول، وهو الداس، وفيه إشارة إلى أن الصمام على ذلك العير إن كان محرماً. [العناية ٣ ٥] لما قلنا. أنه لا التزام من جهته. (العناية)

ذلك أي في وجوب الضمان. (السياسة) والناسي في الناسي خلاف اس عباس **رحمهما** أحداً من صاهر قومه تعالى: **مَنْ فِسَاءٌ مِّنْكُمْ فَعَنَدَهُ** الآية، وبه أحد داود الأصماني، ونحن نقول: هذه كفارة تحب بالفعل، وهو الإلتلاف، فيكون واحداً على المحطى، وتقيدده بالعمد في الآية ليس لأجل الوعيد المذكور في آخر الآية بقوله تعالى: **مَنْ فِسَاءٌ فَيُؤْذِنُ بِهِ**. (النهاية) لأنه أي لأن الحراء. (السياسة)

فأشبهه غرامات. من حيث إن الصمام يدور مع الإلتلاف غير مقيد بالعمد لا مطلقاً، فإن هذا الصمام يتأدى بالصوم. [فتح القدير ٣/٦-٧] والمبتدئ هو الحاي أول مرة، وعائد: هو الحاي ثانياً، فلا أن يكون المراد به العود بالقتل، مستويين في وجوب الصمام، وقال اس عباس **رحمهما** لا حراء على العائد، وبه قال داود وشريح، ولكن يقال له: ذهب فينتقم الله منك؛ لصاهر قومه تعالى: **مَنْ فِسَاءٌ فَيُؤْذِنُ بِهِ** =



**نظير** أي يحب في قتل الصيد مثله فيما به مثل من حيث الحقيقة لا من من حيث القيمة، وبه قد مالك وأحمد وأكثر أهل العلم. (السياسة) **حفرة** بفتح الحاء وسكون هاء، الأثرى من أولاد عمر، احمر من احمر ما سح أربعة أشهر، والأثرى جفرة. (السياسة) **لقلوله تعالى إلخ** تفصيله أن الله تعالى قال: ﴿لَا تَجْعَلْ مَوْلَاهُ إِثْمًا وَلَا يَتْلِفْ لَكَ خَيْرًا مِنْهُ﴾ فيه دلالة على أن المثل هو الصورة تقريباً، لكن ما أمكن، وأما إذا لم يكن ذلك بأل لا يكون لذلك مقتول نظير، فالواجب هو القيمة، هذا تقرير كلام الشافعي - ويؤيده ما رواه مالك في الموطأ عن عمر -: "أنه قضى في الصبي بكش، والعراة بعز، وفي الأرب عناق، وفي البر نوع نجفة"، وروى الشافعي -: "أن عمر وعثمان وعيا ورید بن ثابت وابن عباس ومعاوية - قالوا في العامة يقتنها المحرم: إنه نجس بدنة من الإبل، وفي هذا الحديث ضعف وانقطاع، ولذا قال بعض الشافعية: إما لا نقول بوجوب البدنة في قتل العامة بهذا الأثر، بل بالقياس. ونحن نقول: إن المراد بالمثل الواقع في الآية، إما أن يكون المثل صورة ومعنى، وإما لنزل صورة فقط، كما فعه الشافعي -، وإما معنى فقط، لا سبيل إلى الأول خروج ما ليس له مثل صوري من البص، وكذا الثاني خروج ما ليس له مثل صورة، فتعين الثالث، وهو المثل معنى، وما هو إلا القيمة، فقوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ﴾ ليس بياناً لقوله: ﴿مَنْ قَتَلَ أَيَّ فَجْرٍ مَا قَتَلَ حَالِ كَوْنِهِ امْتَقَاتٍ مِنَ الْعَمِّ فَاهُمْ﴾ بل بيان ما قتل أي فجراً ما قتل حال كونه امتقوت من العم فاهم.

\* أخرج مالك في 'الموطأ' عن أبي الزبير المكي أن عبد بن حنبل سمع قتبي في قسح كفس، وفي عمر  
عبد. وفي لأب بعد، وفي سرج حده [ص ٤٤٤]. باب فدية ما أصيب من الطير والوحش  
وأخرج البيهقي في 'السنن الكبرى' عن عصاء الخراساني أن عمر بن عبد العزيز قال في كتاب ورد له  
ثلاث وأربعين معاوية عليه السلام قالوا في العامة: يقتلها الحرم بدنة من الإبل.

من حيث الخنقة والمنظر في النعامة والظبي وحمار الوحش والأرنب على ما بيننا، وقال: "الضبع صيد وفيه الشاة". وما ليس له نظير عند محمد رحمته تجب فيه القيمة، مثل العصفور والحمام وأشباههما، وإذا وجبت القيمة كان قوله كقولهما. والشافعي رحمته يوجب في الحمامة شاة، ويثبت المشابهة بينهما من حيث أن كل واحد منهما يعب ويهدر. ولأبي حنيفة وأبي يوسف رحمتهما أن المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى،

ما بسا أردنه ما ذكره من قوة: ففي لصي شاة إلى آخره. (لساية) **نظير** أي من حيث خنقة. **وأنشاهما** مثل حمام ولقمري ومذحجة **كقولها** في تقويم لصيد والعشراء قيمته الهدي **نعم** من يعب، وهو شرب ماء لأمص، وهو حرعه حرعاً شديداً، كما نخرج الدواب... وقال أبو عمر والحمام يشرب هكذا، خلاف سائر بصور، فيها تشرب شيت شيت. (ساية) **ويهدر** يقر: هدر صغير والحمام يدا صوت من باب صرب. (إعابة) **المطلق** أرد أن الله عز وجل أطلق مثل في قوله **نعم** من يعب. ونصق ينصرف إلى الكامل، وهو مثل من حيث الصورة ومن حيث المعنى. [ساية ٥ ٢٨٩]

**هو مثل صورة ومعنى** وهو مشارف في نوع وهو غير مراد به بالإجماع فقي أن يرد المثل معنى، وهذا لأن المعهود في الشرع في إطلاق لفظ مثل أن يراد بمشارك في النوع أو قيمة قال تعالى في ضمان العوض: **نعم** من يعب. **نعم** من يعب، وهو شرب ماء لأمص، وهو حرعه حرعاً شديداً، كما نخرج الدواب... وقال أبو عمر والحمام يشرب هكذا، خلاف سائر بصور، فيها تشرب شيت شيت. (ساية) **ويهدر** يقر: هدر صغير والحمام يدا صوت من باب صرب. (إعابة) **المطلق** أرد أن الله عز وجل أطلق مثل في قوله **نعم** من يعب. ونصق ينصرف إلى الكامل، وهو مثل من حيث الصورة ومن حيث المعنى. [ساية ٥ ٢٨٩]

**هو مثل صورة ومعنى** وهو مشارف في نوع وهو غير مراد به بالإجماع فقي أن يرد المثل معنى، وهذا لأن المعهود في الشرع في إطلاق لفظ مثل أن يراد بمشارك في النوع أو قيمة قال تعالى في ضمان العوض: **نعم** من يعب. **نعم** من يعب، وهو شرب ماء لأمص، وهو حرعه حرعاً شديداً، كما نخرج الدواب... وقال أبو عمر والحمام يشرب هكذا، خلاف سائر بصور، فيها تشرب شيت شيت. (ساية) **ويهدر** يقر: هدر صغير والحمام يدا صوت من باب صرب. (إعابة) **المطلق** أرد أن الله عز وجل أطلق مثل في قوله **نعم** من يعب. ونصق ينصرف إلى الكامل، وهو مثل من حيث الصورة ومن حيث المعنى. [ساية ٥ ٢٨٩]

وقال الشافعي: **نعم** من يعب، وهو شرب ماء لأمص، وهو حرعه حرعاً شديداً، كما نخرج الدواب... وقال أبو عمر والحمام يشرب هكذا، خلاف سائر بصور، فيها تشرب شيت شيت. (ساية) **ويهدر** يقر: هدر صغير والحمام يدا صوت من باب صرب. (إعابة) **المطلق** أرد أن الله عز وجل أطلق مثل في قوله **نعم** من يعب. ونصق ينصرف إلى الكامل، وهو مثل من حيث الصورة ومن حيث المعنى. [ساية ٥ ٢٨٩]

إعامة مدة، وبالقياض قد في إعامة مدة لا يحد. [٥ ١٨٢، باب مدة إعامة بقر الوحش وحمار الوحش]

\* أخرجه الترمذي في جامعه عن ابن أبي عمار قال: **قلت** لجابر بن عبد الله: الضبع أصيد هي؟ قال: نعم، قال: قلت: أكلها؟ قال: نعم، قال: قلت: أكله رسول الله ﷺ قال: نعم. وقال: هذا حديث حسن صحيح. [رقم: ٨٥١، باب ما جاء في الضبع يصيبها المحرم]

ولا يمكن الحمل عليه، فحمل على المثل معنى؛ لكونه معهوداً في الشرع كما في حقوق العباد، أو لكونه مراداً بالإجماع، أو لما فيه من التعميم، وفي ضده التخصيص. والمراد بالنص - والله أعلم - فجزاء قيمة ما قتل من النعم الوحش، واسم النعم يطلق على الوحشي والأهلي، كذا قاله أبو عبيدة والأصمعي **حم**. والمراد بما روي التقدير به دون إيجاب المعين، ثم الخيار إلى القاتل في أن يجعله هدياً، أو طعاماً،

= فواجب إذا عهد المراد بلفظ في الشرع وتردد فيه في موضع يصح حمله على ذلك المعهود، وعينه أن يعمل على المعهود وما نصح فيه كذلك فوجب المصير إليه، وأن يحمل حكم الصحابة بالطير على أنه كان باعتبار تقدير المالية أي بيان أن مالية المقتول كمالية الشاة الوسط لا على معنى أنه لا يخري غيره. (فتح القدير)

**معهوداً** كما إذا أنفد إنسان ثوب غيره مثلاً تحب عليه قيمته. (الساية) **مراداً بالإجماع** أي لأن القيمة أريدت بهذا النص في الذي لا مثل له بالإجماع، فلا يبقى غيره مراداً؛ لأن المثل مشتركة والاسم مشترك، لا عموم له. (النهاية) **من النعم الخ** بيانه أن قوله تعالى: **ولا تحب** عام، **من** يصرف إلى المذكور، وكان بياناً لحكمه على سبيل العموم هو المثل من حيث القيمة، فإن من الحيوانات ما لا مثل له كالعصفور، وما أشبه ذلك، وضمائه يحب نص الكتاب، فيجب حمل المثل على ما يمكن إثبات التعميم فيه. (النهاية)

**من النعم الخ** بيانه أن قوله تعالى: **ولا تحب** عام، **من** يصرف إلى المذكور، وكان بياناً لحكمه على سبيل العموم هو المثل من حيث القيمة، فإن من الحيوانات ما لا مثل له كالعصفور، وما أشبه ذلك، وضمائه يحب نص الكتاب، فيجب حمل المثل على ما يمكن إثبات التعميم فيه. (النهاية) **والمراد بالنص الخ** هذا جواب عن قوله: لأن القيمة لا تكون نعماً. (الساية)، أي فعليه الحراء، ودلت قيمة المقتول إذا كان ذلك المقتول من النعم الوحش، وإن كان اسم النعم يطلق على الوحشي والأهلي، لكن المراد منه هنا الوحشي دون الأهلي؛ لأن الحراء بالقتل إنما يحب على المحرم بقتل الصيد. [الكفاية ١٠/٣]

**واسم النعم الخ** وما اعترض اعترض بقوله: كيف يقول من النعم الوحشي، والنعم يراد به الأهلي، ولا يحب بقتل الأهلي شيء، فأجاب دفعاً لسؤاله بقوله: واسم النعم الخ. [الساية ٢٩٠/٥]

**والمراد بما روي الخ** جواب عن قوله قال: "الضع صيد وفيه شاة"، وعن أثر الصحابة يعني أن إيجاب النبي - والصحابة - هذه الطائر لم يكن باعتبار أعيانها؛ إذ لا تماثلة بين الضع والشاة حلقة، وإنما كان باعتبار التقدير بالقيمة. [النهاية ١٠/٣] **القاتل** كما في كفارة اليمين حيث يكون الخيار إلى الحالف. (الساية)

أو صوماً عند أبي حنيفة وأبي يوسف **حب** وقال محمد والشافعي **حب** الخيار إلى الحكمين في ذلك، فإن حكماً بالهدى يجب النظر على ما ذكرنا، وإن حكماً بالطعام، أو بالصيام، فعلى ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف **حب** لهما: أن التخيير شرع رفقا بمن عليه، فيكون الخيار إليه، كما في كفارة اليمين. ولمحمد والشافعي **حب** قوله تعالى: ﴿يُحْكَمْ بِهِ دَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذِيحًا﴾ الآية، ذكر الهدي منصوباً؛ لأنه تفسير لقوله: ﴿يُحْكَمْ بِهِ﴾، أو مفعول لحكم الحكم، ثم ذكر الطعام والصيام بكلمة أو، فيكون الخيار إليهما. قلنا: الكفارة عطف على الجزاء لا على الهدي بدليل أنه مرفوع،

**الحكمين** هما العدلان المقومان. **فعلى ما قال** **ح** يعني من اعتبار القيمة من حيث المعنى. (الساية) **ولمحمد والشافعي** **حب** **ح** ذكر المصنف **حب** الشافعي مع محمد في كون الخيار إلى الحكمين، والمذكور في كتب أصحابه أن الخيار إلى القاتل كما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف **حب** ولم يذكر في 'المبسوط' و'الأسرار' و'ترج التاويلات' قول الشافعي **حب** بل اقتصر فيها على قول محمد (الساية) **تفسير** سماه تفسيراً؛ لأنه أراد الإهم، لقوله: **حب** لأن الهاء في **حب** لا يدرى ماهو؟ ففسره بقوله: **حب** فكان نصاً على التفسير فيصير كأنه قال: يحكم به دوا عدل منكم بالهدى فثبت أن امثل إنما يصير هدناً باختياره وحكمه كذا في "الجامع الصغير البرهاني". **احكم** أي يحكم به حكم هدي. (الكفاية) **كسمة** أو التي للتوزيع والتخيير عطفاً على **حب** (الساية)

**هذا** جواب عن استدلال محمد والشافعي **حب** (الساية) **الكفارة** **ح** أراد أن ما قالاً إنما يصح إذا كانت **حب** معطوفة على **حب** وليست معطوفة على الجزاء لاختلاف إعرابهما؛ لأن قوله: كفارة معطوفة على الجزاء بدليل أنه أي أن الجزاء مرفوع به، قال الأثراري **حب** قوله: بدليل أنه مرفوع، أي بدليل أن الكفارة مرفوع، وإنما ذكر ضمير الكفارة على تأويل المعصوف، انتهى. وفيه تأمل لا يحصى. وكذا قوله تعالى: **حب** مرفوع، وانعدل ما يعادل الشيء من غير حسه كالصوم والطعام، وذلك إشارة إلى الصيام، وصياماً تمهيداً للعدل، كقولك: لي مثله رجلاً، فإذا كان الإعراب كذلك فلم يكن فيها أي في الآية دلالة اختيار الحكمين في الطعام والصيام، وإذا لم يثبت الخيار فيها للحكمين لم يثبت في الهدي؛ لعدم القائل بالفصل. [البنية ٥/٢٩٢]

وكذا قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدَلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ مرفوع، فلم يكن فيهما دلالة اختيار الحكمين، وإنما يرجع إليهما في تقويم المتلف، ثم الاختيار بعد ذلك إلى من عليه. ويقومان في المكان الذي أصابه؛ لاختلاف القيم باختلاف الأماكن، <sup>قيم الأشياء</sup> **فإن كان موضع** **مرا لا ساج فيه الصيد، يعتبر أقرب المواضع إليه، مما يباح فيه ويسرى.** قالوا: **والواحد** **يكفي، والمثنى أولى؛ لأنه أحوط وأبعد عن الغلط، كما في حقوق العباد، وقيل: يعتبر** **المثنى ههنا بالنص، وحديث لا يسح إلا بمكة؛** لقوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾. **وحجور الإطعام في غيرها، خلافاً للشافعي،** هو يعتبره بالهدي، والجامع التوسعة على سكان الحرم. ونحن نقول: الهدي قربة غير معقولة، فيختص بمكان أو زمان، أما الصدقة <sup>جمع ساكن</sup> **قربة معقولة في كل زمان ومكان. والصوم يحور في غير مكة؛ لأنه قربة في كل مكان،**

**في المكان الذي أصابه** وقال الشعبي: **يقوم بمكة أو عى، ومذهب الثلاثة أنه يقوم في موضع الإنلاف؛** لأن الضمان يجب به كما في سائر الأموال، وفي "المبسوط" لشيخ الإسلام وكذلك يعتبر الرمان الذي أصابه فيه؛ لأن القيمة تختلف باختلاف الرمان أيضاً. (الساية) **إليه أي إلى الموضع الذي قتل الصيد فيه.** (الساية) **قلوا أي المشايخ.** (الساية) **والواحد يكفي** أي الحكم الواحد يكفي للتقوم؛ لأن قوله ملزم، ولأنه من باب الخير لا الشهادة، فيقبل قول الواحد العدل. (الساية) **يعتبر المثنى** أي في حكم المقوم، والدين لم يوجبوه حملوا العدد في الآية على الأولوية؛ لأن المقصود به زيادة الأحكام والإتقان، والظاهر الوجوب، وقصد الأحكام والإتقان لا ينافيه بل قد يكون داعيته. [فتح القدير ١٢/٣-١٣] **بالنص** وهو قوله تعالى: ﴿...﴾ (العاية) **مكة** أراد بمكة الحرم؛ لأنه تابع مكة. (الساية)

**الكعبة** والمراد من الكعبة الحرم؛ لأن عين الكعبة غير مراد بالإجماع. (الساية) **خلافاً للشافعي** فإن عنده لا يحور الإطعام عى غير فقراء مكة، وبه قال أبو ثور، وهو قول عطاء، وهو يعتبره بالهدي؛ أي الشافعي يعتبر الإطعام بالهدي قياساً عليه، والجامع أي بين الإطعام والهدي التوسعة على فقراء مكة. (الساية) **زمان ومكان** فلا يختص بواحدة منهما. (الساية) **مكان** فيحور في مكة وغيرها. (الساية)







وإذا وقع الاختيار على الطعام يقوم المتلف بالطعام عندنا؛ لأنه هو المضمون، فتعتبر قيمته، وإذا انشأ بأقيمته طعاماً صدق على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير، ولا يجوز أن يطعم مسكين أقل من نصف صاع، لأن الطعام المذكور ينصرف إلى ما هو المعهود في الشرع. وإن احتار الحسام بقيمته منسباً طعاماً، ثم يصوم عن كل نصف صاع من بر، أو صاع من تمر أو شعير يوماً؛ لأن تقدير الصيام بالمقتول غير ممكن؛ إذ لا قيمة للصيام، فقدّرناه بالطعام، والتقدير على هذا الوجه معهود في الشرع، كما في باب الفدية. فإن فصل من صعد من نصف صاع، فهو محرم من صاع صدق به، وإن شاء صام عنه يوماً كاملاً؛ لأن الصوم أقل من يوم غير مشروع، وكذلك إن كان الواجب دون طعام مسكين يطعم قدر الواجب، أو يصوم يوماً كاملاً؛ لما قلنا. ولو حرج صاعاً، أو نصف شعيرة، أو فصع عصفوراً، حرج ما نقصه؛ اعتباراً للبعض بالكل،

عندنا قال الكاكي: المراد به بقوله: عندنا، أبو حيفة وأبو يوسف رحمهما، وهو قول مالك، فإن عند محمد والشافعي رحمهما المعتبر فيه الطير سواء على أصلهما أن الواجب هو الطير. وقال الأتراري: المراد بقوله - عندنا - احتراز عن قول الشافعي رحمهما لا عن قول محمد رحمهما، ألا ترى إلى ما قال في شرح مختصر الكرجي رحمهما بقوله قال أصحابنا: إن لإطعام بدل عن الصيد. وقال الشافعي رحمهما بدل عن أسطير. (الساية) صاع ولا يجمع أن يعطيه أكثر. (فتح القدير)

الشرع يعني نصف صاع من بر، كما في صدقة الفطر، وكفارة اليمين والظهار. (العناية) الفدية فإن الشيخ القاي يهدي عن صوم كل يوم بنصف صاع من بر. (الساية) دون طعام مسكين بأن قتل يربوعاً أو عصفوراً، ولم تبلغ قيمته إلا مداً من الخصة يصنع ذلك القدر أو يصوم. [العناية ١٤٣] ما فيها أشار به إلى قوته؛ لأن الصوم أقل من نصف يوم غير مشروع. (الساية) ما نقصه وإن غاب الصيد ولم يعنه، هل مات أو برأ، ضمن ما نقصه. (النهاية) اعساراً للبعض الخ أي قياساً لضماع البعض على صمان الكل، ألا ترى أن من أتلّف عضواً من دابة إنسان يضمن كما إذا أتلّف كلها. [البنية ٢٩٧/٥]



في حال به عليه احتياطاً، وعلى هذا إذا ضرب بطن ظبية، فألقت جنينا ميتاً، وماتت، فعليه قيمتهما. ويس في قتل العراب، والحدأة، والذئب، والحية، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور حزاء؛ لقوله ع: "خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم: الحدأة والحية والعقرب والفأرة والكلب العقور"، وقال ع: "يقتل المحرم الفأرة والغراب والحدأة والعقرب والحية والكلب العقور"،\*\*

فحال به أي يضاف بانوت عنى انكسر. (الساية) وعلى هذا أي هذا الأصل، وهو النسبة إلى ما هو سبب ضاهاه. (فتح القدير)، إذا ضرب الخ هذا خلاف ما إذا ضرب بطن امرأة، فألقت جنيناً ميتاً، وماتت الأم، ما وجب ضمان الأم لم يجب ضمان الحين؛ لأن الحين في حكم النفس من وجه، وفي حكم الجزء من وجه، والضمان الواجب لحق العباد غير منى على الاحتياط، فلا يحك في موضع الشك، فأما جزاء الصيد، فمضى على الاحتياط، فترجح جهة النفسية في الحين. [الكفاية ١٥/٣]

قيمتها أي قيمة الظبية وجنينها. (الساية) خمس من الفواسق الخ قتل: لم يذكره شيخنا علاء الدين، بل أحاله على ما تقدم أعني حديث جوار قتلها للمحرم، وهذا خطأ، كما بيانه، بل هذا حديث آخر، أخرجه البخاري ومسلم. والحدأة بكسر الحاء وفتح الدال واهمزة، وحكي بالمد مع التاء، وهي الموحدة، لا للتأنيث.

\* أخرجه مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم: الحدأة، والحية، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور. وفي رواية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم: الحدأة، والحية، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور. [رقم: ٢٨٦٢ و ٢٨٦٣، باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم]

\*\* أخرجه البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: قالت حفصة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم: الحدأة، والحية، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور. وفي رواية عن عمر رضي الله عنه يقول: حدثني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم: الحدأة، والحية، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور. [رقم: ١٨٢٨ و ١٨٢٧، باب ما يقتل المحرم من الدواب]

وقد ذكر الذئب في بعض الروايات،\* وقيل: المراد بالكلب العقور الذئب، أو يقال: إن الذئب في معناه، والمراد بالغراب: الذي يأكل الجيف ويخبط؛ لأنه يتدنى بالأذى، أما العقور غير مستثنى؛ لأنه لا يسمى غراباً، ولا يتدنى بالأذى. وعن أبي حنيفة - أن الكلب العقور، وغير العقور، والمستأنس والمتوحش منهما سواء؛ لأن المعبر في ذلك الجنس، وكذا الفأرة الأهلية والوحشية سواء، والضب واليربوع ليسا من الخمس المستثناة؛ لأنهما لا يتدنان بالأذى. \* نس في فصل بعد خمس، هـ سب.

وقد ذكر صيغة المحذور. (الباب) الذئب قد مر ذكره سابقاً. اعلم أن المصنف ذكر في أول هذا الفصل حيث قال: واستثنى رسول الله -، إجماعاً، فذكر لحمس المواسق، وعدها ستاً، وأعادها ههنا مع ذكر الفأرة، فصارت سبعة، ذكر العدد المعبر لا يباي ما راد عليه، وكأن هذا لقول جوب سوان مقدر، تقريره: أن ذكر الذئب ليس في الأحاديث التي أخرجها الشيوخ، فالمصنف ذكر زيادة عليها. فأجاب بأنه إنما ذكره من حيث إن رواية جاءت به، أو من حيث دلالة النص، فإن الذئب في معنى الكلب العقور. الذئب وقيل: المراد به الأسد. (فتح القدير) معناه يعني فيحقق به دلالة (فتح القدير)

بالغراب أي المذكور في الحديث. (الذئبة) الحنف جمع حنيفة. (لساية) ويخبط أي يخلط الحب بالحنس يعني يأكل الحب تارة ويأكل الحنس أخرى. وقد ذكره المصنف في أول هذا الفصل. والمراد بالغراب. هو الذي يأكل الحنيفة هو المروي عن أبي يوسف - وأعاده ههنا، ورد فيه نطق ويخبط وقوله: لأنه يتدنى بالأذى. ويرد بهذا ما قلناه الأكمل بأن هذا وقع تكراراً، وكان هذا مستعني عن ذكره، ومؤدي يقتل. [السنة ٤ ٣٣١]

ولا يتدنى الحب فيه نظراً؛ لأنه دائماً يقع على دير الذئبة، فببعضه على أن لا يحب فيه الحنساء. \* ههنا أي من الكلب العقور وغير العقور (الساية) لأن المعبر إجماعاً يعني حقيقة الكلب، وإن كان وصفه بالعقور إجماعاً، بل المعبر لما روى أبو داود في 'المراسيل'، وذكر الكلب من غير وصفه بالعقور. [فتح القدير ١٧٣] المستثناة يعني يحب في قتل كل منهما إجماعاً؛ لأنهما من الصيد؛ لأنهما متمتعان ومتوحشان بأصل خلقه. [الباب ٤ ٣٣١]

\* قوله: وقد ذكر الذئب إجماعاً، رواه الطحاوي في 'شرح معاني الآثار' عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي - نحو حديث مالك والليث يعني أن رسول الله ﷺ قال: خمس من الدواب يقتل في الحرم: العقرب، والحدأة، والغراب، والفأرة، والكلب العقور. [١ / ٤١٠]، باب ما يقتل المحرم من الدواب

والرائيت، والفراد شيء؛ لأنهما ليست بصيود، وليست بمتولدة من البدن، ثم هي مؤذية بطباعها، والمراد بالنمل السوداء والصفراء الذي تؤذي، وما لا يؤذي لا يحل قتلها، ولكن لا يجب الجزاء للعلّة الأولى. ومن من منه حياء ما شاء مثل كفت من طعام؛ لأنها متولدة من الثفت الذي على البدن. وفي 'جامع صغير': اصعب نساء، وهذا يدل على أنه يجزئه أن يطعم مسكينا شيئا يسيراً على سبيل الإباحة، وإن لم يكن مُشبعاً. ومن من حرده: تصدق بما شاء؛ لأن الجرّاد من صيد البر، فإن الصيد ما لا يُمكن أخذه إلا بحيلة، ويقصده الآخذ، ونرده حر من حرده؛ لقول عمر: "نمرة خير من جرادة". ولا شيء منه في دبح استحقاقه؛ لأنه من الطوامم والحشرات، فأشبهه الخنافس والوزغات، ويمكن أخذه من غير حيلة، وكذا لا يقصد بالأخذ، فلم يكن صيداً،

البدن احتراز عن القمعة. (فتح القدير) بطاعها فلا يحل اخراؤها بقتلها. (السياسة) الأولى يعني كونه ليست بصود، ولا متولدة من البدن. (فتح القدير) الثفت أي من التوسخ والندس. يسيراً ككسرة حر ونحوها. (السياسة) تصدق بما شاء وجوز بعضهم من الجرّاد؛ لما روى أبو حنيفة عن أبي هريرة: أنه من صيد البحر، فصار إليه من صيد البحر، ودلت مشاهد، والمراد في الحديث مشاركته بصيد البحر في حكم الأول من غير دكاة. من صيد البر عنه كثير من العلماء، ويشكل عليه ما في أبي داود والترمذي عن أبي هريرة قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة، أو عمرة، فاستقلنا رحل من حراد، فجعنا بصره سياطاً وفسياً، فقال لنا رسول الله ﷺ: 'كمود فيه من صيد البحر'. وعلى هذا لا يكون فيه شيء أصلاً، لكن تظاهر عن عمر: إباحة الخراف فيها في 'الموطأ'. [فتح القدير ١٨/٣]

الخنافس هو جمع حفساء. (السياسة) والوزغات جمع ورعة، وهي ساء أقرص. (السياسة)

قول عمر: أخرجه مالك عن يحيى بن سعيد أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب: فسأله عن جرادة قتلها وهو محرّم، فقال عمر بكعب: تعال حتى نحكم، فقال كعب: درهم، فقال عمر: ثلث درهم، الدرهم لنمرة خير من جرادة. [ص ٤٤٨، باب فدية من أصاب شيئاً من الجرّاد]



واسم الكلب لا يقع على السبع عرفاً، والعرف أملك، ٢٠٠ لا حرم **شاة**، وقال زفر ٢٠٠. تجب بالغة ما بلغت؛ اعتباراً بما كُول اللحم. ولنا: قوله "الضبع صيد وفيه الشاة"، ولأن اعتبار قيمته لمكان الانتفاع بجلده، لا لأنه محارب مؤد، ومن هذا الوجه لا يزداد على قيمة الشاة ظاهراً. ٢٠٠ ميسال **السبع** على حرمه فليس له حرم،

واسم الكلب الخ هذا جواب عن قول الشافعي وكذا سم الكلب إ.ح. (سنة) ظاهر تخصيصه بالعرف أنه يقع عليها لغة صريحة حقيقة، وعلى هذا لتقدير سم مقصود الشافعي، فإن حصاب كان مع أهل لغة ولم يثبت فيه تخصيص من شرح بغير السبع بل ثبت استعماله فيه على ما سمعته عنه من قوله أنهم سخط عنه كتب فافترسه سبع، فالأولى مع وقوعه على السباع حقيقة معه، ونقط كُتب في دعائه **عنه** مستعمل في المعنى المجازي. [فتح القدير ٢٠/٣]

**والعرف أملك** أي أصعب لصاحبه وأقوى، فعمل من المثلث كان منكه وبمسكه، ولا يحية إلى لأحر كذا في المغرب. [كفاية ٢٠ ٣ ٢١] **شاة** وشاة مرفوعة؛ تكونه مسنداً إليه، ومعناه: لا جوار بقية الذي لا يؤكل خمه من الصيد قيمة شاة في ظاهر الرواية، وروى الكرخي أنه يقص من الده. [كفاية ٢٠ ٣] **الضبع صيد الخ** والمصنف إن استدل بلفظ سبع فغير ثابت، وإن سدل بلفظ ضبع ساء على أنه سبع عندما وغير مأكول، فتدبر انتهى عن كل كل ذي ناب من السباع، فهو: يجب حمله على أنه كان قدر المال في وقت التخصيص، وإلا يرد المعارضه به وإلى قوله تعالى: **والضبع** على أن المراد قيمة ما قتل من السبع [فتح القدير ٢٠ ٣] **خلده** إد اللحم غير مأكول. (اسباه)

**هذا الوجه** أي بوجه الذي ذكره ديلاً عقلياً (سنة) وذلك لأن زيادة قيمة في الأسد وعهد تعني بآخر الموت به، لا بمعنى الصيدية، وذلك غير معتبر في حق الحرم، فسم يرميه أكثر من شاة. **الساة** كسائر محصورات الإحرام (كفاية) **ظاهراً** أي حسب ظاهر الحال. (سنة) **السبع** وكذا خلاف في غير السباع، إلا أنه ذكر السبع؛ لما أنه الصيال فيه غالباً، كذا في "المبسوط". [النهاية ٣٣٩/٤]

وفي بعض نسخ سبع وليس معروف بل المعروف حديث جابر. [فتح القدير ٢٠ ٣] حديث جابر أخرجه أبو داود في سنة عن جابر بن عبد الله قال: سألت رسول الله عن ضبع فقال: **هو** **ويجعل فيه كرش إذا صاده أحرم**. [رقم: ٣٨٠١، باب في أكل الضبع]





له: أنه ألوف مستأنس، ولا يمتنع بجناحيه لبطؤ فحوضه، ونحن نقول: الحمام متوحش بأصل الخنقة ممتنع بطيرانه، وإن كان بطيء النهوض، والاستئناس عارض فلم يعتبر. **وكذا إذا قتل ضيياً مستأنساً:** لأنه صيد في الأصل، فلا يبطله الاستئناس. كالبعير إذا نذَّ <sup>لأنه عارض</sup> لا يأخذ حكم الصيد في الحرمة على المحرم. **وإذا دبح الحرام صيداً:** فيصح ميتة لا يحل أكلها، وقال الشافعي **ميتة** يحل ما ذبحه المحرم لغيره؛ **لأنه عامل له**، فانتقل فعله إليه. ولنا: أن الذكاة فعل مشروع وهذا فعل حرام، فلا يكون ذكاة كذبيحة الجوسي؛ وهذا لأن المشروع هو الذي قام مقام المئز بين الدم واللحم تيسيراً <sup>استمير</sup>

**ونحن نقول الخ** تقريره: الحمام متوحش بأصل الخنقة ممتنع بطيرانه، وكل ما هو كذلك فهو صيد. [العناية ٢٢٣] **والاستئناس عارض** كالظبي وحمير الوحش. (السيدة) **وكذا** أي وكذا يجب إخراج. (السيدة) **إذا بد** أي إذا ضر، لأن لدود لا يجرح عن حكمه أهياً. (السيدة) **ميتة**. وكذا ما دحه خلال في الحرم (النهاية) **لأنه عامل له الخ** وهذا التعبير يشير إلى أن إلام في - غيره - تتعق بقوة: دحه، وهكذا ذكره أيضاً في الإيصاح لا بقوة. يحل، ولكن ما ذكر في 'المسبوح' يدل على أنه حلال لغيره، سواء دحه لأجل غيره أو لأجل نفسه، وهل هو ميتة في حق غيره، فعنه قولان في الحديد: يكون ميتة، وإن قل مائث وأبو حيفة **ميتة**. لأن دحه لا يقيد الحل كدبح المرتد، وفي القدح: يحل لغيره، وفي السروجي في 'شرح المهذب' سووي: ذبيحة المحرم حرام عليه بلا خلاف، وفي تحريره على غيره قولان: الحديد تحريره وهو الأصح عند أكثرهم، وفي مقدم: حله وصححه كثير منهم. [البداية ٣٤٢-٣٤٣] **فانتقل فعله إليه** أي فانتقل فعل المحرم الدابح إلى ذلك الغير الذي دحه لأجله فكأنه لم يدحه، بل دحه ذلك الغير، فيحل لملك الغير أكله. **فعل مشروع** بالاتفاق، ودبح المحرم ليس بفعل مشروع بالنص، قوله تعالى: **ولا تأكلوا مما أكلوا** سماه قتلاً، دون الدبح أو الذكاة إشارة إلى أنه لا يوجب الحل [العناية ٢٣٣] **وهذا** أي كون دبح المحرم حراماً. (السيدة) **تيسيراً** لأن الدبح لا يبين خروج كل ادم استحسن لمير بحيث من الصيد؛ لأن أمية حرم باعتباره احتلاص ادم المسفوح باللحم؛ إلا أن اشترع أقام الدبح مقامه تيسيراً، ولهذا لو دبح وم يسل الدم يحل أكله، ولو دبح الجوسي وسال الدم لم يحل أكله، فينتفي ما لم يكن مشروعاً على أصل القياس [السيدة ٣٤٣-٣٤٤]

دست لعل

فعدم إعدامه أي بعدم ميرسب عدم كونه مشروعاً، فيما لم يحقق ميرسب عدم وإنجاء كراهياً لا اختلاط دمه مع لحمه، كما في المنخقة. (النهاية) **ذلك**: أي من الذي ذبحه. (البيان)

**وكذا** لا يخفى على هذا خلاف من في حصة وصاحبه فيما إذا كان من صبي عدم أدى حراً، فعنده يجب ما كان، وعنده لا يجب عليه إلا الاستعانة. ثم إذا كان قساً أو حراً دخل ما إذا كان في صلبه الجزء بالاجماع، وبه صرح في 'المختلف'، وقول الشافعي مثل قوله. [النهاية ٣٤٣/٤ - ٣٤٤]

**حرمة** أي حرمة لسوء الأكل محرم ساج. (نسخة) **كما ذكر** من أن مدحج ميتة (سنة)

**هذه** **بسط** ح وذلك لأن حرمة باعتبار كونه ميتة، وكونه ميتة باعتبار خروج صبي عن المحية، والدابع عن الأهلية، وكل ذلك باعتبار الإحرام، فكانت الحرمة مضافة إلى الإحرام هذه الوسائط، فكان تناول محظور إحرامه، فيجب الجزء. (النهاية)

**محرم** حر حر حر عن فيس أي يوسف ومحمد **عليه** أي على صبيده (سنة) **أحر** يعني أن يكون الاصطيد له سواء أمره بذلك أو لم يأمره. (الغنية)

له: قوله **"لا بأس بأكل المحرم لحم صيد ما لم يصدّه أو يصاد له"**. ولنا: ما روي أن الصحابة **"تذكروا لحم الصيد في حق المحرم، فقال **"لا بأس به"**، واللام** فيما روي لام تمليك، **فيحمل على أن يُهدى إليه الصيد دون اللحم، أو معناه: أن يُصاد بأمره. ثم شرط عدم الدلالة وهذا تنصيص على أن الدلالة محرمة، قالوا: فيه روايتان، ووجه الحرمة حديث أبي قتادة وقد ذكرناه.**

**و يصاد له**، أو هما بمعنى أن لا بأس بأن يصاد به (يكفّره) **لا بأس به**، وهم مخالف لنقص ما ذكره المصنف، فإن قوله لا بأس به، يحذف قوله فأمرنا من حيث ينقص، وإن كانا في حقيقة بمعنى واحد. (سأيه) **في سببه** هذا جواب عن حديث بني روه مائة **وورد باللام في قوله: أو يصاد به،** فزعم المصنف أنه لام تمليك. (البنية)

**فيحمل على** **أح** لأن تمتص الصيد ثم يتحقق فيما أُهدى به المحرم لا فيما أُهدى به لحمه، لأن اللحم يسمى صيداً حقيقة، فافهمي حديث حرمة دون صيد على محرم. (سأيه ٤ ٣٤٦)

**و معناه** هكذا ذكره الصحاوي **سرمه** أي شرط العدوي في قوله: **إذا** بدل المحرم. (البنية)

**هذا يستلزم** أي شرط عدم بدالة عن العدوي نص على أن محرم إذا دل حلالاً على صيد الحن، فدخه الحلال يكون اللحم حراماً لا يخل له أكله. (سأيه) **فلو** أي قل منأخرون من أصحاب أبي حنيفة في تحريم اصطاده حلال بدلالة المحرم روايتان في رواية بحر، وفي رواية لا حرم. قلت: روايه حرمة رواية الصحاوي ورويه عدم الحرمة روايه أبي عبد الله الأخرجاى [سأيه ٤ ٣٤٧]

**وقد ذكرناه** في باب الإحرام بقوله: **هل أشربه هل دسم هل أسلم** (سأيه)

أخرج سمردي في 'جامعه' عن حابر بن عبد الله عن أبي قال: **لو** **لم تصبده أو يصد لكه**. [رقم: ٨٤٦، باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم]

أخرجه محمد بن الحسن شيباني في 'كتاب الآثار' عن صحبه بن عبد الله **لو** **لحم الصيد يأكله المحرم فأمرنا بأكله**. [رقم: ٣٦١ / ٢٤١، باب الصيد في الإحرام]



وهل يجزئه الهدي؟ ففيه روايتان. ومن دخل الحرم بصيد: فعليه أن يُرْسَده فيه إذا كان في يده. خلافاً للشافعي رحمته، فإنه يقول: **حقُّ الشرع لا يَظهر في مملوك العبد؛ لحاجة العبد.** ولنا: أنه لما حصل في الحرم وجب ترك التعرُّض لحرمة الحرم؛ إذ صار هو من صيد الحرم، فاستحق الأمن؛ لما روينا. فإن ناعه: **ردُّ البيع فيه إن كان قائماً؛ لأن البيع لم يجز؛ لما فيه من التعرض للصيد، وذلك حرام، وإن كان قائماً، فعليه الخراء؛ لأنه تعرَّض للصيد بتفويت الأمن الذي استحقه، وكذلك بيع آخره الصيد من محرم أو حلال؛ لما قلنا.**

**ففيه روايتان** في رواية لا، فلا يتأدى بالإراقة، بل لا بد من انصدق بنحمة بعد أن تكون قيمة الدحم بعد الدبح مثل قيمة الصيد، لا إذا كان دونه، وسواء سرق المذبح وجب أن يقيم غيره مقامه؛ لأنه لا مدخل بالإراقة في عرامات الأموال، وفي أخرى يتأدى فتكون الأحكام المذكورة على عكسها. (فتح القدير) **بصيد: أي وهو حلال حتى يظهر خلاف الشافعي** - رحمته - فإنه لو كان محرماً وجب إرساله بمجرد الإحرام اتفاقاً. [فتح القدير ٣/ ٢٩] **للشافعي** - رحمته - قاسه على الاسترقاق. (فتح القدير)

**حق الشرع لا يظهر إلخ** لأن حق الشرع إنما يثبت في إباحة دون المملوك كالأشجار، فإن ما يسته أساس منها لا يثبت فيها حرمة الحرم. (النهاية) **لما حصل في الحرم إلخ** الحاصل: أن حرمة الحرم في حق الصيد كحرمة الإحرام، فكما أن الحرمة بسبب الإحرام ثبت في حق الصيد المصنوع، فكذلك الحرمة بسبب الحرم. (النهاية) **إذ صار إلخ**: تعييل ثانٍ لوجوب الإرسال، وفي نسخة الأتراري تحطه إذ هو من صيد الحرم بكلمة إذ التي هي لتعجيل، وقال: قوله: إذ صارت من صيد الحرم تعييل لوجوب ترك التعرض، وكلمة هو راجع إلى الصيد. وقال الأكمل أيضاً ما يقوي كلامه [السيرة ٤/ ٣٥٠]

**لما روي** وهو قوله رحمته 'ولا يهر صيدها' (السيرة) **رد البيع فيه** سواء ناعه في الحرم، أو بعد ما أخرج إلى الحل؛ لأنه صار بالإدخال من صيد الحرم. فلا يحل إحراجه بعد ذلك. [فتح القدير ٣/ ٣٠] **وكذلك** أي يرد البيع إن كان قائماً وتحت القيمة إن كان قائماً؛ لما قلنا: إن البيع لم يجز؛ ما فيه من التعرض للصيد. [الكفاية ٣/ ٣٠] **لما قلنا**: إشارة إلى قوله: لأن البيع لم يجز. (العناية)



لزمه إرساله لكن على وجه لا يضيع. قال: فإن أصاب حلال صيدا ثم أحرم، فأرسله من يده عبثا بضم عينه. وقال: لا يصح. لأن المرسل أمر بالمعروف ناه عن المنكر، وما على المحسنين من سبيل. وله: أنه منك الصيد بالأخذ ملكا محترما، فلا يبطل احترامه بإحرامه، وقد ألتفه المرسل فيضمه، بخلاف ما إذا أخذه في حالة الإحرام؛ لأنه لم يملكه، والواجب عليه ترك التعرض، ويمكنه ذلك بأن يُحْيِيه في بيته، فإذا قطع يده عنه كان متعديا، ونظيره الاختلاف في كسر المعارف. وإن أصاب محرما صيدا، فأرسله من يده عبثا: لا يصح عنه بالاتفاق؛ لأنه لم يملكه بالأخذ، فإن الصيد لم يبق محلا للتملك في حق المحرم؛ لقوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾.

وحد لا يصح بأن يحبه في بيته. (العدية) لأن إصاعة ما حرام عليه. (الساية) أمر بالمعروف لأن المرسل واجب عنه. (الساية) عن المنكر لأن عدم إرسال حرام عنه، فكان مقصدا محسنا، فلا يكون صامتا. (الساية) من سبيل لأنه فعل ما فعله طيب ليرضى الله تعالى، وما لأحد سبيل إلى مع الحسن من إحسانه. (الساية) منك محترما احترام عما يد أحده محرما، فإنه لا يملك الصيد، ولمنك لمحترم لا يبطل بالإحرام، وإنما قصد به منك محترما بديل أن حلال يد أحد لصيد، ثم أحرم فأرسله، ثم حل فوحده في يد غيره، كان له الأخذ منه، خلاف ما إذا أخذ لصيد، وهو محرم، ثم أرسله، ثم حل من حرمة، فوحده في يد غيره، لا سبيل له عنه [العناية ٣١٣] عليه أي على حلال الذي أحرم. (النهاية)

فقطع أي ذلك الغير المرسل. عنه أي يد المالك عن الصيد المعارف قال قوم من أهل سعة: هو اسم جمع العود والصور وأشباههما، وقال آخرون. من المعروف حتى ستخرجها أهل ليمس، في ديون الأدب: المعروف ضرب من الصابير يتحده أهل ليمس. بالاتفاق بين أبي حنيفة وصاحبيه [الساية ٤: ٣٥٤] لقوله تعالى. وحرّم عليكم الخ. وأحرمة إذا أصيبت إلى الأغصان جرح على عن التحية، كما في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ﴾. [الكفاية ٣١/٣]

فصار كما إذا اشترى الخمر، من ماله حر في يده، يعني كل واحد منهما حر؛ لأن الآخذ متعرض للصيد الآمن، والقاتل مقرر لذلك، والتقدير كالابتداء في حق التضمنين، كشهود الطلاق قبل الدخول إذا رجعوا، ورجع واحد على نفسه. وقال زفر لا يرجع؛ لأن الآخذ مؤاخذ بصنعه، فلا يرجع على غيره. ولنا: أن الآخذ إنما يصير سبباً للضمان عند اتصال الهلاك به، فهو بالقتل جعل فعل الآخذ علة،

فصار كما إذا اشترى احمر يعني إذا اشترى نسيم لحم لا يمكنها، فإذ أتمتها آخر لا ضمان عنه. لأنها حرام عينها؛ وقوله " حرمت احمر لعينها "، فكذا إذا أرسل صيد احمر؛ لأن بصيد حرام عنه لعينه، فلا يجب الضمان [الساية ٤/٣٥٤] في يده أي في يد احمر. (النسابة) مهملتا أي من واحد وقاتل. (سأه) معرض للتصد وانعصر أنه من محصورات الإحرام بوجهة البحر، (لعاية) كشهود الطلاق الخ لأهم يصمون ثم قرروا شهادتهم ما كان على شرف استقوص بتمكين ابن الزوج على ما عرف. [البنية ٤/٣٥٥]

وقال زفر فت فيه إشارة إلى أن يوسف ومحمد قد وافقا حبيفة في رجوع الآخذ على القاتل فيما إذا كانا محرمين. إنما الخلاف فيه لزفر، ولكن ذكر الشارح نقلاً عن "الإيضاح" أن الاتفاق بين عمائد الثلاثة في رجوع الآخذ على لقاتل إنما هو فيما إذا كانا حلالين، أحدهما صائد صيد حرم، وقتنه الآخر، وأما إذا كان محرمين، فالرجوع مذهب أبي حنيفة. وعندهما لا يرجع، لهم إلا أن يرد المحرم في قوله: وإن أصاب محرم، وقوله: وإن قتله محرم آخر لدخول في حرم عقد لإحرام أوله، وحينئذ يكون الرجوع بالاتفاق. بصنعه: وهو تعرضه للصيد الآمن. (البنية)

على غيره لأنه يستمر تسييل الرجوع مبرره لذلك بواسطة ضمان، ولصيد غير قابل ضمان في حق احمر [ساية ٤/٣٥٥] للضمان عند اتصال الخ والتوجه قبل قتله حصص رساله وخمسة. (فتح عقدير) فهو بالقتل جعل الخ وإن لم يموت بعد القتل بد، محترمة، ولا منك، فإن المتعلق به ضمان يجب لذي اليد ومنه، ومنه ابتداء من ملكه ويده، وهذا الواجب عليه ليس لا الرجوع بما عزمه؛ لكونه ليس فيه، فيه موطن تنفوته إذا معتبره، كما في عصب اندر إذا قتله إنسان في يد عاصمه، فأدى اعاصب قيمته. [فتح القدير ٣/٣٢]



فيكون في معنى مباشرة علة العلة، فيحال بالضمان عليه. فإن قطع حشيش الحرم. أو شجره يست تمسكه، وهو مما لا ينسب للناس. فعنه فمنه إلا فيما جف منه؛ لأن حرمتها ثبتت بسبب الحرم، قال سفيان: "لا يُختلى خلالها، ولا يُعْضَد شوكتها" \* ولا يكون للصوم في هذه القيمة مدخل؛ لأن حرمة تناولها بسبب الحرم لا بسبب الإحرام، فكان من ضمان المُحال على ما بينا، ويصدق نفسه على الفقر. وإذا أداها: ملكه كما في حقوق العباد. ونكره بعده بعد نقص؛ لأنه ملكه بسبب محذور شرعاً، فلو أُطلق له يبعه لتطرق الناس إلى مثله، إلا أنه يجوز البيع مع الكراهة، بخلاف الصيد،

**حشيش الحرم الح:** وحاصل وجوه المسئلة: أن الدابت في الحرم إما إدحر أو غيره. وقد جف، أو اكسر، أو يس واحداً منها، فلا شيء في الأول. وأما الثاني: وهو ما يس واحد منها، إما أن يكون أسته اساس أو لا، فالأول لا شيء فيه أيضاً سواء كان من حس ما يسته الناس عادة أو لا، والثاني: وهو ما لا يسته الناس بل يست بنفسه، إما أن يكون من حس ما يستونه أو لا، فلا شيء في الأول، والثاني هو الذي فيه الجزاء. [فتح القدير ٣/٣٣] الناس: كشجرة أم غيلان والأثل. (البنية)

**فما جف منه** يعني لا يجب عليه شيء في قطع ما جف منه أي يس. (الساية) **حرمتهما** أي حرمة حشيش الحرم، وحرمة شجره. (البنية) **لا يختلى خلالها** الحديث، فالحلي هو الرطب من الكلاء، وكذا اشجر اسم بقائه الذي خيث يمو، فإذا جف فهو حطب، والشو لا يعارصه؛ لأنه أعم يقال على الرطب والخاص. [فتح القدير ٣/٣٣] **ما يسا:** أشار به إلى قوله: والصوم يصح جراء الأفعال، لا ضمان من ضمان الحال. (الساية) **وإذا أداها.** أي إذا أدى انقاص قيمة اشجر إلى الفقراء ملكه أي ملك اشجر. كما في حقوق العباد، كالعاصب إذا أدى قيمة المعصوب إلى مائة مائة المعصوب. [الساية ٤/٣٥٧] **إلى مثله:** ولا يبقى أشجار الحرم. (البنية)

\* أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ يوم الفتح: فتح مكة لا يحد - إلى أن قال -: لا يُعْضَد منه شيء، ولا يقر صيده، ولا يقطع قصده، ولا يمس من دمه، ولا يُختلى خلالها. [رقم: ٣٣٠٢، باب تحريم مكة وتحريم صيدها]



والقطع بالمشافر كالقطع بالناجل، وحمل الحشيش من الحِلِّ ممكن فلا ضرورة، بخلاف الإذخر؛ لأنه استثناه رسول الله ﷺ فيجوز قطعه ورعيه، وبخلاف الكمأة؛ لأنها ليست من جملة النبات. وكل شيء فعندنا **مما ذكرنا** من عدم منفرد به، فعند دمان: دم ححب، ودم نعس، وقال الشافعي: دم واحد؛ بناءً على أنه مُحَرَّم بإحرام واحد عنده، وعندنا بإحرامين، وقد مرَّ من قبل. قال: **لا أن يتجاوز المقام** من عدم منفرد به، فالحج، فمفردة دم واحد، خلافاً لزرقي.

والقطع الح: هذا جواب عما يقال: نص في الفصع لأي رعي، ومشافر: جمع مشفرة، ومشفر: سحر كخضفة من الفرس، والشفر من الإنسان، واسحل جمع محل بكسر الميم، وهذا الحديد الذي يخصده الرع. [الناية ٤: ٣٥٩، ٣٦٠] وحمل الحشيش من الحِلِّ جواب عن قول أبي يوسف: لأن فيه ضرورة. (الناية) الإذخر: هذا جواب أيضاً عما يقال: ما زال لإذخر م جرم رعيه ولا ضرورة فيه، فأجاب بقوله: خلاف لإذخر. [الناية ٤: ٣٦٠] وخلاف معصوف على قوله: خلاف لإذخر الكمأة: نصح كفاف وسكوب الميم وفتح همزة، وهو شيء مودع في لأرض يست من ماء سماء، لا من الأرض والست يست من الأرض ومائها كذا قال في الكافي. **مما ذكرنا** يعني من حديث (الناية) الشافعي: وبه قال مالك وأحمد في أظهر الرويتين عنه. (الناية) عنده: لأن إحرام عمرة دخل في إحرام الحجة عنده، حتى أن القارن يطوف طوافاً واحداً، وسعى سعيين. [الناية ٤: ٣٦١] قل في باب القرون. (الناية) يتجاوز المقام الح: وفي بعض نسخ المقدوري: إلا أن يجوز من باب المنفعة، والأو من باب تتاعل، وهذا استثناء من قوة. فعليه دمان، أي على القارن دمان في كل موضع يجب فيه على المفرد دم إلا في صورة وحده، وهي أن يجوز مبقات غير محرم أي حل كونه غير محرم بالعمرة أو حج فيرمه دم واحد، وفي بعض نسخ: فيرمه بثلث دم واحد. [الناية ٥: ٣٣٠] خلاف لزرقي: لأنه أحر الإحرامين جميعاً من المبقات، فيرمه بكل إحرام دم، لا ترى أن قدر إد ارتكك سائر المحظورات يجب عليه دمان. (النهاية)

أحرجه مستم في صحيحه عن ابن عباس: وفيه: فقال العباس: يا رسول الله! لا لإذخر، فإنه يقينهم وليوثهم، فقال: إلا الإذخر. [رقم: ٣٣٠٢، باب تحريم مكة وتحريم صيدها]

لما أن المستحق عليه عند الميقات إحرام واحد، وتأخير واجب واحد لا يجب إلا جزاء واحد. وإذا أسرك محرمان في قتل صيد: فعلى كل واحد منهما حرء كامل؛ لأن كل واحد منهما بالشركة يصير جانياً حنايةً تفوق الدلالة، فيتعدّد الجزاء بتعدد الحناية. وإذا أسرك حلالان في قتل صيد حرء: فعليهما جزاء واحد؛ لأن الضمان بدل عن أهل لا جزاء عن الحناية، فيتّحد باتحاد المحل، كرجلين قتلًا رجلاً خطأ: يجب عليهما دية واحدة، وعلى كل واحد منهما كفارة. وإذا ساع أحرم الصيد أو ابتاعه، فالبيع باطل؛ لأن يبيعه حيّاً تعرّض للصيد الآمن، ويبيعه بعد ما قتله بيع ميتة.

المسحوق عليه هذا وجه مذهب وقتصر عليه ولم يذكر وجه قول من ضعف كلامه في هذه المسئلة. (فتح بقدير) إحرام واحد سحج وعمرة كليهما، لا ترى أنه هو أحرم بعمرة عند الميقات، ثم أحرم سحج بعد ما حاور ميقات كان حائراً، ولا شيء عليه مع أنه قارن أبص. [العناية ٣/ ٣٦٦] حراء واحد بخلاف سائر مبيقات، فإنه صار حديته مرتكباً لمخطورة إحرامين. (مسئلة) كامل وقال الشافعي: عليهما حراء واحد؛ لأن من أضاعه لا اعتبار لمحل، وعن هذا قال: ليس الذي لم يتصل فعنه بأهل لا يرميه شيء، وأهل هب وحده فلا يرميه إلا جرء واحد [مسئلة ٣/ ٣٦٦] يصير حايماً فتعدد الفعل بتعدد حراؤه، فيجعل في حق كل واحد منهم كأنه سب مع غيره، كما في كفارة قتل ولقصاص. (النهاية) نفوق الدلالة فلا تصاه بأهل دونه، وإذا كان كل واحد منهما حايماً تلك الجناية كانت اجنبية متعددة، وتعددتها يوجب تعدد الجزاء لا محالة [العناية ٣/ ٣٦٦-٣٧٧] فعليهما حراء واحد وهو اشترط محرمين ويحبون في قتل صيد أحرم وحج حراء واحد. يقسم على عددهم، ويجب على كل محرم مع ما حصمه من دية حراء كامل، وإن كان معهم لا يجب عليه قصي وكفر، يجب على حلال بقدر ما يخصه من القسمة لو قسمت على الكل. [فتح بقدير ٣/ ٣٦٦] دية واحدة. لأنه لا ضمان لأهل (سأله) كفارة لأنها صمد الفعل. (السانة) ابتاعه أي استره (السأله) فالبيع باطل لأن بصيد في حقه محرم العين، فلا يكون مالاً متقوماً كالخمر، فهذا لا يجوز شراؤه أصلاً، سواء شره من محرم أو حلال. (النهاية) الآمن: وكلاهما باطل فيكون أبيع باطلاً. (مسئلة)

ومن أخرج صبيّة من الحرم فولدت أولاداً، فمات هي وأولادها؛ فعبد حرّ وهنّ؛ لأن الصيد بعد الإخراج من الحرم بقيّ مستحقّاً للأمن شرعاً، ولهذا وجب ردُّه إلى مأمته، وهذه صفة شرعية، فتسري إلى الولد، فإن دنا حرّاًهما، ثم ولدت؛ ليس عنه حرّاً أولد؛ لأن بعد أداء الجزاء لم تَبَقْ أمانة؛ لأن وصول الخلف كوصول الأصل، والله أعلم بالصواب.

ومن أخرج وهو حلال أو محرم. (فتح القدير) ولهذا أي ولأجل استحقاقه الأمن شرعاً. (إساية) وهذه أي كونه مستحقاً للأمن بالرد إلى المأمن. (فتح القدير) صفة شرعية واحاصل: أن صفة استحقاق الأمن صفة شرعية كإبرق والحرية، فتسري إلى الولد عند حدوثه كسائر الصفات الشرعية، فيصير حصان رد الولد مستمراً، وإذا تعيق حصان ارد كان الإمساك تعرضاً له ممنوعاً، فإذا اتصل الموت به ثبت الصمان، بخلاف ولد المعصوب؛ لأن سب الصمان الغصب، وهو إزالة اليد، ولم توجد في حق الولد. [فتح القدير ۳/ ۳۸] الخلف: وهو القيمة إلى الفقراء. (البنية)

## باب مجاوزة الوقت بغير إحرام

ورد في نسخة سبل بن عامر فأحرم عبده، فإن رجع إلى دات عرق دلى.   
 فصل عنه دم، وإن رجع إلى مكة، وحلف عبده، فمعه دم.   
 وهذا عند أبي حنيفة . . . وقالوا: إن رجع إليه مُحَرَّمًا، فليس عليه شيء لئى أو لم يلب،   
 وقال زفر . . . لا يسقط، لئى أو لم يلب؛ لأن جنائته لم ترتفع بالعود، وصار كما إذا   
 أفاض من عرفات ثم عاد إليه بعد الغروب. ولنا: أنه تدارك المتروك في أوانه، وذلك قبل   
 الشروع في الأفعال فيسقط الدم، بخلاف الإفاضة؛ لأنه لم يتدارك المتروك على ما مرَّ.   
 في حديث

مجاوزه الوقف الخ قال صاحب 'النهاية' . . . لما ذكر باب احديات وأنواعها أعقبه ذكر باب مجاوزة   
 الوقت بغير إحرام؛ لأن هذا من احديات أيضاً إلا أن هذا قبل الإحرام. [عبارة ٣ ٣٩] بنى عامر هو موضع   
 قريب من مكة داخل الميقات خارج الحرم. (الساية) إلى دات عرق اختصاص بدت عرق؛ بظاهر حال   
 الكوفي، وإلا فالرجوع إليه وإلى غيره من المواقف سواء في سقوط الدم في طهر أو روية. [الساية ٤/٣٦٦]   
 وهذا عند أبي حنيفة . . . الحاصل: أن الآفاقي إذا وصل إلى ميقات من موقيت الآفاقيين، فيما أن يكون   
 بعد ميقات آخر في صريقه أو لا، فإن كان حار به مجاورته إلى ميقات الأخير، وإن لم يكن وحب عليه   
 الإحرام منه، كميقات الأخير فإن لم يحرم حتى جاوره، فإن عاد قبل استلام الحجر إلى ميقات، فلي عبده،   
 سقط عنه دم المجاورة، وإن لم يلب لا يسقط عند أبي حنيفة . . . وعندهما يسقط وإن لم يلب، وعند زفر:   
 لا يسقط وإن سى فيه. [فتح القدير ٣ ٣٩-٤٠] وقالوا به قال الشافعي . . . في قول. (الساية)   
 زفر وبه قال مالك والشافعي . . . في قول. (الساية) حاسه هو ترك الإحرام من ميقات. (الساية)   
 المتروك قضاء حق الفائت. (الساية) الاقاصه جواب عن قول زفر . . . كما إذا أفاض. (الساية)   
 لأنه لم يتدارك المتروك لأن المتروك هناك استدامة الوقوف إلى غروب الشمس، وهو بعوده لم يتداركه   
 في وقته، حتى قال بعضهم: لو عاد قبل غروب الشمس يسقط عنه الدم. [الكفاية ٣، ٤٠]

غير أن التدارك عندهما بعوده محرماً؛ لأنه أظهر حق الميقات كما إذا مرَّ به محرماً ساكناً، وعنده: بعوده محرماً مُلَبَّياً؛ لأن العزيمة في الإحرام من دَوْرَةِ أَهْلِهِ، فإذا ترخَّص بالتأخير إلى الميقات: وجب عليه قضاء حقه بإنشاء التلبية، فكان التلافي بعوده ملَبَّياً، وعلى هذا الخلاف إذا أحرم بحجَّة بعد المجاوزة مكان العمرة في جميع ما ذكرنا، ولو عاد بعد <sup>عن الميقات</sup> ما ابتدأ بالطواف واستلم الحجر لا يسقط عنه الدم بالاتفاق. ولو عاد إليه قبل الإحرام <sup>إلى الميقات</sup> يسقط بالاتفاق، وهذا الذي ذكرنا إذا كان يريد حجَّ أو العمرة، فإن دخل البستان لحاجة: فدخل مكة بغير إحرام، ووفقه <sup>ميقاته</sup> سبل، وهو وصاحب سبل سواء؛ لأن البستان غير واجب التعظيم، فلا يلزمه الإحرام بقصده، وإذا دخله التحق بأهله،

غير أن التدارك أشار به إلى أن التدارك هل يحصل بمجرد العود أو مع التسمية، فقال: إن التدارك عندهما أي عند أبي يوسف ومحمد... لعوده خلاف كونه محرماً؛ لأنه أظهر حق الميقات وهو مجاوزته. [الساية ٤/٣٦٧] كما إذا مرَّ به محرماً ساكناً فلا يلزمه شيء. [الساية ٤/٣٦٧] يعني أن الواجب عليه هو أن يكون محرماً عند الميقات، لا أن يشيء الإحرام عنده. ألا ترى أنه لو أحرم قبل أن ينتهي إلى الميقات، ثم مر بالمقات محرماً، ولم يسب عند الميقات، لا يلزمه شيء، وعنده بعوده ملَبَّياً محرماً؛ لما أنه ما انتهى إلى الميقات حلالاً وجب عليه التسمية عند الميقات والإحرام، فإذا ترك ذلك بالمجاوزة حتى أحرم وراء الميقات، ثم عاد، فإن لم يأتى بجميع ما هو المستحق عليه، فيسقط عنه، وإن لم يلب لم يأت بما يستحق عليه، فكذا لا يسقط عنه الدم ما لم يلب. (النهاية) بإنشاء التلبية: أي قضاء حق الميقات بالإتيان بالتسمية. (البناءة)

الخلاف بين أبي حنيفة... وصاحبيه. بالاتفاق: أي باتفاق علمائنا والشافعي في قول ومالك وأحمد. (الساية) حاجة: كالتجارة وغيرها. بغير إحرام: كما يجوز للسبلي. (الساية) وهذا هو الحيلة لما أراد دخول مكة من أهل الآفاق بغير إحرام، كذا في 'الكافي'. وهو مشكل؛ لأن من أراد دخول مكة من أهل الآفاق، لا يحل له التجاور من الميقات بغير إحرام. بأهله: أي أهل البستان سواء بوى الإقامة خمسة عشر يوماً أو لم يتو. (البناءة)

وللبستاني أن يدخل مكة بغير إحرام للحاجة، فكذلك له، والمراد بقوله: ووقته البستان  
 جميع الحل الذي بينه وبين الحرم، وقد مر من قبل. فكذا وقت الداخل الملحق به. **فـ**  
**أحرما من الحل.** وهو عرفه: **مـ** كى عسى سى، يريد به البستاني والداخل فيه؛  
 لأنهما أحرما من ميقاقهما. **ومن دخل مكة بغير إحرام، ثم خرج من عامه ذلك** أى  
**هو الحل.** وأحرمة حجة عليه: **أجزأه ذلك من دخول مكة بغير إحرام.** وقال زفر  
 لا يجزيه، وهو القياس؛ اعتباراً بما لزمه بسبب النذر، وصار كما إذا تحولت السنة.  
 ولنا: أنه تلافي المتروك في وقته؛ لأن الواجب عليه تعظيم هذه البقعة بالإحرام،

له أي الذي دخل سنان حاجته. (ساية) **يقول:** أي يقول محمد في الجامع الصغير. (الساية)  
 أحرم أي استثنى واستحق به. (ساية) **احل** الذي بين المواقيت وبين الحرم. (ساية)  
**نحوه عند.** يعني حجة لإسلام أو حجة مسورة أو عمرة مندورة. (ساية) **أجزأه ذلك** يعني يسقط عنه  
 ما وجب عليه من العمرة أو الحجة بسبب دخول مكة بغير إحرام. [البنية ٤/٣٦٩-٣٧٠]  
**بغير إحرام** الأفاقي إذا دخل مكة بغير إحرام، ولزمه سبب دحونه مكة إما حجة أو عمرة عند، خلافاً  
 شافعي - على ما مر، ثم حج من عامه ذلك حجة لإسلام، أو حجة أو عمرة ندرها، سقط به عنه ما  
 رمه سبب دحونه مكة بغير إحرام خلافاً لفرق وفي الطحاوي: الأفاقي إذا حاور الميقات قاصداً مكة  
 بغير إحرام مراراً، فإنه يجب عليه كل مرة إما حجة أو عمرة، ثم يخرج من عامه ذلك من الميقات فأحرمت  
 حجة الإسلام أو غيرها. يسقط عنه ما وجب عليه لأجل محوارة الأخيرة، ولا يسقط عنه ما وجب عليه  
 لأجل محوارة قننها، لأن الواجب قبل الأخيرة صدر ديناً، فلا يسقط إلا بتعيين ساية. [الكفاية ٣/٤١-٤٢]  
**اعساراً الخ** أي فإنه إذا كان عليه حجة وحجت بالندر، وحج حجة الإسلام، فإنه لا يسقط بها المنذور،  
 فكذلك ههنا. والجامع أن كل واحد منهما وجبة بسبب غير سبب الأخرى. [الساية ٤/٣٧٠]  
**السنة:** ثم حج حجة الإسلام، فإنه لا يقوم مقام ما لزمه بدخول مكة بلا خلاف. (العناية)  
**ولنا:** وهو وجه الاستحسان. (العناية) **وقته:** وهو السنة التي دخل فيها مكة. (العناية)



كما إذا أتاه محرماً بحجة الإسلام في الابتداء، بخلاف ما إذا تحولت السنة؛ لأنه صار ديناً في ذمته، فلا يتأدى إلا بإحرام مقصود، كما في الاعتكاف المنذور، فإنه يتأدى بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني. ومن حور الوقت، فحرم بعينه وفسدها: مضيها وقضاها؛ لأن الإحرام يقع لازماً، فصار كما إذا أفسد الحج، وليس عليه دم لترك الوقت. وعلى قياس قول زفر لا يسقط عنه، وهو نظير الاختلاف في فائت الحج إذا جاوز الوقت بغير إحرام، وفيمن جاوز الوقت بغير إحرام،

في الاستدلال يعني من أول الأمر، فإنه يعرفه عن حجة الإسلام التي نوى وعما لزمه بدخول مكة. (السياسة).  
 بخلاف الحج جواب عن قياس زفر. كما في الاعتكاف المنذور الحج أي كما إذا بدر أن يعتكف شهر رمضان هذا، فإنه يتأدى بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني يعني إذا لم يعتكف شهر رمضان الذي بدر فيه الاعتكاف. حتى جاء رمضان العام الثاني، فصامه فاعتكف فيه قضاء عما عليه لم يعتكف؛ لأنه ما لم يعتكف في رمضان الأول صار الصوم مقصوداً، فلا يتأدى إلا بصوم مقصود، كذا هذا. [السياسة ٤/٣٧٠]  
 لازماً أي لا يمكن الخروج عنه إلا بأدلة ما اشترمه من الأفعال وإن أفسد. (الكفاية)  
 وليس عليه دم قيد به؛ لأنه لا يسقط عنه دم الإفساد بالقضاء. (الكفاية) لترك الوقت لأنه إذا فصلها بإحرام الميقات يجر به ما نقص من حق الوقت بالمجاوزة بغير إحرام، فيسقط عنه الدم. كمن سها في الصلاة، ثم أفسدها، ثم قضاها سقط عنه سجود السهو. [النباية ٤/٣٧١]

وعلى قياس قول زفر أي قوله: فيما إذا حاور الميقات ثم أحرم وعاد إلى الميقات، لا يسقط عنه دم المجاوزة، وإن عاد مسياً. [الكفاية ٣/٤٢٢] وهو نظير الاختلاف أي هذا الاختلاف بين زفر وغيره أن الدم الواجب بالمجاوزة عن الميقات يسقط بالقضاء عندنا ولا يسقط عنده، نظير الاختلاف الواقع في فائت الحج إذا جاوز الميقات بغير إحرام، ثم أحرم بالحج، وفاته الحج بفوات الوقوف بعرفات، ويحل بأفعال العمرة، ووجب عليه القضاء من قابل يسقط الدم الواجب بالمجاوزة بغير إحرام لو حوّل القضاء عندنا، خلافاً له. [السياسة ٤/٣٧١-٣٧٢] وليس عطفاً على قوله: في فائت الحج. حاور الوقت الحج أي ونظير الاختلاف أيضاً بينا وبينه فيمن جاوز الميقات بغير إحرام، وأحرم بالحج، ثم أفسد حجه باجماع قبل الوقوف بعرفات، فوجب عليه المضي والقضاء، ويسقط عنه دم المجاوزة عندنا، خلافاً له. [النباية ٤/٣٧٢]



## باب إضافة الإحرام

قال أبو حيفة: إذا أحرم المكي بعمره وصف لها شوطاً، ثم أحرم بالحج: فإنه يرفض الحج، وعنده يرفضه دم، وعنده حجته وعنده: وقال أبو يوسف: يرفضه جميعاً: رفض بعمره أحب إليها ويقتضيه وعنده دم؛ لأنه لا بد من رفض أحدهما؛ لأن الجمع بينهما في حق المكي غير مشروع، والعمره أولى بالرفض؛ لأنها أدنى حالاً، وأقل أعمالاً، وأيسر قضاء؛ لكونها غير مؤقتة. وكذا إذا أحرم بالعمره، ثم بالحج: ولم يأت بشيء من أفعال العمره؛ لما قلنا. فإن طاف للعمره أربعة أشواط، ثم أحرم بالحج: رفض الحج بلا خلاف؛ لأن للأكثر حكم الكل فتعذر رفضها،

باب إضافة الإحرام لما كانت هذه من أهل مكة، ومن مسزته داخل الميقات حنابة، وكذا إضافة إحرام العمره إلى الحجة في الآفاقي عقب باب الحيايات بهذا الباب؛ لكونه نوعاً من الحيايات. [الساية ٣٧٤/٤]

قال أبو حنيفة: الحج حاصل وجوه ما إذا أحرم المكي بعمره، فأدخل عليها إحرام حج ثلاثة: إما أن يدخله قبل أن يطوف، فترفض عمرته اتفاقاً، ولو فعل هذا آفاقي، كان قاراً على ما أسلفناه، أو يدخله بعد أن يصوف أكثر الأشواط، فترفض حجته اتفاقاً. ولو فعل هذا آفاقي متمتعاً، إن كان الطواف في أشهر الحج على ما قدمناه أو بعد أن طاف الأقل، فهي الخلافية، عنده يرفض الحج؛ لما يرم رفض العمره من إبطال العمل، وعندهما العمره؛ لأنها أدنى حالاً. [فتح القدير ٤٣/٣ - ٤٤]

إذا أحرم المكي الحج إما قيد المكي؛ لأن الآفاقي لو أحرم بعمره، فطافها شوطاً، ثم أحرم بحجة يمضي في الحج فيها ولا يرفض الحج؛ لأن بقاء أفعال الحج على أعمال العمره صحيح في حقه عندنا. [الساية ٣٧٤/٤]

أحب إليها لأنها أيسر قضاء وأداء. (الساية) غير مشروع أي عندنا خلافاً لمشافعي ومالك. (الساية)

لكنه بخلاف الحج، فإنه مؤقت بدي الحجة. مؤقتة لأن أدائها يمكن في جميع السنة إلا خمسة أيام يكره فيها. (الساية) وكذلك حرماً الحج وفي عبارته تسامح؛ لأنه عطف بقوله: وكذا المتفق عليه على المختلف فيه. [الساية ٣٧٥/٤] لما قلنا أي قوله: لأنها أدنى حالاً. (الساية) أشواط مراده أكثر من نصف.

كما إذا فرغ منها، ولا كذلك إذا طاف للعمرة أقل من ذلك عند أبي حنيفة - .  
 وله: أن إحرام العمرة قد تأكد بأداء شيء من أفعالها، وإحرام الحج لم يتأكد،  
 ورفض غير المتأكد أيسر، ولأن في رفض العمرة - والحالة هذه - إبطال العمل،  
 وفي رفض الحج امتناع عنه، وعليه دم بالرفض أيهما رفضه؛ لأنه تحلل قبل أوانه  
 لتعذر المضى فيه، فكان في معنى المحصر، إلا أن في رفض العمرة قضاءها لا غير،  
 وفي رفض الحج قضاؤه وعمرة؛ لأنه في معنى فائت الحج. وإن مضى <sup>عنهما</sup> <sup>عمرة وحج</sup> أحدهما. حر د:  
 لأنه أدّى أفعالهما كما التزمهما غير أنه منهي عنهما.

منها أي من العمرة عدم إمكان الرفض. (الساية) ولا كذلك <sup>اح</sup> هك: وقع في بعض النسخ، وفي بعضها:  
 ولا كذلك إذا صاف للعمرة أقل من ذلك عند أبي حنيفة . وذكر الإمام حسام لدين الأحسكي  
 والنصواب: وكذلك إذا صاف للعمرة أقل من ذلك عند أبي حنيفة . فقال: وهو مشتق في نسخة منصف .  
 [الكفاية ٣ ٤٤] وقال الأثراري: في نسخته: ولا كذلك لا، هذا جواب سؤال مقدر بأن يقارن لما قال  
 المنصف: فإن طاف للعمرة أربعة أشواط رفض الحج؛ لأن الأكثر حكمه الكل. [الساية ٤ ٣٧٥]  
 أفعالها: وإن كان قليلاً. والخال: يعني والخال أنه أتى شيء من أفعال العمرة. (الباية) <sup>عه</sup> ولا متناع أهون  
 في الإبطال. (الساية) وعليه دم لكنه دم جبر على ما يأتي حتى لا يباح له أن يتناول منه عملة دماء  
 الكفارات. (النهاية) أيهما: يعني الحج عنده، والعمرة عندهما. (الباية)  
 إلا أن في رفض العمرة <sup>الح</sup> أي غير أن في رفض العمرة قضاء العمرة لا غير؛ لأنه حرج عنها بعد  
 الشروع، وفي رفض الحج قضاؤه أي قضاء الحج الذي رفضه في سنة أخرى، وعمرة أي مع قضاء عمرة  
 أخرى غير العمرة التي شرع فيها؛ لأنه في معنى فائت حج، وفائت الحج يتحلل بأفعال العمرة لكن يؤدي  
 أولاً العمرة التي شرع فيها، ويصرع عنها، ثم يأتي بعمرة أخرى [الساية ٤ ٣٧٦-٣٧٧]  
 مضى يعني كان الواجب على لمكي الرفض، ومع ذلك فلو مضى حار. منهي عنهما أي عن إحرام الحج  
 وبعمرته. وقال صاحب "النهاية": وفي نسخة شيخنا نخص عنها أي عن العمرة؛ إذ هي المستتعة للرفض إجماعاً فيما  
 إذا يشتغل بصواف الحج، ونكلامه: لأنها هي المدخلة في وقت الحج، ونسبها وقع بعضنا. [الباية ٤ ٣٧٧]

والنهي لا يمنع تحقق الفعل على ما عرف من أصلنا، وعنه دم؛ **خمسهما** <sup>لجمع والعمره</sup> <sup>حجر</sup> لأنها  
 تمكن النقصان في عمله؛ لارتكابه المنهي عنه، وهذا في حق المكي دم جبراً، وفي حق  
 الآفاقي دم شكر. **ومن أحرم بالحج**، ثم أحرم يوم النحر حجه أخرى. فإن حلق في  
 الأولى لزمته لأخرى، ولا شيء عليه، وإن لم يحلق في الأولى؛ لزمته لأخرى. وعنه  
 دم قصر أو لم يقصر عند أي حيمته <sup>دم</sup>. **وقلاً**؛ إن لم يقصر، فلا شيء عليه؛ لأن  
 الجمع بين إحرامي الحج، أو إحرامي العمرة بدعة، فإذا حلق فهو - وإن كان نسكاً في  
 الإحرام الأول - فهو جناية على الثاني؛ لأنه في غير أوانه، فلزمه الدم بالإجماع، وإن لم  
 يخلق حتى حج في العام القابل، فقد أخر الخلق عن وقته في الإحرام الأول،

من أصلنا وهو أن انتهى عن الأفعال الشرعية يقتضي المشروعية عدداً. [الكفاية ٣/٤٥]

**عنده** وهو الجمع بينهما. (الساية) **حز** فلا يجوز أكل حيمه له. **شكر** فيجوز أكل لحمه.

**ومن أحرم بالحج** إلخ، أعلم أن الجمع بين الإحرامين حجتان أو العمرتين حرام؛ لأنه بدعة، وبقي هذا على  
 أربعة أقسام بالقسمة العقلية: إدخال إحرام الحج على إحرام الحج، وإدخال إحرام الحج على إحرام العمرة،  
 وإدخال إحرام العمرة على إحرام الحج، وإدخال إحرام العمرة على إحرام العمرة. وأشار إلى بعضها، وسيأتي  
 كل ذلك. وأشار إلى ذلك الأول بقوله: **ومن أحرم بالحج ثم أحرم يوم النحر** نجحة أخرى، ففيه تفصيل،  
 أشار إليه بقوله: فإن حلق في الأول أي في الحجة الأولى لزمته الأخرى أي الحجة الأخرى؛ لأنه لم يجمع بين  
 الإحرامين؛ لأنه تحلل من الأولى بالخلق، ويؤدي الحجة الأخرى في العام القابل. [الساية ٤/٣٧٨]

**عليه** لأنه لم يجمع بين الإحرامين. (الساية) **قصر أو لم يقصر** قال الكاكي. قوله: **قصر** أي حلق بعد إحرام أو  
 لم يحلق، وعبر بالقصر عن الحلق؛ لأنه وضع المسألة لفظ من يقول ومن أحرم، وهو يتناول الذكر والأنثى،  
 فذكر أولاً لفظ الحلق، ولا يباي لفظ التقصير ليشملهما أن أحلق مختص بالرجال. وفي بعض الروايات:  
 حلق مكان قصر. [الساية ٤/٣٧٨] **لأن الجمع** هذا دليل لقوله: وعليه دم قصر أو لم يقصر. (الساية)  
**أوانه** لأنه حلق قبل أداء الأعمال في الإحرام. (الساية) **بالإجماع**. بين أي حيمه <sup>دم</sup> وصاحبه.

وذلك يُوجب الدم عند أبي حنيفة **٤٨٠** وعندهما: لا يلزمه شيء على ما ذكرنا،  
 فلهذا سوى بين التقصير وعدمه عنده، وشرط التقصير عندهما. ومن **٤٨١** من عد  
**٤٨٢** ما أحرم التَّأخير: فعنه **٤٨٣** لإحرامه قبل الوقت، لأنه جمع بين إحرامي  
 العمرة، وهذا مكروه فيلزمه الدم، وهو دم جبر وكفارة. ومن **٤٨٤** من عد  
**٤٨٥** لأن الجمع بينهما مشروع في حق الآفاقي، والمسألة فيه فيصير بذلك  
 قارناً، لكنه أخطأ السنة فيصير مسيئاً. **٤٨٦** ولم ياب بأفعال العمرة  
**٤٨٧** لأنه تعذر عليه أداؤها؛ إذ هي مبنية على الحج غير مشروعة، فإن  
 توجه إليها لم يكن رافضاً حتى يقف، وقد ذكرناه من قبل. **فان طاف للحج.**

ما **٤٨٨** وهو أن التأخير لا يوجب شيئاً عندهما. (الساية) **فليندا** أي فلاحل أن التأخير حدية  
 عنده. (الساية) **لا حرمه قبل الوقت** يعني أن وقت إحرام العمرة الثابتة بعد الحلق أو التقصير للأولى،  
 فيما أحرم لثانية قبل ذلك يكون محرماً قبل الوقت، فيصير جامعاً بين إحرامي العمرتين. (الساية)  
 والمسألة **قد** أي في الآفاقي، ومعنى المسألة: أن الآفاقي إذا أحرم بحجة، ثم عمرة قبل أداء شيء من أفعال  
 الحج لزمه لصنوره من أهله، لأنه أمكن إتيان أفعال العمرة قبل أفعال الحج. [الساية ٤/٣٨٠]  
**لكنه أخطأ السنة** لأن السنة إدخال الحج على العمرة، لا إدخال العمرة على الحج، قال الله تعالى:  
**٤٨١** [العناية ٣/٤٨] **وم ياب بأفعال العمرة** الخ وفي 'الصوائد': وكذا  
 إذا طاف لعمرنه شوطاً، أو شوطين، أو ثلاثة أشواط؛ لأن الثاني به أقل أعمالها. [الكفاية ٣/٤٨]  
 غير مشروع بل المشروع هو أن تكون أفعال الحج مسية على أفعال العمرة. (العناية)  
**لم يكن رافضاً** حتى يود أنه فرج من الطريق إلى مكة، فطاف بعمرنه وسعى، ثم وقف بعرفات كان  
 قارناً. (العناية) **ذكره** أي في آخر باب القرآن. (الكفاية) **فان طاف للحج** طواف القدوم. (الساية) يعني  
 صواف التحية، ثم أحرم بالعمرة، فمضى عندهما، وتفسير المضى: أن يقدم أفعال العمرة على أفعال الحج،  
 كما هو المستنون في القرآن لزمه، وعليه دم؛ لجمعه بينهما. [العناية ٣/٤٨]

ما مر وهو قوله: لأن الجمع بينهما مشروع في حق الآفاقي. (الكفاية) **الطواف** يعني في قوله. فإن طاف للحج. (فتح القدير) **هو الصحيح** احتراز عما احتاره شمس الأئمة وقاصي حاد والإمام المحمدي أن ذلك دم القران، فيكون دم شكر، وذكر الإمام فخر الإسلام مثل ما ذكر في الكتاب. [الغاية ٤٩٣]

من **وحد** وذلك؛ لأن طواف التحية وإن كان ستة لكنه من جملة أفعال الحج من هذا الوجه، وذلك مكروه. [الساية ٣٨٢/٤] **سعي** من **اعماله** وهو طواف القدوم، هكذا ذكره غير واحد من الفقهاء، والطر الدقيق يتأمل في كون طواف القدوم من أعمال الحج، فإن طواف القدوم ليس من أفعال الحج أصلاً، ولا من سس نفس عبادة الحج، بل هو سنة قدوم المسجد الحرام كركعتي التحية لغيره من المساجد، ولذا يسقط بطواف آخر من مشروعات الوقت، حتى لو لم يدخل الحرم مكة إلى يوم الحرة سقط استنائه بفعل طواف الإفاضة، إلا أن يعتقد ما اعتقده صاحب "فتح القدير" من أن استنائه لإيقاع سعي الحج، فإن السعي لم يشرع إلا مرتباً على الطواف. ومعلوم أنه رخص في تقديم السعي على يوم الحرة، فكان الثابت في 'الآثار' بيان طريق تقديم سعي الحج على يوم الحرة لبقارن، فصار من هذا الوجه من أفعال الحج، فافهم.

**نحج** لأنه لا يرفض العمرة؛ لأنه لا يكون باباً أفعال العمرة على أفعال الحج. (الساية)

**لرفضها**: لأنه بالرفض يصير جانياً فيلزمه الدم. (البنية)



ومن أهل بعمره في يوم الحرجة في شهر ذي الحجة لما قلنا. ومن فضله أي: يلزمه  
الرفض؛ لأنه قد أدى ركن الحج، فيصير بائناً أفعال العمرة على أفعال الحج من كل  
وجه، وقد كُرِهَت العمرة في هذه الأيام أيضاً على ما نذكر، فلهذا يلزمه رفضها. فإن  
رفضها، فعليه دم؛ لرفضها، وعمره مكاهها. لما بيننا، ومن فضله حسنها حرده. لأن  
الكرهية لمعنى في غيرها، وهو كونه مشغولاً في هذه الأيام بأداء بقية أعمال الحج،  
فيجب تخليص الوقت له؛ تعظيماً، ومن فضله دم. حسنها حسنها، إما في الإحرام، أو في  
الأعمال الباقية. قالوا: وهذا دم كفارة أيضاً، وقيل: إذا حلق للحج، ثم أحرم: لا يرفضها  
على ظاهر ما ذكر في "الأصل"، وقيل: يرفضها؛ احترازاً عن النهي.

ومن أهل بعمره أح. قال السعافى: أي أحرم بالحج إذا وقف بعرفات يوم عرفة، ثم أحرم بالعمرة يوم  
الحرجة قبل الحلق، أو قبل صواف الزيادة؛ لأن حكم من أهل بها من بعد ما أحل مرة من الحج ما يحق يأتي  
ذكره، وقال الأكمل: ويطاهر الإصلاق. [النية ٤/ ٣٨٢-٣٨٣] لما قلنا أي لصحة الشروع فيها. (الكفاية)  
الرفض هكذا قاله شراح 'جامع صغير'. (النية) العسر وجه آخر في لزوم الرفض. (العناية)  
ما نذكر أي في باب الفوات. (الكفاية) وعسر مكاهها أي قضاء بمرفوعة. (العناية) ثم فرق بين هذا،  
وبين ما إذا شرع في الصوم في يوم الحرجة ثم أفسد؛ لأن ثمة نفس الشروع لا يصير معتمراً؛ مرتكناً للمبهي  
عنه، فصح شروعه بمنزلة الشروع في الصلاة في الأوقات المكروهة. [الكفاية ٣/ ٤٩] ما سا أشار إلى  
قوله: لأن الجمع بينهما مشروع في حق الأفاقي. (النية) أما في الإحرام أي باعتبار أنه أحرم بالعمرة قبل  
الحلق، أو في الأفعال الباقية أي الجمع في الأفعال الباقية من رمي الجمار وغيره على تقدير الإحرام بعد  
الحلق قبل طواف الزيارة، أو بعده. [النية ٤/ ٣٨٤] كفاره لا دم شكر. (النية)  
في الأصل أي 'المسوق' قال: فيها لا يرفض مطلقاً. (النية) النهي يعني النهي عن العمرة في هذه  
الأيام كما ذكرنا. (العناية)



قال الفقيه أبو جعفر - : ومشايخنا على هذا. فإن فات حَجٌّ، ثم أُحِرِمَ عُمْرَهُ أو حَجَّهُ: <sup>بابه يرفضها</sup> لأن فائت الحج يتحلل بأفعال العمرة من غير أن ينقلب إحرامه إحرام العمرة على ما يأتيك في باب الفوات إن شاء الله، فيصير جامعاً بين العمرتين من حيث الأفعال، فعليه أن يرفضها، كما لو أُحِرِمَ بعمرتين. وإن أُحِرِمَ بحجة يصير جامعاً بين الحجتين إحراماً، فعليه أن يرفضها كما لو أُحِرِمَ بحجتين، وعليه قضاؤها؛ لصحة الشروع فيها، ودم؛ لرفضها بالتحلل قبل أوأنه، والله أعلم.

أبو جعفر هو محمد بن عبد الله الهندواني من كبار العلماء. (الساية) على هذا أي على وجوب الرقص وإن كان بعد الحلق، وصححه بعض المتأخرين؛ لأنه بقي عليه واجبات من الحج كالرمي وصواف الصدر، وسنة المبيت، وقد كرهت العمرة في هذه الأيام أيضاً فيصير باباً أفعال العمرة على أفعال الحج بلا ريب. [فتح القدير ٥١-٥٠/٣] ينقلب. وهذا عند أبي حنيفة ومحمد - . وقال أبو يوسف - . ينقلب إحرامه إحرام العمرة. [البنية ٣٨٤/٤]

إحرامه إحرام العمرة: بيانه: أن الركن الأصبي في الحج هو الوقوف، فإذا فات فعليه أن يتحلل بأفعال العمرة؛ للحديث الذي يأتي، فيقول: فائت الحج محرم بإحرام الحج مباشر لأفعال العمرة ممسولة المسوق إذا قام إلى قضاء ما سبق، فإنه مقتد في أصل التحريم حتى لا يصح الاقتداء به منعراً في الأعمال، فيبرمه القراءة، فإذا أُحِرِمَ بعمرة، كان جامعاً بين العمرتين، وإذا أُحِرِمَ بحجة صار جامعاً بين الحجتين. (النهاية) يرفضها: وعند أبي يوسف - لا يرفضها، بل يمضي فيها. (البنية)

## باب الإحصار

في الخبر المذكور من المصنفين في الإحصار، لا يكون الإحصار إلا بالعدو؛ لأن التحلل بالهدي شرع في حق المَحْصَر؛ لتحقيق النجاة، وبالإحلال ينجو من العدو لا من المرض. ولنا: أن آية الإحصار وردت في الإحصار بالمرض بإجماع أهل اللغة فإنهم قالوا: الإحصار بالمرض،

باب الإحصار في النعة: المنع. (النبأ) هو من العوارض النادرة، وكذا الفوات فأحرهما. ثم إن الإحصار وقع له فقدّم بياحه على الفوات، والإحصار يتحقق عندما بالعدو وعيره كالمريض، وهلاك النقة وموت محرم المرأة أو زوجها في الطريق، وفي "التحيس" في سرقة النقة: إن قدر على أمشي فليس محصر، وإلا فمحصر؛ لأنه عاجز ولو أحرمت ولا روح لها ولا محرم فهي محصرة لا تحل إلا بالدم؛ لأنها معت شرعاً [وهو] أكد من منع بسب العدو. [فتح القدير ٥١٣] حرره: قوله: المحرم يتناول المحرم بالحج والمحرم بالعمرة. (النبأ) المصنف: أي الوصول إلى البيت. (النبأ)

باب التحليل ولا يعني أنه يرد على هذا ببادئ النظر أن يقال: إن قلت: إنه لم يشرع إلا للنجاة من السب مع الحصر، وإن أردت أنه من أسباب شرعيته لم يعد لهي شرعيته في محل النزاع، فبما جعل بعضهم هذا الوجه مسياً على الاستدلال بالآية هكذا: الآية وردت لبيان حكم إحصاره وأصحابه، وكان بالعدو، وقال في سياق الآية: إلى آخرها، فعلم أن شرعية الإحلال في العدو كان لتحقيق الأمن منه، وبالإحلال لا ينجو من المرض، ولا يكون الإحصار بالمرض في معناه. [فتح القدير ٥١٣]

باب التحليل أفاد هذا أن مراده بقوله: وردت في الإحصار بالمرض بإجماع أهل النعة، أن إجماعهم على أن مدلول لفظ الإحصار المنع الكائن بالمرض، والآية وردت بذلك البطلان. [فتح القدير ٥١٣]

باب التحليل يعني أن باب الإحصار مختص بما حصل بالعدو، والآية وردت بالأول، لا يقال: بطلان الآية كان في شأن النبي وأصحابه، وحصرهم كان بالعدو اتفاقاً. فعلى هذا يلزم أن لا يكون في الآية بيان ما أئرب فيه؛ لأننا نقول: النص قد يشتمل على حادثتي بر فيها فقط، وقد يشتمل غيرها فصلاً، ويشتملها عرفاً، ومعنى بطريق الدلالة، والآية ههنا من القليل الثاني؛ لأنه ما ثبت جوار التحلل بالإحصار ثبت بالخصر بالطريق الأول.

لا يوفى به وقال الشافعي رحمه الله إن النبي صلى الله عليه وسلم لما أحصر مع أصحابه في الحديبية فحُروا بها، وهي خارج الحرم. ولنا: قوله تعالى: لا حنة ولا حسنة ولا حرج حتى يسأل عنكم عما كنتم تعملون. المراد بالحن: الحزم كما ذكرنا، وأما ما يستدل به فقد اختلفت الروايات في نحوه. حين أحصر، روي أنه أرسلها على يد ناجية الأسلمي =

= يحرّمه في الحرم حتى قال أحاجية: ما دام أصعب مما تعث؟ فقال: أخرها وضع عليها يدها وحسرت  
صفحة سامها وحلّ بينها وبين أسس ولا تأكل أنت ولا رفقت منها شيئاً، وهذه الرواية أقرب من موافقة  
الآية، وهو قوله تعالى: ﴿...﴾  
رواية الثانية فإن صححت فقول: أحديّة من الحرم؛ لأن نصفها من الحل ونصفها من الحرم. [السياسة ٤٠٤]  
المراعى أصل التحصيف وحاصل الخواص أن يقال: إن قلت: إن المراعى هذه التحصيف معاد، أو نصه  
مستوفيت لا يستفي أصل التحصيف بالكتابة؟ [فتح القدير ٣٥٤] لسانه يعني في الهدى. (السياسة)  
الهدى أي في قوله تعالى: ﴿...﴾ (السياسة) الصحاح أي أخرته سبع القرّة أو سبع  
أشهر، كما في الأصححية (السياسة) ذلك أي بعث التثابة بعينها (السياسة) هالت أي في الحرم. (السياسة)  
ليس عليه الخلق وفي الكافي: إما لا يحق إذا أحصر في الحل، وأما إذا أحصر في الحرم، فيحق؛ لأن الحق  
موقت بالخرم عنده، فعلى هذا كان حقيقه <sup>١</sup> لكونه في الحرم، لأن بعض الأحاديث من حرم. [فتح القدير ٣٥٤]  
عليه ذلك أي الحق استحساناً لا وجوباً بتدليل قوله: ولو لم يفعل أي الحق لا شيء عليه (السياسة)  
عليه وفي مسند شيخ الإسلام: على هذه الرواية لا يتحقق الخلاف، إما يحقق على ما روي في  
'المودر' أن عليه الحق، وإن لم يحقق فعليه دم [السياسة ٤٠٢]

"أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ خرج معتمداً فحالف كفلاً، فذهب  
بينه وبين البيت فمحر هديه، وحنق رأسه بالخدبية، وقاضاهم على أن يعتمر العام المقبل ولا يحمل  
سلاح عليه إلا سنة واحدة، وأما ما ذكره من أن رسول الله ﷺ كان يمشي حافياً، فإنه لا يصح إطلاقاً.

ولهما: أن الحلق إنما عُرف قرينة مرتباً على أفعال الحج، فلا يكون نُسكاً قبلها، وفعل النبي ﷺ وأصحابه؛ ليعرف استحكام عزيمتهم على الانصراف. قال: وإن كان قارباً <sup>بغيره</sup> <sup>بغيره</sup> بعث بدمين: لاحتياجه إلى التحلل عن إحرامين فإن بعث هدي واحد؛ لبتحلل عن الحج وينفى في إحرام العمرة: لم يتحلل عن واحد منهما؛ لأن التحلل منهما شرع في حالة واحدة. ولا يجوز دبح دم الإحصار إلا في الحرم. وحرم دحه من يوم النحر عند أبي حنيفة رحمه الله. وقال: لا حدر الدبح منحصراً بالحج إلا في يوم نحر. وحرم نسحصر بالعمرة متى شاء؛ اعتباراً بهدي المتعة والقران، وربما يعتبر أنه بالحلق؛ إذ كل واحد منهما مُحلّل. ولأبي حنيفة - رحمه الله - أنه دم كفارة، حتى لا يجوز الأكل منه، <sup>بالاتفاق</sup> فيختص بالمكان دون الزمان كسائر دماء الكفارات،

وأصحابه هذا جواب عما تمسك به أبو يوسف. (الساية) بعث بدمين ثم لا يحتاج إلى أن يتعين الذي للعمرة منهما، والذي ندح؛ لأن هذا بعين غير مفيد. (الكفاية) حالة واحدة؛ فلم يصح تقلده التحلل عن أحدهما كما في المدرك. (الساية) إلا في الحرم. إنما أعاد هذه المسألة مع أنه ذكرها عن قريب في هذا الباب بوطئة لقوله: ويجوز دحه من يوم النحر. (الساية) هدي المتعة والقران فإيهما موقنان بالزمان والمكان فلا خلاف، وهذا متصل بقوله: إلا في يوم النحر بالعمرة متى شاء فمرفق بينهما؛ احترازاً. [الساية ٤/٤٠٤]

منهما أي الحق ودبح المحصر. أنه دم كفارة. لأن هذا دم واجب لأجل الخروج عن الإحرام قبل أداء الأفعال، والخروج عن الإحرام قبل أداء الأفعال حناية، فيكون ما وجب لأجله كفارة كما في سائر الحنات، وهذا لا يباح به التناول بالاتفاق. والكفارات تختص بالمكان دون الزمان بالاتفاق. [الساية ٤/٤٠٤]

= وهذا هو الذي تقدم ذكره من حرج مخرج [رقم: ٢٧٠١، باب الصلح مع المشركين] وأخرج البخاري في صحيحه أيضاً عن المنصور بن محرمه ومروان، وفيه. فلما فرغ من الكتاب قال رسول الله ﷺ لأصحابه: دمه وحرمه ثم حنفته [رقم: ٢٧٣١، باب الشروط في الجهاد والنصاحه مع أهل الحرب وكتابة الشروط]

بـخلاف دم المتعة والقران؛ لأنه دم نُسك، وبخلاف الحلق؛ لأنه في أوانه؛ لأن معظم  
 لا دم كفارة  
 أفعال الحج - وهو الوقوف - ينتهي به. قال: **المحصر بالحج إذا حلّ: فمعه حجه**  
 القدوري  
 وعمره. هكذا روي عن ابن عباس وابن عمر. ولأن الحجة يجب قضاؤها؛  
 لصحة الشروع فيها، والعمره؛ لما أنه في معنى فائت الحج، وعلى المحصر بعمره  
 مقصده. والإحصار عنها يتحقق عندنا، وقال مالك: لا يتحقق؛ لأنها لا تتوقت.  
 ولنا: أن النبي ﷺ وأصحابه **أُحصِرُوا بالحديبية**

والقران هذا جواب عن اعتبارهما. (الساية) **الحلق** هذا جواب عن اعتبارهما الآخر. (الساية)  
**قالب الحج** من حيث أنه حرج منه بعد صحة الشروع قبل أداء الأعمال، وعلى فائت الحج استحباب  
 بأفعال العمره. [الكفاية ٣٥٥-٥٦] لا يتحقق أي الإحصار عن العمره. (الساية)  
 لا يتوقف فلا يتحقق خوف الفوات قننا؛ خوف الفوات ليس هو المباح استحباب، وإلا لم يحز التحلل؛  
 لأنه إذا فاتته الحج يتحلل بأفعال العمره، وذلك لا يفوت، فعلم أن التحلل أنه أيجب ما قدمناه من صرر  
 امتداد الإحرام مع ظهور عجزه عن الأداء. [فتح القدير ٥٧/٣]

ذكره أبو بكر الراري عن ابن عباس، وابن مسعود [نصب الراية ١٤٤/٣] فقال أبو بكر الراري في  
 'أحكام القرآن': يختلف السلف وفقهاء الأمصار في المحصر بالحج إذا حلّ بالهدي، فروى سعيد بن جبير عن ابن  
 عباس، ومجاهد عن عبد الله بن مسعود قال: **قالا: حله إذا حلّ بالحج** **حله إذا حلّ بالحج**  
**حله إذا حلّ بالحج** **حله إذا حلّ بالحج** وكذلك قال علقمة والحسن وإبراهيم وسالم وإقاسم ومحمد  
 بن سيرين وهوقول أصحابنا. ٣٤٥/١، باب ما يجب على المحصر بعد إحلاله من الحج بالهدي] وأما ابن عمر فقد  
 روى عنه البخاري والسنائي ما يدل على وجوب حجة وعمره على المحصر عن الحج. [إعلاء السنن ٤٣٣/١٠]  
 أخرج البخاري في صحيحه عن سالم قال: كان ابن عمر يقول: **حله إذا حلّ بالحج**  
**حله إذا حلّ بالحج** **حله إذا حلّ بالحج** **حله إذا حلّ بالحج** **حله إذا حلّ بالحج**  
 حسن أحدكم عن الحج صاف بابيت وأصفا والمروة، ثم حل من كل شيء حتى يحج عما قابلا فيهدي أو  
**حله إذا حلّ بالحج** [رقم: ١٨١٠، باب الإحصار في الحج] فقلوه: 'طاف بالبيت وبالصفا والمروة' صاهر  
 في وجوب العمره وقوله: 'حتى يحج عما قابلاً' صريح في وجوب الحج عليه. [إعلاء السنن ٤٣٣/١٠]

باب الصلح مع المشركين]

لزوال العجز قبل حصول المقصود بالخلف، ويدرك هـ. **صنع به ما ساء**؛ لأنه ملكه، وقد كان عيَّنه لمقصود استغنى عنه، وإن كان يدرك الهدى دون الحج لتحلل؛ لعجزه عن الأصل. وإن كان يدرك الحج دون الهدى: **حاربه التحلل**؛ استحساناً، وهذا التقسيم لا يستقيم على قولهما في المحصر بالحج؛ لأن دم الإحصار عندهما يتوقَّت بيوم النحر، فمن يدرك الحج يدرك الهدى، وإنما يستقيم على قول أبي حنيفة - - . وفي المحصر بالعمرة يستقيم بالاتفاق؛ لعدم توقُّت الدم بيوم النحر. وجه القياس - وهو قول زفر - -: أنه قدر على الأصل، - وهو الحج - قبل حصول المقصود بالبدل، وهو الهدى. ووجه الاستحسان: أنا لو ألزماه التوجُّه؛ لضاع ماله؛ لأن المبعوث على يديه الهدى يُذبحه، ولا يحصل مقصوده، وحرمة المال كحرمة النفس، وله الخيار إن شاء صبر في ذلك المكان أو في غيره؛ ليذبح عنه فيتحلل، وإن شاء توجه؛ ليؤدِّي النسك الذي التزمه بالإحرام، وهو أفضل؛ لأنه أقرب إلى الوفاء بما وعد.

**صنع به** أي من أبع وانصدق وغيره. **الأصل** وفي بعض نسخ: بعجره أي سب عجره. (السياسة) **التحلل** والأفضل أن يتوجه؛ لأنه أقرب إلى الوفاء بما وعد، وهو أداء ما شرع فيه. (الكفاية) **التقسيم** أراد به إدراك الحج دون إدراك الهدى وهو الوجه الرابع. (السياسة) **فمن يدرك الحج الحج** لأن وقت ذبح الهدى يوم النحر، ووقت الحج وهو الوقوف بعرفة. [الكفاية ٥٨/٣] **الاتفاق** بين أبي حنيفة - - وصاحبيه. (السياسة) **القياس** وهو عدم حوز التحلل في الوجه الرابع. **بالبدل** كالمقيم إذا وجد الماء في حلال الصلاة، وكأمر يص إذا قدر على الوضوء في مدة الإيلاء يصل المنيء بالنساء، وكأمر بالصوم إذا أيسر قبل تمام الكفارة. [السياسة ٤٠٩] **يذبحه** أي لأجل أن يذبحه، وهو جواب أن. (السياسة) **وله الخيار**. أي المحصر الذي يدرك الحج دون الهدى. **عما وعد** نقوله: اللهم إني أريد الحج. (السياسة)



ومن وقف بعرفة، ثم أحصر، لا يكون محصراً؛ لوقوع الأمن عن القوات، ومن أحصر مكة، وهو ممنوع عن الطواف والوقوف؛ فهو محصر؛ لأنه تعذر عليه الإتمام، فصار كما إذا أحصر في الحل، وإن قدر على أحدهما؛ فليس محصر أما على الطواف؛ فلأن فائت الحج يتحلل به، والدم بدل عنه في التحلل، وأما على الوقوف؛ فلما بيناً، وقد قيل: في هذه المسألة خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف، والصحيح ما أعلمتك من التفصيل، والله تعالى أعلم.

لا يكون محصراً وعند الشافعي ومحمد بن لو أحصر عن طواف الزيارة ونقاء البيت يكون محصراً، لإطلاق قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْصَرَ عَنْهُ الْكَلْبَةَ الْكُبَىٰ﴾ الآية، قساً: حكم الإحصار يثبت عند خوف القوات، وبعد الوقوف بعرفة لا يخاف القوات؛ لقوله ﷺ: "من وقف بعرفة فقد تم حجه". (البنية)

عن الطواف الحج حاصره: أن الإحصار لا يتحقق عدداً، إلا إذا منع عن الوقوف والطواف جميعاً. وقال الشافعي: يتحقق الإحصار مكة مطلقاً، سواء قدر على أحدهما أو لا، لإطلاق قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْصَرَ عَنْهُ الْكَلْبَةَ الْكُبَىٰ﴾ قلنا: مورد النص فيمن أحصر خارج الحرم بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْصَرَ عَنْهُ الْكَلْبَةَ الْكُبَىٰ﴾ والنهي عن الخلق مقيداً بسلوك الهدى إلى الحرم دليل على أنه خارج الحرم. [الساية ٤/٤١١]

على الطواف أي أما إذا قدر على الطواف. (الساية) فلما بينا وهو قوله: ومن وقف بعرفة ثم أحصر لا يكون محصراً. (الساية) وقد قيل الحج وهو ما ذكر عني من جعد عن أبي يوسف قال: سألت أبا حنيفة عن المحرم يحصر في الحرم، فقال: لا يكون محصراً، فقلت: أليس أن النبي ﷺ أحصر بالحديبية وهي من الحرم، فقال: إن مكة يومئذ كانت دار الحرب، فأما اليوم، فهي دار السلام، فلا يتحقق الإحصار فيها. قال أبو يوسف: وأما أنا فأقول: إذا غلب العدو على مكة حتى حالوا بينه وبين البيت، فهو محصر. [الساية ٤/٤١٢]

المسألة أراد بالنسبة: من أحصر مكة، وهو ممنوع من الطواف والوقوف، وهو محصر. (الكفاية)

من التفصيل أي قال المصنف: والصحيح من الرواية أن الممنوع من الوقوف والطواف يكون محصراً باتفاق أصحابنا، وإذا قدر على أحدهما لا يكون محصراً، وهو قوله: ما أعلمتك من التفصيل. [الساية ٤/٤١٢]



وهيما يعني في مسألة الفوات عن الوقوف. (السياسة) ولا ده عنه وقال الشافعي ومالك والحسن بن رباح عليه دم. (السياسة) لأن السجل الح المراد أن روم الدم على انحصار؛ لكونه تعجل الإحلال قبل الأعمال، وهذا قد حل بالأعمال، فلا يجب عليه الدم. [فتح القدير ٦١/٣] لا يقرب لأنها غير مؤقتة. (السياسة) جمع السد وأما أفضل أوقافها فرمضان. (فتح القدير) ركن الحج وهو الوقوف بعرفة. ما ذكرناه وهو كون هذه العمرة يوم عرفة قبل الزوال وبعده. (السياسة) هذا أي مع كونها مكروهة في الأيام الخمسة. (السياسة) لعمرها أي لعمر عين العمرة، أراد أن الكراهة لمعنى في غيرها لا في نفسها. (السياسة)

١ حديث عائشة أخرجه البيهقي في 'سننه' عن عائشة قالت: قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله، ما العمرة في أشهر الحج؟ قال: ما لا كلام فيه. [إعلاء السنن ٤/٣٤٦]. قلت: المذكور من السند صحيح، والمحدث لا يتعذر من أوله إلا ما لا كلام فيه. [إعلاء السنن ١٠/٤٤٩] وأخرج محمد بن الحسن الشيباني في "كتاب الآثار" عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: لا شيء من الحج إلا ما لا كلام فيه. [رقم: ٣٤٢، ٢٣٦ - ٢٣٧، باب الحج في أشهر الحج وغيرها]

وهذا سند صحيح جليل. [إعلاء السنن ١٠/٤٤٩]



## باب الحج عن الغير

الأصل في هذا الباب: أن الإنسان له أن يجعل ثواب عمله لغيره، صلاة أو صوماً، أو صدقة أو غيرها عند أهل السنة والجماعة؛ لما روي عن النبي ﷺ: "أنه ضحى بكبشين أملحين، أحدهما عن نفسه، والآخر عن أمته ممن أقر بوحداية الله تعالى وشهد له بالبلاغ"،\*

**الحج عن الغير** ما فرغ عن بيان أفعال الحج بنفسه مع عوارضه، شرع في بيان الحج عن غيره بصريق البينة. [النهاية ٤/٤٢٢] **الكتاب** أي في باب الحج عن الغير. (الساية) له أن **يُحج** الحج لا يراد به أن الخلاف بينا وبينهم في أن له ذلك أو ليس له كما هو ظاهره، بل في أنه **يُحج** بالحج أو لا بل يدعو جعله. [فتح القدير ٣/٦٥] **عبرها** كتلاوة القرآن والأدكار. (فتح القدير)

**أهل السنة والجماعة** ليس المراد أن يتخالف لما ذكر خارج عن أهل السنة والجماعة، فإن مائكا والشافعي... لا يقولان بوصف العادات البدنية المحضة كالصلاة والتلاوة بل غيرها كالصدقة والحج، بل المراد أن أصحابنا هم كمال الاتباع وانتمسك ما ليس لغيرهم، فعبر عنهم باسم أهل السنة، فكأنه قال عند أصحابنا غير أن لهم وصفاً غير عنهم به، وحذف في كل العادات المعتزلة، وتمسكوا بقوله تعالى: ﴿...﴾ وسعي غيره ليس بسعيه، وهي وإن كانت مسقوفة قصاً ما في صحف إبراهيم وموسى عليهما السلام فحيث لم يتعقب بذلك كان شريعة ما على ما عرف، وأخوب أنها وإن كانت ظاهرة فيما قالوه لكن يحتمل أنها سحت أو مقيدة، وقد ثبت ما يوجب المنع من ذلك، وهو ما رواه المصنف، وما في "الصحيحين": أنه ﷺ ضحى بكبشين أملحين أحدهما عن نفسه والآخر عن أمته، والملحة: بياض يشويه شعرات سود. [فتح القدير ٣/٦٥]

**أملحين** الأملح الذي فيه سواد وبياض، يقال: كُش أُمُح فيه مِحنة، وهي بياض نشقة شعرات سود. [النهاية ٤/٤٢٥] **أُمته**: أي أمة الإجابة، وهم المؤمنون.

\* روي من حديث عائشة، وأبي هريرة، ومن حديث جابر، ومن حديث أبي رافع، ومن حديث حذيفة بن أسيد العفاري، ومن حديث أبي صخرة الأنصاري، ومن حديث أسد بن [نصب الراية ٣/١٥١] =

جعل **تضحية** إحدى الشاتين لأتمته. والعبادات أنواع: مالية محضة كالزكاة، وبدنية محضة كالصلاة، ومركبة منهما كالحج، والنيابة تجري في النوع الأول في حالتي الاختيار والضرورة؛ لحصول المقصود بفعل النائب، ولا تجري في النوع الثاني بحال؛ لأن المقصود - وهو إتيان النفس - لا يحصل به، وتجري في النوع الثالث عند العجز للمعنى الثاني وهو المشقة بتتقيص المال، ولا تجري عند القدرة؛ لعدم إتيان النفس. والشرط: العجز الدائم إلى وقت الموت؛

**جعل صحداً الحج** وهذا دليل صريح على حوار أن يجعل أرجل من ثوبه غيره، ويتمتع به الغير سواء كان حياً أو ميتاً. (البنية) **كالزكاة** وصدقة الفطر، ومقصود منها صرف المال إلى سد حجة المحتاج. (الاساية) **كالصلاة** ومقصود منها التعصيم بالحوارح، وإتيان النفس الأمانة بأسوء، وابتغاء مرضات الله تعالى. (الاساية) **كالحج** وقد ذكرنا في أول الباب أن الصوت أن يحج من عبادات البدنية؛ لأن المال شرط للوجوب. [الاساية ٤/٢٦٤] **النوع الأول** وهو العادة المالية المحضة كالزكاة فتجوز النيابة فيها. (الاساية) **المقصود** وهو سد حجة المحتاج بدفع المال (الكفاية) **النوع الثاني** وهو العبادات البدنية المحضة كالصلاة. (البنية) **بحال**: أي في الاختيار والضرورة. (البنية) **النوع الثالث** وهو العادة مركبة من مال وبدن كالحج. (الاساية) **للمعنى الثاني** إنما قال للمعنى الثاني؛ لأن الحج يشترط على معينين: إتيان النفس، وتتقيص المال، فانتهى المعنى الأول عند العجز فتعين الثاني، وقال الكاكي: وفي بعض النسخ بمعنى الأول، وهو اعتبار كونه مالياً، وهذا أظهر بالنسبة إلى تقدير إتيان الكتاب. **والشرط**: أي شرط جواز النيابة. [البنية ٤/٢٦٧]

= حديث عائشة وأبي هريرة أخرجهما ابن ماجه في سننه عن أبي سلمة عن عائشة وعن أبي هريرة  
حدثهما عن أمته لمن شهد الله بالتوحيد وشهد له بالبلاغ، وودع الآخر عن محمد وعن آل محمد ﷺ

[رقم: ٣١٢٢، باب أضياعي رسول الله ﷺ]



فإن **بحجة عنهما**، فهي عن الخارج، **وخصس نفقة**؛ لأن الحج يقع عن الأمر، حتى لا يخرج الحاج عن حجة الإسلام، وكل واحد منهما أمره أن يُحَلِّصَ الحجَّ له من غير اشتراك، ولا يمكن إيقاعه عن أحدهما؛ لعدم الأولوية، فيقع عن المأمور، ولا يمكنه أن يجعله عن أحدهما بعد ذلك، بخلاف ما إذا حجَّ عن أبويه، فإن له أن يجعله عن أيهما شاء؛ لأنه متبرع بجعل ثواب عمله لأحدهما أو لهما، فيبقى على خياره بعد وقوعه سبباً لثوابه، وهنا يفعل بحكم الأمر، وقد حالف أمرهما، فيقع عنه. **وبخصس** نفسه، **بأنه من خصس**؛ لأنه صرف نفقة الأمر إلى حج نفسه، **وأنهم الإحرام** **أن من عن أحدهما**، **فإن مقتضى ذلك**، **فإنه** لعدم الأولوية.

**حجته عنهما** أي شرع في الأفعال قبل أن يعين عن أحدهما على ما يأتي بعدها. (الكفاية)  
**لأن الحج** يخبره هذا الموضع أن الحج في هذه الصورة من وجه يقع للمأمور باعتباره المحقق، وهذا لا يخرج الأمر عن حجة الإسلام، ومن وجه يقع للأمر من حيث قطع المسافة، وتعيين النفقة، وهذا لا يخرج المأمور عن حجة الإسلام أيضاً. وقد صرح الإمام العتاي وغيره في شرح "الجامع الصغير": أن الحج يقع عن الأمر من وجه، وعن المأمور من وجه، فلا يخرج عن حجة الإسلام لا المأمور، ولا الأمر. والمصنف أشار إلى هذين الوجهين أيضاً حيث قال أولاً: فهي عن الحاج، ثم قال: لأن الحج يقع عن الأمر، يعني يقع عن وجه من وجه آخر. [النهاية ٤/٤٣١]

**الأولوية** يعني ليس أحدهما أولى من الآخر فلا يقع عنهما ولا عن أحدهما. (الساية) **ولا تمكده** **الح** هذا كأنه جواب عما يقال: إذا وقع الحج عن المأمور فيجعل عن أيهما شاء، كما إذا حج عن أبويه. [الساية ٤/٤٣١]  
**خلاف** لأن الوارث غير مأمور بالحج، ومن حج عن غيره غير أمره لا يكون حاجاً عنه، بل يكون جاعلاً ثواب الحج له. [الكفاية ٣/٧١] **وبخصس** ذلك الحاج. **أنهم الإحرام** **ح** صور الإلهام هما أربعة: أن يهل بحجة عنهما، أو عن أحدهما على الإلهام، أو يهل بحجة من غير تعيين للمحجوج عنه، أو يخرج عن أحدهما بعينه بلا تعيين لما أحرم به. [فتح القدير ٣/٧٠-٧١]



وإن عيّن أحدهما قبل المضيّ فكذلك عند أبي يوسف **ح**. وهو القياس؛ لأنه مأمور بالتعيين، والإيهام يخالفه، فيقع عن نفسه، بخلاف ما إذا لم يُعيّن حجة أو عمرة حيث كان له أن يعين ما شاء؛ لأن الملتزم هناك مجهول، وههنا المجهول من له الحق. وجه الاستحسان: أن الإحرام شرع وسيلة إلى الأفعال لا مقصوداً بنفسه، والمبهم يصلح وسيلة بواسطة التعيين، فاكْتَفَى به شرطاً، بخلاف ما إذا أدى الأفعال على الإيهام؛ لأن المؤدّي لا يحتمل التعيين فصار مخالفاً. قال: **فإن أمره غيره أن يفرض عنه: فالدّم على من أحرم؛** لأنه وجب شكراً لما وفقه الله تعالى من الجمع بين النسكين، والمأمور هو المختص بهذه النعمة؛ لأن حقيقة الفعل منه.

**عن نفسه** كما إذا أمره رجلان كل منهما بشراء عبد هكدا، فاشتراه لأحدهما غير معين، يقع الشراء للمأمور، ثم إذا أراد أن يعين لأحدهما لا يصح، فكذا هذا. [الباية ٤٣٢/٤] **إذا لم يعين** كأن هذا جواب عما يقال: إذا أحرم رجل على الإيهام من غير تعيين حجة أو عمرة، فإنه يصح أن يعين في الحجة والعمرة ما شاء، فلم لا يكون ههنا كذلك. [الساية ٤٣٣/٤] **لأن الملتزم** أي فيما إذا أهم الأحرار مجهول ومن له الحق معلوم، وجهالة الملتزم لا تمنع صحة الإداء كما إذا قال. لفلان عليّ شيء لأحد يصح الإقرار، ويلزمه البيان ولو قال: لأحدهما عليّ شيء لا يصح الإقرار؛ لأن جهالة من له الحق تمنع صحة الإقرار.

**مجهول** يعني فيما إذا لم يعين حجة أو عمرة. [الساية ٤٣٣/٤] **وههنا المجهول** **الح** فإن من أقر بمجهول معلوم بأن قال لفلان عليّ شيء يصح ووجب التعيين ولو أقر بمعلوم مجهول بأن قال لواحد من الناس عليّ ألف درهم لم يصح. [الكفاية ٧٢/٤] **الاستحسان** وهو قول أبي حنيفة ومحمد **ح**. (البناية)

**الأفعال** بدليل صحة تقديمه على وقت الأداء، هو أشهر الحج. (الكفاية) **فاكتفى به** أي بالإحرام المهم من حيث إنه شرط. لأن الشروط يراعى وجوده كيف ما كان. **إذا أدى الأفعال** **الح** هذا متصل بقوله: فاكْتَفَى به شرطاً يعني إذا أهل عن أحدهما، ثم عيّن أحدهما قبل المضيّ صح تعيينه، بخلاف ما إذا عيّن أحدهما بعد المضيّ. [الساية ٤٣٤/٤] **المؤدّي** لأن ما مضى فات. (الساية) **أحرم** أي وهو انقارن. (البناية) **حقيقة الفعل منه:** لكن يقع القران على الأمر. (البناية)

وهذه المسألة تشهد بصحة المروي عن محمد **أن الحج يقع عن المأمور، وكذلك** **إذا كان المأمور بالتحج عنه، ولا يحج عنه، وإذا له بالقران.** **وإذا قلنا، ودم الإحصار على الأمر، وهذا عند أبي حنيفة ومحمد** **أنه لا يفسد الحج حتى يفسد المال، لأنه وجب للتحلل؛ دفعاً لضرر امتداد الإحرام،**

المسألة **شهد** وقيل: لا تنس هذه المسألة عليه؛ لأن سائر الأفعال من الرمي وغيره يوجد منه حقيقة، ويقع سريعاً عن الأمر، ووجوب هذا ائتم من باب إقامة السنن وإقامة المدينت عليه حقيقة، وإن تنقل إلى الأمر حكماً. [السياسة ٤٤٤] **وكذلك** أي وجوب لدم على مأمور (السياسة) **وإذا له** أي كل واحد من الأمرين. **القران** قيد بدهم به بقران؛ لأهمه لو لم يأذنا له فقرر عنهما كان محلاً، فيضمن بفقتهما، لا لأن إفراد كل منهما فصل من قرانهما، بل لما قدمه من أن أمر الأمر بالنسب ينضم أفراد سفره به مكان لسفقه. [فتح القدير ٧٣٣] **ما قلنا** وهو أن مأمور مختص بهذه السعة. (السياسة)

**ودم الإحصار** لو عرض للمأمور. **على الأمر** بدماء الواحة في الحج؛ إما دم لإحصار وهو على الأمر عند أبي حنيفة ومحمد، وعند أبي يوسف على المأمور فإن كان المحجوج عنه ميتاً ففي ماله عندهما، ثم هل هو من الثلث أو من كل المال خلاف بين المشايخ، وتقرير الوجه من الحسنين صاهر من الكتاب فلا يصلح له، ثم يجب عليه الحج من قبل ماله نفسه، وإما دم القران وقد تقدم قالوا: هذا دم لقران يشهدان لمحمد. وقد تكسما في دم قران وم يتحقق، وإما دم الحدية كحجر صيد وطيب وشعر وجماع ففي مال الحاج اتفاقاً؛ لأنه هو الخالي عن اختيار، وأمر بالحج لا بتطعم حدية بل يتصم صاهر عدهما، فيكون محالاً في فعلها فيشت موجبها في ماله، ثم إن كان الجماع قبل الوقوف حتى فسد الحج ضمن السفقة بمحالة، وعيه لقضاء لا يشكل كونه في مال نفسه وإن كان بعده لا يفسد ولا يضمن السفقة، ولو فاته الحج لا يضمن السفقة؛ عدم محالة فهو كالحصر وعيه الحج من قبل ماله نفسه، ولو تمت الحج إلا طواف الزيارة فرجع ولم يصمه لا يضمن السفقة غير أنه حرام على النساء ويعود سفقة نفسه بيقضي ما بقي عليه؛ لأنه جاز في هذه الصورة ثم ومات بعد الوقوف قبل الطواف جاز عن الأمر؛ لأنه أدى الركن الأعظم، وأما دم رفض السنن ولا يتحقق ذلك إذ تحقق إلا في مال الحاج، ولا سعد أنه لو فرض أنه أمره أن يحرم محتين ماعاً ففعل حتى ارتفضت إحداهما كونه على الأمر ولم أره. [فتح القدير ٧٤/٣]

وهذا الضرر راجع إليه، فيكون الدم عليه، ولهما: أن الأمر هو الذي أدخله في هذه العهدة، فعليه خلاصه. **فإن كان حج عن ميت فأحصر: فأندم في مال الميت عندهما** <sup>دم الإحصار</sup> خلافاً لأبي يوسف **م**. ثم قيل: هو من ثلث مال الميت؛ لأنه صلة كالزكاة وغيرها، وقيل: من جميع المال؛ لأنه وجب حقاً للمأمور، فصار ديناً. **ودم حجاج على حجاج؛** لأنه دم جنائية، وهو الجاني عن اختيار، **وعصى نفقة، معناه:** إذا جامع قبل الوقوف حتى فسد حجه؛ لأن الصحيح هو المأمور به، بخلاف ما إذا فاتته الحج حيث لا يضمن النفقة؛ لأنه ما فاتته باختياره. **أما إذا جامع بعد الوقوف لا يفسد حجه، ولا يضمن النفقة؛** لحصول مقصود الأمر، وعليه الدم في ماله لما بيننا، وكذلك سائر دماء الكفارات على الحجاج؛ لما قلنا. **ومن أوصى بأن يحج عنه، فأحجوا عنه رجلاً، فلما بلغ الكوفة** **م** **أو سرف عنه وقد نذر النصف: حج عن ميت من ميرة ميت ما نسي.**

لأنه صلة. هي التي لا تكون في مقابلة عوض مالي. (البناءة) **وعبرها** يعني وغيرها من الكفارات. (البناءة) **وحج سبب الأمر. دينا** والديون تقضى من كل المال. **معناه** لما كان المتوهم من عبارة الميت وجوب الدم على الحجاج المجامع مطلقاً، وصمان النفقة كذلك، سواء كان بعد الوقوف أو قبله، فصله بقوله: معناه الحج. **لأن الصحيح** [أي الحج الصحيح هو المأمور] يعني إذا أفسده كان مخالفاً، ووقع الفاسد عن الحجاج، ولو قضى الحجاج في السنة الثانية على وجه الصحة، لا يسقط به حج الميت؛ لأنه لما حالف في السنة الماضية بالإفساد صار الإحرام واقعاً عن المأمور، واجح الذي يأتي به في السنة القابلة قضاء ذلك الحج فصار واقعاً عن المأمور أيضاً. [الكفاية ٧٤/٣] **فاته الحج** بأن لم يسع يوم النحر. **أما** بيان لفائدة تقييد المسألة بما قبل الوقوف. لما **ينا** وهو قوله: لأنه دم جنائية. (البناءة) **لما قلنا** وهو أنه دم جنائية. (البناءة) **ومن** وفي بعض النسخ: قال أي محمد. في "الجامع الصغير". (البناءة) **النصف** وقيد النصف اتفاقاً. (البناءة)

وهذا عند أبي حنيفة **٢٠٠** وفيه **٢٠١** **يُحَجُّ عَنْهُ مَنْ حَبَسَ يَدَهُ**، والكلام ههنا في اعتبار الثالث، وفي مكان الحج. أما الأول: فالمذكور قول أبي حنيفة **٢٠٢**، أما عند محمد **٢٠٣** **يُحَجُّ عَنْهُ** بما بقي من المال المدفوع إليه إن بقي شيء، وإلا بطلت الوصية. اعتباراً بتعيين الموصي؛ إذ تعيين الوصي كتحيينه. وعند أبي يوسف **٢٠٤** **يُحَجُّ عَنْهُ** بما بقي من الثالث الأول؛ لأنه هو المحل لنفاد الوصية. ولأبي حنيفة **٢٠٥** أن قسمة الوصي وعزله المال، لا يصح إلا بالتسليم إلى الوجه الذي سماه الموصي؛

**وهذا عند أبي حنيفة** **٢٠٦** صورة المسألة رجل له أربعة آلاف درهم، أوصى بأن يحج عنه، فمات وكان مقدار الحج ألف درهم، فدفعها الموصي إلى من حج عنه، فسرق في الطريق. قال أبو حنيفة **٢٠٧** يؤخذ ثلث ما بقي من التركة، وهو ألف درهم، فإن سرق ثانياً يؤخذ ثلث ما بقي مرة أخرى، وهكذا. وقال أبو يوسف: يؤخذ ثلث ما بقي من ثلث جميع المال وهو ثلاث مائة وثلاثة وثلاثون، وثلث درهم، فإن سرفت ثانياً لا يؤخذ مرة أخرى، وقال محمد. إذا سرفت لألف التي دفعها أولاً، بطلت الوصية. [لغاية ٣ ٧٥] **ههنا** أي في هذه المسألة **أما عند محمد** **٢٠٨** **يُحَجُّ عَنْهُ** حاصل ذلك أن عند أبي حنيفة **٢٠٩** يؤخذ ثلث ما بقي، فبحج به مرة أخرى، وجعل اهالك كان م يكن، وعلى قول أبي يوسف **٢١٠** إن بقي من الثلث لأول، وهو ثلث جميع المال مقدار ما يمكن أن يحج به، يحج عنه بما بقي، وإلا فتبطل الوصية، وعلى قول محمد **٢١١** تبطل الوصية. [لغاية ٣ ٧٥] **إن بقي شيء** صورته: أوصى رجل بأن يحج عنه فأحج الموصي أو الورثة رجلاً عنه، فمات في الطريق، فإنه يحج عن الميت ثلث ما بقي عنده وعند أبي يوسف يحج عنه بما بقي من ثلث أصل المال مع ما بقي من المال المؤدى على الأمور، وعند محمد **٢١٢** إن بقي شيء مما دفع إلى الأول يحج به، وإلا بطلت الوصية.

**تعيين الموصي** وهو عين الموصي نفسه قدر من المال يتصل الوصية به لم يبق منه شيء، فكذلك هذا، قالوا: هذا الخلاف إذا أوصى بأن يحج عن الثالث، أو بأن يحج عنه ولم يرد عنه، وأما ما قال عن ثلث ماله، فقوله محمد كقول أبي يوسف **٢١٣** ونماه في 'الجامع الصغير' لقاضي حان. (رد المحتار) **كتعيينه** أي كتعيين الوصي؛ لأنه قام مقامه. (السياسة) **الوجه** وهو ههنا أن يتم له الحج ولم يتم



وإذا لم يبطل سفره اعتبرت الوصية من ذلك المكان، وأصل الاختلاف في الذي يحج بنفسه، وينبغي على ذلك المأمور بالحج. قال: **هـ** من أهل حجة من نفسه: حجة أو حجة (بقرت) الاختلاف لأن من حج عن غيره بغير إذنه فإنما يجعل ثواب حجه له، وذلك بعد أداء الحج، فلغت نيته قبل أدائه، وصح جعله ثوابه لأحدهما بعد الأداء، بخلاف المأمور على ما فرقنا من قبل، والله أعلم بالصواب.

**نفسه** مات في صريق وأوصى بأن يحج عنه. **ناحج** إذا مات في بعض صريق له لا نفسه عنه. المأمور أي ناحج إذا أهل حجة عن ثوبه حيث لا يجوز أن يجعل أحدهما؛ لأنه يحكم الأمر. [إساية ٤٤٢] **من قبل**: وهو قوله: وههنا يفعل بحكم الأمر وقد خالفه. (الكفاية)

## باب الهدى

هدى أدناه شاة؛ لما روي أنه <sup>سئل</sup> عن الهدى، فقال: "أدناه شاة"، <sup>قال</sup>: وهو من ثلاثة أنواع: الإبل، والبقر، والعم؛ لأنه <sup>لما جعل الشاة أدنى</sup>، فلا بد أن يكون له أعلى وهو البقر والجزور، ولأن الهدى ما يُهدى إلى الحرم؛ ليقرب به فيه، والأصناف الثلاثة سواء في هذا المعنى. ولا يجوز في الهدى إلا ما حار في الضحايا؛ لأنه قرابة تعلقت بإراقة الدم كالأضحية، فيتخصّصان بمحل واحد. <sup>ولسنا حارّه في كل شيء إلا</sup> في موضعين: من صاف طواف نبارد حسداً، ومن جامع بعد لم يعرف عرفه، فإنه لا يجوز هبهما إلا لله، وقد بينا المعنى فيما سبق. <sup>لا يجوز الأكل من هدي التطوع وسعد والمرب</sup>؛

باب الهدى لما ذكر الهدى في كتاب الحج في مواضع كثيرة، من وجوه كثيرة، شرع في بيانه مع أنواعه. [الباية ٤/٤٤٣] ساد وعقدنا أفضلها الإبل، ثم البقر، ثم العم. (فتح القدير والحجور بالفتح أي الإبل، المعنى أي في معنى التقرب. (الباية) في الضحايا يعني يجوز الشيء فصاعداً من الأنواع الثلاثة، ولا يجوز ائدع: إلا من الصأد، ويشترط أن يكون سائماً من العيب. [الباية ٤/٤٤٤] محل واحد يعني يقعا موقعا واحداً. (الباية) في موضعين تقدم ثا، وهو ما إذا صافت امرأة حائضاً ونفساء. (فتح القدير) فيما سبق أي في باب الضحايا. (الباية) من هدي التطوع هدا إذا دبح هدي تطوع في محله، وهو مكة، وأما إذا دحه في الطريق أو عطف لا يجوز له الأكل من هدي تطوع. [الكفاية ٣/٨٠]

"هذا عريب، ولم أحده إلا من كلام عطاء. [الباية ٤/٤٤٣] وقال الحافظ: لم أحده مرفوعاً. [المدرية ٢/٥١٢] وقول عطاء: أخرجه البيهقي في 'معركة السن والآثار' عن ابن جريح أن عطاء قال: ومن حصد - حبر - حج من مائة - إلى أن قال -: وروى ما جرح من مائة حج - حصد - حصد [رقم: ٢٧٦٥، ٣، ٥٣٦، باب من مر بامبيقات يعبر أهله أو كان أهله دونه] ويستأنس له من قول ابن عباس أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي حمزة قال: سألت ابن عباس <sup>عن المتعة فأمرني بها</sup>، وسألته عن الهدى فقال: فيها حدة أو بقرة أو شاة أو شرك في دم. الحديث. [رقم: ١٦٨٨، باب فمن تمتع بالعمرة إلى الحج]





= قال ناجية الأسلمي: عطف معي بعير من الهدي فجلت رسول الله ﷺ بالأبواء فأحترته فقال: حرم الله ما عطف به على نفسه. [نصب الراية ١٦١/٣]

وحديث الباب أخرجه أحمد في 'مسنده' عن عمرو الشامي قال: بعث النبي ﷺ معي هدياً وقال: لا تصب شيء فأخذه، ثم اصرب بعنه في دمه ثم اضرب صفحته، ولا تأكل أنت ولا اهل رقتك، وخل بينه وبين الناس. [رقم: ١٧٦٦٨، ٢٩، ٢١٦، ٢١٧] وكذلك أخرج مسلم في 'صحيحه' عن ذؤيب عن رسول الله ﷺ كان يبعث معه بالبدن، ثم يقول: لا تصب منها شيء، فحسب طيبه دون فأخذه ثم عطف به على نفسه ثم قال: لا تصب من شيء من ذلك شيء. [رقم: ٣٢١٨، باب ما يفعل بالهدي إذا عطف في الطريق]



**السهر** لما ذكرنا أن السرة في الواجبات الأشهار. (البنية) ما **ذكرنا** أشار به إلى قوله: لأنها وجبت لحر  
 المقصود. (البنية) **البحر** البحر في السرة مثل الدبح في الحق، والملة اسحر هو اصدر، واسحر هو الموضع  
 الذي يسحر فيه اهدي. [البنية ٤/٤٥١] **واخر** هذا دليل لقوله: «الأفضل في الدبح البحر». (البنية)  
**فل في تاويله** أي في تأويل قوله: «...» **احرور** أي بحر الخزور واسعير، ذكرنا كان أو أنشأ، وإنما  
 قل: قيل بصيغة المجهول؛ لأنه ورد فيه معان كثيرة، وعن بعض الصحابة وجه حرك إلى القصة، وقيل:  
 واخر هو ثوب وصمك. [البنية ٤/٤٥٢] **بقرد** هذا دليل لقوله: وفي اسمر والعسم الدبح. (البنية)  
**وقال الله تعالى** وجه الاستدلال به: أن الله لما أمر إبراهيم بدبح وده إستماعيل، رأى منهما الصدق  
 والامتنان لأمره مر عيهما بقوله: «...» **د ح مقسم** وكان كشأ من الحنة، وادبح بكسر الدال ما  
 أعد للدبح، فعلم منه أن العنم تذبح. [البنية ٤/٤٥٢]

[illegible]

ثم إن شاء نَحَرَ الإبل في الهدايا قياماً، أو أَضَجَّعَهَا، وأي ذلك فعل فهو حسن، والأفضل: أن ينحرها قياماً؛ لما روي أنه "نحر الهدايا قياماً" وأصحابه كانوا ينحرونها قياماً معقولة اليد اليسرى، ولا يذبح بغير وجهه. لأن في حالة الاضطجاع المذبح أيسر، فيكون الذبح أيسر، والذبح هو السنة فيهما. قال: والأولى أن يذبح بوجهه يساراً، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يذبح به. لما روي: "أن النبي صلى الله عليه وسلم ساق مائة بدنة في حجة الوداع فنحر نيفاً وستين بنفسه ووَلَّى الباقي علياً". ولأنه قربة، والتوَلَّى في القربات أولى؛ لما فيه من زيادة الخشوع، إلا أن الإنسان قد لا يهتدي لذلك ولا يحسنه فجوزناه تولية غيره. قال: ويحسب أن نَحَرَ الهدايا وحده، ولا يُعْطَى نَحْرُ حَرَمٍ منها؛

أصحها أي أباحها وأتركها. (الاساية) معقولة اليد المراد به: أن يصم لساق مع الفخذ بعد رفع ساقه منحنية إلى فحده، ويربط عنقه، كما يربط كدث عند يروص. المذبح أي موضع الذبح المخصص. (الاساية) فحر نفاً هو عبارة عما دون العشرة، وهو ههنا ثلاث عني ما صرح في بعض الروايات. إلا استثناء من قوله: وتولي. (لإساية) نَحَرَ الهدايا جمع حر، وهو ما يس على الذابة، وحصامها: وهو الرمم، وهو ما يحس في عنق البعير، وهو بكسر الخاء المعجمة. [البنية ٤/ ٤٥٥]

أخرج البخاري في صحيحه عن أنس قال: صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر بمكة أربعين مرة - إن أن قال: - وأخرج ابن عمر في صحيحه عن أنس قال: صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر بمكة أربعين مرة - وأخرج أبو داود في سننه عن جابر - وأصحابه كانوا ينحرون ابنة معقولة يسرى قائمة على ما بقى من فوائدها. [رقم: ١٧٦٧، باب كيف تنحر ابنة] وسكت عنه هو ومندري، ورجاله رجال الصحيح. [علاء السنن ١٠/ ٤٧٤]

تقدم في حديث جابر أخرجه مسلم في صحيحه وفيه: قال: فإن معي أهلي فلا نحل قال: - وأخرج ابن عمر في صحيحه عن أنس قال: صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر بمكة أربعين مرة - وأصحابه كانوا ينحرون ابنة معقولة يسرى قائمة على ما بقى من فوائدها. [رقم: ٢٩٥٠، باب حجة النبي ﷺ]





وفيه نوع تقرب، والتقرب هو المقصود. **في كتب وجهه** قد عرفت، وصحح بها ما ساء؛ لأنه لم يسبق صالحاً لما عيّنه، وهو ملكه كسائر أملاكه، **منه هدي** تصحيح **منه** **والقرآن**؛ لأنه دم نسك، وفي التقليد إظهاره وتشهيره، فيلق به. **لا يقصد** دم الإحصار، **ولا دم الحيات**، لأن سببها الجناية والستر أليق بها، ودم الإحصار جابر، فيلحق بجنسها، ثم ذكر الهدي ومراده: البدنة؛ لأنه لا يقصد الشاة عادة، ولا يسنّ تقليده عندنا؛ لعدم فائدة التقليد على ما تقدم، والله أعلم.

هو أي بالبدنة التي عطت. (الساية) **والقرآن** وفي "محيط": ويقصد دم البدنة؛ لأنه دم نسك وعادة. (الساية) **البيها** أي بدم الحيات. (الساية) **حمار** كأن هذا جواب عما يقال: كيف لا يقصد دم الإحصار، وهو غير حياية. (الساية) **فلحق بجنسها** أي نجس الدماء الجارية وهي دماء الحيات، فلا يقصد هدي الإحصار كما لا يقصد هدي الحيات. (فتح القدير) **ذكر** أي القدوري. (الساية) يعني أن قوله: يقصد هدي التطوع وامتنعة والقرآن عام أريد به الخصوص، وهو البدنة فيدخل القر دون الشاة. [فتح القدير ٨٤/٣] **لعدم فائدة التقصد** وتلك الفائدة أن لا يجمع من الماء والعلف إذا علم أنه هدي، وهذا فيما عاب عن صاحبه كالإبل والقر دون العجم، فإن العجم يصحح إذا لم يكن صاحبه معه فلدلك لا تقصد العجم. [الكفاية ٨٤/٣] **ما تقدم**: أي قبيل باب القرآن. (الكفاية)

## مسائل منشورة

من عدد من مسائل **يوم** وشهد قوم هم من عدد من مسائل **يوم** وشهد قوم هم. والقياس: أن لا يجزئهم؛ اعتباراً بما إذا وقفوا يوم التروية؛ وهذا لأنه عبادة تختص بزمان ومكان، فلا يقع عبادة دونهما. وجه الاستحسان: أن هذه شهادة قامت على النفي وعلى أمر لا يدخل تحت الحكم؛ لأن المقصود منها نفي حجّهم،

**مسألة** من عاده المنصفين أن يدكروا في كتاب ما شد ويدر من مسائل في أبواب المسألة في فصل على حدة؛ كثيراً للثقة ويترجموا عنه مسائل منشورة، أو مسائل متفرقة أو مسائل شتى. [الغاية ٣/٨٥] **يوم** هذه المسألة من حواشي جامع الصغير، (المسألة ٤/٤٦١) **وشهد قوم** صورة المسألة: أن يشهد قوم أنهم رؤو، هلال دي الحجة في بيته؛ لأن اليوم ندي وقفوا فيه اليوم **عاشر**. [الغاية ٤/٤٦١]

**يوم التروية** وهو اليوم الثامن من ذي حجة، وشهد لشهود أنهم وقفوا في هذا يوم، يعني يوم ترويه حيث لا حور. [المسألة ٤/٤٦١] قول: صورة هذه المسألة مشككة، لأن هذه الشهادة لا تكون إلا بأن اهلال لم ير لسه كذا، وهو ليلة يوم الثلاثاء، بل رؤى ليلة بعده، وكان شهر ذي القعدة تاماً، ومثل هذه الشهادة لا تقبل لاحتمال كون ذي القعدة تسعاً وعشرين. وصورة المسألة: أن اساس وقفوا، ثم علموا بعد الوقوف أنهم غلطوا في الحساب، وكان الوقوف يوم التروية، فإن علم هذا المعنى قبل الوقت بحيث يمكن التدارك، فالإمام يأمر اساس بالوقوف، وإن علم ذلك في وقت لا يمكن تداركه، فسأ عن الدليل الأول - وهو تعدد إمكان التدارك - يسعى أن لا يعتبر هذا معي، ويقال: قد تم حج الناس، أما ساء عنى الدليل الثاني - وهو أن جواز المقدم لا نظير له - لا يصح الحج. [شرح الوقاية ٣٦٨/١]

**فأب على النفي** هذا ليس بشيء، لأنه قامت على إثبات حقيقة، وهو رؤية هلال في بيته قبل رؤية أهل الموقف، ثم هو يسد عدم حوار وقوفهم، ولا حاجة إلى حكم، بل لقنوى تفيد عدم سقوط الغرض منحاط به. [فتح القدير ٣/٨٥] **ح الحكم** عن هذا المجموع: كيلا يبرمه المقص مما لو أشهد أنه لم يستثن الزوج عند قوله: أنت طالق ثلاثاً، والزوج يدعي ذلك؛ لأن هذه الشهادة وإن قامت على النفي، لكن فيما يدخل تحت الحكم. [الكفاية ٣/٨٥]



**الثاني** وهو الحادي عشر من ذي الحجة. **أحرأه** ولا يصرفه؛ لأنه سنة. (السياسة)



وأفعال الحج تنتهي بطواف الزيارة فيمشي إلى أن يطوفه، ثم قيل: يتدئ المشي من حين <sup>المشوط</sup> يحرم، وقيل: من بيته؛ لأن الظاهر أنه هو المراد، ولو ركب: أراق دماً؛ لأنه أدخل نقصاً فيه. قالوا: إنما يركب إذا بعدت المسافة، وشقَّ عليه المشي، وإذا قرُبَت والرجل ممن يعتاد المشي ولا يشق عليه: ينبغي أن لا يركب. ومن سأل حرمه <sup>محرمة</sup> قد أدركه لاهما في ذلك، فميسرى أن حلتها ويحامعها، وقال زفر: ليس له ذلك؛ لأن هذا عقد سبق ملكه، فلا يتمكن من فسخه، كما إذا اشترى جارية منكوحة. ولنا أن المشتري قائم مقام البائع، وقد كان للبائع أن يحللها، فكذا المشتري إلا أنه يكره ذلك للبائع؛ لما فيه من خُلف الوعد، وهذا المعنى لم يوجد في حق المشتري، بخلاف النكاح؛ لأنه ما كان للبائع أن يفسخه إذا باشر بإذنه، فكذا لا يكون ذلك للمشتري.

وأفعال يريد بالأفعال الأركان. (الساية) **حرم** وعنه فتوى فخر الإسلام وإمام العقابي وغيرهم، وهو الصحيح. (الساية) قالوا: أي قال مشايخنا، يشير به إلى بيان التوفيق بين رواية 'الأصل'، وبين رواية 'الجامع الصغير'. (الساية) **ويحامعها** وقال الأثراري: وفي بعض نسخ 'الجامع الصغير' أو يحامعها سقط أو، وقال فخر الإسلام في 'شرح الجامع الصغير': يَحْتَمِلُ أن يكون عن أبي يوسف في الرواية الأولى من لرويه تدعى أن التحلل بأدى محظورات، لإحرام مثل قص الشعر، وقص الأصفار ونحو ذلك، وأشبه تدعى أن التحليل دلالة. [الساية ٤/٤٦٦] **ذلك** أي ليس له التحلل، فيه الرد بامعيب. (فتح القدير)

**مكوحة** يعني مروحة، فليس له فسخ النكاح؛ لأن عقد سبق ملكه. **للبيع** لأن مافعه كانت ممنوعة. **ذلك**: أي التحلل للبائع. [البنية ٤/٤٦٧] **المعنى**: فيجوز له بلا كراهة.

**النكاح** جواب عما قبله رفر - (الساية) **أن يفسخه** لما أن النكاح حق الروح، وقد تعق حقه بإذن المالك، فلا يتمكن المالك من فسخه وإن بقي ملكه. [الكفاية ٣/٩١]

وإذا كان له أن يحللها: لا يتمكن من ردّها بالعيب عندنا، وعند زفر **رحمته** يتمكن؛ لأنه ممنوع عن غشائها وذكر في **عض النسخ**: **أو جمعها**. والأول يدل على أنه يحللها بغير الجماع، بقصّ شعر، أو بقلم ظفر ثم يجامع، والثاني: يدل على أنه يحللها بالجماع؛ لأنه لا يخلو عن تقديم مسّ يقع به التحلل، والأولى: أن يحللها بغير الجماع؛ تعظيماً لأمر الحج، والله أعلم.

**بالعيب** لأن عيب الإحرام لا يرتفع بالتحسين. (الساية) **عساها** اعشياها بالكسر الإتيان يقال: عشيه إذا أتاه، ثم كنى به عن الجماع، كما بالإتيان. **النسخ** أي ذكر محمد **رحمته** في بعض نسخ 'الحامع الصغير'. (الساية)

## فهرس المجلد الثاني

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
كتاب الزكاة.....	٣	كتاب الصوم.....	٩٩
باب صدقة السوائم.....	١٣	فصل في رؤية الهلال.....	٩٥
فصل في زكاة الإبل.....	١٣	باب ما يوجب القضاء والكفارة.....	١٠٥
فصل في زكاة البقر.....	١٧	فصل ومن كان مريضاً في رمضان.....	١١٩
فصل في زكاة الغنم.....	١٩	فصل فيما يوجب على نفسه.....	١٣٦
فصل في الخيل.....	٢١	باب الاعتكاف.....	١٤٢
فصل وليس في الفصائل		كتاب الحج.....	١٥٠
والحملان و العجائيل صدقة.....	٢٣	فصل في المواقيت التي لا يجوز أن	
باب زكاة المال.....	٣٥	يتجاوزها الإنسان إلا محرماً.....	١٥٨
فصل في الفضة.....	٣٥	باب الإحرام.....	١٦٣
فصل في الذهب.....	٣٩	فصل وإذا لم يدخل الحرم مكة	
فصل في العروض.....	٤٠	وتوجه إلى عرفات ووقف بها.....	٢٢٣
باب فيمن يمر على العاشر.....	٤٤	باب القران.....	٢٣٢
باب في المعادن والركاز.....	٥٢	باب التمتع.....	٢٤١
باب زكاة الزروع والثمار.....	٥٨	باب الجنائيات.....	٢٥٨
باب من يجوز دفع الصدقات		فصل فإن نظر الحرم إلى فرج	
إليه ومن لا يجوز.....	٦٨	امراته بشهوة فأمئ.....	٢٧١
باب صدقة الفطر.....	٨٠	فصل من طاف طواف القدوم محدثاً.....	٢٧٧
فصل في مقدار الواجب ووقته.....	٨٥		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
فصل في تحريم صيد البر والبحر للمحرم ..	٢٩٥	باب الفوات .....	٣٤٢
باب مجاوزة الوقت بغير إحرام .....	٣٢٢	باب الحج عن الغير .....	٣٤٥
باب إضافة الإحرام إلى الإحرام .....	٣٢٧	باب الهدي .....	٣٥٥
باب الإحصار .....	٣٣٤	مسائل مثورة .....	٣٦٤

# من منشورات مكتبة البشري

## الكتب العربية

### المطبوع

الهداية	(ملون)	كامل ٨ مجلدات
هادي الأنام إلى احاديث الأحكام		مجلد
فتح المغطى شرح كتاب الموطا		مجلد
صلاة الرجل على طريق السنّة والآثار		التجليد بالبطاقة
صلاة المرأة على طريق السنّة والآثار		التجليد بالبطاقة
متن العقيدة الطحاوية	(ملون)	التجليد بالبطاقة
”هداية النحو“ مع الخلاصة والأسئلة والتمارين	(ملون)	التجليد بالبطاقة
”زاد الطالبين“ مع حاشيته مزاد الراغبين	(ملون)	التجليد بالبطاقة
أصول الشاشي	(ملون)	مجلد

### سيطبع قريبا بعون الله تعالى

المرفقات (منطق)	(ملون)	كافية	(ملون)
نور الأنوار	(ملون)	”دروس البلاغة“ مع الأمثلة والتمارين	(ملون)
المقامات الحبرية	(ملون)	الصحيح لمسلم	(ملون)
قاموس البشري (عربي - اردو)	(ملون)	مشكوة المصابيح	(ملون)
السراجي في الميراث	(ملون)	مختصر المعاني	(ملون)
نفحة العرب	(ملون)	شرح التهذيب	(ملون)
مختصر القدوري	(ملون)	شرح الجامي	(ملون)
الحسامي	(ملون)		



# مطبوعات مكتبة البشري

اردو کتب (طبع شدہ)

اردو کتب (طبع شدہ)

لسان القرآن اول-ثانی	(تکمین) مجلد	عربی کا معلم (حصہ اول، دوم)	(تکمین) کارڈ کور
مفتاح لسان القرآن اول-ثانی	کارڈ کور	تہذیب المبتدی	(تکمین) کارڈ کور
الحزب الأعظم ایک مہینہ کی ترتیب پر مکمل	(تکمین) مجلد	تعلیم الاسلام مکمل	(تکمین) مجلد
الحزب الأعظم (مینی) ایک مہینہ کی ترتیب پر مکمل	(تکمین) کارڈ کور	عربی کا آسان قاعدہ	(تکمین) کارڈ کور
الحجامة (جدید اشاعت)	(تکمین) کارڈ کور	فارسی کا آسان قاعدہ	(تکمین) کارڈ کور
تیسیر المنطق	(تکمین) کارڈ کور	فوائد مکملہ	(تکمین) کارڈ کور
علم الصرف (اولین و آخرین)	(تکمین) کارڈ کور	جمال القرآن	(تکمین) کارڈ کور
عربی صفوۃ المصادر	(تکمین) کارڈ کور	فضائل اعمال	مجلد
خیر الاصول فی حدیث الرسول	(تکمین) کارڈ کور	مختار احادیث	مجلد
علم النحو	(تکمین) کارڈ کور		

ترمیم طبع (ان شاء اللہ جلد دستیاب ہوگی)

تفسیر عثمانی	(تکمین) مجلد	بہشتی گوہر	(تکمین) مجلد
خصائل نبوی شرح شمائل الترمذی	(تکمین) مجلد	بہشتی زیور	(تکمین) مجلد
لسان القرآن ثالث	(تکمین) مجلد	سیرۃ الصحابیات	(تکمین) مجلد
مفتاح لسان القرآن ثالث	کارڈ کور	تاریخ اسلام	(تکمین) مجلد

PUBLISHED

To be published Shortly Insha Allah

Tafsir-e-Uthmani	Vol.I & II	Tafsir-e-Uthmani	Vol.III
Lisaan-ul-Quran	Vol.I & II	Lisaan-ul-Quran	Vol.III & Key
Key Lisaan-ul-Quran	Vol.I & II	Talim-ul-Islam Complete (Coloured)	
Concise Guide to Hajj & Umrah		Cupping Sunnat and Treatment	
Al-Hizbul Azam			

OTHER LANGUAGES

OTHER LANGUAGES

Riyad Us Saliheen	(Spanish)	Al-Hizbul Azam	(French)
-------------------	-----------	----------------	----------